



مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية متخصصة ومحكمة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

Journal of Financial and Economic Research

A Specialized Electronic Journal in the Fields of Accounting, Finance, Administration and Economics, issued by the Accounting Department, Faculty of Economics, Benghazi University

ISSN: 2663-5410

2021

منشورات قسم المحاسبة
جامعة بنغازي

الاصدار السادس

الوكالة الليبية للتزقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف: 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور: 9097073

بريد الكتروني: [nat lib libya@hotmail.com](mailto:nat_lib_libya@hotmail.com)

رقم الإيداع القانوني: 2017/239 - دار الكتب الوطنية

الرقم التسلسلي الدولي الموحد ISSN: 2663-5410

تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة وقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

مجلة البحوث المالية و الاقتصادية
قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

ISSN 2663-5410

jofer@uob.edu.ly



هيئة التحرير

د. علي عوض زاقوب	رئيس التحرير	أستاذ مشارك بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
د. خالد زيدان الفضلي	مدير التحرير	محاضر بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
د. عبد السلام أحمد الكزة	عضو لجنة التحرير	أستاذ مشارك بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
د. أحمد علي الحوته	عضو لجنة التحرير	أستاذ مشارك بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
د. أحمد سعد الشخي	عضو لجنة التحرير	أستاذ مشارك بقسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

الهيئة الاستشارية

أ.د. أبوبكر فرج شريعة	رئيس اللجنة	أستاذ بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
د. سالم محمد بن غربية		أستاذ مشارك بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
د. أكرم علي زوبي		أستاذ مشارك بقسم التمويل بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
أ.د. عبد الجليل آدم المنصوري		أستاذ بقسم إدارة الأعمال بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
أ.د. عبد الناصر عزالدين بو خشيم		أستاذ بقسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
د. صبري جبران الكرغلي		أستاذ مشارك بقسم التسويق بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
د. ناصر عبد العاطي الزليطني		أستاذ مشارك بقسم الإدارة العامة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

الاعداد والايخراج الفني

أ. عبد السلام محمد البريكي	محاضر بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
----------------------------	--

الأعضاء الشرفيين (أعضاء لجنة التحرير السابقين)

د. خالد عبد الواحد النخاط	أستاذ مشارك بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
د. أكرم علي زوبي	أستاذ مشارك بقسم التمويل بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
د. فيصل سالم الكيخيا	أستاذ مشارك بقسم التسويق بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
د. جمعة علي الفاخري	أستاذ مشارك بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي
د. معتز عبد الحميد كبلان	أستاذ مشارك بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

افتتاحية الاصدار السادس

في إطار النشاط العلمي لقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي، وبناءً على قرار قسم المحاسبة واعتماده من مجلس الجامعة، اصدرت مجلة البحوث المالية والاقتصادية، وهي مجلة علمية الكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية، وباللغتين العربية والإنجليزية. وتهدف المجلة إلى تشجيع البحث العلمي وذلك من خلال نشر البحوث المبتكرة والتي تتسم بالأصالة والجدية والإضافة إلى المعرفة. كما تهدف إلى متابعة المستجدات والتطورات الحديثة والمعاصرة في العلوم المالية والاقتصادية، وذلك من خلال عرض مراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية. وتتكون هيئة تحرير المجلة والهيئة الاستشارية من نخبة من أساتذة قسم المحاسبة بجامعة بنغازي وتتعاون في التحكيم مع نخبة من اساتذة الجامعات العربية والاجنبية، ذوي الخبرة العالية والتميز في البحث العلمي والكفاءة.

وبهذا المناسبة ندعو الباحثين والمهتمين في مجال العلوم المالية والاقتصادية بتقديم بحوثهم للنشر بالمجلة. وأخيراً، كلنا أمل أن تكون هذه المجلة وسيلة للمساهمة وللاتصال العلمي بين المهتمين بالشؤون الاقتصادية والإدارية والمالية في ليبيا وغيرها من دول العالم.

د. علي عوض زاقوب

رئيس التحرير

قواعد وإجراءات النشر في المجلة

1. تكون فكرة البحث أصلية ولم يسبق نشرها في أي وسيلة أخرى.
2. يعتبر بمثابة تعهد من صاحب البحث أو المقالة المقبولة للنشر في المجلة ألا يعيد نشر نفس البحث أو المقالة في أي جهة.
3. الالتزام في البحث بالمنهج العلمي للبحث. ويجب أن يتضمن البحث الفقرات التالية: (مقدمة، مشكلة ودوافع البحث، وأهداف وأهمية البحث، ومنهجية البحث، وتحليل ومناقشة النتائج، وخاتمة تتضمن مقترحات وتوصيات البحث.
4. التأكد من التدقيق الإملائي والنحوي (اللغوي).
5. التأكد من جميع المراجع المذكورة في قائمة المراجع مذكورة في النص، والعكس صحيح.
6. التأكد من الحصول على إذن لاستخدام المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر من مصادر أخرى (بما في ذلك إنترنت)
7. الالتزام في شكليات البحث بنظام هارفرد.
8. تقبل المجلة البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
9. ترفق الملاحق (إن وجدت) على أوراق منفصلة معنونه ومرفقة بشكل منفصل مع توضيح مكان الملحق في متن البحث.
10. ألا يزيد عدد صفحات البحث عن (30) صفحة بما في ذلك صفحات الجداول والمراجع.
11. ترسل البحوث أو الدراسات بالبريد الإلكتروني أو على وسائط التخزين، في ملف نوع (word).
12. يعد الباحث ملخصاً لبحثه باللغة العربية واللغة الإنجليزية على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن (200) كلمة.
13. يكتب الباحث أو المؤلف اسمه ثلاثياً باللغتين العربية والإنجليزية.
14. يتم تعيين مؤلف واحد للاتصال مع توضيح عنوان بريده الإلكتروني
15. يخضع كل ما يقدم للمجلة للتقييم حسب الأصول العلمية المتعارف عليها، وتعرض البحوث على اثنين من المقيمين في مجال الاختصاص وللمجلة أن تطلب من المؤلف بناءً على رأي لجنة التقييم، إجراء أي تعديلات شكلية أو موضوعية جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر.
16. تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بقبولها من عدمه.
17. تقوم المجلة بنشر البحث في الموقع الإلكتروني للمجلة فور قبوله واعاده وفق الشكل النهائي.
18. تعبر البحوث والمقالات المنشورة عن آراء كتابها، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة وقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي.
19. الالتزام بأخلاقيات النشر العلمي، حيث يعد نشر بحث في مجلة تمت مراجعتها من قبل الزملاء لبنة أساسية في تطوير شبكة معرفة متماسكة ومحترمة، وانعكاس مباشر لجودة عمل المؤلفين والمؤسسات التي تدعمهم. لذلك من المهم الاتفاق على معايير السلوك الأخلاقي المتوقع لجميع الأطراف المشاركة في عملية، وتعتبر موضوعات الأخلاق التالية من الموضوعات الأساسية التي يجب مراعاتها عند النشر:
 - أ. تأليف الورقة: يجب أن يقتصر التأليف على أولئك الذين قدموا مساهمة كبيرة في تصور الدراسة أو تصميمها أو تنفيذها أو تفسيرها. يتم تشجيع الشفافية حول مساهمات المؤلفين.
 - ب. الأصالة والانتحال: يجب على المؤلفين التأكد من أنهم كتبوا أعمالاً أصلية بالكامل، وإذا استخدم المؤلفون أعمال و / أو كلمات الآخرين، فإن هذا قد تم الاستشهاد به أو اقتباسه بشكل مناسب.
 - ج. الوصول إلى البيانات والاحتفاظ بها: قد يُطلب من المؤلفين تقديم البيانات الأولية فيما يتعلق بورقة المراجعة التحريرية، ويجب أن يكونوا مستعدين لتوفير الوصول إلى هذه البيانات.
 - د. منشورات متعددة أو زائدة عن الحاجة أو متزامنة: لا ينبغي أن ينشر المؤلف بشكل عام مخطوطات تصف بشكل أساسي نفس البحث في أكثر من مجلة واحدة أو مطبوعة أولية. لا نرى المجلة الاستخدامات التالية للبحث كمنشور سابق: النشر في شكل ملخص. نشر كأطروحة أكاديمية.

- هـ. الإقرار بالمصادر: يجب دائماً الاعتراف بشكل صحيح بعمل الآخرين.
- و. الإفصاح وتضارب المصالح: يجب أن تتضمن جميع طلبات النشر إفصاحاً عن جميع العلاقات التي يمكن اعتبارها تمثل تضارباً محتملاً في المصالح.
- ز. الأخطاء الجوهرية في الأعمال المنشورة: عندما يكتشف المؤلف خطأ كبيراً أو عدم دقة في عمله المنشور، فمن واجب المؤلف إخطار محرر المجلة أو الناشر على الفور والتعاون مع المحرر لسحب الورقة أو تصحيحها.
20. إجراءات التحكيم والنشر: بعد التأكد من الالتزام بالشروط المبينة أعلاه ترسل البحوث عن طريق موقع المجلة من خلال الرابط التالي:

jofer.ly ارسل بحثك العلمي – مجلة البحوث المالية والاقتصادية

- كما يمكن إرسالها عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة Jofer@uob.edu.ly
21. عند استلام البحث يتلقى المؤلف إخطار باستلام المخطوط (البحث).
22. تقوم هيئة التحرير بمراجعة أولية للبحث للتأكد من توافر مقومات البحث الأساسية والشكلية، ومطابقة مجال البحث لمجالات اهتمام المجلة.
23. تقوم هيئة التحرير بتحديد محكمين ملائمين لموضوع البحث وإرسال البحث إليهما لغرض التحكيم وفق نموذج التقييم الخاص بالمجلة وذلك بعد إزالة أسم المؤلف أو المؤلفين.
24. يقوم المحكمين بتقييم البحث وفق نموذج التقييم الذي يتضمن مجموعة من محاور تقييم البحث، وقرار المحكم النهائي يكون وفق أحد القرارات التالية:
- أ. قبول البحث للنشر بدون تعديلات
- ب. قبول البحث للنشر بعد إجراء التعديلات المطلوبة (يتم توضيحها بالتفصيل)
- ج. عدم قبول البحث للنشر.
25. يجب أن يتفق المحكمين في قرار قبول نشر البحث، وفي حالة قبول البحث بدون تعديلات أو بعد إجراء التعديلات المطلوبة من أحد المحكمين وعدم قبول البحث للنشر من المحكم الثاني، يحال البحث إلى محكم ثالث لتحديد القرار النهائي.
26. تقوم لجنة التحرير باعتماد القرار النهائي.
27. في حالة قبول البحث بدون تعديلات، يتم إخطار المؤلف أو المؤلفين ويرسل لهم خطاب قبول النشر، ويتم اعداد البحث في شكله النهائي وينشر في موقع المجلة الإلكتروني.
28. في حالة قبول البحث بعد إجراء تعديلات مطلوبة، يتم إخطار المؤلف بالتعديلات المطلوبة، ويمنح الفترة المناسبة لإجرائها.
29. بعد إجراء التعديلات المطلوبة، تقوم لجنة التحرير بالتأكد منها، وقد تحيل البحث إلى المحكم طالب التعديلات للتأكد منها، وفي حالة اتمامها، يتم إخطار المؤلف أو المؤلفين ويرسل لهم خطاب قبول النشر، ويتم اعداد البحث في شكله النهائي وينشر في موقع المجلة الإلكتروني.
30. في حالة عدم قبول البحث يتم إخطار المؤلف أو المؤلفين بالقرار النهائي.

محتويات الإصدار

1	استخدام شركات التأمين الليبية لشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في الإفصاح الاختياري: دراسة استطلاعية	1
	أ. خالد علي المقصبي	
27	بيئة الاستثمار ودورها في جذب وتحفيز الاستثمار في ليبيا: (دراسة قياسية)	2
	د. علي سعيد الشريف	
45	BANKING LIQUIDITY CRISIS: LIBYAN ECONOMY CASE, ROOTS, AND CAUSES: (2008-2015)	3
	Dr. MOHAMED I. ALI	
62	النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا-دراسة قياسية في إطار قانون OKUN المطور، "علاقة GORDON"	4
	أ. سلوى جمعة عيسى	
80	الوعي البيئي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة بنغازي	5
	د. فتحية الفرجاني الاوجلي	
95	حتمية مفهوم الاستدامة في التخطيط للتنمية في الاقتصاد الليبي	6
	د. عائشة عبد السلام العالم	
106	محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة (1980-2010)	7
	د. أحمد الحوتة	
116	واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق اتفاقية بازل 3	8
	د. إبراهيم مسعود الفرجاني	
132	معوقات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا COVID-19	9
	من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق	
	د. خديجة علي معيوف عباس	
159	أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (2003 - 2018)	10
	د. عبدالناصر عزالدين بوخشيم	
181	دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي	11
	(دراسة ميدانية على طلبة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي)	
	أ. عبدالسلام محمد عمر البريكي	
	د. هدى مسعود عبدالحفيظ البديري	
	أ. رحاب مسعود عبدالحفيظ البديري	
205	قياس مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد، باستخدام نموذج تقبل التكنولوجيا (TAM)	12
	د. طارق عبدالحفيظ الشريف	
	أ. عبدالحفيظ عبد السلام الفايد	
	أ. فيصل محمود المغربي	
227	أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية: دراسة تطبيقية تحليلية	13
	د. عائشة سالم الشكري	
	أ. افطيم سالم الجهاني	

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

استخدام شركات التأمين الليبية لشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في الإفصاح الاختياري "دراسة استطلاعية"

أ. خالد المقصبي

الملخص:

إن الهدف من هذا البحث هو التعرف على مدى استخدام شركات التأمين الليبية لشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في الإفصاح الاختياري، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام مؤشراً لقياس الإفصاح الاختياري من خلال فحص مواقع شركات التأمين على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، أيضاً تم استخدام الإحصاء الوصفي لتحقيق الهدف من الدراسة، وقد تبين من خلال النتائج التي تم التوصل إليها أن هناك ضعف شديد في الإفصاح الاختياري عن طريق شبكة الإنترنت، الأمر الذي قد يعكس ضعف اهتمام شركات التأمين الليبية بنشر المعلومات الاختيارية عبر مواقعها على الإنترنت، وقد اقترحت الدراسة بعض التوصيات في هذا الخصوص .

الكلمات المفتاحية: شركات التأمين، شبكة المعلومات العالمية، الأداء المالي، سوق المال الإفصاح الاختياري.

إقتبس هذه المقالة:

خالد المقصبي (2021)، استخدام شركات التأمين الليبية لشبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) في الإفصاح الاختياري، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 1، الاصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 1-26.

Usage of Global Network by Libyan Insurance Companies for Voluntary Disclosure

"An Exploratory Study on the Libyan Insurance Companies"

Khalid Ali Almugassabi

Abstract:

The aim of this research is to investigate the extent to which the Libyan Insurance companies use the internet for disclosing voluntary information. To achieving the objective of the study, an index for measuring the voluntary disclosure was used and the websites of the companies were inspected, also the descriptive statistics was applied. The findings of the study indicated that there were very poor voluntary disclosures through the websites of The Libyan insurance companies, which could reflect that the insurance companies pay very little attention to the internet as a mean for disclosing voluntary information. Additionally, some recommendations were suggested in this regard.

Key words: Global Network, Libyan Insurance Companies, Voluntary Disclosure.

مقدمة :

يعتبر الإفصاح من قبل الشركات في غاية الأهمية، لما له من أثر على القرارات المتخذة بواسطة الأطراف المتعددة والمستخدم لـهذه البيانات والمعلومات المعروضة، كما تناولت هذا الموضوع المبادئ والمعايير المحاسبية المحلية والدولية، حيث أشارت هذه المعايير إلى البيانات والمعلومات الواجب عرضها ضمن التقارير المالية السنوية المقدمة من قبل هذه الشركات. وقد أشارت بعض الدراسات والبحوث السابقة بأن ضعف أو نقص الإفصاح يعتبر أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إخفاق وفشل العديد من الشركات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء خلال العقد الماضيين (التميمي، 2012؛ Ragothaman, 2012). وكنتيجة لانهايار هذه الشركات اتجهت العديد من الدول خاصة في المجتمعات المتطورة إلى سن القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تحسين وتقوية حوكمة الشركات، كما أصدرت المنظمات الدولية في هذا الخصوص عدداً من الإرشادات والمبادئ المتعلقة بالحوكمة ، والتي من بينها مبدأ الإفصاح ، الذي حث الشركات إلى مزيد من الإفصاحات.

حيث أشار إلى البيانات والمعلومات الإضافية التي يمكن عرضها ضمن التقارير المالية المنشورة ، وهو ما يعرف بالإفصاح الاختياري (المرياني، 2015). نتيجةً للولمة والتطور التكنولوجي المستمر خاصة في مجال المعلوماتية ، فقد انعكس هذا التطور على مهنة المحاسبة والمراجعة ، حيث تزايد استخدام التطبيقات والبرامج المحاسبية في أغلب الشركات سواء في الدول المتقدمة أو النامية ، وبالتالي تم إنتاج التقارير الرقمية إضافةً إلى التقارير الورقية التقليدية. كما أصبح هناك استخدام متزايد في السنوات الأخيرة لشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) من قبل الشركات في الإفصاح عن بياناتها ومعلوماتها المالية والغير مالية ، وسواء الإلزامية أو الاختيارية من خلال هذه التقنية (Basuony and Mohamed, 2014).

مشكلة الدراسة:

لقد حظي الإفصاح بصفة عامة بأهمية متزايدة من الأطراف المهمة أو ذات العلاقة بالمشروع (الجبوري والمالكي، 2015) ، ونظراً لأهمية البيانات والمعلومات التي تقدمها الشركات في اتخاذ القرارات الاقتصادية ، فقد تم الاهتمام بجودة هذه البيانات والمعلومات الواردة بتقارير هذه الشركات السنوية (Yuen et al., 2009) يندرج الإفصاح تحت مجموعتين رئيسيتين وهما الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري (Shehata, 2014). وقد حظي الإفصاح الاختياري أيضاً باهتمام متزايد، نظراً لما له من فوائد عديدة وتأثيرات على عدة جوانب تخص أطراف عديدة (حمادة، 2014). فعلى سبيل المثال ((الإدارة التي تقص عن معلومات اختيارية قادرة على جذب فرص استثمار أكثر، لأن الشفافية تدعم ثقة المستثمر (Kutum, 2014). وقد ازداد الاهتمام بالإفصاح عن مزيد من البيانات والمعلومات في التقارير المالية للشركات بعد انهيار العديد من الشركات العملاقة في العقود الحديثة الماضية في مختلف دول العالم، وكان أحد أسبابها هو نقص الإفصاح أو الإفصاح غير الملائم (Shehata, 2014).

في الماضي القريب كان الورق هو الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المالية إلى الملاك والأطراف الأخرى، ومع التطورات التكنولوجية المستمرة، أصبح الإنترنت أداة اتصال مفيدة ووقتية وذات تأثير في التكلفة فيما يتعلق بتوصيل هذه المعلومات إلى المستخدمين (Basuony and Mohamed, 2014). ومن فوائد الإنترنت أيضاً إمكانية وصول المستخدم إلى المعلومات التي تفي باحتياجاته في أي وقت ومن أي مكان وبسرعة كبيرة، لذلك انتشر استخدام الإنترنت في الدول المتقدمة والنامية وبشكل متزايد عاماً بعد عام. كذلك الإنترنت يسمح للشركات بتوسيع عدد مستخدمي المعلومات المحاسبية الخارجيين بتكلفة منخفضة (Bonson and Escobar, 2002). وفي هذه الأيام يعتبر الإنترنت وسيلة أو أداة هامة للشركات للإفصاح اختياريًا عن كل أنواع المعلومات (Bonson and Escobar, 2002). فالعديد من الشركات أصبحت تقص عن بيانات ومعلومات اختيارية إضافةً إلى المعلومات الإلزامية من خلال مواقعها على شبكة الإنترنت خاصة في الدول

والمقدمة. وفي المستقبل القريب قد تحل التقارير الرقمية للشركات محل التقارير السنوية التقليدية (الورقية) . ونظراً لأهمية التقرير المالي عن طريق الإنترنت ، فقد جذب انتباه العديد من الباحث والمحللين والأكاديميين ، حيث تناولوه بالبحث والتحليل ، وكان عنوان العديد من المقالات في المجلات الاقتصادية والأكاديمية . العديد من الدراسات والأبحاث السابقة في هذا الموضوع أجريت في الدول المتقدمة ، أما في الدول النامية مازالت الأبحاث العملية في هذا الموضوع متواضعة أو غير كافية . وفي البيئة الليبية البحوث التجريبية المتعلقة بالإفصاح الاختياري الإلكتروني على حد علم الباحث قليلة ، كما أنها تناولت البيئة المصرفية كموضوع للدراسة (الشطشاط ، 2010) . ونظراً لأهمية المتزايدة لهذا الموضوع وانعكاساته الإيجابية على الشركات ومستخدمي التقارير المالية على حد سواء ، هذا بالإضافة إلى أن العديد من الدول النامية والتي منها ليبيا تسعى جاهدة إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي ، وتنشيط وتدويل أسواقها المالية ، فإن ذلك أعطى الحافز أو الدافع إلى مزيد من البحث في هذا الموضوع ، وعلى وجه الخصوص في قطاع الشركات ، وذلك لملء الفجوة فيما يتعلق بالإفصاح الاختياري الإلكتروني في البيئة الليبية ، وإثراء الأدب المحاسبي في هذا الخصوص . وبالتالي هذه الدراسة تسعى أو تحاول الإجابة عن التساؤل التالي:

ما مدى استخدام شركات التأمين الليبية لشبكة الإنترنت في الإفصاح الاختياري ؟
وللإجابة عن هذا التساؤل تم طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- (1) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات العامة ؟
- (2) هل تفصح شركات التأمين عن نشاطها ووضعها المستقبلي ؟
- (3) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات المتعلقة بالأسهم وحصة الأسهم ؟
- (4) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات المتعلقة بإدارة الشركة ؟
- (5) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية ؟
- (6) هل تفصح شركات التأمين عن نتائج ونسب التحليلات المالية والغير مالية ؟
- (7) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات المتعلقة بتكاليف البحث والتطوير في الشركة ؟
- (8) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات المتعلقة بالعاملين في الشركة ؟
- (9) هل تفصح شركات التأمين عن المعلومات المتعلقة بالحوكمة ؟

أهداف الدراسة :

تتمثل أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- (1) إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرف على مدى استفادة شركات التأمين من التقنية الحديثة (الإنترنت) في عرض بياناتها ومعلوماتها المالية وغير المالية.
- (2) التعرف على فوائد وعيوب استخدام الإنترنت في الإفصاح الاختياري.
- (3) التعرف على المقومات الأساسية الواجب توافرها في الشركات، وذلك للإفصاح الاختياري عن طريق الإنترنت.

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- (1) قلة الدراسات المحلية التي نتناول هذا الموضوع، واهتمامها بقطاع المصارف، وبالتالي تناول شركات التأمين سيعطي إضافة لأدب الإفصاح الاختياري في البيئة الليبية.
- (2) نتائج هذه الدراسة سوف تنعكس إيجابياً على العديد من مستخدمي التقارير المالية لشركات التأمين كالمستثمرين، المقرضين، المحللين الماليين، وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة.

3) تعتبر هذه الدراسة بمثابة دعوة وتشجيع للشركات التي تعمل في صناعة التأمين للاستفادة من الآثار الإيجابية المترتبة عن الإفصاح الاختياري عن طريق هذه التقنية الحديثة.

منهجية وأداة الدراسة :

بالنظر لموضوع الدراسة وأهدافها وطبيعة متغيراتها التي تعد حجر الأساس في اختيار المنهج الملائم فقد اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي في هذه الدراسة، حيث تم استخدام النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري. أما أداة الدراسة فتتمثل في المصادر والمراجع المطبوعة والإلكترونية للاطلاع على الأدب المحاسبي وما ورد في الكتب والدوريات والدراسات السابقة من معلومات تتعلق بموضوع الدراسة، والتي تغطي أهداف الدراسة .

مجتمع وعينة الدراسة :

يشتمل مجتمع الدراسة على كافة الشركات الليبية التي تعمل في قطاع التأمين، والتي لها مواقع على شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت)، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة، فقد اشتملت العينة على كافة شركات المجتمع.

وسيلة جمع البيانات:

لتحقيق الهدف من الدراسة والإجابة على التساؤل المطروح تم الاعتماد على أسلوب الملاحظة وتحليل المحتوي لمواقع شركات التأمين على شبكة المعلومات العالمية ، ومن ثم مقارنة البيانات والمعلومات المنشورة بهذه المواقع مع المعلومات الواردة بمقياس الإفصاح الاختياري المستخدم في هذه الدراسة .

حدود ونطاق الدراسة:

تبحث هذه الدراسة في مدى استخدام شركات التأمين لتقنية الإنترنت في الإفصاح الاختياري لعام 2019، وتتناول هذه الدراسة شركات التأمين الليبية.

تقسيمات الدراسة :

الجزء الأول خصص لمقدمة الدراسة ، والجزء الثاني خصص للإطار النظري للدراسة ، أما الجزء الثالث فقد خصص للجانب العملي وتحليل البيانات ، وفيما يتعلق بالجزء الأخير وهو الرابع فقد تم تخصيصه لنتائج وتوصيات الدراسة .

الإطار النظري للدراسة:

يعتبر الإفصاح أحد الموضوعات التي تم الاهتمام بها في الأدب المحاسبي، حيث يعتمد مستخدمي التقارير المالية للوحدات الاقتصادية على البيانات والمعلومات المفصّل عنها بهذه التقارير في اتخاذ القرارات المختلفة. يرجع تاريخ الإفصاح إلى أوائل القرن التاسع عشر وظهور الشركات المساهمة الكبيرة التي انفصلت فيها الملكية عن الإدارة، كما صدر قانون الشركات البريطاني في سنة (1862) والذي بين أثر الإفصاح عن أرباح الشركة على المستثمرين (Brief, 1975). وتعززت أهمية الإفصاح بعد حدوث الأزمة العالمية خلال الفترة (1929-1933) نتيجة التلاعب بالقوائم المالية للشركات ، الأمر الذي أدى إلى إفلاس العديد من المستثمرين وانهايار تلك الشركات (عبد الجليل و أبونصار ، 2014). وبعد الأزمة الاقتصادية (1929-1933) اتجهت المنظمات المهنية مثل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وجمعية المحاسبة الأمريكية خلال الفترة من (1933-1973) إلى البحث عن مبادئ محاسبية لتكون أساساً للإفصاح المحاسبي بالإضافة إلى التركيز على مبدأ الإفصاح الكامل ، وأكد المعهد الأمريكي منذ عام (1933) على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بمبدأين وهما الإفصاح الكامل والثبات ، إضافة إلى أن هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) منذ (1934) ، وبالتعاون مع المعهد الأمريكي ألزمت الشركات المساهمة بمراجعة الإفصاح الشامل ، كما توسع مضمون

الإفصاح عام (1987) ليشمل قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق أصحاب المشروع (حنان ، 2003) . كما أصدرت المنظمات المهنية المحلية والدولية العديد من المعايير التي تخص الإفصاح ، منها على سبيل المثال المعيار الدولي رقم (1) الذي يخص عرض القوائم المالية ، والمعيار الدولي رقم (24) الذي يخص الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ، والمعيار الدولي رقم (30) الذي يخص الإفصاح في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المماثلة ، والذي حل محله معيار التقرير المالي الدولي (IFRS7) والذي يخص الإفصاح عن الأدوات المالية .

مفهوم الإفصاح وأهميته :

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبين (AAA) الإفصاح بأنه " احتواء القوائم المالية على المعلومات الضرورية والمناسبة ، لإعطاء مستخدمي القوائم المالية معلومات غير مضللة ، وأيضاً صورة واضحة عن أوضاع الوحدة " (الجبوري ، 2012) . كما عُرِفَ الإفصاح بأنه " عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الشركات للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الشركات ، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم أو التقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل " (أبوزيد ، 2005) . ويرى (Choi et al, 2005) الإفصاح على أنه " توصيل معلومات القياس المحاسبي لمستخدميها ، ويشمل الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية للأطراف الداخلية والخارجية " . كذلك عُرِفَ الإفصاح بأنه " تصوير المعلومات المالية بأمانة وصدق وعدم إخفاء أي جزء منها أو عدم إظهارها بصورة لا تمثلها أو بصورة توحي بأكثر من معنى لها " (زيد ، 1995) .

ويرى الباحث أن التعريفات السابقة التي تناولت مفهوم الإفصاح تشير إلى نتيجة واحدة وهي أن الإفصاح يتطلب عرض البيانات والمعلومات المالية بصورة واضحة وخالية من الغموض، لمساعدة المستخدمين في اتخاذ القرارات الرشيدة.

أهمية الإفصاح:

يعتبر الإفصاح في القوائم المالية السنوية ومرفقاتها جزءاً أساسياً من التقارير المالية السنوية التي تصدرها الشركات، ومصدراً رئيسياً للمعلومات الهامة والضرورية للأطراف المختلفة ذات العلاقة، لاستخدامها في اتخاذ العديد من القرارات الاقتصادية، كقرارات الاستثمار، الإقراض، التخطيط، وغيرها من القرارات الأخرى. لذلك تتنبأ أهمية الإفصاح من اعتماد العديد من الأطراف الخارجية على المعلومات التي تقصص عنها الشركات في اتخاذ القرارات (إبراهيم والظاهر ، 2011) .

و يكتسب الإفصاح أهميته من توفير المعلومات للمستخدمين، والتي منها ما يلي:

- (1) توفير معلومات تتعلق بالمستثمرين الحاليين والمرقبين والدائنين، والتي تساعد في قرارات الاستثمار والائتمان (Kieso, 2007).
- (2) توفير المعلومات المتعلقة بمصادر تمويل المشروع ، والتي تساعد في تقييم الهيكل التمويلي للمشروع ، ومواجهة أية تعثر مالي في المستقبل (البصري وجاسم ، 2017) .
- (3) توفير معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية (الشيرازي ، 1990) .
- (4) توفير المعلومات التي تتعلق بالأرباح ، والتي تساعد في تقييم الأداء الحالي ، والتنبؤ بالأداء المستقبلي للمشروع (الركابي والكعبي ، 2013) .

مقومات الإفصاح:

هناك مقومات رئيسية يرتكز عليها الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المنشورة ، وهي ما يلي :

- (1) تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية .

- (2) تحديد الأغراض التي تستخدم من أجلها المعلومات المحاسبية .
- (3) تحديد طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها .
- (4) تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .
- (5) توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية .

أنواع الإفصاح:

ورد في الأدب المحاسبي عدد من المفاهيم المتعلقة بالإفصاح، والتي منها ما يلي:

(1) الإفصاح الشامل (Full Disclosure):

ويقصد بالإفصاح الشامل عرض جميع المعلومات الهامة والملائمة ، والتي من شأنها التأثير على قرارات مستخدمي هذه المعلومات ، مع مراعاة مفهوم الأهمية النسبية (المليجي ، 2006) .

(2) الإفصاح العادل (Fair Disclosure):

ينطوي هذا المستوى من الإفصاح على جانب أخلاقي، ويعني عرض كافة البيانات والمعلومات المالية التي تضمن المعاملة المتساوية لجميع مستخدمي التقارير المالية، وبدون تحيز لطائفة دون أخرى (عابد، 2006) .

(3) الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure):

يمثل الإفصاح الكافي الحد الأدنى من المعلومات، والذي يجعل القوائم المالية غير مضللة لمستخدميها (ياسين، 2011) .

(4) الإفصاح الإلزامي:

أشار الأدب المحاسبي إلى أن الإفصاح الإلزامي " هو الذي وضعت من أجله القواعد والأنظمة للشركات لتوصيل المعلومات إلى العامة على أساس نظامي " (Hieu and Lan, 2015) .

(5) الإفصاح الاختياري:

تعددت الدراسات التي تناولت مفهوم الإفصاح الاختياري، إلا أنها أجمعت على أن الإفصاح الاختياري يتمثل في إضافة معلومات وبيانات بواسطة الشركات زيادة على متطلبات الإفصاح الإلزامي لإعلام متخذي القرارات عن المعلومات المالية والغير مالية. فعلى سبيل المثال عُرِفَ الإفصاح الاختياري بأنه " تقديم معلومات تتعدى تلك المطلوبة بواسطة قوانين الشركة ومعايير المحاسبة (Takhtaei et al., 2014) .

ويرى (مارق ، 2009) . أن المقصود منه هو " تقديم معلومات إضافية أكثر من المتطلبات القانونية، ويتم بمبادرة من الشركة لتقديم معلومات إضافية لمقابلة احتياجات بعض الأطراف المستخدمة للتقرير المالي " .

أدت الأزمات المالية وانهايار العديد من الشركات حول العالم في العقدين الماضيين لفت انتباه العالم نحو أهمية الحوكمة (Oluwagbemiga et al., 2014) ، حيث اتجهت العديد من الدول المتقدمة والنامية ، كذلك المنظمات الدولية إلى إصدار القوانين والمبادئ والإرشادات ، وذلك بهدف تعزيز الحوكمة (Harford et al., 2008) . وأشارت الدراسات السابقة إلى أن نقص الإفصاح والشفافية والإفصاح الغير ملائم يعتبر من الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمات (Shehata , 2014) . أدت هذه الأحداث إلى الإضرار بأصحاب المصالح كالمستثمرين وغيرهم (عبد الجليل وأبونصار ، 2014) ، وزعزت الثقة في التقارير المالية للشركات ، وبالتالي في الأسواق المالية (Rezaee and Kedia , 2012) . وكنتيجة لذلك ازداد الطلب علي إفصاح المزيد من المعلومات المالية ، وأصبح هناك حاجة ماسة للشفافية في المعلومات المنشورة عن الشركات (Mashayekhi , 2007) .

ويعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية أحد المبادئ الرئيسية لحوكمة الشركات .

كما أن خصخصة القطاع العام ، وعولمة الأسواق المالية ، والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي حدثت في العديد من دول العالم كان لها انعكاسات وآثار على نوع وكمية المعلومات المفصح عنها في التقارير المالية للشركات ، بالإضافة إلى أن تنوع الأطراف التي لها علاقة بالشركات أو ما يعرف بأصحاب المصالح شكلت ضغوطاً على الشركات تدفعها إلى زيادة كمية الإفصاح عن المعلومات في تقاريرها المالية السنوية ، خاصةً معلومات الإفصاح الاختياري (Firth , 1979) .

معلومات الإفصاح الاختياري:

أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2004) مجموعة من مبادئ الحوكمة عام (2004) من ضمنها مبدأ الإفصاح والشفافية الذي اشتمل على مجموعة من المعلومات الاختيارية التي يمكن أن تفصح عنها الشركات لتحقيق الحوكمة الرشيدة ، هذه المبادئ تم الاسترشاد بها من قبل الدول الأعضاء في المنظمة وغير الأعضاء . ويمكن تصنيف معلومات الإفصاح الاختياري إلى تسعة مجموعات رئيسية كل مجموعة مكونة من عناصر فرعية كما يلي : (متولي ، 2007)

- (1) معلومات عامة عن الشركة منها على سبيل المثال (معلومات تاريخية عن الشركة، الهيكل التنظيمي، أثر الوضع الاقتصادي على نشاط الشركة، وغيرها)
- (2) معلومات عن نشاط الشركة ووضعها المستقبلي مثل (بيان بالاستراتيجية والأهداف العامة ، بيان بالاستراتيجية والأهداف التسويقية ، بيان بالاستراتيجية والأهداف الاجتماعية) .
- (3) معلومات عن الاسهم وحصة الاسهم مثل (القيمة السوقية للسهم ، عدد المساهمين ، معلومات عن كبار المساهمين ، اتجاهات القيمة السوقية للسهم ، وغيرها) .
- (4) معلومات عن الإدارة مثل (أسماء المدراء ، أعمار المدراء ، المؤهلات العلمية ، الخبرة العملية ، عدد المدراء التنفيذيين ، وغيرها) .
- (5) معلومات عن المسؤولية البيئية والاجتماعية مثل (سلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة، برامج حماية البيئة، الإعانات المقدمة للغير، التبرعات الخيرية، المنح والهبات، وغيرها).
- (6) معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية والغير مالية مثل (سياسة توزيع الأرباح، نسبة الأرباح الموزعة، تصنيف المبيعات جغرافياً، معلومات مالية تاريخية، نسب السيولة، نسب المديونية، وغيرها).
- (7) معلومات عن تكاليف البحث والتطوير مثل (ميزانية البحث والتطوير، سياسة البحث والتطوير، مواقع أنشطة البحث والتطوير، مشاريع البحث والتطوير، وغيرها).
- (8) معلومات عن العاملين بالشركة مثل (تصنيف العاملين حسب الجنس والمستوى التعليمي ، عدد العاملين ، سياسة التوظيف ، متوسط دخل العامل ، انتاجية العامل ، سياسة التدريب ، عدد العاملين الذين تم تدريبهم ، وغيرها) .
- (9) معلومات عن الحوكمة مثل (وجود لجنة حوكمة ، أسماء أعضاء اللجنة ، مؤهلاتهم العلمية ، مهام لجنة الحوكمة ، عدد اجتماعات اللجنة ، وغيرها) .

مراحل ومفهوم الإفصاح الإلكتروني:

وفق لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) ، مر الإفصاح الإلكتروني بثلاث مراحل ، حيث بدأت المرحلة الأولى بإنشاء الشركات لمواقعها الإلكترونية على الشبكة ونشر تقاريرها المالية من خلالها ، وفي المرحلة الثانية تزايد عدد الشركات المستخدمة للإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية ، أما المرحلة الأخيرة فقد تميزت بالانتشار الواسع للإفصاح الإلكتروني وزيادة وتنوع المعلومات المالية وغير المالية المنشورة (الخيال ، 2009) ، بالإضافة إلى استخدام وسائل عرض متطورة مثل لغة تقرير الأعمال الموسعة (XBRL) (Hedlin, 2009) .

الإفصاح عن طريق شبكة المعلومات (الإنترنت) هو عملية نشر المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بالشركة باستخدام تكنولوجيا المعلومات (IASC , 1999 ; FASB , 2000) . أيضاً عرّف (العبيدي ، 2008) الإفصاح الإلكتروني بأنه " استخدام الشركة لموقعها على الشبكة الدولية للمعلومات في عرض المعلومات المحاسبية خلال الفترات المناسبة ، والتي قد تكون شهرية أو ربع سنوية أو سنوية ، فضلاً عن كل ما يستجد في وقته المناسب من دون الالتزام بهذه المدد " .

فالشركات عند قيامها بالإفصاح الإلكتروني تستخدم تقنية المعلومات خلال مراحل جمع البيانات ومعالجتها والحصول على المعلومات المراد نشرها للمستخدمين ، ومن ثم الإفصاح عنها باستخدام وسائط إلكترونية من خلال شبكة الإنترنت ، لذلك فهي تستخدم تقنية المعلومات في عملية جمع وتشغيل البيانات ، ثم تقنية الاتصالات في عملية توصيل المعلومات للمستخدمين ، وذلك بدلاً من توصيلها باستخدام الأساليب التقليدية ، أي الورقية (باشي والدباغ ، 2013) .

مقومات الإفصاح الإلكتروني:

لكي تتجح الشركات في عملية الإفصاح الإلكتروني ، هناك مجموعة من المقومات الواجب توافرها وهي ما يلي :

- (1) وجود برامج الكترونية متخصصة في إعداد وتشغيل وعرض البيانات.
- (2) توافر شبكة من الأجهزة والمعدات الإلكترونية.
- (3) إنشاء موقع إلكتروني للشركة على شبكة الإنترنت .
- (4) وجود إدارة متخصصة لإدارة الموقع الإلكتروني للشركة.
- (5) توافر كوادر بشرية مؤهلة من المحاسبين والمبرمجين والمحللين.
- (6) وجود إجراءات رقابة داخلية مناسبة وممتنة .
- (7) توافر معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الإلكتروني .

أهمية الإفصاح الإلكتروني:

يعتبر الإفصاح الإلكتروني إفصاحاً اختيارياً، والإفصاح الاختياري يمكن أن يكون مسألة مكلفة، ولكن منافعه تتجاوز هذه التكاليف (Adina and Ion, 2008 ; Bischof and Daske, 2013 ; Hossain, 2008) .

بينت الدراسات العملية السابقة أن الإفصاح الاختياري يمكن أن يفيد الأطراف المستخدمة للتقارير المالية بالإضافة إلى الشركات ذاتها. فعند زيادة كمية المعلومات التي تنشر لمستخدمي التقارير المالية، الشركات يمكن أن تخفض تكلفة رأس المال (Meek et al., 1995 ; Kristandl and Bontis , 2007) ، كذلك دراسة (Barry and Brown, 1986 ; Botosan 1997 ; Piotroski , 1999) توصلت إلى هذه النتيجة . أيضاً أشارت الدراسات العملية إلى أن استراتيجية الإفصاح الاختياري يمكن أن تؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والملاك (Shin, 2013) أو بين المستثمرين (Saada and Khalfaooui, 2015) ، أو بين الإدارة والسوق المالي (Cormier et al., 2011) .

كما أشارت نتائج بعض الدراسات إلى أن معلومات الإفصاح الاختياري يمكن أن تزيد من الطلب على أسهم الشركة، مما يزيد من سيولة هذه الأسهم، وذلك نتيجة لزيادة الثقة بإدارة تلك الشركات (Madhani, 1985 ; Kyle, 1983 ; Copeland and Galai, 1983 ; ويرى (Kutum, 2014) أن الإفصاح الاختياري يخفض حالة عدم التأكد، وبالتالي تخفيض المخاطر. أيضاً أشار الأدب السابق إلى أن الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية يساعد الشركات في حماية نفسها من القضايا القانونية ، بالإضافة إلى مقابلة احتياجات مستخدمي التقارير المالية (Hung and Subramanyam , 2007) ، وفي هذا الخصوص توصلت دراسة (Abdullah et al, 2015) إلى وجود علاقة إيجابية هامة بين الإفصاح عن المخاطر وقيمة

الشركة . ومن الأسباب التي تجعل إدارة الشركة تفصح اختياريًا عن المعلومات هي إعطاء إشارة للسوق المالي ، والتي يمكن أن تزيد من قيمة الأسهم (Botosan , 1997 ; FRANKEL , 1999) ، بينما توصلت دراسة (Klerk et al , 2015 ; Verbeeten et al , 2016 ; Gamerschlag , 2013) إلى أن زيادة مستوى الإفصاح الاختياري تؤدي إلى زيادة سعر السهم للشركة أو قيمة الشركة . وفيما يتعلق بعلاقة الإفصاح الاختياري بإدارة الإيرادات ، فقد توصلت دراسة (Latridis and Alexakis , 2012) إلى وجود علاقة عكسية بينهما . علاوة على ما تقدم ، توصلت دراسة Lakhal (2009) إلى أن إفصاح الإيرادات الاختياري يؤثر في قرارات المحللين ، ويحسن دقة التنبؤ ، بالإضافة إلى تخفيض حالة عدم التأكد في السوق .

يكتسب الإفصاح عن طريق الإنترنت أهميته من خلال الفوائد أو المنافع التي تجنيها الشركات كنتيجة لاستخدام شبكة الإنترنت في نشر تقاريرها المالية. في الواقع الشركات تستخدم مواقعها على شبكة الانترنت لأغراض متعددة كالإعلان عن منتجات الشركة، التجارة الإلكترونية، تحسين صورة الشركة، بالإضافة إلى الإفصاح الاختياري لتحسين العلاقات مع المستثمرين، وكفاءة سوق رأس المال (Lybaert, 2002). الإفصاح عن طريق الإنترنت يسمح لمستخدمي التقارير المالية كالدائنين والمستثمرين والمحللين والملاك وغيرهم من الوصول إلى المعلومات بسهولة وسرعة ، في أي وقت ، من أي مكان وبتكلفة منخفضة ، وبالتالي يحقق العدالة بين كافة هذه الأطراف ، أيضاً وسيلة الإنترنت تسمح للشركات بالإفصاح عن بيانات ومعلومات أوسع من الوسيلة التقليدية (الورق) ، وتوصيلها إلى أكبر عدد ممكن من المستخدمين في كافة أنحاء العالم بسهولة وسرعة أكبر ، وبتكلفة منخفضة (Basuony et al., 2014). كذلك إمكانية تحديث المعلومات على الشبكة في أي وقت يسمح للمستثمرين بالحصول على آخر معلومات عن الشركة، ويمكنهم من تداول أسهم الشركات بفاعلية أكبر وتكلفة معاملة أقل (Lybaert, 2002). قدرات البحث والعرض للإنترنت تسمح للشركات بأن تضيف قيمة إلى معلوماتها، كذلك خصائصه المتمثلة في التنوع والوقتية والوصول الغير محدود جعلت منه وسيلة هامة لتوصيل معلومات الشركات إلى كافة الأطراف.

في الواقع هناك العديد من الدراسات أو الأبحاث التي تناولت الإفصاح الإلكتروني من حيث مفهومه وطبيعته ومحدداته وآثاره الاقتصادية ، فعلى سبيل المثال بحث Sharma (2013) في مدى الإفصاح عن طريق الإنترنت بواسطة المصارف التجارية ومحدداته في دولة نيبال (Nepal) ، وذلك على عينة حجمها (23) مصرف تجاري ، وتوصل إلى أن متوسط إفصاح العينة هو (49,58%) من بنود مؤشر الإفصاح المستخدم في الدراسة ، كما توصلت دراسته إلى أن الملكية الأجنبية واستقلالية مجلس الإدارة بالإضافة إلى حجم المصرف لها علاقة إيجابية هامة مع مستوى إفصاح المصارف عن طريق الإنترنت . وأجرى Basuony و Mohamed (2014) دراسة عملية على عينة عددها (266) شركة مسجلة في سوق الأوراق المالية لدولتي السعودية وعمان ، حيث تناولت هذه الدراسة محددات وخصائص الإفصاح الاختياري عن طريق الإنترنت ، وقد أوضحت نتائج هذه الدراسة بأن حجم الشركة يعتبر العامل الرئيسي الذي يؤثر في التقرير المالي عن طريق الإنترنت . أيضاً قام Bensaada و Khalfaoui (2015) بدراسة استكشافية للآثار الاقتصادية للإفصاح الاختياري عن طريق الإنترنت ، وذلك على عينة عددها (190) شركة فرنسية ، حيث بحثت هذه الدراسة في أثر الإفصاح الاختياري بواسطة الإنترنت على سيولة الأسهم وتكلفة الملكية ، وتوصلت نتائجها إلى أن الإفصاح الاختياري بواسطة الإنترنت يخفض عدم تماثل المعلومات ، وبالتالي يزيد سيولة أسهم الشركات الفرنسية ، في حين لا يوجد تأثير على تكلفة الملكية . وهدفت دراسة باشي والدباغ (2013) إلى تسليط الضوء على طبيعة الإفصاح الإلكتروني ومتطلباته وأهميته ودوره في تحقيق السوق المالي الكفؤ ، وذلك بالتطبيق على سوق الأسهم السعودي ، وقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى تحقق بعض شروط الكفاءة الكاملة ومعظم شروط الكفاءة الاقتصادية لسوق الأسهم السعودي في ظل الإفصاح عن طريق الإنترنت . اهتمت دراسة Basuony وآخرون (2014) بمحددات الإفصاح المالي بواسطة الإنترنت للشركات المسجلة في أسواق دبي وقطر ومسقط المالية ، وتوصلت نتائجها

إلى أن حجم الشركة هو العامل الرئيسي الذي يؤثر في الإفصاح المالي بواسطة الإنترنت ، كما توصلت الدراسة إلى اختلاف جوهري في خصائص الإفصاح المالي بين الدول الثلاث . وفي دراسة Lai وآخرون (2010) ، والتي هدفت إلى التعرف على النتائج الاقتصادية للتقرير المالي عن طريق الإنترنت في دولة تايوان (Taiwan) ، حيث اشتملت العينة على (572) شركة من مختلف الصناعات ، وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مفادها بأن الشركات التي تقوم بالإفصاح المالي بواسطة الإنترنت تتغير أسعار أسهمها بسرعة أكبر من الشركات التي لا تستخدم الإنترنت في الإفصاح المالي ، بالإضافة إلى أنها تحقق عوائد غير عادية متراكمة أكبر بكثير من الشركات الأخرى ، كما توصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الشفافية العالية تحقق عوائد غير عادية على أسعار الأسهم أكثر من الشركات الأخرى . كما أجرى Bozcuk وآخرون (2011) بدراسة التقرير المالي عن طريق الإنترنت بعد التغيرات التنظيمية الرئيسية في تركيا ، حيث شملت هذه الدراسة الشركات العامة المسجلة ، وتوصلت الدراسة إلى أن نسبة الشركات التي تقدم إفصاحات مالية بواسطة الإنترنت قد تضاعفت خلال الفترة من 2003 إلى 2010 ، كما أن هناك انخفاض في مستوى الإفصاح الاختياري بمقدار (6%) ، بالإضافة إلى زيادة في الإفصاح الاختياري عن سعر السهم والأداء وتقارير الإدارة .

أشارت نتائج هذه الدراسات إلى أن حجم الشركة يعتبر عاملاً مهماً في الإفصاح عن طريق الإنترنت ، وقد يرجع ذلك حسب رأي الباحث إلى أن الشركات الكبيرة تتوفر لها الإمكانيات والمقومات اللازمة التي تمكنها من الإفصاح عن معلومات إضافية أكثر من الشركات الصغيرة ، أو رغبة الإدارة في تحسين صورتها أمام الأطراف الخارجية ، أو تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكاليف الوكالة ، بالإضافة إلى مواجهة الطلب المتزايد على المعلومات . أيضاً في رأينا أن زيادة حجم الإفصاح عن طريق الإنترنت يبعث الثقة لدى المستثمرين في التقارير المالية للشركات ، وهذا قد يؤدي إلى زيادة الطلب على أسهم هذه الشركات ، وبالتالي ارتفاع أسعار أسهمها في سوق الأوراق المالية ، هذا بالإضافة إلى المساهمة في تحقيق كفاءة السوق المالي .

هذه الدراسات تناولت مدى الإفصاح الاختياري بواسطة الإنترنت والعوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الناتجة عن هذا الإفصاح، واعتمدت على الشركات المسجلة في الأسواق المالية كمجتمع للدراسة، وبالتالي عينة الدراسة حجمها كبير وذات أنشطة أو صناعات متنوعة. كذلك مؤشر أو مقياس الإفصاح الاختياري المستخدم في هذه الدراسات يشتمل على بعض عناصر الإفصاح الاختياري التي أوصت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالإضافة إلى معلومات تتعلق بخصائص الموقع الإلكتروني للشركة. أما الدراسة الحالية فتبحث في مدى استخدام شركات التأمين للبيئة للإنترنت في الإفصاح الاختياري ، فهي تتناول نشاط التأمين فقط ، بالإضافة إلى أن مقياس الإفصاح المستخدم اشتمل على كافة عناصر الإفصاح الاختياري التي أوصت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ، بخلاف الدراسات المشار إليها سابقاً.

منهجية الدراسة العملية :

مجتمع الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على شركات التأمين في ليبيا، حيث بلغ عددها الإجمالي (20) شركة، منها خمسة شركات (5) لم يتم الحصول على مواقعها على شبكة الإنترنت، وشركة واحدة (1) موقعها غير متاح. ونظراً لصغر مجتمع الدراسة فقد اشتملت العينة على كل شركات المجتمع والتي تم الحصول على مواقعها على شبكة الإنترنت.

مقياس الإفصاح الاختياري:

لتحقيق الهدف من الدراسة وهو التعرف على مدى استخدام شركات التأمين للإنترنت في الإفصاح عن المعلومات الاختيارية ، فقد استخدم الباحث نموذجاً لقياس إفصاح الشركات عن المعلومات اختياريًا عبر مواقعها الإلكترونية يتكون من (110) بنداً من المعلومات الاختيارية ، وقد تم تطوير هذا النموذج من خلال الاطلاع

على الدراسات والأبحاث السابقة المتعلقة بهذا الموضوع بالإضافة إلى الاسترشاد بمبادئ الحوكمة الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2004). وقد تم استخدام مؤشر الإفصاح غير الموزون الذي يعطي نفس الوزن لكافة بنود المقياس، ويعتبر هذا الأسلوب الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة. وفيما يلي عرض لهذا المؤشر أو المقياس:

جدول (1)

م	البيان
أولاً: معلومات عامة عن الشركة:	
(1)	نبذة تاريخية عن الشركة (10)
(2)	الهيكل التنظيمي للشركة (11)
(3)	استراتيجية وأهداف الشركة العامة (12)
(4)	رؤية الشركة (13)
(5)	رسالة الشركة (14)
(6)	الخدمات التي تقدمها الشركة (15)
(7)	فروع ومكاتب الشركة (العنوان، الموقع، اتصالات) (16)
(8)	المعلومات القطاعية (17)
(9)	حصة الشركة في السوق
ثانياً: نشاط الشركة ووضعها المستقبلي:	
(1)	بيان بالاستراتيجية والأهداف المستقبلية (7)
(2)	أثر الاستراتيجية على نتائج الشركة (8)
(3)	التنبؤ بحجم نشاط الشركة (9)
(4)	التنبؤ بإيرادات الشركة (10)
(5)	التنبؤ بأرباح الشركة (11)
(6)	التنبؤ بالتدفقات النقدية للشركة
ثالثاً: معلومات عن الأسهم والمساهمين:	
(1)	عدد الأسهم الإجمالي وأنواعها (5)
(2)	أسماء المساهمين وحصصهم في الملكية (6)
(3)	القيمة السوقية للسهم (7)
(4)	السياسة المتبعة في توزيع الأرباح
رابعاً: معلومات عن الإدارة:	
(1)	أسماء أعضاء مجلس الإدارة (12)
(2)	أسماء المدراء التنفيذيين (13)
(3)	المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة (14)
(4)	المؤهلات العلمية للمدراء التنفيذيين (15)
(5)	الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة (16)
(6)	الخبرات العملية للمدراء التنفيذيين (17)
(7)	الأسماء المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة (18)
(8)	الأسماء المملوكة من المدراء التنفيذيين (19)

(9)	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	(20)	مهام لجنة المراجعة
(10)	مكافآت المدراء التنفيذيين	(21)	عدد اجتماعات لجنة المراجعة
(11)	معلومات عن تغيير أعضاء مجلس الإدارة	(22)	معلومات عن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة
خامساً: معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية:			
(1)	الهبات والمنح المقدمة للغير	(5)	المساهمة في برامج حماية البيئة (كيفاً)
(2)	دعم الجمعيات الخيرية	(6)	المساهمة في برامج حماية البيئة (كمياً)
(3)	رعاية البرامج الاجتماعية	(7)	المساهمة في الحملات التوعوية المتعلقة بالبيئة
(4)	الإعانات المقدمة للمستخدمين	(8)	بيان بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة
سادساً: معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية والغير مالية:			
(1)	نسب السيولة (الأجل القصير)	(10)	أثر التضخم على نشاط الشركة الحالي
(2)	نسب المدبونية	(11)	أثر التضخم على النشاط المستقبلي للشركة
(3)	نسب الربحية	(12)	أثر سعر الفائدة على نتائج الشركة الحالية
(4)	نسب التدفقات النقدية	(13)	أثر سعر الصرف على نتائج الشركة الحالية
(5)	نسب العائد على الاستثمار	(14)	تحليل هيكل الملكية
(6)	التحليل الأفقي للقوائم المالية (3-5 سنوات)	(15)	أثر المنافسة على نتائج الشركة الحالية
(7)	التحليل الرأسي للقوائم المالية (3-5 سنوات)	(16)	تحليل التغير في أسعار الأسهم السوقية
(8)	تحليل التغير في مجمل الدخل	(17)	تحليل للتقارير المالية الربع سنوية
(9)	معلومات تحليلية إدارية		
سابعاً: معلومات عن تكاليف البحث والتطوير:			
(1)	عدد العاملين في البحث والتطوير	(4)	النتائج المحققة من البحث والتطوير
(2)	الميزانية المخصصة للبحث والتطوير	(5)	سياسة البحث والتطوير
(3)	مشاريع البحث والتطوير		
ثامناً: معلومات عن العاملين بالشركة:			
(1)	عدد العاملين للسنة الحالية	(8)	نوعية التدريب (الدورات التدريبية)
(2)	تصنيف العاملين حسب الجنس	(9)	عدد العمالة الذين تم تدريبهم
(3)	تصنيف العاملين حسب المستوى التعليمي	(10)	الميزانية المخصصة للتدريب
(4)	سياسة التوظيف المستخدمة	(11)	أثر التدريب على نتائج الشركة
(5)	عدد العاملين في السنوات الماضية	(12)	متوسط دخل العمالة
(6)	نسبة العمال المحليين إلى إجمالي عدد العاملين :	(13)	تكاليف السلامة في الشركة
(7)	سياسة التدريب المتبعة	(14)	توزيع العاملين على إدارات الشركة
تاسعاً: معلومات عن الحوكمة:			
(1)	وجود لجنة حوكمة بالشركة	(6)	عدد اجتماعات لجنة الحوكمة
(2)	أسماء لجنة الحوكمة	(7)	تقرير لجنة الحوكمة
(3)	مؤهلات لجنة الحوكمة	(8)	مدى التزام الشركة بالحوكمة
(4)	الخبرات العملية للجنة الحوكمة	(9)	سياسات الحوكمة
(5)	مهام لجنة الحوكمة		

التطبيق العملي لمقياس الدراسة :

خلال هذه المرحلة قام الباحث بمقارنة المعلومات الاختيارية الواردة بالمقياس بما هو معروض من المعلومات في موقع كل شركة من العينة وذلك عن سنة 2019 ، حيث تم إعطاء الرقم واحد (1) لبند المقياس الذي تم الإفصاح عنه في الموقع الإلكتروني للشركة ، وإعطاء الرقم صفر (0) في حالة عدم توفر بند المقياس في موقع الشركة ، وذلك لحساب مدى إفصاح كل شركة من خلال قسمة مجموع بنود الإفصاح الاختياري الموجودة في موقع الشركة مقسومةً على إجمالي بنود المقياس المستخدم في الدراسة وإيجاد النسبة المئوية لإفصاح كل الشركة إلكترونياً . والمعادلة التالية توضح ذلك:

$100 \times$	مجموع البنود المفصّح عنها في موقع الشركة	= مدى إفصاح الشركة
	إجمالي بنود المقياس	

أما فيما يتعلق بشركات التأمين الليبية الخاضعة للدراسة فعددها الإجمالي كما سبق الإشارة إليها هو (20) شركة ، منها خمسة شركات (5) ليس لها مواقع على شبكة الإنترنت ، وشركة واحدة (1) موقعها على الشبكة غير متاح ، وبالتالي صافي عدد الشركات التي خضعت للدراسة هو (14) شركة ، والجدول التالي يبين أسماء شركات التأمين الليبية:

جدول (2)

م	أسم الشركة	موقع متاح	موقع غير متاح	ليس لها موقع
(1)	شركة ليبيا للتأمين	√		
(2)	شركة الليبو للتأمين	√		
(3)	شركة الثقة للتأمين	√		
(4)	الشركة العالمية للتأمين	√		
(5)	الشركة الأفريقية للتأمين			√
(6)	شركة الصحارى للتأمين	√		
(7)	المجموعة الدولية للتأمين	√		
(8)	الشركة الليبية الضمانية للتأمين	√		
(9)	الشركة المتحدة للتأمين	√		
(10)	شركة القافلة للتأمين			√
(11)	شركة التكافل للتأمين	√		
(12)	شركة اليسر للتأمين التكافلي	√		
(13)	الشركة الليبية للتأمين الصحي	√		
(14)	شركة أمانة للتأمين	√		
(15)	شركة تيبستي للتأمين	√		
(16)	شركة المختار للتأمين الصحي			√
(17)	الشركة الاتحادية للتأمين الصحي		√	
(18)	شركة الأوائل للتأمين			√
(19)	شركة سبق للتأمين	√		
(20)	شركة الشرق الأوسط للتأمين			√
الإجمالي				
		14	1	5
النسبة المئوية				
		70%	5%	25%

ومن خلال مقارنة عناصر الإفصاح الاختياري الواردة في الجدول رقم (1) المشار إليه سابقاً تم التعرف على عدد العناصر الاختيارية التي أفصحت عنها كل شركة. والجدول رقم (3) يوضح عدد النقاط الإجمالية التي أحرزتها كل شركة في العينة ونسبة أو مستوى الإفصاح الاختياري لكل شركة:

جدول (3)

م	أسم الشركة	عدد البنود المفصّل عنها	عدد بنود مؤشر الإفصاح	النسبة المئوية
1	شركة ليبيا	13	110	11.82 %
2	شركة الليبو	3	110	2.73 %
3	شركة الثقة	2	110	1.82 %
4	الشركة العالمية	5	110	4.55 %
5	شركة الصحارى	14	110	12.73 %
6	شركة المجموعة الدولية	8	110	7.27 %
7	الشركة الليبية الضمانية	10	110	9.09 %
8	الشركة المتحدة	8	110	7.27 %
9	شركة التكافل	8	110	7.27 %
10	شركة اليسر للتأمين التكافلي	3	110	2.73 %
11	الشركة الليبية للتأمين الصحي	6	110	5.45 %
12	شركة أمانة	3	110	2.73 %
13	شركة تيبستي	6	110	5.45 %
14	شركة سيق	5	110	4.55 %

المتوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري وأعلى نسبة إفصاح وأقل نسبة إفصاح يوضحها الجدول (4):

جدول (4)

البيان	عدد الشركات	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	أعلى نسبة	أقل نسبة
العدد أو النسبة	14	6.103	5.454	3.372	12.727	1.818

نلاحظ من خلال ما هو معروض في الجدول السابق رقم (3) عدد النقاط التي أحرزتها كل شركة، أي المعلومات التي أفصحت عنها في موقعها على شبكة المعلومات، بالإضافة إلى نسبة هذه النقاط إلى إجمالي نقاط أو بنود مؤشر الإفصاح. وقد أظهرت الشركات مستوى إفصاح إجمالي عبر مواقعها بشبكة الإنترنت منخفض جداً، حيث أظهر جدول (4) المتوسط الحسابي لنسب إفصاح هذه الشركات وهو (6.103%)، كما يتبين من خلال هذا الجدول أن أعلى نسبة إفصاح إجمالي حققتها الشركات هي (12.73%)، وأن أقل نسبة إفصاح إجمالي هي (1.82%) .

أما فيما يتعلق بنسب إفصاح شركات التأمين على مستوى كل مجموعة فرعية من المعلومات بمؤشر الإفصاح الاختياري، فقد تم عرضها من جدول (5) إلى جدول (8):

جدول (5)

م	المجموعات الفرعية لمؤشر الإفصاح	شركة ليبيا		شركة الليبو		شركة الثقة		الشركة العالمية	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
(1)	معلومات عامة عن الشركة	6	35.29	3	17.64	2	11.76	4	23.52
(2)	نشاط الشركة ووضعها المستقبلي	0	0	0	0	0	0	0	0
(3)	معلومات عن الأسهم والمساهمين	3	42.85	0	0	0	0	0	0

0	0	0	0	0	0	18.18	4	معلومات عن الإدارة	(4)
0	0	0	0	0	0	0	0	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	(5)
0	0	0	0	0	0	0	0	معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية والغير مالية	(6)
0	0	0	0	0	0	0	0	معلومات عن تكاليف البحث والتطوير	(7)
7.14	1	0	0	0	0	0	0	معلومات عن العاملين بالشركة	(8)
0	0	0	0	0	0	0	0	معلومات عن الحوكمة	(9)

جدول (6)

م	المجموعات الفرعية لمؤشر الإفصاح	شركة الصحارى		المجموعة الدولية		الليبية الضمانية		الشركة المتحدة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
(1)	معلومات عامة عن الشركة	6	35.29	5	29.41	5	29.41	6	35.29
(2)	نشاط الشركة ووضعها المستقبلي	0	0	0	0	0	0	0	0
(3)	معلومات عن الأسهم والمساهمين	2	28.57	0	0	2	28.57	0	0
(4)	معلومات عن الإدارة	2	9.09	2	9.09	1	4.54	1	4.54
(5)	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	4	50	1	12.5	1	12.5	1	12.5
(6)	معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية والغير مالية	0	0	0	0	0	0	0	0
(7)	معلومات عن تكاليف البحث والتطوير	0	0	0	0	0	0	0	0
(8)	معلومات عن العاملين بالشركة	0	0	0	0	1	7.14	0	0
(9)	معلومات عن الحوكمة	0	0	0	0	0	0	0	0

جدول (7)

م	المجموعات الفرعية لمؤشر الإفصاح	شركة التكافل		شركة اليسر		الشركة الليبية		شركة أمانة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
(1)	معلومات عامة عن الشركة	5	29.41	3	17.64	5	29.41	3	17.64
(2)	نشاط الشركة ووضعها المستقبلي	0	0	0	0	0	0	0	0
(3)	معلومات عن الأسهم والمساهمين	1	14.28	0	0	1	14.28	0	0
(4)	معلومات عن الإدارة	1	4.54	0	0	0	0	0	0
(5)	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	0	0	0	0	0	0	0	0
(6)	معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية والغير مالية	0	0	0	0	0	0	0	0
(7)	معلومات عن تكاليف البحث و التطوير	0	0	0	0	0	0	0	0
(8)	معلومات عن العاملين بالشركة	1	7.14	0	0	0	0	0	0
(9)	معلومات عن الحوكمة	0	0	0	0	0	0	0	0

جدول (8)

م	المجموعات الفرعية لمؤشر الإفصاح	شركة تيبستي		شركة سبق	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة
(1)	معلومات عامة عن الشركة	5	29.41	5	29.41
(2)	نشاط الشركة ووضعها المستقبلي	0	0	0	0
(3)	معلومات عن الأسهم والمساهمين	0	0	0	0
(4)	معلومات عن الإدارة	1	4.54	0	0
(5)	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	0	0	0	0

6	معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية والغير مالية	0	0	0	0
7	معلومات عن تكاليف البحث و التطوير	0	0	0	0
8	معلومات عن العاملين بالشركة	0	0	0	0
9	معلومات عن الحوكمة	0	0	0	0

جدول (9) يوضح متوسط نسبة الإفصاح والانحراف المعياري والوسيط ، بالإضافة إلى أعلى وأقل نسبة إفصاح ، وذلك لكل مجموعة فرعية من الإفصاح الاختياري بالمؤشر :

جدول (9)

م	بيان	عدد الشركات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسيط	أعلى نسبة	أقل نسبة
1	معلومات عامة عن الشركة	14	26.47	7.56	29.41	35.29	11.76
2	نشاط الشركة ووضعها المستقبلي	14	0	0	0	0	0
3	معلومات عن الأسهم والمساهمين	14	9.18	14.4	0	42.86	0
4	معلومات عن الإدارة	14	3.9	5.31	2.27	18.18	0
5	معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية	14	6.25	13.65	0	50	0
6	نتائج النسب والتحليلات المالية والغير مالية	14	0	0	0	0	0
7	معلومات عن البحث والتطوير	14	0	0	0	0	0
8	معلومات عن العاملين	14	1.53	3.04	0	7.14	0
9	معلومات عن الحوكمة	14	0	0	0	0	0

من خلال دراسة الجداول السابقة من (5 - 9) يتبين ما يلي:

1) يتركز الإفصاح الاختياري للشركات على المجموعة رقم (1) المتعلقة بالمعلومات العامة، حيث تفاوتت نسب إفصاح الشركات بمتوسط مقداره (26.47%)، وكانت أعلى نسبة إفصاح هي (35.29%) وهي تمثل (6) نقاط من أصل (17) نقطة إجمالية، وقد أحرزت هذه النسبة من قبل شركة ليبيا، شركة الصحارى، والشركة المتحدة. أما أقل نسبة إفصاح تتعلق بهذه المجموعة فهي (11.76%) وهي تمثل نقطتان (2) من أصل (17) نقطة إجمالية، وتخص هذه النسبة شركة الثقة. أيضاً يتضح أن ما نسبته (21.43%) من شركات العينة كانت نسب إفصاحها من هذه المجموعة هي (35.29%)، أما (42.86%) من شركات العينة فقد أفصحت عن (29.41%) من المعلومات العامة، في حين أن (35.71%) من الشركات حققت نسب إفصاح تتراوح ما بين (10%) و (25%). وبصفة عامة يعتبر مستوى إفصاح الشركات فيما يتعلق بهذه المجموعة ضعيف.

2) لم تقصص جميع الشركات (100%) عن أية بند أو معلومة تتعلق بالمجموعات التالية :

أ) المجموعة رقم (2)، وهي تتعلق بالمعلومات عن نشاط الشركة ووضعها المستقبلي.

ب) المجموعة رقم (6) ، وهي تخص نتائج النسب والتحليلات المالية والغير مالية .

ج) المجموعة رقم (7) ، وهي تتعلق بمعلومات عن البحث والتطوير .

د) المجموعة رقم (9) ، والتي تخص معلومات عن الحوكمة .

3) أظهرت شركات التأمين مستوى إفصاح منخفض فيما يتعلق بمعلومات الأسهم والمساهمين (مجموعة 3)، حيث كان المتوسط الحسابي لنسب إفصاح هذه الشركات هو (9.18%)، وكانت أعلى نسبة هي (42.86%) وهي تمثل (3) نقاط من أصل (7) نقاط إجمالية أحرزتها شركة ليبيا، أما أقل نسبة إفصاح لهذه المجموعة فهي (0%). أيضاً هناك شركتان وهما شركة الصحارى والشركة الليبية الضمانية نسبة إفصاحهما هي (28.57%)

وهي تمثل نقطتان من أصل (7) نقاط إجمالية بمؤشر الإفصاح، أما شركة التكافل والشركة الليبية للتأمين الصحي فكانت نسبة الإفصاح لكل منهما هي (14.28%) وهي تمثل نقطة واحدة. أما ما نسبته (64.29%) من الشركات فلم تفصح عبر مواقعها عن أية بند يتعلق بمعلومات عن الأسهم والمساهمين .

(4) فيما يتعلق بإفصاح الشركات اختياريًا عن معلومات الإدارة (المجموعة رقم 4) فهو منخفض جداً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للشركات (3.90%)، وبلغت أعلى نسبة (18.18%) أحرزتها شركة ليبيا، وهي تمثل (4) نقاط من أصل (22) نقطة إجمالية بمؤشر الإفصاح، أما أقل نسبة فهي (0%). ما نسبته (42.86%) من الشركات الخاضعة للدراسة إفصاحها يتراوح ما بين (3%) و (10%) ، أما (50%) من الشركات فلم تفصح عن أية بند من هذه المجموعة .

(5) فيما يخص المجموعة الخامسة (5) بمؤشر الإفصاح الخاص بالدراسة ، والتي تمثل معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية ، يعتبر مستوى الإفصاح عنها منخفض جداً ، حيث بلغ متوسط إفصاح الشركات (6.25%)، أما أعلى نسبة فهي (50%) أحرزتها شركة الصحارى، وهي تمثل (4) نقاط من أصل (8) نقاط إجمالية، وأقل نسبة إفصاح هي (0%). ما نسبته (21.43%) من الشركات مستوى إفصاحها (12.5%) ، و(71.43%) من الشركات لم تفصح عن أية معلومة تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية .

(6) مستوى إفصاح الشركات عن المعلومات الخاصة بالعاملين (مجموعة 8) متدني جداً ، حيث بلغ متوسط الإفصاح عن هذه المجموعة (1.53%) ، وأعلى نسبة هي (7.14%) وهي تمثل نقطة واحدة (1) من أصل (14) نقطة إجمالية بالمؤشر، أما أقل نسبة إفصاح فهي (0%). ما نسبته (21.43%) من شركات العينة نسبة إفصاحها (7.14%) ، وما نسبته (78.57%) من الشركات لم تفصح عن أية معلومة تتعلق بالعاملين .

ونسبة الإفصاح عن كل بند على حدة في مؤشر الإفصاح الاختياري المستخدم في الدراسة مبينة في الجدول التالي:

جدول (10)

م	بيان	التكرار	العينة	النسبة
أولاً: معلومات عامة عن الشركة:				
(1)	نبذة تاريخية عن الشركة	14	14	100%
(2)	الهيكل التنظيمي للشركة	2	14	14.28%
(3)	استراتيجية وأهداف الشركة العامة	0	14	0%
(4)	رؤية الشركة	10	14	71.42%
(5)	رسالة الشركة	9	14	64.28%
(6)	الخدمات التي تقدمها الشركة	14	14	100%
(7)	فروع ومكاتب الشركة(العنوان، الموقع، اتصالات)	12	14	85.71%
(8)	المعلومات القطاعية	0	14	0%
(9)	حصة الشركة في السوق	0	14	0%
(10)	معلومات عامة عن المنافسين	0	14	0%
(11)	جودة الخدمات	0	14	0%
(12)	معلومات عامة عن استثمارات الشركة	1	14	7.14%
(13)	بيانات عن الزبائن الرئيسيين للشركة	1	14	7.14%
(14)	مساهمة الشركة في الاقتصاد القومي	0	14	0%
(15)	وصف للأسواق الرئيسية للشركة	0	14	0%
(16)	بيان بالمخاطر التي تواجه الشركة	0	14	0%

(17)	معلومات عامة عن صناعة التأمين	0	14	% 0
ثانياً: نشاط الشركة ووضعها المستقبلي:				
(1)	بيان بالاستراتيجية والأهداف المستقبلية	0	14	% 0
(2)	أثر الاستراتيجية على نتائج الشركة	0	14	% 0
(3)	التنبؤ بحجم نشاط الشركة	0	14	% 0
(4)	التنبؤ بإيرادات الشركة	0	14	% 0
(5)	التنبؤ بأرباح الشركة	0	14	% 0
(6)	التنبؤ بالتدفقات النقدية للشركة	0	14	% 0
(7)	التنبؤ بالقيمة السوقية للشركة	0	14	% 0
(8)	التنبؤ بالوضع التنافسي للشركة	0	14	% 0
(9)	أثر الاستراتيجية على النتائج المستقبلية	0	14	% 0
(10)	أثر المخاطر المستقبلية على نتائج الشركة	0	14	% 0
(11)	الافتراضات التي بنيت عليها التنبؤات	0	14	% 0
ثالثاً: معلومات عن الأسهم والمساهمين:				
(1)	عدد الأسهم الإجمالي وأنواعها	3	14	%21.42
(2)	أسماء المساهمين وحصصهم في الملكية	4	14	%28.57
(3)	القيمة السوقية للسهم	0	14	% 0
(4)	السياسة المتبعة في توزيع الأرباح	0	14	% 0
(5)	معلومات عن كبار المساهمين	0	14	% 0
(6)	القيمة السوقية للشركة في نهاية العام	0	14	% 0
(7)	معلومات عن اجتماعات المساهمين	2	14	%14.28
رابعاً: معلومات عن الإدارة:				
(1)	أسماء أعضاء مجلس الإدارة	6	14	%42.85
(2)	أسماء المدراء التنفيذيين	2	14	%14.28
(3)	المؤهلات العلمية لأعضاء مجلس الإدارة	0	14	% 0
(4)	المؤهلات العلمية للمدراء التنفيذيين	0	14	% 0
(5)	الخبرات العملية لأعضاء مجلس الإدارة	0	14	% 0
(6)	الخبرات العملية للمدراء التنفيذيين	0	14	% 0
(7)	الأسهم المملوكة من أعضاء مجلس الإدارة	0	14	% 0
(8)	الأسهم المملوكة من المدراء التنفيذيين	0	14	% 0
(9)	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	0	14	% 0
(10)	مكافآت المدراء التنفيذيين	0	14	% 0
(11)	معلومات عن تغيير أعضاء مجلس الإدارة	0	14	% 0
(12)	الوظائف التي يشغلها المدراء التنفيذيين	1	14	%7.14
(13)	عدد اجتماعات مجلس الإدارة	3	14	%21.42
(14)	مسئوليات أعضاء مجلس الإدارة	0	14	% 0
(15)	عضوية عضو مجلس الإدارة في شركات أخرى	0	14	% 0
(16)	عضوية المدراء التنفيذيين في شركات أخرى	0	14	% 0
(17)	أسماء لجنة التعويضات	0	14	% 0
(18)	أسماء لجنة المراجعة	0	14	% 0

19	مؤهلات لجنة المراجعة	0	14	0 %
20	مهام لجنة المراجعة	0	14	0 %
21	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	0	14	0 %
22	معلومات عن محاضر اجتماعات مجلس الإدارة	0	14	0 %
خامساً: معلومات عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية:				
1	الهبات والمنح المقدمة للغير	1	14	7.14 %
2	دعم الجمعيات الخيرية	0	14	0 %
3	رعاية البرامج الاجتماعية	4	14	28.57 %
4	الإعانات المقدمة للمستخدمين	1	14	7.14 %
5	المساهمة في برامج حماية البيئة (كيفاً)	1	14	7.14 %
6	المساهمة في برامج حماية البيئة (كمياً)	0	14	0 %
7	المساهمة في الحملات التوعوية المتعلقة بالبيئة	0	14	0 %
8	بيان بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة	0	14	0 %
سادساً: معلومات عن نتائج ونسب التحليلات المالية والغير مالية:				
1	نسب السيولة (الأجل القصير)	0	14	0 %
2	نسب المديونية	0	14	0 %
3	نسب الربحية	0	14	0 %
4	نسب التدفقات النقدية	0	14	0 %
5	نسب العائد على الاستثمار	0	14	0 %
6	التحليل الأفقي للقوائم المالية (3-5 سنوات)	0	14	0 %
7	التحليل الرأسي للقوائم المالية (3-5 سنوات)	0	14	0 %
8	تحليل التغير في مجمل الدخل	0	14	0 %
9	معلومات تحليلية إدارية	0	14	0 %
10	أثر التضخم على نشاط الشركة الحالي	0	14	0 %
11	أثر التضخم على النشاط المستقبلي للشركة	0	14	0 %
12	أثر سعر الفائدة على نتائج الشركة الحالية	0	14	0 %
13	أثر سعر الصرف على نتائج الشركة الحالية	0	14	0 %
14	تحليل هيكل الملكية	0	14	0 %
15	أثر المنافسة على نتائج الشركة الحالية	0	14	0 %
16	تحليل التغير في أسعار الأسهم السوقية	0	14	0 %
17	تحليل للتقارير المالية الربع سنوية	0	14	0 %
سابعاً: معلومات عن تكاليف البحث والتطوير:				
1	عدد العاملين في البحث والتطوير	0	14	0 %
2	الميزانية المخصصة للبحث والتطوير	0	14	0 %
3	مشاريع البحث والتطوير	0	14	0 %
4	النتائج المحققة من البحث والتطوير	0	14	0 %
5	سياسة البحث والتطوير	0	14	0 %
ثامناً: معلومات عن العاملين بالشركة:				
1	عدد العاملين للسنة الحالية	1	14	7.14 %
2	تصنيف العاملين حسب الجنس	0	14	0 %

(3)	تصنيف العاملين حسب المستوى التعليمي	0	14	0 %
(4)	سياسة التوظيف المستخدمة	0	14	0 %
(5)	عدد العاملين في السنوات الماضية	0	14	0 %
(6)	نسبة العمال المحليين إلى إجمالي عدد العاملين:	0	14	0 %
(7)	سياسة التدريب المتبعة	0	14	0 %
(8)	نوعية التدريب (الدورات التدريبية)	2	14	14.28 %
(9)	عدد العمالة الذين تم تدريبهم	0	14	0 %
(10)	الميزانية المخصصة للتدريب	0	14	0 %
(11)	أثر التدريب على نتائج الشركة	0	14	0 %
(12)	متوسط دخل العمالة	0	14	0 %
(13)	تكاليف السلامة في الشركة	0	14	0 %
(14)	توزيع العاملين على إدارات الشركة	0	14	0 %
تاسعاً: معلومات عن الحوكمة:				
(1)	وجود لجنة حوكمة بالشركة	0	14	0 %
(2)	أسماء لجنة الحوكمة	0	14	0 %
(3)	مؤهلات لجنة الحوكمة	0	14	0 %
(4)	الخبرات العملية للجنة الحوكمة	0	14	0 %
(5)	مهام لجنة الحوكمة	0	14	0 %
(6)	عدد اجتماعات لجنة الحوكمة	0	14	0 %
(7)	تقرير لجنة الحوكمة	0	14	0 %
(8)	مدى التزام الشركة بالحوكمة	0	14	0 %
(9)	سياسات الحوكمة	0	14	0 %

من خلال جدول (10) السابق نلاحظ انخفاض بشكل كبير في مستوى الإفصاح لأغلب بنود المجموعات الفرعية، حيث حققت المجموعة الأولى المتعلقة بالمعلومات العامة أعلى متوسط وهو (3.71) . وقد تم تحديد ستة (6) بنود تعتبر الأكثر إفصاحاً من قبل شركات التأمين في الجدول (11)، حيث تتدرج البنود من (1-5) تحت مجموعة المعلومات العامة، أما البند (6) فهو ضمن مجموعة معلومات الإدارة.

جدول (11)

م	بيان	التكرار	النسبة
(1)	نبذة تاريخية عن الشركة	14	100 %
(2)	الخدمات التي تقدمها الشركة	14	100 %
(3)	معلومات عن فروع ومكاتب الشركة	12	85.71 %
(4)	رؤية الشركة	10	71.42 %
(5)	رسالة الشركة	9	64.28 %
(6)	أسماء أعضاء مجلس الإدارة	6	42.85 %

كما تم ترتيب الشركات حسب درجة الإفصاح ترتيباً تنازلياً في الجدول رقم (12)، حيث كان الترتيب الأول لشركة الصحارى بنسبة إفصاح (12.73%) ، والترتيب الأخير لشركة الثقة بنسبة إفصاح (1.82%) .

جدول (12)

م	أسم الشركة	نسبة الإفصاح
(1)	شركة الصحارى للتأمين	% 12.727
(2)	شركة ليبيا للتأمين	% 11.818
(3)	الشركة الليبية الضمانية للتأمين	% 9.090
(4)	شركة المجموعة الدولية	% 7.272
(5)	الشركة المتحدة للتأمين	% 7.272
(6)	شركة التكافل للتأمين	% 7.272
(7)	الشركة الليبية للتأمين الصحي	% 5.454
(8)	شركة تيبستي للتأمين	% 5.454
(9)	الشركة العالمية للتأمين	% 4.545
(10)	شركة سبق للتأمين	% 4.545
(11)	شركة الليبو للتأمين	% 2.727
(12)	شركة اليسر للتأمين	% 2.727
(13)	شركة أمانة للتأمين	% 2.727
(14)	شركة الثقة للتأمين	% 1.818

نتائج وتوصيات الدراسة:

في هذا الجزء من الدراسة يتم عرض أهم ما تم التوصل إليه من نتائج، وذلك من خلال ما تم عرضه في الجزء السابق من الدراسة:

(1) انخفاض الإفصاح الاختياري للشركات عبر مواقعها على شبكة الإنترنت، وذلك على المستوى الإجمالي بشكل كبير.

(2) فيما يتعلق بالمجموعات الفرعية من المعلومات المكونة لمؤشر الإفصاح الاختياري المستخدم في الدراسة، فالنتائج التي تم التوصل إليها كما يلي:

(أ) مستوى الإفصاح عن المعلومات العامة (المجموعة الأولى) منخفض، حيث بلغ متوسط إفصاح الشركات (%26.47) .

(ب) لا تفصح الشركات عن المعلومات الاختيارية التالية:

(1) المعلومات المتعلقة بنشاط الشركة ووضعها المستقبلي (المجموعة الثانية).

(2) المعلومات المتعلقة بنتائج النسب والتحليلات المالية والغير مالية (المجموعة السادسة).

(3) معلومات البحث والتطوير (المجموعة السابعة).

(4) المعلومات الخاصة بالحوكمة (المجموعة التاسعة) .

(ج) مستوى إفصاح الشركات عن المعلومات الخاصة بالأسهم والمساهمين (المجموعة الثالثة) منخفض بشكل كبير، حيث بلغ متوسط الإفصاح (%9.18) .

(د) مستوى الإفصاح الشركات عن معلومات الإدارة (المجموعة الرابعة) منخفض بشكل كبير، حيث بلغ متوسط الإفصاح (%3.90) .

هـ) مستوى الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية (المجموعة الخامسة) منخفض إلى حد كبير، حيث بلغ متوسط الإفصاح (6.25%) .

و) مستوى الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالعاملين (المجموعة الثامنة) متدني جداً، حيث بلغ متوسط الإفصاح (1.53%) .

إجمالاً، واعتماداً على ما سبق يمكن القول أن شركات التأمين الليبية لا تولي اهتماماً أولاً تستخدم تقنية المعلومات (الإنترنت) في الإفصاح الاختياري .

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحث بما يلي:

1) تشجيع وحث الشركات على استخدام تقنية المعلومات (الإنترنت) في نشر المزيد من المعلومات الاختيارية للاستفادة منها من قبل أطراف عديدة.

2) تعريف الإدارات المالية بالشركات وأعضاء مجالس إدارتها بأهمية وفوائد الإفصاح الاختياري عبر شبكة الإنترنت وآثاره الإيجابية على الشركات والمستخدمين على حد سواء.

3) تقديم الحوافز لمدراء الشركات لتشجيعهم على نشر المعلومات الاختيارية عبر المواقع على شبكة الإنترنت، وذلك من خلال الدعم المادي المتمثل في المكافآت والقروض، بالإضافة إلى الدعم المعنوي مثل شهادات التقدير وغير ذلك .

4) أن توفر الشركات كافة المقومات اللازمة التي تمكنها من استخدام شبكة المعلومات في عملية الإفصاح الاختياري، بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان أمن المعلومات .

5) أن تقوم نقابة المحاسبين والمراجعين بوضع دليلاً للمعلومات الاختيارية، للاسترشاد به من قبل الشركات والأطراف المهتمة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- 1) أبوزيد، محمد بروت . 2005 . المحاسبة الدولية . ط1 . القاهرة : إيتراك للنشر والتوزيع .
- 2) ابراهيم، محمود، وعبدالستار الظاهر . 2011 . أثر الإفصاح المحاسبي على اتجاهات وسلوك المستثمرين. تنمية الرافدين. 33 (104) : 115 - 132 .
- 3) البصري، عبد الرضا شفيق، وبيداء فاضل جاسم . 2017 . دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين . مجلة الإدارة والاقتصاد . (110) : 213 - 232 .
- 4) التميمي، جمانة حنظل . 2012 . العلاقة بين الرقابة الخارجية والحوكمة في الشركات العراقية . مجلة الاقتصاد الخليجي . (21) : 211 - 238 .
- 5) الجبوري، بابان ابراهيم عليوي . 2012 . الإفصاح الكامل عن المشتقات المالية كأحد أدوات الاستثمار وأثره على ثقة التعاملات مع الشركات . مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية . 8 (24) : 276 - 288 .
- 6) الجبوري، رغد محمد، وإيمان خليل المالكي . 2015 . الإفصاح عن معلومات المخاطر الائتمانية . مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية . 1 (17) : 527 - 551 .
- 7) الخيال، توفيق عبدالمحسن . 2009 . العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية عبر الإنترنت. مجلة جامعة الملك عبدالعزيز . 23 (2) : 193 - 254 .
- 8) الركابي، علي خلف، وبثينة راشد الكعبي . 2013 . التنبؤ بفشل الشركات باستخدام التحليل المالي . مجلة الإدارة والاقتصاد . (94) : 110 - 126 .
- 9) الشيرازي، عباس المهدي . 1990 . نظرية المحاسبة. الكويت: دار السلاسل للطباعة والنشر.

- (10) الشطشاط ، محمد على . 2010 . العوامل المؤثرة على نشر التقرير المالي الإلكتروني عبر شبكة المعلومات الدولية من قبل المصارف التجارية. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بنغازي.
- (11) العبيدي ، صالح . 2008 . الإفصاح الإلكتروني وأثره في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق مسقط للأوراق المالية.
- (12) المرياني ، مجيد عبدالحسين . 2015 . اختبار متطلبات الإفصاح والشفافية في التقارير المالية لأغراض الحوكمة في الأسواق المالية الناشئة . مجلة دراسات العلوم الإدارية . 42 (2) : 681 . 694 .
- (13) المليجي ، هشام حسن عواد . 2006 . إطار مقترح لمحددات صنع قرار بناء المعايير المحاسبية وآثارها على نموذج الإفصاح المحاسبي المطبق في مصر . كلية التجارة . جامعة حلوان.
- (14) باشي ، انصاف محمود ، وأحمد وجيه الدباغ . 2013 . دور الإفصاح الإلكتروني في تحقيق السوق المالي الكفؤ : سوق الأسهم السعودي نموذجاً . مجلة تنمية الرافدين . 35 (113) : 146 . 162 .
- (15) حمادة ، رشا . 2014 . قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال . 10 (4) : 674 . 698 .
- (16) حنان ، رضوان حلوة . 2003 . النموذج المحاسبي المعاصر . عمان: دار وائل للنشر .
- (17) رمضان ، نادر يونس ، ومحمد حويس علاوي الشجيري . 2009 . دور الإبلاغ المالي الإلكتروني في تفعيل جودة المعلومات المحاسبية ، المؤتمر العلمي العاشر ، جامعة الرافدين ، العراق .
- (18) زيد ، عمر عبدالله . 1995 . المحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي . عمان : دار اليازوري .
- (19) عابد ، محمد نواف . 2006 . دراسة تحليلية لمشاكل القياس والإفصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الأصول الثابتة في ضوء المعايير الدولية. رسالة ماجستير . الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- (20) عبدالجليل ، توفيق حسن ، ومحمد أبونصار . 2014 . العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية. مجلة دراسات العلوم الإدارية. 41 (2) : 326 . 342 .
- (21) مارق ، سعد محمد . 2009 . قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية . مجلة جامعة الملك عبدالعزيز للاقتصاد والإدارة . 23 (1) : 131 . 174 .
- (22) متولي ، طلعت عبدالعزيز . 2007 . نموذج مقترح لقياس حجم ونوعية الإفصاح الاختياري بالتطبيق على بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية . مجلة التجارة والتمويل . (1) : 1 . 36 .
- (23) مطر ، محمد. 2004 . التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات: القياس والعرض والإفصاح. الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- (24) ياسين ، زهير خضر . 2015 . أثر حجم الشركات في مبدأ الإفصاح المحاسبي. مجلة دنانير . 1 (7) : 458 . 489 .

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1) Abdullah, M., Z. Abdulshukor, Z. M. Mohamed, and A. Ahmed .2015. Risk management disclosure. Journal of Applied Accounting Research. 16 (3): 400 . 432.
- 2) Adina, P., and Ion, P. 2008. Aspects regarding corporate mandatory and voluntary disclosure. Annals of the University of Oradea: Economic Science. 3 (1): 1407 . 1411.
- 3) Basuony, M. A .K and E. K. A. Mohamed. 2014. Determinants of internet financial disclosure in GCC countries. Asian Journal of Finance and Accounting. 6 (1): 70 . 89.

- 4) Ben- Saada, M., and H. Khalfaoui. 2015. The economic consequences of the incremental internet disclosure: The case of French firms. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*. 5 (1): 339 - 355.
- 5) Basuony, M. A. K., E. K. A. Mohamed, and A. F. Elbayoumi. 2014. Corporate internet disclosure in the Arabian Gulf: an empirical examination of determinants and attributes. *Journal of Modern Accounting and Auditing*. 10 (7): 747 - 763.
- 6) Barry, C. B., and Brown, S. J. 1986. Limited information as a source of risk. *The Journal of Portfolio Management*. 12: 66 - 72.
- 7) Bischof, J., and Daske, H. 2013. Mandatory disclosure, voluntary disclosure and stock market liquidity: Evidence from the EU bank stress tests. *Journal of Accounting Research*. 51 (5): 997 - 1029.
- 8) Botosan, C. A. 1997. Disclosure level and the cost of equity capital. *Accounting Review*. 72 (3): 323 - 350.
- 9) Bozcuk, A. E., S. Aslan, and S. B. Arzova. 2011. Internet financial reporting in Turkey. *Euro Med Journal of Business*. 6 (3): 313 - 323.
- 10) Bonson, Enrique, and Tomas Escobar. 2002. A survey on voluntary disclosure on the internet: empirical evidence from 300 European Union Companies. *The international Journal of Digital Accounting Research*. 2 (3): 27 - 51.
- 11) Brief, R., 1975. The accountant's responsibility in historical perspective. *The Accounting Review*: 285 - 297.
- 12) Cormier, D., M. J. Ledoux, and M. Magnan. 2011. The information contribution of social and environmental disclosures for investors. *Journal of Management Decision*. 49 (8): 1276 - 1304.
- 13) Choi, M., Fredrick, D., and Gray, K. 2005. *International Accounting*. 5th ED. Prentice . Hall: USA.
- 14) Copeland, T., and Galai, D .1983. Information effects on the bid- ask spread. *The Journal of Finance*. 1457 - 1469.
- 15) Firth, M. A. 1979. The impact of size, stock market listing, and auditors on voluntary disclosure in corporate annual reports. *Accounting And Business Research*, autumn: 273 - 280.
- 16) Frankel, R., Johnson, M., Skinner, D. 1999. An empirical examination of conference calls as a voluntary disclosure medium. *Journal of Accounting Research*. 37 (1): 133 - 150.
- 17) Gamerschlag, R. 2013. Value relevance of human capital information. *Journal of Intellectual Capital*. 14 (2).
- 18) Hedlin, P. 2009. The internet as a vehicle for investor relations: The Swedish case. *European Accounting Review*. 8 (2): 373 - 381.

- 19) Hieu, P. D., and D. T. H. Lan. 2015. Factors influencing the voluntary disclosure of Vietnamese listed companies. *Journal of Modern Accounting and Auditing*. 11 (12): 656 - 676.
- 20) Harford, J., K. Li, and X. Zhao. 2008. Institutional shareholders: Their role in the shaping of corporate governance. *International Journal of Corporate Governance*. 1 (1): 97 - 105.
- 21) Hossain, M. 2008. The extent of disclosure in annual reports of banking companies: The case of India. *European Journal of Scientific Research*. 23 (4): 660 - 681.
- 22) Hung, M., and Subramanyam, K. R. 2007. Financial statement effects of adopting International Accounting Standards: The case of Germany. *Review of Accounting Studies*. 12 (4): 623 - 657.
- 23) Klerk, M. D., Charl, D. V., and Chris, V. S. 2015. The influence of corporate social responsibility disclosure on share prices. *Pacific Accounting Review*. 27 (2): 208 - 228.
- 24) Kyle, A. 1985. Continuous auctions and insider trading. *Econometrica*. 53: 1315 - 1335.
- 25) Kutum, I. 2014. Investigating voluntary risk disclosure: The case of Jordanian banks. *Journal of Modern Accounting and Auditing*. 10 (12): 1153 - 1166.
- 26) Kieso, Donald E., J. J. Weygandt, T. D. Warfield. 2007. *Intermediate Accounting*. New Jersey: John Wiley & Sons, Inc. .
- 27) Kristandl, G., and Bontis, N. 2007. The impact of voluntary disclosure on cost of equity capital estimates in a temporal setting. *Journal of Intellectual capital*. 8 (4): 577 - 594.
- 28) Latridis, G., and P. Alexakis. 2012. Evidence of voluntary accounting disclosures in the Athens stock market. *Review of Accounting and Finance*. 11 (1): 73 - 92.
- 29) Lakhal, F. 2009. Does corporate disclosure policy change financial analysts behavior? Evidence from France. *Journal of Accounting and Organizational Change*. 5 (3): 344 - 361 .
- 30) Lybaert, N. 2002. Online financial reporting: An analysis of the Dutch listed firms. *The International Journal of Digital Accounting Research*. 2 (4): 195 - 234.
- 31) Lai, S.-C., C. Lin, H.-C. Li, F. H. Wu. 2010. An empirical study of the impact of internet financial reporting on stock prices. *The International Journal of Digital Accounting Research*. 10 (16): 1 - 26.
- 32) Madhani, P. M. 2007. *Role of voluntary disclosure and transparency in financial reporting*. Hyderabad, India: ICFAI University Press: 75 - 81.
- 33) Mashayekhi, B. 2007. *Transparency, Financial Accounting Information and corporate governance*. Corporate governance proceedings. Tehran Stock Exchange Corporation: 17 - 36.

- 34) Meek, G. K., Roberts, C., and Gray, S. J. 1995. Factors influencing voluntary disclosure of annual report disclosures by U.S., U.K. and continental European multinational corporations. *Journal of International Business Studies*. 96 (3): 555 - 572.
- 35) Oluwagbemiga, O. E., S. A. Zaccheaus, O. M. Olugbenga, and A. T. Oluwaseyi. 2014. Stakeholder's perception of the independence of public sector auditors in Nigeria. *Asian Journal of Finance and Accounting*. 6 (2): 487 - 502.
- 36) Piotroski, J. 1999. The impact of reported segment information on market expectation and stock prices. Working paper, University of Chicago, Illinois.
- 37) Ragothaman, Surag Srinivasan. 2012. Voluntary XBRL adoptors and firm characteristics: an empirical analysis. *The International Journal of Digital Accounting Research*. (12): 93 - 119.
- 38) Rezaee, Z., and B. L. Kedia. 2012. Role of corporate governance participants in preventing and detecting financial statement fraud. *Journal of Forensic and Investigative Accounting*. 4 (2): 176 -205.
- 39) Shehata, N. F. 2014. Theories and determinants of voluntary disclosure. *Accounting and Finance Research*. 3 (1): 18 - 26.
- 40) Shin, Y.-C. 2013. Voluntary disclosure and the type of product market competition: Capacity vs. price. *Journal of Modern Accounting and Auditing*. 9 (4): 505 - 526.
- 41) Sharma, N. 2013. Web – Based disclosure and their determinants: Evidence from listed commercial banks in Nepal. *Journal of Accounting and Finance Research*. 2 (3): 1 – 13.
- 42) Takhtaei, N., Z. Mousavi, M. Tamimi, and I. Farahbakhsh. 2014. Determinants of disclosure quality: Empirical evidence from Iran. *Asian Journal of Finance and Accounting*. 6 (2): 422 – 438.
- 43) Verbeeten, F. H. M., R. Gamerschlag, and K. Moller. 2016. Are CSR disclosure relevant for investors? Empirical evidence from Germany. *Journal of Management Decision*. 54 (6): 1359 – 1382.
- 44) Yuen, D. C. Y., M. Liu, X. Zhang, C. Lu. 2009. A case study of voluntary disclosure by Chinese enterprises. *Asian Journal of Finance and Accounting*. 1 (2): 118 – 145.

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر
عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

بيئة الاستثمار ودورها في جذب وتحفيز الاستثمار في ليبيا

(دراسة قياسية)

د. علي سعيد الشريف¹

د. مريم محمد الكوافي²

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس اهم العوامل المؤثرة على تحفيز الاستثمار الخاص المحلي و الاجنبي في ليبيا. وتم استخدام الأسلوب الكمي من خلال منهج الانحدار الذاتي للابطات الموزعة ARDL خلال الفترة 1980 – 2010 م، وذلك لقياس أهم محددات الاستثمار الخاص المحلي ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد توصلت النتائج إلي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في النموذجين محل دراسة، حيث بينت قيمة F المحسوبة لكل منهم أنها أكبر من الحد الأعلى وذلك باستخدام اختبار (Bound test). وقد توصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص المحلي مما يعني تكاملية العلاقة، وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم والاستثمار الخاص المحلي، وهذا ما ينفق مع النظرية الاقتصادية، أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فبينت النتائج وجود علاقة طردية مع الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك وجود علاقة طردية مع درجة الانفتاح الاقتصادي، كما أن معامل تصحيح الخطأ في كل من النموذجين، كان معنوياً وإشارته سالبة. وهذا يعني أن المتغيرات تتجه إلى قيمتها التوازنية في الأجل الطويل، وبينت اختبارات البواقي خلوها من مشكلة الارتباط الذاتي وعدم التجانس وموزعة توزيعاً طبيعياً.

الكلمات المفتاحية: بيئة الاستثمار - الاستثمار الخاص المحلي - الاستثمار الأجنبي المباشر.

اقتبس هذه المقالة:

علي الشريف، مريم الكوافي(2021)، بيئة الاستثمار ودورها في جذب وتحفيز الاستثمار في ليبيا، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 2، الإصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 27-44.

The Investment Environment and its Role in Attracting and Stimulating investment in Libya

Abstract:

This Study aims to know the most important determinants of local private investment and foreign direct investment in Libya during the period (1980 – 2010) using ARDL and Bound test approach. The study concluded that there is a con – integration relationship between the defendant and independent variables in the two models used in the study. The results found that there is positive relationship between the government spending and local private investment, which is means the complementarity of the relationship, and the existence of an inverse relationship between the rate of inflation and domestic private investment and this is what is spent with economic theory. As for foreign direct investment, the results showed a positive relationship with the gross domestic product, as well as the existence of a positive relationship with the degree of economic openness. And the error correction factor in each of the two models was significant and its sign was negative.

Key words: Investment environment – Local investment – foreign direct investment.

1 أستاذ مشارك - كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: al disgareef7500@gmail.com

2 محاضر - كلية الاقتصاد - قسم الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: marianm.alkawfi88@gmail.com

1. مقدمة:

ان توافر بيئة محفزة وجاذبة للاستثمارات المحلية و الأجنبية، من شأنها تعزيز متانة الاقتصاد القومي. لذا فان البيئة الاستثمارية تحتاج الرعاية و القيام بالإصلاحات التي تلبي رغبات المستثمرين على مدار الزمن وتذليل العوائق والتحديات التي تواجه الاستثمار، لتحفيز المستثمر المحلي وتشجيع المستثمر الاجنبي لضخ الاموال بشكل مستمر.

ومن امثلة العوائق التي تعاني منها بيئة الاستثمار في معظم الدول العربية هو البيروقراطية التي تتعامل بها بعض الجهات الحكومية، وضعف الخدمات المساندة والبنية التحتية للخدمات اللوجستية وارتفاع التكاليف، وعدم توافر المعلومات والبيانات اللازمة عن الاقتصاد ، وضعف المنشآت التسويقية.

ويعتبر الاستثمار هو المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية، وتولي العديد من دول العالم اهتماما بتوجيه قسما كبير من مواردها نحو الاستثمار لغرض تحقيق مستويات مرتفعة من التقدم والرفاه الاقتصادي. لذا فيجب على متخذي القرار في الدول النامية عموما والعربية على وجه الخصوص العمل على ايجاد البيئة الاستثمارية التي تشجع المستثمر المحلي وتجذب رؤوس الاموال الاجنبية.

وتهدف هذه الورقة الي دراسة بيئة الاستثمار في ليبيا خلال عدة مراحل تختلف من حيث ظروف الاستقرار السياسي والاقتصادي من جهة ومحددات الاستثمار. ومن ضمن العوامل المحددة للاستثمار والتي كانت قيد الدراسة : المستوى العام للأسعار حيث يعد معدل التضخم في الاسعار من ضمن العوامل الهامة في التأثير على المستثمر عموما والمستثمر المحلي على وجه الخصوص، كذلك هو الحال فيما يخص سعر الصرف الاجنبي وتأثير التذبذبات في سعر الصرف على التدفقات الرأسمالية والاستثمار المحلي والاجنبي على حد سواء. هذا بالإضافة الي الانفاق الحكومي الاستثماري ، الناتج المحلي و درجة الانفتاح الاقتصادي.

2. بيئة الاستثمار:

يعتبر الاستثمار من الادوات الرئيسية لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من اهم العوامل المؤثرة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل و يعد الاستثمار في مفهومه العام إضافة الى رصيد الدولة الرأس المالي من خلال عملية انتاج السلع الرأس مألّية او الاستثمارية مثل شراء الآلات والمعدات الجديدة والمباني والمصانع والتي لا تستخدم في الاستهلاك الجاري وانما يتوقع ان تضيف الى المخزون السلعي والدخل في المستقبل. ولا شك ان التطورات المحلية في العقد الماضي بالدول العربية كان لها كبير الاثر في رسم معالم بيئة الاستثمار في المنطقة، هذا ناهيك عن مدى توافر البيئة القانونية في بعض الدول العربية والتي تعتبر من العوامل الهامة والمؤثرة على تدفق الاستثمارات،(صندوق النقد العربي، 2017).

وينقسم الاستثمار لعدة انواع منها: مثل انواع الاستثمار حسب ادارة المشروعات الاستثمارية مباشر وغير مباشر. وانواع الاستثمار حسب الجهة المالكة الي استثمار عام وتكون ملكيته للأجهزة او المؤسسات التابعة للدولة او القطاع العام، والاستثمار الخاص والذي تقوم به جهة خاصة سواء اكان فردا او عبر مؤسسة او شركة خاصة متعدد الجنسية. وينقسم ايضا الاستثمار الي محلي واجنبي حسب مصدر تدفق الاموال الاستثمارية ويعرف الاستثمار الأجنبي، هو الاستثمار الدولي الذي يسعى البلد الأجنبي لتوظيفه خارج دولته وعلى هيئة مشاريع سواء بالمشاركة مع مستثمر محلي أو بمفرده. مستفيدا من الاجواء المناسبة المتوفرة في بلد المستضيف وتنتشر هذه الظاهرة في دول التي تفتقر الى الخبرة والادارة والسوق وخاصة في الدول النامية.

عموما تشير الدراسات الي تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي خلال عام 2014 بنسبة بلغت حوالي 16.7% لتصل إلى 1.23 تريليون دولار أمريكي مقارنة بارتفاع بلغ حوالي 4.6% في عام 2013 ، ويعزى ذلك كما جاء في التقرير إلى تراجع أداء الاقتصاد العالمي وارتفاع المستثمرين في السياسات والتطورات المحلية في العديد من الدول. إضافة إلى ذلك تم تصفية بعض الاستثمارات الكبيرة بدل من إضافة استثمارات جديدة.

ونظرا لأهمية الاستثمار الاجنبي نورد بعض الآثار الإيجابية الناجمة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي الي الدول المضيفة على النحو التالي:

- 1- تخفيض مستوى البطالة محليا بتوفير فرص العمل المناسبة في السوق المحلية.
- 2- معالجة ظاهرة العجز في الميزان التجاري بإنتاج السلع بديله عن الاستيراد أو السلع الموجهة للتصدير
- 3- التشغيل الافضل للمواد الأولية المتوفرة في البلد المستضيف سواء للاستهلاك المحلي أو تصديرها.
- 4- الاستفادة من التقدم العلمي والفني ومن الاساليب الإدارية المتطورة المستخدمة في الشركات الأجنبية.
- 5- تطوير وتوسيع السوق المحلية التجارية و استحداث أسواق جديدة تسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية في البلد المستضيف.
- 6- سد فجوة التمويل بين الاستثمار والادخار المحلي.

3. العوامل المؤثرة في الاستثمار:

1. المستوى العام للأسعار:

يشير مفهوم التضخم بشكل عام الى الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار جميع السلع لفترة زمنية طويلة مما يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للنقود.

وتكمن خطورة تأثير التضخم على الاستثمار في انه كلما زادت معدلات التضخم كلما زادت ظروف عدم التأكد مما ويخلق بيئة غير مستقرة للقيام بالأعمال الاستثمارية ، حيث ان التضخم يؤدي الي انخفاض القيمة الحقيقية للدخل والارباح والقيمة الحقيقية لرأس المال مما يؤثر سلبا على حجم الاستثمارات.

2. سعر الصرف الاجنبي:

يعتبر النقد الأجنبي عامل مهم من عوامل الاستقرار الاقتصادي، فتوفر النقد الأجنبي يساعد على دعم الاستثمار في المشروعات المحلية الخاصة ، ويؤثر ايضا في قيمة أرباح الشركات الأجنبية المحولة للخارج، ويعتمد على ما توفره الحكومة من نقد أجنبي للقطاع الخاص و العام لاستيراد السلع الرأسمالية والوسيلة اللازمة في عملية الإنتاج، ونظرا لأهمية واردات هذه السلع الوسيطة والرأسمالية في ليبيا، فإن سعر الصرف الأجنبي اصبح من المؤشرات الهامة للطلب الاستثماري. (Addison, and Heshmati (2003).

3. الانفاق الحكومي الاستثماري:

إن تخفيض الإنفاق الحكومي عموما من شأنه ان يخفض من التزام بين القطاع العام والقطاع الخاص ويزيد حجم الاستثمار. إلا انه يمكن القول بان انفاق الحكومة على البنية التحتية واتباع بعض السياسات المالية التي من شأنها تشجيع الاستثمار مثل تخفيض معدل ضريبة الارباح على الشركات ذات الكفاءة الاقتصادية وزيادتها الضرائب على الأنشطة الغير إنتاجية بالاقتصاد التي لا تعكس اثار ايجابية على الاقتصاد القومي. مثل ذلك يؤدي زيادة الاستثمار.

4. الناتج المحلي او الدخل القومي:

إضافة الي كون الناتج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية الدالة على تطور الاقتصاد الوطني، فانه كذلك يعتبر من العوامل التي تؤثر الي حد كبير في الاستثمار حيث توجد علاقة طردية بين الدخل والاستثمار فكلما زاد الدخل القومي في اقتصاد ما زاد الادخار لذلك البلد مما يؤدي الي زيادة الاستثمارات.

5. درجة الانفتاح الاقتصادي:

يعكس هذا المؤشر الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها اقتصاد ما ومدى نشاطه وتعامله مع بقية دول العالم. ويقاس بعدة معايير من اهمها نسبة مجموع الصادرات والواردات الي الناتج المحلي الاجمالي، وهي محل اهتمام من المستثمر الاجنبي لقياس القدرات الكامنة التي يمتلكها بلد ما في علاقاته مع العالم الخارجي وانفتاحه على السوق العالمي مما يعزز فرص نجاح المشاريع الاستثمارية الممكن القيام بها في هذا البلد. لذا تلعب مظاهر العولمة ومستوى الانفتاح الاقتصادي دورا هاما في زيادة معدلات الاستثمار وخاصة الاجنبية في تدفق تلك الاستثمارات.

6. توفر البنية التحتية:

سبق ان اشرنا الي ان توافر البنية التحتية ضروري للقيام بالأنشطة الاستثمارية وخاصة الانتاجية منها وتعد من اهم العناصر المؤثرة على الاستثمار والمقصود بالبنية التحتية الطرق والمواصلات والاتصالات والانترنت والموانئ والكهرباء وشبكات الماء والنظام المالي و المصرفي المتطور والشامل و أسواق المال الناضجة والكفاءة والتطبيقات الحكومية الالكترونية وكذلك التجارة الالكترونية ، وفي وجهة نظرنا ان ليبيا - بلد الدراسة- تفتقد بشكل جدي الى هذا الجانب.

7. معدل اسعار الفائدة:

بشكل عام يؤثر سعر الفائدة على النشاط الاقتصادي بصورة عامة وعلى الاستثمار بصورة خاصة من حيث كلفة الاستثمارات او عوائدها. ويرتبط الاستثمار عكسيا بسعر الفائدة ، فكلما زادت سعر الفائدة زادت كلفة الاستثمار ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار. ويشير معدل الفائدة الى سعر راس المال او التمويل وهو ثمن تأجيل الاستهلاك اي التعويض عن الاستهلاك بشكل اموال اضافية. إلا انه تجدر الاشارة هنا الي ان المستثمر المحلي وعلى وجه الخصوص في الدول ذات الطابع الإسلامي حيث يلعب الوازع الديني دورا هاما في قرار الاستثمار، نجده غير مرتبط بالتغيرات في اسعار الفائدة حين اختياره لوجه امواله المستثمرة بل على العكس نجده يفضل الابتعاد عن المشاريع المتضمنة لسعر الفائدة الربوية.

8. عرض النقود:

إن السياسة المتبعة من قبل المصارف المركزية تعد ذات اهمية في التأثير على حجم الاستثمار وذلك من خلال تأثيراتها على حجم الائتمان الممنوح للأفراد والمؤسسات الاستثمارية وأيضاً على سعر الفائدة كذلك استقلالية المصرف المركزي وتأثيرها على المعروض النقدي وما يترتب عليه من اثار على استقرار الاسعار من شأنه ان يؤثر على البيئة الاستثمارية. الا ان سعر الفائدة كما سبق وان اشرنا لا يعد اداة فاعلة للسياسة النقدية في الدول الاسلامية، حيث نجد ان حجم الائتمان ونسبة الاحتياطي يעדان اكثر تأثيرا في عرض النقود.

وبالإضافة الي ما سبق ذكره من عوامل هامة تؤثر على الاستثمار، يوجد عاملان مهمان هما الاستقرار السياسي والاقتصادي واللذان يؤديان الي استقرار القوانين وتحسين بيئة الاستثمار. حيث ان غياب الاستقرار السياسي او الاقتصادي من شأنه ان يزيد مخاطر الاستثمار ويؤثر سلبا على قرار المستثمر المحلي والاجنبي على حد سواء.

4. واقع الاستثمار في ليبيا:

خلال العقود الماضية كان الاتجاه السائد في ليبيا هو توسيع دور القطاع العام في كافة النشاطات وتقليص دور القطاع الخاص لحد الاختناق والشلل، حيث كان المؤسسات الاستثمارية شبه معدومة. ولكن بعد أن عجز القطاع العام عن تحقيق التنمية الاقتصادية بمفرده وخاصة عندما بدأت العوائد النفطية بالانحسار منذ فترة الثمانينيات، وتنامي عجز الميزانية، بدأت سياسة اقتصادية خجولة للسماح للقطاع الخاص بالتوسع في النشاط الاقتصادي(قانون رقم 8) حيث تم السماح له بممارسة بعض مجالات التجارة الخارجية والداخلية، وإنشاء شركات مساهمة وكذلك بتمليك بعض منشآت القطاع العام في الصناعة إلى العاملين منها، أو القطاع الخاص وكان من ضمن الإصلاحات لدعم دور القطاع الخاص(سهام علي، 2014).

من بين أهم استنتاجات لإحدى الدراسات عن محددات الاستثمار الخاص في ليبيا ان اهم العوامل المؤثرة في الاستثمار بليبيا هو الناتج المحلي الإجمالي للسنوات السابقة، المستوى العام للأسعار، والاستثمار العام، والناتج المحلي الإجمالي الحالي(المرجع السابق، 2014).

حسب دراسة صادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار حول مناخ الاستثمار في الدول العربية تم تصنيف ليبيا ضمن الدول التي تملك امكانيات كبيرة لجذب الاستثمارات الاجنبية الا انها لم تكن بالمستوى الذي يناسب امكانياتها حيث ظلت هذه الاستثمارات متواضعة مقارنة بالإمكانات الموجودة (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2007). إلا ان هذا التصنيف يعتمد ايضا على درجة المخاطر والتي كانت آنذاك فيها ليبيا تدرج

ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة وهو الحال الذي تغير بشكل كبير بعد التغيرات في العقد الماضي وما أعقب أحداث 2011 من عدم استقرار امني وسياسي واقتصادي.

فلم تشهد ليبيا غير تأسيس مشروعين اثنين خلال العام 2018، بلغت تكلفتها الاستثمارية مليارا و23 مليون دولار، وهو رقم ضئيل بالقياس لفرص الاستثمار الممكنة، لولا ما تشهده البلاد من انقسام سياسي ومؤسسي. ومع ذلك فإن ليبيا تسبق دولا عربية مستقرة كتونس والأردن والكويت. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2015م).

ووفق مؤشرات المتعلقة بالأداء مجموعات الدول العربية من حيث القدرة على استقطاب التدفقات الاستثمارية الخارجية، وذلك بالتركيز على جاذبيتها لتلك التدفقات وفق مجموعة من المعايير فان ليبيا كانت حسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2015م (المرجع السابق، 2015) في الصدارة ضمن الدول ذات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الدول العربية حيث حلت سادسا كبلد مستقبل في المرتبة السادسة بقيمة 22.9 مليار دولار وبحصة 6.2%.

وحسب نفس المصدر فان ليبيا تمكنت من جذب ما قيمته 50 مليون دولار استثمار اجنبي مباشر بلغ عدد المشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في ليبيا 162 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 149 شركة عربية والأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 37.5 مليار دولار وتوظف نحو 32.7 ألف عامل، وقد حلت الدول المستثمرة حسب الترتيب المذكور بالجدول رقم (1).

جدول (1) حجم الاستثمارات المتدفقة الى ليبيا

ترتيب حسب حجم الاستثمارات	البلد المستثمر في ليبيا
1	البحرين
2	اندونيسيا
3	هولندا
4	بريطانيا
5	الامارات
6	ايطاليا
7	النرويج
8	استراليا
9	سنغافورة

المصدر: تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لعام 2015م

الاستثمارات الخارجية البينية بالدول العربية وكبلد مانح حلت ليبيا في المرتبة السابعة بقيمة 940 مليون دولار وبحصة 2.8 %، وفي تقرير حديث حول جاذبية الاستثمار في الدول العربية للعام 2019 أن ليبيا جاءت في المرتبة التاسعة عربيا بالنسبة للمشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية.

أما فيما يخص المتغيرات ذات التأثير على التدفقات الرأسمالية والاستثمار عموما في ليبيا، فانه يلاحظ فيما يخص سعر الصرف الاجنبي للدينار الليبي مقابل الدولار الامريكي فانه ظل مستقرا لفترة ليست باليسيرة نظرا لاتباع سياسة سعر الصرف الثابت فكان 1.36 في عام 2005م، ثم 1.27 في عام 2014 الا ان هذه الاسعار الرسمية تختلف كثيرا عن سعر الدولار في السوق الموازية مما يعكس تدهورا في قيمة العملة الليبية بسبب ارتفاع الاسعار وارتفاع قيمة الصرف الاجنبي في السوق الموازية خصوصا اثناء الحرب الامنية التي

شهدتها البلاد. الي بدأت سياسة ما يعرف بمنحة أرياب الأسر حيث يحق لكل فرد اسرة شراء 500 دولار بسعر المصرف والذي استغله تجار العملة في التحكم بالأسعار وجني الأرباح من فروقات السعر للمصرف الاجنبي بين الرسمي والموازي الي ان وصل حاليا الي حوالي 6.20 دينار ليبي مقابل الدولار. وفي واقع الامر هذا يعد مريكا للمستثمر المحلي في ليبيا ويسيء لبيئة الاستثمار عموما.

أما بالنسبة الي المستوى العام للأسعار ومعدلات التضخم فانه يعزى في الغالب لارتباط معدل التضخم بالسياسة النقدية وارتفاع عرض النقود بسبب التمويل التضخمي للدين المحلي كما كان عليه الحال في الثمانينيات من القرن الماضي حيث بلغ المعدل السنوي للتضخم 7.2% ثم اصبح 2.2%. إلا انه يمكننا القول بان ضيق القاعدة الانتاجية من جهة واعتماد ليبيا على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي للسلع الضرورية يعد عاملا مهما في زيادة معدلات التضخم. من الواضح-كما هو مبين بالجدول (2)- ان الفترة من 2000 الي 2018 قد ساد معظمها هبوطا نسبيا في الاسعار عدا فترة عدم الاستقرار والحرب الاهلية في عامي 2011 و 2014 حيث شهدا تصاعدا في معدل التضخم، وهذا ما يؤكد اهمية الاستقرار والامن لتحسين الاداء الاقتصادي.

جدول (2) التغير النسبي في المحفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي الليبي خلال الفترة 2000-2018 م

السنة	التغير النسبي في معدل التضخم %	السنة	التغير النسبي في معدل التضخم %
2000		2010	-1.559
2001	-0.461	2011	0.289
2002	2.795	2012	-0.508
2003	-0.473	2013	-1.743
2004	0.575	2014	1.595
2005	0.264	2015	0.121
2006	-0.669	2016	-0.868
2007	0.165	2017	-6.637
2008	0.981	2018	0.097
2009	-2.159	2010	-1.559

من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف ليبيا المركزي.

لذا في ظل احتدام التنافس على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يجب على صناع القرار الاقتصادي في ليبيا الاهتمام بالجانب التنافسي لليبيا وتوفير الاستقرار في الاسعار والصرف الاجنبي وتحقيق التنمية المستدامة، وتنمية وموارد البلاد وامكانياتها الاقتصادية وتطوير دورها لتحسين بيئة الاستثمار تماشيا مع التطورات العالمية وبذل المزيد من الجهود الرامية لزيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية.

5: دراسات سابقة:

عند استعراض بعض الدراسات السابقة والتي تناولت المؤثرات الاقتصادية في بيئة الاستثمار نجد تعدد الدراسات فمنها ما اهتم بأهم العوامل المؤثرة في جذب الاستثمارات الأجنبية الى البلد المضيف ومنها ما اقتصر تحليله على تلك العوامل المؤدية الي تحفيز الاستثمار المحلي.

فتضمنت بعض الدراسات الإشارة الي حتمية تحرك رؤوس الأموال بين الدول في طور دورة حياة الإنتاج للمؤسسات الإنتاجية والتبادل بين الدول والانفتاح وحرية حركة رؤوس الأموال (Vernon 1996). بالإضافة أيضا الي دراسات اعتمدت على نظرية (Eclectic theory) والمقترحة في أعمال (Dunning 1993/2000) والتي يشار فيها الي الشروط التي تحدد إذا ما كانت المؤسسات الاقتصادية مصدر أو مضيف للاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI.

وأيضاً هناك بعض الدراسات الحديثة التي تناولت محددات الاستثمار في الدول النامية مثل الدراسة الخاصة بالاستثمار الأجنبي في غانا 2019. استخدمت الدراسة Johansen's approach ونموذج VAR لرصد محددات الاستثمار الأجنبي وتوصلت الي وجود علاقة عكسية بين كل من التضخم وسعر الصرف الأجنبي وسعر الفائدة وبين الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا، في حين ان الناتج المحلي الإجمالي والبنية التحتية ومدى توافر الكهرباء ووسائل الاتصالات الهاتفية لها اثر إيجابي على الاستثمار الأجنبي. كذلك توصل (Morisset, 2000) لاستنتاج أهمية النمو الاقتصادي وحرية التجارة كوقود لتحفيز المستثمرين الأجانب.

وفي نفس سياق دراسة المؤثرات المتعلقة برؤوس الأموال الأجنبية قدمت دراسة استخدمت بيانات دول نامية وغير نامية خلال الفترة 2004 -2013 بينت النتائج ان الناتج القومي الحقيقي والتضخم المحلي وأسعار الفائدة بالإضافة الي سعر الصرف الأجنبي والاستقلالية كلها عوامل مؤثرة في بيئة الاستثمار الأجنبي Saini and Singhania (2017). في حين أشار (Ul. Haque et al. 1997) الي أهمية زيادة الطلب على النقود وارتفاع الإنتاجية ببلد ما من شأنه تحفيز تدفق الاستثمار الأجنبي لذلك البلد. بينما عول Calvo et al (1993) و Chuhan et al (1996) على أهمية السياسات المالية والنقدية المناسبة واستقرار السياسات الاقتصادية في تهيئة مناخ ملائم لتشجيع الاستثمار وفتح افاق لفرص استثمارية متعددة.

بينت الدراسة التي قام بها Kandiero و Chitiga (2014) على 38 دولة افريقية وجود ارتباط سلبي بين تدفقات الاستثمار الأجنبي ورفع القيمة الحقيقية لسعر الصرف الأجنبي في تلك الدول.

استنتجت دراسة قام بها كلا من Singhania and Gupta (2011) خلال الفترة 1995-1997 في الهند حول تأثير السياسات الاقتصادية والمتغيرات مثل معدل التضخم وعرض النقود والتجارة الدولية. بينت هذه الدراسة بان التغيرات الخاصة بسياسات FDI من شأنها التأثير على تدفقات رؤس المال الأجنبي المباشر كذلك الدراسة التي أجريت بواسطة Kaur و Sharma (2013) وأيضاً Reenu and Sharma (2015م) بينت أن معدل التضخم وسعر الصرف الإنتاج المحلي من أهم المؤثرات في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الي الهند بالإضافة الي درجة الانفتاح الاقتصادي.

وفي دراسة أخرى توصل كلا من Kyereboah-Coleman الي إن التذبذب في أسعار الصرف له اثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي FDI في غانا حيث بينت الدراسة ان سعر الصرف يلعب دورا هاما في التأثير على تدفق رأس المال الأجنبي. كما توصل Agyire-Tettey (2008) لنتائج مشابهة حيث بينت دراسته أهمية استقرار السوق المالي النظام المصرفي في التأثير على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. وفي دراسة أخرى تمت دراسة العلاقة بين عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي وبين تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر في الدول الافريقية. Lemi and Asefa (2003). في حين توصلت دراسة أخرى بان مدى نضج ونمو الأسواق بالإضافة الي الحرية الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي وحجم السوق بالإضافة الي سياسة سعر الصرف الفعالة من شأنها ان تؤثر على FDI في المدى البعيد (Bende- Nabende 2002) وتوصلت دراسة مشابهة الي نفس النتائج فيما يخص أهمية درجة الانفتاح ومدى توافر البنية التحتية في التشجيع على تدفق الاستثمار الأجنبي للبلد المضيف (Asiedu 2002).

وتوصلت دراسة أجريت على زمبابوي الي أهمية إتباع سياسات اقتصادية مناسبة تعمل على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومحاربة الفساد من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد (Muzurura, Joe) (2016م).

وهناك بعض الدراسات التي توصلت الي أن الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يحدث تزامنا للاستثمار المحلي ومن أمثال هذه الدراسات كلا من Borensztein (1998) Udomkerdmongkol and Morrissey (2008) حيث بينت دراستهم إن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث تزامنا للاستثمار المحلي إلا إن هذا التزامن اقل في الدول اللاتينية مقارنة بالدول الآسيوية.

على خلاف ذلك بينت دراسة (Wood 2015) بان الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه تشجيع الاستثمار المحلي حيث يؤدي الي توسيع الوعاء الادخاري. وأيضا توصل (Caves 1966) لاستنتاج الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي على السوق المحلي من خلال نقل التقنيات الحديثة والمهارات التنظيمية والكفاءة الاقتصادية الي البلد المضيف.

في حين أن الادخار المحلي والانفتاح الاقتصادي والنمو بالنواتج المحلي كان من أهم العوامل المحفزة للاستثمار المحلي في حين أن سعر الفائدة والدين العام من العوامل ذات الأثر السلبي على الاستثمار المحلي في الدول النامية، على غرار ما توصلت إليه الدراسة التي تناولت المؤثرات على الاستثمار المحلي في باكستان (Chaudhry et al 2016). وأيضا توصلت دراسة شملت 97 دولة نامية في الفترة (1973-2002) مستخدمة Granger Causality و GMM لنتائج مشابهة من حيث أهمية الانفتاح الاقتصادي وحجم المدخرات المحلية والنمو الاقتصادي في توسيع نطاق الاستثمارات المحلية (Mohammed & Islam, 2008) و (Alkhatib et al., 2011).

6- منهجية التحليل القياسي:

تقوم منهجية هذه الورقة على تحليل سلوك السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بأهم العوامل المحددة للاستثمار الخاص (محلي - أجنبي) وذلك باستخدام عدد اثنان من النماذج الاقتصادية يبين النموذج الأول قياس تأثير بعض المتغيرات في تحفيز لاستثمار الخاص المحلي في ليبيا ، بينما يبين النموذج الثاني قياس أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعمل على جذب وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد الليبي، ولكي لا يتم الوقوع في مشكلة الانحدار الزائف، تم اللجوء، إلى إجراء اختبارات قياسية ملائمة ، تتمثل في اختبار جذر الوحدة (Unit root test) لقياس مدى سكون السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك (Co - integration test) علما بأن نتائج هذين الاختبارين تحدد الطريقة المثلة لإجراء اختبار الانحدار (Regression) والحصول على تقديرات لمتغيرات النموذج القياسي في محاولة للحصول على نتائج حقيقية.

أ .. اختبار جذور الوحدة (Unit root test): يعد اختبار جذور الوحدة من أولى الخطوات التي ينبغي القيام بها لتأكد من أن السلاسل الزمنية للمتغيرات مستقرة أو لا، وقد استخدم اختباري ADF و PP لقياس استقرار متغيرات الدراسة وذلك من خلال القيم الاحتمالية لهذه الاختبارات، بحيث يمكن أن تكون السلاسل مستقرة أي تكامل من الدرجة (I(0) أو ساكنة عند الفرق الأول (First difference) أي تكامل من الدرجة (I(1).

ب .. اختبار التكامل المشترك (Co - integration test) : اختبار التكامل المشترك أساس في أي نموذج اقتصادي مبني على بيانات سلاسل زمنية غير مستقرة، وفي حال عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ينتج لدينا انحدار زائف، وعند يكون النموذج بلا معني . من أهم اختبارات التكامل المشترك هو مقارنة الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لاختبار الحدود والتي تم تقديمها من قبل (Pesaran, 2001) للتعرف على أوجه القصور التي تعاني منها الطرق المقترحة من (Johansen, 1991) و (Engle and Granger, 1987) ، وتتميز هذه المقاربة بأنها يمكن تطبيقها في العينات الصغيرة وكذلك يمكن تطبيقها بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة (I(0) أو من الدرجة (I(1) أو أنها مزيجا بين الاثنين ، لكن الشرط الوحيد هو ألا يكون هناك سلاسل زمنية متكامل من درجة أعلى من (1) (Shabaz et al, 2013).

ج .. اختبار تشخيص البواقي وتتمثل في اختبار (Q) للتأكد من أن البواقي لا تعاني من ارتباط ذاتي ، وكذلك اختبار التوزيع الطبيعي وعدم التجانس.

د .. اختبارات استقرار النموذج: وذلك للتحقق من جودة النتائج من خلال أن النموذج لا يعاني من عدم الاستقرار الهيكلي، من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاد (Cusum).

7-توصيف النموذج والقياس:

أ .. توصيف النموذج: سوف يتم اعتماد معادلتين القياس التاليين حيث تبين الأولى تأثير كل من عرض النقود والإنفاق الحكومي ومعدل التضخم على الاستثمار الخاص المحلي وتأخذ المعادلة الشكل التالي:

$$LDI = \beta_0 + \beta_1 LMS + \beta_2 LG + \beta_3 INF$$

حيث أن:

LDI هي لوغاريتم الاستثمار الخاص المحلي. Inf يمثل معدل التضخم.
Lms تمثل لوغاريتم عرض النقود. $\beta_0 \beta_1 \beta_2 \beta_3$ وتمثل معاملات النموذج.
LG تمثل لوغاريتم الإنفاق الحكومي.

أما المعادلة الثانية تبين تأثير كل من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر وتأخذ المعادلة الصيغة التالية:

$$LPLFDI = \beta_0 + \beta_1 LGDP + \beta_2 LOP + U$$

حيث أن:

LFDI يمثل لوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر. $\alpha, \alpha, \beta_1, \beta_2$ تمثل معاملات النموذج.
LGDP يمثل لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
LOP يمثل لوغاريتم معدل الانفتاح الاقتصادي.

ب .. القياس:

1 اختبار جذر الوحدة استقرار المتغيرات في النموذج:

عند إجراء اختبار الاستقرار باستخدام جذر الوحدة (Unit roots) والاعتماد على اختباري (PP) و (ADF) على المعادلتين السابقتين يبين النتائج الموضحة بالجدولين (3، 4) أن كل المتغيرات تقريباً تعاني من عدم الاستقرار، بينما تكون مستقرة عند الفرق الأول وذلك من خلال القيم الاحتمالية (Prob).

جدول رقم (3)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

At Level		LDI	LMS	LG	INF1
With Co...	t-Statistic	-1.7277	2.4973	-0.3043	-1.9570
	Prob.	0.4076	1.0000	0.9129	0.3031
	n0		n0	n0	n0
With Co...	t-Statistic	-4.0904	-1.1793	-0.6233	-2.1478
	Prob.	0.0161	0.8962	0.9700	0.4992
	**		n0	n0	n0
Without ...	t-Statistic	1.1856	2.9746	0.4629	-1.6585
	Prob.	0.9357	0.9987	0.8086	0.0911
	n0		n0	n0	*
At First Difference		d(LDI)	d(LMS)	d(LG)	d(INF1)
With Co...	t-Statistic	-19.2969	-3.8505	-3.2305	-4.3574
	Prob.	0.0001	0.0068	0.0283	0.0020
	***		***	**	***
With Co...	t-Statistic	-13.6963	-4.6182	-5.9635	-4.2781
	Prob.	0.0000	0.0051	0.0002	0.0111
	***		***	***	**
Without ...	t-Statistic	-9.2763	-2.9017	-3.3098	-4.4225
	Prob.	0.0000	0.0053	0.0018	0.0001
	***		***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

<u>At Level</u>		LDI	LMS	LG	INF1
With Co...	t-Statistic	-0.6590	2.5915	0.3446	-3.1482
	Prob.	0.8413 n0	1.0000 n0	0.9768 n0	0.0352 **
With Co...	t-Statistic	-2.4664	-1.9256	-0.7352	-3.5471
	Prob.	0.3407 n0	0.6102 n0	0.9608 n0	0.0550 *
Without ...	t-Statistic	0.8307	3.8954	0.7633	-1.5834
	Prob.	0.8852 n0	0.9999 n0	0.8734 n0	0.1052 n0
<u>At First Difference</u>		d(LDI)	d(LMS)	d(LG)	d(INF1)
With Co...	t-Statistic	-4.8084	-3.8528	-3.3041	-4.3423
	Prob.	0.0006 ***	0.0068 ***	0.0240 **	0.0020 ***
With Co...	t-Statistic	-4.7474	-4.6360	-4.7054	-4.2618
	Prob.	0.0038 ***	0.0049 ***	0.0041 ***	0.0115 **
Without ...	t-Statistic	-4.7410	-0.8683	-3.3073	-4.4079
	Prob.	0.0000 ***	0.3303 n0	0.0018 ***	0.0001 ***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significa...
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbah

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

جدول رقم (4)

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

<u>At Level</u>		LFDI	LGDP	LOP
With Co...	t-Statistic	-4.5500	-0.7503	-0.7635
	Prob.	0.0011 ***	0.8181 n0	0.8145 n0
With Co...	t-Statistic	-5.0265	-1.6741	-4.1834
	Prob.	0.0017 ***	0.7368 n0	0.0134 **
Without ...	t-Statistic	0.5795	0.3256	-1.7151
	Prob.	0.8359 n0	0.7728 n0	0.0815 *
<u>At First Difference</u>		d(LFDI)	d(LGDP)	d(LOP)
With Co...	t-Statistic	-9.2722	-3.2552	-10.0930
	Prob.	0.0000 ***	0.0271 **	0.0000 ***
With Co...	t-Statistic	-7.9679	-4.0229	-22.4147
	Prob.	0.0000 ***	0.0196 **	0.0000 ***
Without ...	t-Statistic	-8.3875	-3.2451	-7.7585
	Prob.	0.0000 ***	0.0022 ***	0.0000 ***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

<u>At Level</u>		LFDI	LGDP	LOP
With Co...	t-Statistic	-4.8369	-1.6069	0.5634
	Prob.	0.0005 ***	0.4655 n0	0.9859 n0
With Co...	t-Statistic	-5.2120	-1.6890	-4.2193
	Prob.	0.0011 ***	0.7303 n0	0.0123 **
Without ...	t-Statistic	0.5699	0.5796	-1.4263
	Prob.	0.8338 n0	0.8357 n0	0.1401 n0
<u>At First Difference</u>		d(LFDI)	d(LGDP)	d(LOP)
With Co...	t-Statistic	-6.8660	-3.2672	-8.4392
	Prob.	0.0000 ***	0.0264 **	0.0000 ***
With Co...	t-Statistic	-4.5990	-4.0229	-8.6425
	Prob.	0.0053 ***	0.0196 **	0.0000 ***
Without ...	t-Statistic	-6.9778	-1.7717	-7.7585
	Prob.	0.0000 ***	0.0728 *	0.0000 ***

Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. Imadeddin AlMosabbah

College of Business and Economics

Qassim University-KSA

2 اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL و Bound test

أ. اختبار الحدود ومقاربة ARDL: من خلال إجراء التكامل المشترك باستخدام الحدود Bound test بالنسبة لنموذجين نجد أن النتائج الموضحة بالجدولين (3 و 4).

نلاحظ أن بعد مقارنة القيمة المحسوبة لإحصاءه F القيمة المناظرة من قبل (Pesarana) عند $k_3, 2$ القيمة المحسوبة وتساوى 32.66 في الجدول (5,6) هي أكبر من الحد الأعلى للنموذج الأولى التي تساوى 4.66 عند مستوى معنوية 1%، بينما القيمة المحسوبة للنموذج الثاني 19.94 وهي أكبر من الحد الأعلى الذي يساوى 5 عند مستوى معنوية 1%، وهذا ما يثبت رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المفسرة في النموذجين.

وعند إجراء التقديرات وإجراء الانحدار باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة والمتباطئة (ARDL) بينت نتائج النموذج الأول والموضحة بالجدول (5) أن المتغيرات التفسيرية كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، كما وضحت أن هناك علاقة موجبة بين الاستثمار الخاص المحلي وعرض النقود بحيث أن أي زيادة في عرض النقود تعني زيادة في الدخل وهذا يعني زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات كما يؤثر إيجابيا في الطلب الكلي على السلع والخدمات وهذا يحفز الاستثمار المحلي على الإنتاج. وكذلك بينت النتائج وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والذي يمثل (الإنفاق الاستثماري العام) والاستثمار الخاص المحلي وهذا يعني أن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار الخاص المحلي والاستثمار الحكومي، حيث تقوم الحكومة بالاستثمارات التي لا يجذب إليها الاستثمار الخاص مثل البنية التحتية وغيرها.

كما بين النتائج وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الخاص المحلي ومعدل التضخم وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث يؤثر التضخم على التكاليف الإنتاج مما يجعل الاستثمار يحجم عن القيام بأي نشاط إنتاجي أو يقلل النشاط الاستثماري للاستثمار المحلي كذلك يخفض التضخم القوة الشرائية للنقود وبالتالي تأثيره السلبي على الطلب ومن ثم الاستثمار المحلي.

أما نتائج النموذج التالي والموضحة بالجدول رقم (6) قد بين أن الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنه لم يكن ذي دلالة عند مستوى معنوية 5%، في حين كان معنوياً عند مستوى 10% ومن المعلوم أن هذا المؤشر يدل على حجم السوق، ويعتبر السوق الليبي سوق صغير نسبياً بسبب انخفاض عدد السكان نسبة إلى الدول أخرى.

بينما نجد أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الانفتاح الاقتصادي موجب وذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5%، وهذا يوضح أن الاقتصاد الليبي لديه درجة انفتاح كبيرة جداً. قد تصل إلى 100% مما يكون عاملاً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع ملاحظة أن كل النتائج السابقة تبين أن هناك علاقة تكامل مشترك في المدى الطويل.

جدول (5)

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LMS	0.351204	0.126148	2.784069	0.0387
LG	0.172106	0.037967	4.533030	0.0062
INF1	-5.642615	0.936768	-6.023494	0.0018
C	1.397148	1.036301	1.348207	0.2354
EC = LDI - (0.3512*LMS + 0.1721*LG -5.6426*INF1 + 1.3971)				
F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	32.66020	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	25	10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

جدول 6

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LGDP	0.463716	0.241223	1.922353	0.0670
LOP	1.155772	0.311465	3.710759	0.0012
C	3.530187	2.526830	1.397081	0.1757
EC = LFDI - (0.4637*LGDP + 1.1558*LOP + 3.5302)				
F-Bounds Test Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	19.94623	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Finite Sample: n=35				
Actual Sample Size	29	10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
Finite Sample: n=30				
		10%	2.915	3.695

3- تقدير العلاقة في المدى القصير: بينت نتائج تقدير العلاقة في المدى القصير بالنسبة للنموذج الأول والموضحة بالجدول (7) أن النموذج يفسر ما نسبته 99% من التغيرات التي تحدث للاستثمار الخاص المحلي، كما أن معامل تصحيح الخطأ كان معنوياً عند مستوى معنوية 1% وإشارته سالبة، مما يشير إلى أن المتغيرات تتجه إلى قيمتها التوازنية في الأجل الطويل.

أما بالنسبة للنموذج الثاني نجد أن النتائج الواردة بالجدول رقم (6) تبين أن قيمه معامل التحديد المعدل R^{-2} بلغت 85 ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 85% من التغيرات التي تحدث للمتغير التابع. كما أن معامل تصحيح الخطأ كان معنوياً عند مستوى 1% ويحمل إشارة سالبة مما يعني تصحيح الانحرافات التي تحدث في المدى القصير، وإن المتغيرات تتجه إلى قيمتها التوازنية في المدى الطويل.

جدول رقم (7)

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(LDI)

Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 04/09/20 Time: 21:58

Sample: 1980 2010

Included observations: 25

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDI(-1))	0.742803	0.100422	7.396781	0.0007
D(LDI(-2))	0.412479	0.069976	5.894589	0.0020
D(LDI(-3))	-0.154030	0.034430	-4.473667	0.0066
D(LMS)	2.926966	0.190027	15.40292	0.0000
D(LMS(-1))	1.294642	0.331321	3.907511	0.0113
D(LMS(-2))	2.882571	0.225813	12.76530	0.0001
D(LMS(-3))	0.998581	0.195553	5.106459	0.0037
D(LG)	-0.007910	0.111504	-0.070936	0.9462
D(LG(-1))	1.594818	0.138738	11.49517	0.0001
D(LG(-2))	0.081974	0.181904	0.450642	0.6711
D(LG(-3))	1.525543	0.129345	11.79433	0.0001
D(INF1)	-3.185433	0.826218	-3.855441	0.0119
D(INF1(-1))	7.523579	1.263625	5.953967	0.0019
D(INF1(-2))	9.087273	0.683494	13.29532	0.0000
D(INF1(-3))	3.470278	1.123767	3.088077	0.0272
CointEq(-1)*	-2.267138	0.132235	-17.14473	0.0000
R-squared	0.996511	Mean dependent var	0.088326	
Adjusted R-squared	0.990696	S.D. dependent var	0.683710	
S.E. of regression	0.065949	Akaike info criterion	-2.341522	
Sum squared resid	0.039143	Schwarz criterion	-1.561441	
Log likelihood	45.26902	Hannan-Quinn criter.	-2.125161	
Durbin-Watson stat	2.011397			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

جدول 8

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LFDI)
Selected Model: ARDL(1, 1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 04/08/20 Time: 14:14
Sample: 1980 2010
Included observations: 29

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGDP)	-1.307161	0.297062	-4.400301	0.0002
D(LOP)	1.176233	0.240806	4.884557	0.0001
CointEq(-1)*	-0.606338	0.063846	-9.496929	0.0000
R-squared	0.865287	Mean dependent var	0.184461	
Adjusted R-squared	0.854924	S.D. dependent var	0.795551	
S.E. of regression	0.303016	Akaike info criterion	0.547634	
Sum squared resid	2.387285	Schwarz criterion	0.689079	
Log likelihood	-4.940700	Hannan-Quinn criter.	0.591933	
Durbin-Watson stat	1.880118			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

4- اختبارات تشخيص البواقي:

أ. اختبار الارتباط الذاتي Q-test

من خلال النتائج الواردة في الجدولين 9، 10 تبين هذه النتائج قبول فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي وذلك من خلال الاحتمالية والتي تشير أن كل القيم أكبر من 5% وبالتالي نرفض الفرض البديل الذي يشير إلى وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

جدول (9)

Date: 04/09/20 Time: 21:59
Sample: 1980 2010
Included observations: 25
Q-statistic probabilities adjusted for 4 dynamic regressors

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 -0.012	-0.012	0.0037	0.951
		2 -0.250	-0.250	1.8399	0.399
		3 -0.276	-0.302	4.1842	0.242
		4 -0.148	-0.282	4.8915	0.299
		5 -0.019	-0.281	4.9038	0.428
		6 0.236	-0.046	6.8766	0.332
		7 0.067	-0.158	7.0470	0.424
		8 -0.039	-0.146	7.1079	0.525
		9 -0.233	-0.365	9.3990	0.401
		10 0.081	-0.116	9.6930	0.468
		11 0.227	0.059	12.170	0.351
		12 -0.060	-0.233	12.354	0.418

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

جدول 10

Date: 04/08/20 Time: 14:15
Sample: 1980 2010
Included observations: 29
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

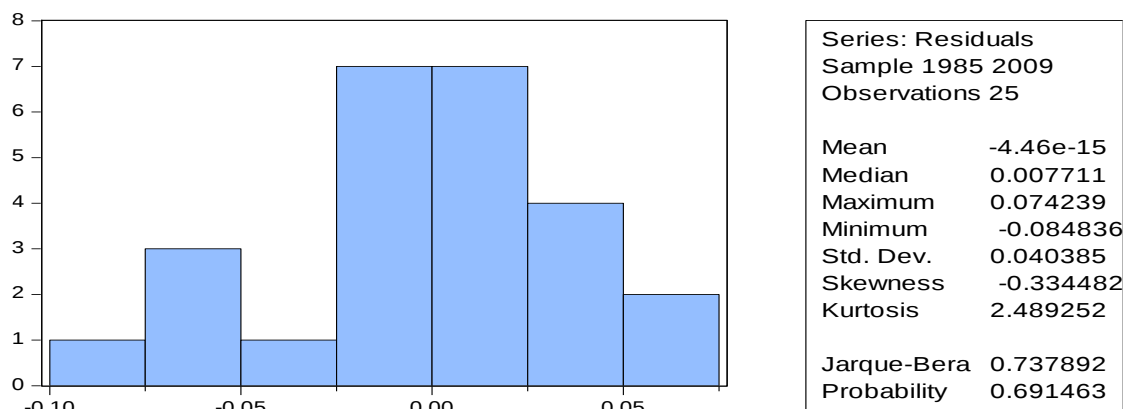
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1 0.029	0.029	0.0278	0.867
		2 -0.182	-0.183	1.1296	0.568
		3 0.070	0.084	1.2967	0.730
		4 -0.152	-0.200	2.1226	0.713
		5 -0.322	-0.297	6.0103	0.305
		6 -0.104	-0.186	6.4297	0.377
		7 0.142	0.044	7.2563	0.403
		8 -0.032	-0.103	7.3011	0.505
		9 -0.065	-0.158	7.4886	0.586
		10 -0.000	-0.239	7.4886	0.679
		11 0.059	-0.071	7.6638	0.743
		12 0.124	0.113	8.4785	0.747

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

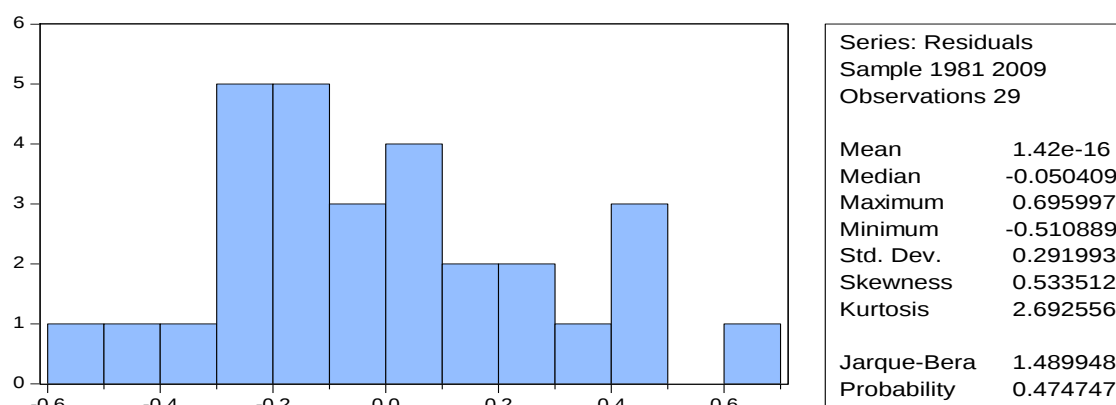
ب. اختبار التوزيع الطبيعي:

نلاحظ من خلال الشكل (1) والشكل (2) أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً حول وسطها الحسابي مما يعني قبول فرض العدم القائل بوجود توزيع طبيعي ورفض الفرض البديل وذلك من خلال الاحتمالية Prob والتي بلغت قيمتها 47 و 67 على التوالي.

شكل (1)



شكل (2)



ج- اختبار عدم التجانس:

يتضح من نتائج الجدول رقم (9) والجدول رقم (10) أن القيمة الاحتمالية لاختبار F هي أكبر من 5% وهذا يؤكد على قبول فرض العدم القائل بأن البواقي متجانسة وبالتالي رفض البديل ينص على عدم التجانس.

جدول (11)

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	1.624313	Prob. F(19,5)	0.3106
Obs*R-squared	21.51441	Prob. Chi-Square(19)	0.3091
Scaled explained SS	11.25946	Prob. Chi-Square(19)	0.9148

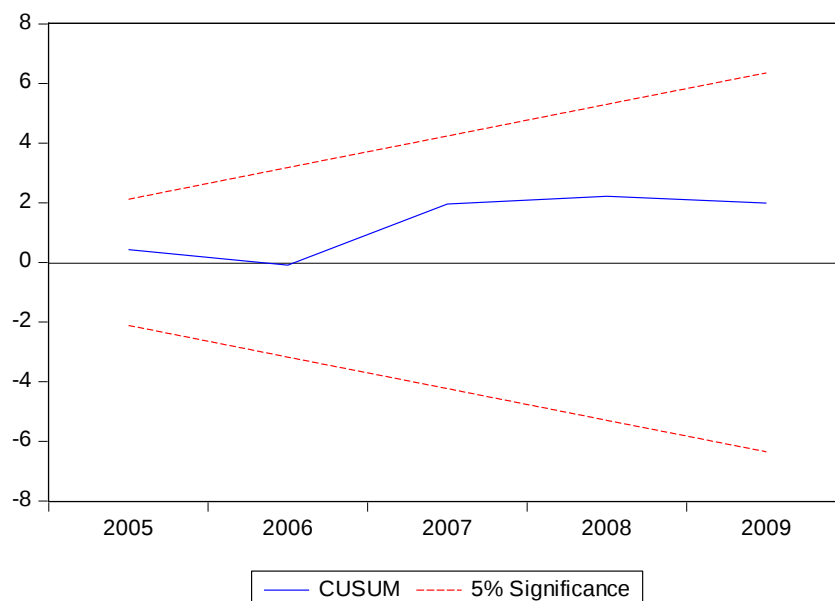
جدول (12)

Heteroskedasticity Test: Harvey10 جدول			
0.6488	Prob. F(5,23)	0.671925	F-statistic
0.5939	Prob. Chi-Square(5)	3.696148	Obs*R-squared
0.7369	Prob. Chi-Square(5)	2.760370	Scaled explained SS

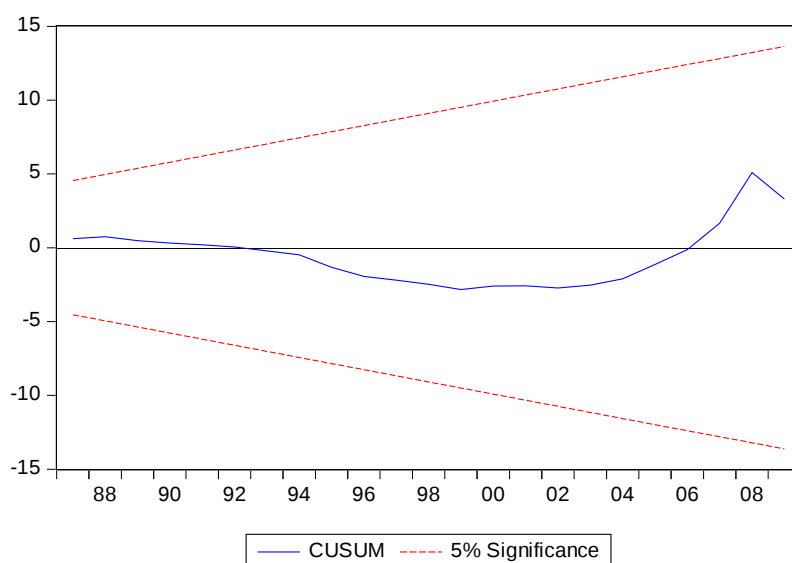
5- اختبار استقرار النموذج:

بينت نتائج اختبار المجموع التراكمي البواقي *Cusum* والموضحة بالشكلين 3 و 4 أن نماذج الدراسة مستقرة وذلك لوقوع الشكل البياني للإحصاء داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

شكل (3)



شكل (4)



8. نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتي تمثلت في الآتي:

1. وجود طردية في الأجل الطويل بين عرض النقود الاستثمار الخاص المحلي عند مستوى معنوية 5% وهذا يعني أن أي زيادة في عرض النقود تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات وبالتالي زيادة في الطلب الكلي مما يحفز الاستثمار الخاص المحلي.
2. وجود علاقة طردية في الأجل الطويل بين الانفاق الحكومي والذي يمثل الانفاق الاستثماري العام والاستثمار الخاص المحلي مما يعكس أن طبيعة العلاقة بينهما تكاملية.
3. وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الخاص ومعدل التضخم وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث يؤثر التضخم على التكاليف مما يقلل من تحفيز الاستثمار للولوج إلى النشاط الاقتصادي.

4. وجود علاقة في الأجل الطويل بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% في حين كانت معنوية عند مستوى معنوية 10%، ويعبر الناتج المحلي عن حجم السوق ، ومن المعروف صغر حجم السوق الليبي مقارنة بأسواق أخرى.

5. وجود علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة الانفتاح الاقتصادي عند مستوى معنوية 5%، وهذا يعني ارتفاع درجة الانفتاح على العالم بالنسبة للاقتصاد الليبي مما يكون حافزاً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

6. بينت النتائج العلاقة في المدى القصير في كلا النموذجين أن معامل تصحيح الخطأ كان معنوي وسالب عند مستوى معنوية 1% ، وهذا يعني أن المتغيرات تتجه إلى قيمتها التوازنية في المدى الطويل.

9. التوصيات:

توصلت هذه الورقة إلى عدة توصيات بشأن بيئة الاستثمار وتحسين دورها لتحفيز الاستثمار الخاص المحلي والمساعدة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وتمثلت هذه التوصيات في الآتي:

1. خلق قاعدة بيانات معينة شاملة تساعد المستثمرين المحليين والأجانب على معرفة كل ما يتعلق بظروف الاستثمار في الاقتصاد الليبي.

2. ضرورة تطوير سوق المال الليبي والجهاز المصرفي لما لهما من دور مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار.

3. تفعيل قوانين مكافحة الفساد الإداري وتطويرها.

4. تحسين أوضاع البنية الأساسية باعتبارها عامل مهم في تحفيز الاستثمار.

5. المحافظة على استقرار الأسعار ومكافحة التضخم من خلال سياسات نقدية ومالية، مما يخلق بيئة اقتصادية مناسبة للاستثمار.

6. إنشاء مناطق حرة لما لها من دور في التأثير على قرارات الاستثمار.

المراجع:

1. محمد اسماعيل، جمال قاسم حسن ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2017.

2. سهام يوسف علي. محددات الاستثمار الخاص في ليبيا. مجلة جامعة سبها (العلوم الإنسانية) المجلد الثالث عشر العدد الثاني. (2014).

3. عبد الحميد طاهر سليمان. مقومات ومعوقات الاستثمار المحلي والأجنبي في ليبيا، قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة عمر المختار. 201. 367-373: (3) Vol.5

4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. مناخ لاستثمار في الدول العربية 2015م.

5. صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund.

6. صندوق النقد العربي.

7. مصرف ليبيا المركزي (النشرة الاقتصادية) اعداد مختلفة. مركز البحوث الاقتصادية (البيانات الاقتصادية في ليبيا عن الفترة (2006-1962) - 2010.

8. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (مناخ الاستثمار في الدول العربية) سنوات مختلفة.

9. UNCTAD (world economic report).transitional corporations "extractive industries and development" overview. New York and Geneva.

10. Addison, T. and Heshmati, A. (2003) "The New Global Determinants of FDI Flows to Developing Countries", World Institute for Development Economics Research WIDER, Discussion Paper, No. 2003/45.

11. Michael Asiamah, Daniel Ofori, Jacob Afull Analysis of the determinants of foreign direct investment in Ghana, Journal of Asian Business and Economic Studies. ISSN: 2515-964X. Publication date: 7 June 2019
12. Ewe-Ghee Lim. Determinants of and the Relation Between Foreign Direct Investment and Growth: A Summary of Recent Literature. IMF working Paper, 2001, WP/01/175
13. Chaudhry, Imran Sharif; Ayub, Muhammad; Akhtar, Muhammad Hanif. Factors Affecting Domestic Investment in Pakistan: An Empirical Analysis. Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS) . 2016, Vol. 36 Issue 1, p541-550. 10p.
14. Wood, A, P. (2015). Understanding the Influences on Private Investment in Barbados during the 1966-1990 Period. International Journal of Business and Science. 4(14): 1-12
15. Lim, Ewe-Ghee, Determinants of, and the Relation between, Foreign Direct Investment and Growth A Summary of the Recent Literature (November 2001). IMF Working Paper No. 01/175, Available at SSRN: <https://ssrn.com/>
16. Muzurura, Joe (2016): Determinants of foreign direct investment (FDI) in Zimbabwe: What factors matter? Published in: Research in Business and Economics Journal , Vol. 11, No. 1 (12 December 2016); pp. 1-19.
17. Fernandez-Arias, E. (1996). The new wave of Capital Inflows: Push or Pull? Journal of Development Economics, 48, 389-418.
18. Vernon, R. (1966). International Investment and International Trade in the Product Cycle. Quarterly Journal of Economics, 80, 190-207.
19. Pigato, M. (2005). Foreign direct investment in Africa: Old tales and New Evidence. Africa Region Working Paper Series no. 8.
20. Mohammad Salahuddin and Md. Rabiul Islam. Factors Affecting Investment in Developing Countries: A Panel Data Study. Journal of Developing Areas. [Vol. 42, No. 1 \(Fall, 2008\)](#), pp. 21-37 (17 pages) <https://www.jstor.org/stable/40376191>
21. Hazem B. Al khatib, Jordan Gassan. S. Altaleb, Samer . M. Alokori. (2011). Economical Determinants of Domestic Investment. European Scientific Journal April edition vol. 8, No.7 ISSN: 1857 – 7881 (Print) e - ISSN 1857- 7431 1
22. Shahbaz and others (2013) , " The dynamic Links between energy consumption , Economic growth Financial development and trad in china fresh evidence from multivariate from work analysis ", energy Economics ,v0l 40.Nov
23. Engle , R. Fand Granger , C.W (1987), " Co – integration and Error correction Representation ", Econometrics.

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر
عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

Banking Liquidity Crisis: Libyan Economy Case, Roots, and Causes (2008-2015)

Dr: Mohamed I. Ali

Abstract:

The main objective of this paper was to trace the roots of the beginning of the liquidity crisis in the Libyan economy and to try to identify the causes that led to its emergence and its exacerbation. This led to deterioration in the value of the local currency and an increase in the general level of prices. The descriptive statistical method was used in the analysis process, by using the statistical data issued by the Central Bank of Libya (CBL), and the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC), for the period from (2008 to 2015). The paper concluded that the roots of the crisis appeared in mid-March (2011), then developed with the exacerbation of the political crisis. The most important reasons that led to that crisis were the following: technical reasons, and financial reasons. Finally, the political and security reasons, all of these reasons, supported the roots of the crisis until it worsened, and became in its current form, and this led to the entry of the economy into a state of monetary panic, and individuals withdrew their bank savings as a result of the loss of confidence in the state apparatus, especially the banking sector.

Keywords: Liquidity risk, Banking liquidity, Credit risk.

Cite This Article: Mohamed I. Ali, 2021, Banking Liquidity Crisis: Libyan Economy Case, Roots, and Causes (2008-2015), Journal of Financial and Economic Research, Accounting Department, University of Benghazi, Vol 6, p45-61.

أزمة السيولة المصرفية في الاقتصاد الليبي: (الأسباب و الجذور للفترة من 2008 – 2015)

الملخص:

كان الهدف الأساسي لهذه الورقة هو تتبع جذور بدء أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي، ومحاولة التعرف على الأسباب التي أدت إلى ظهورها و تفاقمها. الأمر الذي أدى تدهور في قيمة العملة المحلية وارتفاع المستوى العام للأسعار. تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي في عملية التحليل، عن طريق استخدام البيانات الإحصائية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي (CBL) ومنظمة الدول العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، للفترة من (2008 إلى 2015)، وتم اختيار هذه الفترة خصوصاً، لكونها شهدت أحداث سياسية واقتصادية مهمة. وخلصت الورقة، بأن جذور الأزمة ظهرت في منتصف مارس (2011)، ثم تطورت مع تفاقم الأزمة السياسية. وكانت أهم الأسباب التي أدت إلى تلك الأزمة ما يلي: أسباب فنية، و أسباب المالية وأخيراً، الأسباب السياسية والأمنية. كل هذه الأسباب دعمت جذور الأزمة حتى تفاقم وأصبحت بشكلها الحالي، وأدى ذلك إلى دخول الاقتصاد في حالة من الذعر النقدي، وسحب الأفراد مدخراتهم المصرفية نتيجة لفقدان الثقة في أجهزة الدولة، و خاصة القطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة – السيولة المصرفية – مخاطر الائتمان.

اقتبس هذه المقالة:

محمد علي (2021)، أزمة السيولة في الاقتصاد الليبي: (الأسباب و الجذور للفترة من 2008 – 2015)، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 3، الإصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 45-61.

أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد – قسم الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email Mohamed.ali@uob.edu.ly

Assistant Professor of Economics - Department of Economics, Benghazi University. Mohamed.ali@uob.edu.ly

1) Introduction.

The liquidity is one of the most common problems facing commercial banks. It is possible that a bank in its day-to-day business, may lose a number of its customers due to the significant decrease in the amount of liquidity it has. Moreover, his inability to fulfill their requests on time.

So, the bank should be ready to be able to withdraw some depositors from their deposits at any time. This requires the bank to respond to these withdrawals promptly without delay. Sometimes, the bank may hold too much liquidity, and this leads to the misuse of available resources, thus losing good investment opportunities.

On the other hand, the issue of banking liquidity is the concern of the bank's management, and for this reason, the administration is trying not to face a liquidity crisis. Therefore, this paper has gained importance, especially this problem of interest to economic institutions in Libya. Because it has affected the daily lives

2) Importance of the paper.

The importance of banking liquidity lies in the necessity of constant readiness of commercial banks for the possibility. That some depositors may withdraw their deposits at any time, which calls for banks to respond to those withdrawals, with appropriate speed without delay by providing liquidity, without negatively affecting the aspects of their activities.

It is evident from this ,that the issue of liquidity is mainly related to the ability of commercial banks, to control their budget lines, and therefore, any problem with liquidity will undoubtedly lose the ability of individuals to meet their basic needs, which casts a shadow on the confidence of individuals in banks and the specter of their closure becomes possible as this crisis continues.

Therefore, the importance of this study lies in the fact that it deals with an important topic and talk of the street and economic circles in Libya.

3) Hypothesis.

The paper assumes that the problem of banking liquidity is mainly due to the unwillingness of individuals to keep their deposits in banks for several reasons, including security and economic instability.

4) Methodology.

This paper is considered an exploratory study, which depends on descriptive statistics by analyzing statistical data, to diagnose the root causes of the problem and know its causes.

5) Time period.

The paper will cover the time period from 2009-2015. This period was chosen for several reasons, one of which is to give the reader an idea of when the crisis began. As for the other, despite the importance of the post-2015 period, this period did not witness a split in the management of the Central Bank, and there were unlisted data regarding the Central Bank in the Eastern Region.

6) Data Source.

This paper used the data published by the (CBL), and the monthly reports of the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries (OAPEC).

7) Literature Review.

- (Calomiris, et al., 2015, p. 6) , By developing their theory of bank liquidity, they see a major role for cash reserves to play in optimal banking arrangements. Cash reserves reduce banks' exposure to the liquidity risk that arises from giving depositors the option to withdraw their money. They also see that liquidity risk is divided into two types: external (linked to the withdrawal behavior by depositors as a result of their beliefs about the bank's conditions), and internal (which reflects withdrawals as a result of the bank's deterioration).

The role of cash in mitigating exogenous liquidity risk is straightforward: holding cash sufficient to cover exogenous unpredictable needs of depositors, makes

it possible to avoid destabilizing bank failures, or high liquidation costs of loan portfolios that would occur in the absence of cash.

- (Tirole, 2008) in his study, he sees the Liquidity shortages arise when financial institutions, and industrial companies scramble for, and cannot find the cash they require to meet their most urgent needs, or undertake their most valuable projects. Liquidity problems are compounded when some actors do have excess liquidity, but are unwilling to lend it at the maturities desired by prospective borrowers.
- (Bervas, 2006, pp. 65,66) . He believes that the evaluation of the degree of liquidity in the traditional market, is done on the basis of three basic criteria:

The low difference between supply and demand, which is a direct measure of transaction costs (excluding other operational costs), and two other criteria indicating the market's ability to absorb large volumes without effects. Inverse to prices: The depth of the market, which corresponds to the volume of transactions that can be executed immediately without slippage of the best-specified prices, and the flexibility of the market, that is, the speed at which prices return to their equilibrium level after a random shock in the flow of transactions.

7-1) The Concept of Banking Liquidity:

Banking liquidity is defined, as the ability of a bank to meet its financial obligations, which depend on providing customers with requests to withdraw their savings, as well as borrowers' requests to meet loan needs. (Jamie, Philip, Hassan, & Cornett, 2011), from this definition, liquidity is affected by two variables: The first is the availability of liquid assets. The second variable is the daily deposit withdrawal amount.

These two variables, make the liquidity in commercial banks a sensitive, and serious issue. Thus, the lack of liquidity in the bank may have serious consequences for the national economy as a whole. One of the main problems facing banks is the amount of liquidity, that the banking system has to hold. Because, when the liquidity exceeds its limitation, the bank loses some of the profits. that would have been made if it had invested.

This is completely different in industrial firms. Where companies can provide liquidity by developing a plan for expected cash flows, and linking them to expected cash flows. Therefore, no obligation can be paid.

On the other hand, there shouldn't be a lot of liquidity. (Emre, 2011), but in commercial banks, current deposits are mostly demand deposits, which means that their demand has no specific time. That means the bank cannot hesitate not to respond to customer demand. Therefore, management in commercial banks must maintain a sufficient amount of liquid assets to meet customer demands.

7-2) The Components of Bank Liquidity:

The components of banking liquidity can be divided into two main parts is:

7-2-1): Initial Reserves:

It is the monetary assets that a commercial bank owns without obtaining a return from it, so it is highly liquid, and does not involve any risk. (Adrian, Huion, 2009, p. 602). These reserves consist of four components:

• Local and Foreign Currency in the Fund:

It includes the sum of banknotes in local. and foreign currency and commercial banks seek to reduce them to a minimum. so that they can fulfill their banking obligations towards others. The reason for that is that this balance does not generate any returns. (Nasser, Yadohhah, & Mohamed, 2003).

• Demand Deposits in the Central Bank:

Modern legislation establishes an obligation for commercial banks to keep a percentage of their funds in the form of cash with the central bank which is known as the statutory reserve ratio.

The central bank does not pay any interest on the statutory reserve ratio deposited by the commercial bank with it.

But, if commercial banks have additional deposits such as certificates of deposit, for example, the central bank pays interest on this surplus deposited with it (Lasse, 2008, p. 14).

- **Deposits in the Other Local Banks.**

These funds deposited by the commercial bank with other local banks, the purpose of which is the process of settling checks between banks, and the size of these deposits increases. Whenever, depositing banks have difficulty operating cash with them or, increase their banking relationships with correspondent banks inside and outside the country.

- **Checks under Collection:**

It includes checks deposited in other banks whose value has not yet been received. And deposits with foreign banks abroad.

Commercial banks may maintain cash balances with correspondents outside the state, in no more than a certain percentage determined by the nature of the monetary and economic policy in that country, out of the total values of current documentary credits, and other obligations (Hempel, et al., 1994, p. 51)

7-2-2) Secondary Reserves:

They are liquid assets that generate revenue through their investment, such as securities, discounted commercial paper, and government bonds. It can be converted into cash when needed.

These reserves achieve liquidity, including that they contribute to support the initial reserves , and to absorb what exceeds the initial reserves of the bank's requirements, as well as contribute to achieving a percentage of banks Profits.

7-3) Factors effect on Banking Liquidity:

Banking liquidity depends on several factors affecting it. The most important of these influencing factors are the following:

7-3-1) Deposits and Withdrawals:

Withdrawals from deposits, Although lead to a decrease in cash in the fund, as well as the reserves of the commercial bank in the central bank. the deposits will improve the liquidity of commercial banks.

7-3-2): Clearing Operations between Banks:

If the commercial bank's current account balance with the central bank is added, as a result of reconciling its accounts with other commercial banks, its liquidity will increase. In this case, new cash resources are added to the cash reserves held by the central bank.

This will increase his cash balances. Thus, a bank achieving a credit balance with other banks will see an improvement in liquidity and vice versa

.7-3-3) – The Central bank policy towards banks:

There are three tools by which a central bank can influence the availability of liquidity in the financial system, and it can influence the liquidity of banks. These tools are open market lending or borrowing, required reserve ratio, and discount rate.

When the central bank wants to adopt a policy of reducing the currency supply, it will work to reduce the size of cash balances available to commercial banks, which reduces its ability to grant loans.

This is done either: by increasing the legal cash reserves ratio, entering the open market as a buyer of bonds, or raising the discount rate. And vice versa in the case of an increase in the supply of currency.

7-4) Banking Liquidity Risk.

Liquidity risk arises when the bank does not have sufficient liquidity to meet its liabilities. This occurs when the bank is unable to provide liquidity to meet the various demands, whether it is investment or lending operations.

This happened when there is no agreement between the maturity date of the loans granted, and the date of the deposits with the bank (Arif,, 2012, p. 186) Liquidity risk arises from:

1. Investing money in extremely low liquid assets, such as: buying long-term securities, buying real estate, buying securities, and providing long-term loans.
2. Depositors withdraw their deposits at a great value.
3. The bankruptcy of a borrower, or group of borrowers.

4. Granting loans with large sums, and without adequate guarantees.
5. The bank's inability to attract new deposits from customers.
- 6 The bank's weakness in managing assets, and liabilities

7-4-1) Types of Bank's Liquidity Risk:

We can categorize banking risks into financial, and non-financial risks, as follows:

7-4-2) . Financial Risk:

Financial risks include the following:

• Credit Risk:

This type occurs as a result of the bank granting customers loans, that are repayable at a specific time, and the customer fails to fulfill the payment obligation, and is called non-performing loans.

• Market Risk:

Market risk, is the risk of loss in financial position, due to changes in one or all of the major market risk factors, market prices, interest rates, exchange rates, or property values.

• Liquidity Risk:

This type occurs as a result of sudden withdrawals by customers as a result of the prevailing economic conditions, and the bank must take the necessary measures for such withdrawals, either by keeping reserves in the form of liquid money in its vaults, or by requesting deposits in the central bank. (Douglas, 2005, p. 625).

7-4-3). Non-Financial Risks:

This type of risk arises from:

• Operating Risks:

This type of risk arises, when the bank engages in different activities, resulting in various types of errors, including human errors, which are due to inefficiency and training in working methods, including technology resulting from computer failures or communication devices.

• **Legal Risks:**

Legal risks arise as a result of the bank's failure to obtain adequate guarantees from the customer, or as a result of some improper administrative procedures, or the lack of clarity of the existing financial contracts between the bank and the customer.

8)- The Analytical Framework:

In this part, some special indicators will be analyzed the data of (CBL), for determine the roots and causes of the crisis faced by the banking sector, as well as the citizen from a lack of liquidity.

8-1) The Roots of the Crisis:

The statistical data issued by the (CBL) indicate that the roots of the crisis began in (2011) as a result of the political and security instability that occurred in Libya during the events of February 17th.

These events translated into a state of security chaos, and political instability in the country, which caused a citizen's lack of confidence in state institutions, as a result of the state of division that later prevailed.

This translated into a monetary panic, which led them to withdraw their bank savings in March (2011). (CBL) has recycled some old Paper currency. (CBL Resolution no 1 of 2011)

By analyzing the data of Table No. (1), we note that the volume of currency in circulation outside the banking sector during the year (2011) increased by (7231) billion dinars for the year (2010). A growth rate of about (95%).

Table (1)
Money supply, Velocity of money, and currency in circulation (2008-2015)

year	M1	Velocity of the money	Currency in banks	Currency outside banks
2008	34414.6	2.23	374.4	5608.3
2009	38169.4	1.95	512.2	6962.9
2010	41321.2	1.84	847.1	7609.1
2011	53437.1	0.51	864.6	14840.1
2012	59213.7	0.95	1429	13391.1
2013	64299.4	0.61	1622.6	13419.9
2014	66732.7	0.31	1625.1	17174.9
2015	76783.1	****	743.6	23007.3

Source: (CBL) bulletins, various numbers.

By currency data outside banks during the year (2011), we will find that the increase occurred between February, and March, as the currency outside the banking sector rose from (9607) billion dinars, in January (2011), to reach in the end of March, of the same year by (11317) billion dinars. A growth rate of about (24%).

While, the currency in banks decreased from (1044.2) billion dinars, to reach at the end of March to, about (496.1) million dinars, the growth rate was negative, about (48%). see table no (2).

On the other hand, the money supply rose in the narrow sense from (41,321) billion dinars in (2010), to about (53437.1) billion dinars by the end of the year (2011). With a growth rate of about 29%, which is a disturbing indicator of the economy.

Friedman sees (in his program of monetary stability). That, the monetary authorities should be guided by a fixed rule in changing the supply Money.

He called for an automatic increase in the money supply, at a rate of (4%) annually to match the real growth rate of national income, and the ability of (3%) annually, (Milton & Schwartz, 1963, p. 676)).

Also, the velocity of money circulation decreased from (2.23) in 2008, to about (0.31) in (2014), as a result of increasing, the money supply at a rate greater than the increase in the GDP.

Table No. (2)
Currency in circulation, and the currency in banks as a monthly movement from (1/1 to 10/31/2011)

2011Year	Currency in banks	Currency outside banks
January	1,044.200	9,607.700
February	687.100	11,317.600
March	496.100	11,923.000
April	598.900	12,515.700
May	446.100	12,642.000
June	552.200	13,151.400
July	409.100	13,151.400
August	460.700	13,149.700
September	394.800	13,920.000
October	529.400	14,693.300

Source: (CBL) bulletins, various numbers.

8-2)- The Causes of the Crisis:

As the causes, that led to the banking liquidity crisis, we can attribute it to two factors, and the Figure (1) illustrates that.

8-2-1). External Factors:

The Libyan economy depends on its revenues from the oil sector, which is the main source of income, and foreign currencies. From these revenues, the government provides its needs of basic goods to citizens, operational requirements, and capital good.

Libya is one of the largest countries exposed to the outside world, by (90%) in (2010). That makes the Libyan economy vulnerable to any imbalances in other economies related to trade relations.

The Oil revenues constitute more than (80%), of the general government revenues, and they depend on them to finance the general budget, and we know that oil revenues are governed by an external factor (oil prices, and Libya's share in OPEC), and an internal factor represented in the quantities, and exports from them.

Table No. (3). shows the oil revenues, prices, and average oil prices of the (OPEC) basket during the period (2008-2015).

We find from Table No. (3) that, the growth rate of oil revenues was negative during the years (2009-2011-2014). In (2009) the reason was the decrease in the global oil price, from (94.08) dollars to (60.88) dollars.

But in (2011) the cause was the events that took place in Libya after the revolution (February 17th). As for the years (2014-2015). The reason was the low of price oil.

In addition, decrease in the exported quantity, that due to the control of some armed militias over the oil ports, which hindered the export process, and the effect of this on the volume of hard currency, which led to its unavailability.

This was reflected in the ability of commercial banks to serve their customers in covering documentary credits, and foreign transfers.

This prompted businessmen to withdraw their savings from banks, and buy foreign currencies through informal channels (the black market), in order, to complete foreign trade deals, which led to a large exit of liquidity from the banking sector.

That procedure began on a large scale in monetary transactions outside the banking sector, which led to a kind of mistrust among the public. So, it made them believe that banks were unable to provide liquidity. Either in local currency or, in foreign currency. This led to a monetary panic and prompted many to withdraw their savings from banks.

Table (3)
The Oil revenues & the average oil prices (2008-2015)

year	growth rate	Oil revenues (billion \$)*	Oil prices OPEC basket annual average (\$ per barre)**
2008		64417	94.08
2009	(0.45)	35237	60.88
2010	0.58	55713	77.3
2011	(0.72)	15830.1	107.4
2012	3.23	66932.3	106
2013	(0.23)	51775.7	105
2014	(0.61)	19976.6	59.5
2015	(0.47)	10597.7	33.6

Source: * (CBL) bulletins.

** Monthly reports of the Organization of Arab Petroleum Exporting Countries

8-2-2). Internal Factors:

In this case, we have two internal factors: the first one is, political and security reasons, the second is technical reasons.

I.) Political & Security Reasons.

The political conflict in Libya during the period (2011-2015), reflected individuals' confidence in the government's ability to control the security, and economic situation, especially in the near future. The conflict has evolved from political conflict to security conflict. As a result, armed gangs backed by some politicians emerged, and managed to control the entire country. It controlled all ports, oil fields, and export ports. With this turmoil, kidnappings and extortion of capital owners increased, due to the failure to guarantee the secrecy of their bank accounts. For this reason, they kept their money outside of banks.

Figure (1)

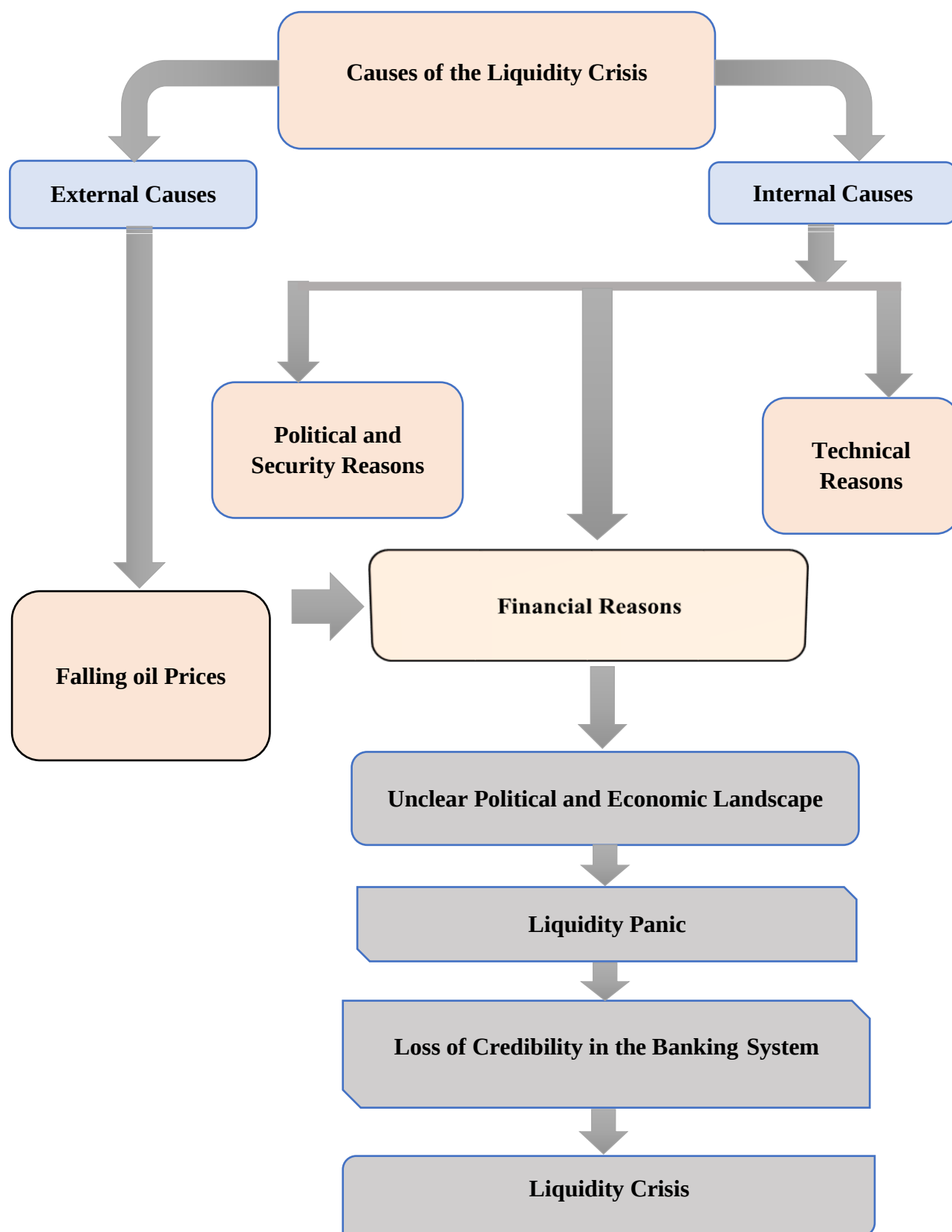


Figure prepared by the researcher

As we have explained, these differences formed a division in the state apparatus.

there was two governments and two central banks.

That made the matter more complicated for the citizen. This led to a kind of panic among them, and they ended up withdrawing their money from the banks, and then the liquidity crisis began to escalate. Table No. (4) shows the size of liquid assets, the growth rate, as well as the liquidity preference factor for individuals.

Table (4)
Volume of liquid assets and liquidity preference factor

year	Liquid assets of commercial banks	growth rate	Liquidity preference coefficient
2008	36908.3	--	--
2009	43564.1	0.18	0.19
2010	48531.7	0.11	0.18
2011	51749.7	0.07	0.32
2012	58333.5	0.13	0.24
2013	69806.9	0.20	0.22
2014	63886.8	(0.08)	0.30
2015	54292.8	(0.15)	0.39

Source: (CBL) bulletins, various numbers.

The above table shows us there is , a decrease in the growth rate of liquid assets of commercial banks through years (2011-2014 -2015), respectively (7%), (8%), and (15%), during these years. (where Libya witnessed the political and security conflict) Also, the liquidity preference factor for individuals increased during the same mentioned years, and for the same reason.

II.) Technical Reasons.

Among the internal reasons are the technical reasons related to the Central Bank of Libya's actions. So are commercial banks.

In the past period, the Central Bank of Libya took some measures that would have deepened the roots of the crisis, including the following:

1) In 2010, the Central Bank of Libya requested commercial banks not to open checking accounts except by using the Customer Identity Verification (KYC) form.

This procedure created a kind of reluctance among individuals to open bank accounts, as they believed that this was a kind of security tracking of their source of income.

This has resulted in most people keeping their money outside of banks (CBL Circular No. 5/20).

2)- The Central Bank of Libya (CBL) reissued the fourth and fifth issues of the five, and ten-dinar to circulation again shortly after the February events.

The reason is the lack of liquidity as a result of the withdrawal of most of it by citizens ((CBL) Resolution No. 1/2011).

3)- The Central Bank of Libya failed to implement some measures, such as speeding up the clearing process between banks. As a result of this failure, the willing became preferred to cash over checks.

4)- The Central Bank of Libya (CBL), and commercial banks did not improve and facilitate banking procedures, and educate citizens about the importance of discount cards in conducting daily commercial transactions, especially at points of sale.

5)- As a result of the bureaucracy in which most Libyan banks are, practicing, many individuals have paid to prefer current liquidity in the form of cash over checks, and this is reflected in the form of liquidity preference, as it reached about (39%).

6)- Many banks faced some malfunctions due to technical faults in systems, or blackouts. This caused individuals to wait for hours in front of the banks.

9): Conclusions and Recommendations:

9-1) Conclusions:

From the above analysis, we can reach some conclusions about that crisis.

- 1). The current liquidity crisis is basically a crisis of confidence. As depositors lost their confidence in commercial banks, then the crisis turned from mistrust to a liquidity crisis.
- 2). The roots of this crisis arose in (mid-March 2011). The government of the previous regime re-issued the fourth and fifth numbers with ten and five current dinars.
- 3). The external factors feeding this crisis include world oil prices and OPEC production quotas.

These factors were reflected in the oil revenues, then the foreign currency earnings, and the budget deficit.

4). The internal factors are divided into two parts:

The first is the political, and security factors, and it is represented in the political conflict between the different parties. That led to the outbreak of armed conflict and the emergence of some kind of security disturbance. This made the governments lose control of the country.

The Second: The technical factors represented in the (Central Bank of Libya) mismanagement of the crisis from the beginning in developing appropriate solutions.

9-2) Recommendations:

Here are some recommendations that can be taken, or some of them, to address the liquidity crisis, especially in the short term:

- 1). It is agreed between commercial banks, some supermarkets, telecommunications companies, gas stations and pharmacies to use (ATM) cards to pay customers' daily transactions in lieu of cash.
- 2). Obliging commercial banks to expedite the issuance of prepaid cards, and work to activate them in daily commercial transactions.
- 3). The need to prepare awareness programs for citizens about the need to deposit their money in banks, and to work on using prepaid cards instead of cash.
- 4). Granting tax exemptions to shops, private companies, and suppliers who accept the use of debit cards at points of sale.
- 5). Granting discounts to debtors who have bank loans in the event, that they repay the loan amount or a certain percentage of it, in cash.
- 6). The political, and security factor remains very important in building confidence among citizens. A political settlement must be reached in order for the citizen to reassure and restore confidence in the state's institutions.
- 7). Changing the board of directors of the Central Bank of Libya, because it is part of the problem, as it has been unable for more than five years to manage monetary policy efficiently.

8). Finally, accelerate the clearing process between banks so that the value of checks is deducted at the appropriate speed, and then confidence in transactions is restored by checks instead of using cash.

Acknowledgments

I would like to thank Professor Dan Conner, Professor at National College - Nashville, for his review of this paper, and for his important comments.

References

- Acharya, . . ., Shin , H. . & orulmazer , . T., sep 2010. ,”crisis Resolution and Bank Liquidity”. *The Review Of Finacial Studies*, 24(6).
- Adrian, , T. & Hyun., . S. S., 2009. "Money, Liquidity, and Monetary Policy". *American Economic Review*,, Vol(99) (No (2):), pp. 600-605..
- Arif., . A., 2012. Anees, Ahmed Nauman "Liquidity risk and performance of banking system". *Journal of Financial Regulation and Compliance*,, Volume 20,, pp. pp. 182-195.
- Bervas,, . A., 2006. *Market liquidity and its incorporation into risk management*.. s.l.:Financial Stability Review.
- Calomiris, W. C., Florian, H. & Marie, H., 2015. "A theory of bank liquidity requirements." *Columbia Business School Research Paper 14-39 (2015)*.. †Columbia: Columbia Business School Research Paper.
- Douglas, D. W., 2005. " Liquidity Shortages and Banking Crises,. *The Journal of the American Finance Association*,, val(60) (No(2),), pp. pp615-647.
- Emre, C. A., 2011. "The Turkish Liquidity Crisis of 2000: What Went Wrong". *Russian & East European Finance and Trade*, 37(6), pp. pp. 58-80..
- Hempel, . G. H., Simonson, . D. F. & Go , l., 1994. .” *Bank management: text and cases*,”. s.l.:John Wiley & sons, Inc ,.
- Jamie, . J. .. M., ,Philip , S., Hassan, R. & Cornett,, M. . M., 2011. "Liquidity risk management and credit supply in the financial crisis".. *Journal of Financial Economics*,, vol (10)(No (2)), pp. PP, 297-312.
- Kleopatra , N., 2009. ”Liquidity Risk Concepts, Definition and Interactions”. *Working paper series no: 1008, European Center Bank*..
- Lasse , H. P., 2008. Liquidity risk and the current crisis,. *The First Global Financial Crisis of the 21st Century Part II: June – December, 2008 A VoxEU.org Publication*, pp. ,PP147-151.
- Milton, F. & Schwartz, . A. ., 1963. ,” A Monetary History of the unit stats 1867-1960”. *Princeton University Press Princeton*, p. p676.
- Nasser, . A., Yadohhah , Z. & Mohamed, . A., 2003. “The effect of Liquidity Risk on Performance of Commercial Banks”. *International Research Journal of Applied, and Basic Sciences* ,, Volume vol (4),, pp. pp1624-1631..
- Tirole, . J., 2008. "*Liquidity shortages: theoretical underpinnings*". Toulouse : Banque de France Financial Stability Review: Special Issue on Liquidity.
- Viral, . V. A., Hyun , S. S. & Tanju , Y., 2010. " Crisis Resolution and Bank Liquidity" ., *The Review of Financial Studies*, Vol(24),(No(6)), p. PP2166–2205.
- مصرف ليبيا المركزي، اعداد مختلفة. *النشرات الاقتصادية*، مكان غير معروف: إدارة الإحصاء مصرف ليبيا المركزي.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، ، اعداد مختلفة. *التقارير الشهرية*.

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر
عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا-دراسة قياسية في إطار قانون Okun المطور، "علاقة Gordon"

أ. سلوى جمعة عيسى¹

الملخص:

قامت هذه الدراسة بتحليل وقياس أثر النمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الاقتصاد الليبي للفترة من (1980-2012)، وذلك من خلال تقدير علاقة Okun المطورة من قبل Gordon عام 1984م، حيث تم تفكيك السلاسل الزمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة باستخدام مرشح بريسكوت (HP-Filter)؛ وذلك لتحديد الاتجاه العام لكل من البطالة والناتج المحلي الإجمالي؛ كما استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (The Autoregressive Distributed Lag approach – ARDL) لتحديد التكامل المشترك بين المتغيرين، وكذلك إجراء اختبار السببية بمفهوم (Granger).

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن تطبيق قانون Gordon في الاقتصاد الليبي، أي أن النمو الاقتصادي لا يساهم في التخفيض من معدلات البطالة، كما أشارت نتائج التقدير إلى عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين في الأجل القصير.

الكلمات المفتاحية: قانون اوكن - قانون قوردين - مرشح بريسكوت - البطالة - الناتج المحلي الإجمالي - الاقتصاد الليبي.

اقتبس هذه المقالة:

سلوى جمعة عيسى (2021)، النمو الاقتصادي والبطالة في ليبيا-دراسة قياسية في إطار قانون Okun المطور، "علاقة Gordon"، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 4، الإصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 62-79.

Economic Growth and Unemployment in Libya - A Policy Study in the Framework of the Developed Okun Relationship, Gordon's Law

Salwa Juma Essa

Abstract:

The study aimed to analyze and measure the impact of economic growth on unemployment rates in the Libyan economy for the period (1980 - 2012) using methods of time series analysis of the study variables.

To achieve this goal, the "Okun" relationship developed by Gordon 1984 was estimated by breaking down the time series for both GDP and unemployment rates through the Prescott filter (HP-Filter), in order to predetermine the general trend of unemployment and the GDP, The study used a self-regression model for distributed slowdowns (The Autoregressive Distributed Lag approach – ARDL) to identify joint integration between the two variables, and test the concept of causality Granger.

The study concluded that the Gordon Law cannot be applied in the Libyan economy, meaning that economic growth rates do not contribute to alleviating unemployment rates, the results of the estimate also indicated that there is no causal relationship between the two variables in the short term.

Key words: Okun's law - Gordon's law – The Prescott Filter - The unemployment - Gross Domestic Product –The Libyan economy.

المقدمة:

بقدر ما كان لاكتشاف وتصدير النفط دفعاً جديداً للتنمية الاقتصادية في ليبيا ومصدراً هاماً من مصادر الدخل، إلا أن الاقتصاد الليبي أصبح رهينة للتقلبات في أسواق النفط العالمية من ناحيتي الطلب على النفط وأسعاره (الحاسيه، 1979: 14) فمنذ بداية عقد الثمانينات، حيث الأزمة الاقتصادية العالمية، وما نتج عنها من انخفاض أسعار النفط الذي يعد المورد الأساسي للبلاد، إلى جانب الضغوط الخارجية التي واجهتها ليبيا في بداية عقد التسعينات، كل هذه العوامل أثرت كثيراً على الموارد المتاحة للاقتصاد الليبي، الأمر الذي أدى إلى غياب المنظور التنموي للأمد المتوسط والطويل (الشريف، 2002: 3)، ولولا الظروف الاقتصادية الملائمة المتعلقة بتحسين أسعار النفط في الأسواق الدولية خلال النصف الأخير من عام 1999، لما تمّ تحسين الواقع المعيشي.

إن التحدي الأول للاقتصاد الليبي هو النمو الفعال المستدام، فإذا لم يكن هناك نمو مستدام وبمعدلات عالية فإنه لا يمكن إطلاقاً التحدث عن استراتيجية فعالة للتخفيف من حدة البطالة؛ فالبطالة أصبحت تشكل أهم مظاهر اختلال سوق العمل في ليبيا وخاصة البطالة في صفوف الشباب الذين يمثلون النسبة العظمى من إجمال السكان، إضافة إلى إجمالي الناشطين اقتصادياً (البنك الدولي، 2016: 14).

وعليه فإن الاهتمام بالإمكانيات البشرية كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية، أمر في غاية الأهمية، ولا بد أن يأخذ بعين الاعتبار تحقيق الاستفادة القصوى من القدرات البشرية لكل من المرأة والرجل في عملية التنمية بصورة متكافئة؛ وبناءً على ذلك فقد تُواجه البُحَاث بعض الصعوبات لقياس البطالة في الدول النامية؛ لعدة أسباب من أهمها (الجروشي، أرياب، 2017: 84):

1- عدم توفر البيانات الصحيحة والسليمة لدى الجهات والأجهزة التي تقوم بجمع بيانات الاستخدام، والبطالة في البلدان النامية.

2- وجود ما يسمى بالاقتصاد الخفي، الذي يكون أكبر حجماً في الدول النامية، وأنشطة هذا الاقتصاد لا تدخل في الإحصائيات الرسمية.

3- تتميز أسواق العمل في الدول النامية بوجود قطاع حضري غير منظم، يشمل المؤسسات الصغيرة، والورش والمحلات المختلفة، والحرفيين وغيرهم، وهذا القطاع لا تتوفر عنه بيانات دقيقة.

4- لا توجد في هذه البلدان برامج التأمين ضد البطالة والاعانات الاجتماعية الشائعة في الدول المتقدمة، والتي تحفز الأفراد للتسجيل في مراكز البحث عن العمل وبالتالي يظل الكثير من الأفراد العاطلين عن العمل غير مسجلين.

مشكلة البحث:

انطلاقاً من هذه التحديات التي يواجهها الاقتصاد الليبي، فإن إشكالية هذه الدراسة تتحدد من خلال التساؤلات الآتية:

هل معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا كافية لاستيعاب معدلات البطالة الفعلية؟ وما مدى صحة قانون Okun المطور "علاقة Gordon" وانطباقها على الاقتصاد الليبي؟

هدف البحث:

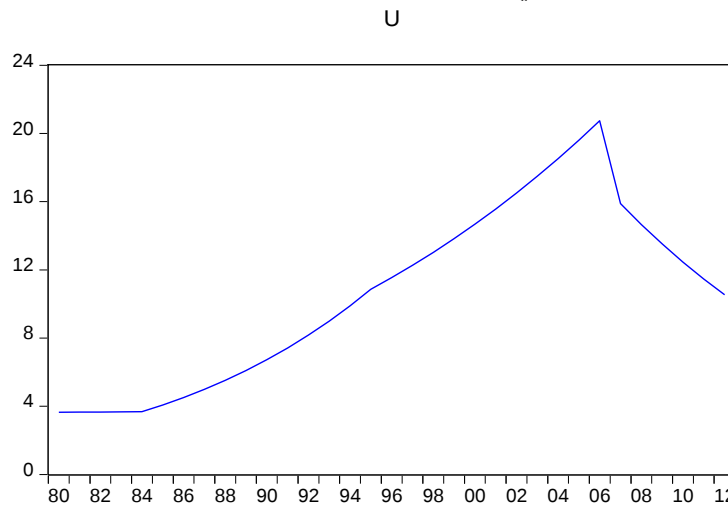
يهدف هذا البحث إلى دراسة ما إذا كان قانون Gordon ينطبق على الاقتصاد الليبي من أجل رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية المناسبة نحو تحقيق الأهداف المنشودة للاقتصاد الوطني، بداية سوف نحلّ اتجاهات البطالة في ليبيا، يليه استعراض للجانب النظري لعلاقة أوكن المطورة ، وأخيراً سنحاول فحص العلاقة ما بين معدّل البطالة و النمو الاقتصادي باستخدام تقنيات التحليل القياسي لمعرفة مستوى النمو المطلوب لحل مشكلة البطالة في ليبيا خلال الأمد الطويل، وذلك بالاعتماد على برنامج القياس الاقتصادي Eviews 10 وعلى

مصادر البيانات، حيث اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات مركز البحوث والعلوم الاقتصادية 2010، وعلى نشرات مصرف ليبيا المركزي كما تم الاعتماد أيضاً على بعض تقارير البنك الدولي، وتعد الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة مهمة نوعاً ما (32 سنة) (*) للفترة الممتدة (1980-2012).

1- اتجاهات البطالة والنمو الاقتصادي في ليبيا:

اقترن تحسن الأداء الاقتصادي في ليبيا خلال السنوات الأخيرة من الدراسة بإحراز تقدم ملحوظ في معالجة مشكلة البطالة، حيث تراجعت معدلات البطالة من 20.74% عام 2006 الى حوالي 10.53% عام 2012 (قاعدة بيانات مركز البحوث والعلوم الاقتصادية، 2010)، وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

شكل (1): تطور معدلات البطالة في ليبيا خلال الفترة (1975-2012)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مصادر البيانات وباستخدام برنامج القياس الاقتصادي Eviews 10.

وعلى الرغم من تراجع معدلات البطالة خلال الفترة (2006-2012)، إلا أن ليبيا تحتفظ بأعلى معدلات البطالة مقارنة بمختلف دول العالم الأخرى، حيث تعمل الغالبية الساحقة والتي تقدر بحوالي 85% من الأيدي العاملة النشطة في ليبيا بالقطاع العام، وهي نسبة مرتفعة جداً حتى بالمقاييس الإقليمية، بل وتزيد هذه النسبة لأكثر من ذلك في حالة النساء حيث بلغت 93% (البنك الدولي، 2016: 13).

ونظراً لهيمنة القطاع العام بوصفه جهة العمل الرئيسية، حيث يرتفع مستوى الأمن الوظيفي ويتمتع كافة العاملين بالقطاع العام تقريباً بشكل أو بآخر بالضمان الاجتماعي، فإن نسبة من تشملهم مظلة التأمين من العاملين بالقطاع الخاص لا تزيد عن 46% وهو فارق كبير. كما يعزز الأجور في ليبيا ما تقدمه الدولة من دعم كبير للوقود والغذاء، فضلاً عن المزايا الاجتماعية للأمومة، والاعالة، والمسنين (المرجع السابق: 14)، وقد تسببت سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي في ظهور العديد من المشاكل والسلبيات، كان من أبرزها (الظافري، عامر، 2004: 4):

1- توجيه جزء من الموارد البشرية أو المادية نحو نشاط اقتصادي معين فيما تظهر فرصة أخرى لاستخدام هذه الموارد من أجل تحقيق معدلات دخل أفضل وينتج عن ذلك حرمان المجتمع من الفوائد القصوى التي يمكن أن يحصل عليها من هذه الموارد.

2- توظيف الموارد البشرية (عنصر العمل) في مجالات إنتاجية أو في مجال الخدمات دون تحقيق الاستغلال الأمثل من كل الموارد البشرية المتوفرة أو استخدامها بمعدلات أدنى من تلك التي كان يتم تصورها.

(*) حسب تقارير البنك الدولي، فإنه لم يتم تحديد الإحصاءات رسمياً منذ ثورة 17 فبراير، ولم يجري مسح للقوى العاملة في البلد، وأن البيانات ما بعد 2011 تواجه مشكلات تتعلق بمحدودية الدقة والتحديث (اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2015: 39).

3- ونتيجة للانعدام أو نقص المعلومات حول فرص التوظيف تظل بعض الموارد البشرية أو المادية عديمة الجدوى ويحدث هذا الأمر عند وجود فرص للاستفادة من التوظيف.

4- انخفاض القدرات الإنتاجية للوحدات الاقتصادية لأسباب تتعلق بالإدارة والتمويل والتسويق. ومن خلال الشكل البياني السابق يمكن تحديد الاتجاهات العامة للبطالة في ليبيا خلال فترة الدراسة، حيث يمكن التمييز بين ثلاثة فترات مهمة مرّ بها الاقتصاد الوطني، ففي المرحلة الأولى الممتدة من (1975-1985)؛ يرجع تزايد معدلات البطالة إلى سيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادي في ليبيا، حيث يتحمل هذه القطاع عبء التنمية الاقتصادية دون مشاركة تذكر من القطاع الخاص، معتمداً في ذلك على الإيرادات النفطية للبلاد، ما جعله يتحمل الجزء الأكبر من عملية توظيف العمال في المؤسسات والمشاريع العامة، كما تعاني معظم هذه المؤسسات من تدني مستوى الإنتاج وانخفاض إنتاجية عنصر العمل؛ بسبب تكس العاملين بها من جهة، وانخفاض مستويات الإنتاج بها من جهة أخرى (الجروشي، ارباب، 2017: 81)، وبالتالي فقد أسفرت هذه المرحلة إلى ظهور عدة أنواع من البطالة في الاقتصاد الوطني، ففي حالة بقاء جزء من قوة العمل في المجتمع دون استخدام، ينتج عن ذلك ظهور البطالة الصريحة أو السافرة، وبالرغم من خطورة هذا النوع من البطالة؛ إلا أن ظروف الدول النامية تجعل هذا المؤشر -البطالة السافرة- لا يعكس مدى خطورة مشكلة البطالة بشكل دقيق؛ حيث يكمن الخطر الحقيقي في البطالة المقنعة، والتي تتمثل في الاستخدام الغير الأمثل لقوة العمل، أي استخدام الفرد في عمل تكون إنتاجيته في هذا العمل منخفضة أو سالبة أحياناً؛ وتسبب البطالة المقنعة العديد من الآثار السلبية في الاقتصاد المحلي، أهمها: انخفاض الناتج عن مستواه الممكن أو المحتمل، وما يمثله من هدر للموارد الاقتصادية في المجتمع، كما أنها تعد أحد أهم أسباب هجرة الكفاءات المحلية؛ فيما يعرف بهجرة العقول من الدول النامية إلى الدول المتقدمة؛ نتيجة عدم التوظيف حسب الإمكانيات، أو لمحاباة الآخرين، أو بسبب الفساد الإداري الذي يرافق هذه الظاهرة، كما أن محاولة الحد من البطالة المقنعة، قد يؤدي إلى ظهور البطالة السافرة، وبأعداد كبيرة؛ نتيجة تسريح العمالة الزائدة في المشروعات العامة، وخصوصاً إذا لم تتوفر فرص عمل جديدة داخل الاقتصاد ولا شك أن كل ما سبق الإشارة إليه ينعكس بشكل نهائي في تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع الطاقات العاطلة (دريك، 2004: 52).

أما المرحلة الثانية، فتمتد من (1986-2006)، وتزامنت هذه المرحلة مع الصدمة البترولية والتي كانت نتيجتها التراجع الكبير في الموارد الخارجية للبلاد؛ نتيجة لتراجع أسعار النفط (الفارسي، 2001: 6). إن هذه الوضعية الخطيرة جداً التي مرّ بها الاقتصاد الوطني بداية من 1986، كانت نتائجها على مختلف الأصعدة خاصة على البطالة، حيث ارتفعت هذه النسبة من 4.51% عام 1986 إلى أن وصلت أعلى قيمة لها عام 2006 لتصل إلى 20.74% (قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2010). هذا الارتفاع لم يكن فقط كنتيجة لأزمة 1986 بل أيضاً كنتيجة لتزايد أعداد السكان النشطون اقتصادياً، ومن ثم ارتفاع عرض العمل أكثر، وانخفاض مهارة الأيدي العاملة محلياً، وانخفاض المستوى التعليمي، وما تبعه من انخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.

وتمتد المرحلة الثالثة، من (2007-2012)، حيث تميزت هذه المرحلة بتحسّن ملحوظ في الوضعية المالية الخارجية؛ بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية. هذا التحسّن انعكس إيجاباً على مؤشرات سوق العمل وخاصة معدلات البطالة التي تراجعت من 20.74% عام 2006 إلى 10.53% عام 2012؛ أضف إلى ذلك السياسات الاقتصادية التوسعية للدولة، حيث بدأت ليبيا في معالجة العمالة الفائضة عن طريق برنامج (التحول للإنتاج)، وكان هدف هذا البرنامج هو تحويل الموظفين الراغبين في العمل الإنتاجي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتوفير فرص عمل للذين ليس لديهم عمل والخريجين الجدد من خلال اقراضهم لإنشاء المشاريع الخاصة بهم في المجالات الاقتصادية المختلفة (الظافري، عامر، 2004: 23).

أما فيما يخص أداء الناتج المحلي، فإن دورة الانتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي خلال فترة السبعينات والثمانينات، سرعان ما تلاشت وتحولت إلى انكماش مع هبوط أسعار النفط عام 1986، إلى غاية منتصف التسعينات تقريباً، ومع عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية بدأت ليبيا في سياسات تنمية توسعية، حيث صدرت مجموعة من القوانين والقرارات التي تسمح للأفراد بمزاولة النشاط الاقتصادي وتنظيمه في أي شكل يرويه مناسباً سواء في شكل شركات مساهمة أو تشاركيات أو نشاط أسرى أو فردي، ولم تقتصر إجراءات الدولة على تحفيز الأفراد على الدخول في النشاطات الاقتصادية الجديدة، بل تعدتها إلى خصخصة المشروعات العامة القائمة، كما تم الدفع بالقطاع الخاص لإنشاء تشاركيات تغطي مختلف الأنشطة الصناعية (الشريف، 2002: 8).

2- الإطار النظري لعلاقة أوكن المطورة:

2-1 قانون أوكن "Okun's law":

يعد قانون أوكن أحد أهم الأدوات المستخدمة بصورة واسعة من قبل صناع السياسة الاقتصادية لقياس كلفة البطالة ومكاسب النمو الاقتصادي. ففي إطار الاقتصاد الكلي يمثل قانون أوكن علاقة مهمة تنص على وجود علاقة سلبية بين التغيرات في معدلات البطالة حول معدلها الطبيعي والتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الفعلي حول معدلته المحتمل (كواشحة، 2015: 32) ففي دراسة تعتبر الأولى من نوعها استطاع الاقتصادي الأمريكي آرثرن أوكن Arthen Okun، تحديد العلاقة بين التغيرات في فجوة الإنتاج، والتغيرات في معدلات البطالة، حيث أن فجوة الإنتاج هي الفرق بين الناتج المحلي الحقيقي والناتج المحلي الكامن (*).

وقد افاد أوكن عام 1962 في مقاله المشهور، من خلال تحليله للمعطيات الأمريكية بين عام 1947-1960 عن وجود علاقة ديناميكية بين النمو الاقتصادي والبطالة، ووجد خلال تلك السنوات أنه عند انخفاض الفارق بين الناتج المحلي الإجمالي الممكن الحصول عليه عند الاستخدام الأعظم لوسائل الإنتاج بثلاث نقاط في الولايات المتحدة الأمريكية، تنخفض البطالة بنقطة واحدة. وقد أطلق على هذه العلاقة بقانون أوكن نسبة إلى مكتشفها (عقون، 2010: 40).

وقد فسر أوكن العلاقة بين البطالة والنشاط الاقتصادي بصيغتين مختلفتين:

ترتبط الصيغة الأولى التغير في البطالة (ΔU) بالتغير في معدل الناتج المحلي (Δy)، فوجد أن:

$$\Delta U_t = -0.3\Delta y_t + 0.3 + \mu_t$$

والتي تعني أنه حتى يستقر معدل البطالة يجب أن يزيد النمو الاقتصادي بمستوى (1%) في كل ثلاثة أشهر.

كما تُبين الصيغة الثانية، علاقة الفارق بين معدل البطالة الفعلي ومستواه الطبيعي بالفارق بين معدل

نمو الناتج المحلي ومستواه الكامن أو ما يسمى أيضاً فجوة أوكن، أي أن:

$$U_t = 0.36 * gap_t + 3.72 + \mu_t$$

وعليه، فإن الصيغة الرياضية لهاتين العلاقتين، موضحة في العلاقتين التاليتين على التوالي (المرجع السابق: 42):

$$\Delta U = \alpha - \bar{B}\Delta y + e \dots \dots (1)$$

$$U - \bar{U} = -B(y - \bar{y}) + e \dots \dots (2)$$

حيث تمثل U معدل البطالة الفعلي، $\bar{U}$ معدل البطالة الطبيعي، y النمو الاقتصادي معبر عنه بمعدل

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، $\bar{y}$ مستواه الممكن، B, α معالم النموذج، e المتغير العشوائي.

ومن خلال هاتين الصيغتين يتم استخلاص نقاط رئيسية لقانون أوكن، وهي (عقون، 2010: 41):

1- أن العلاقة عكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، لكن ليس بشكل متناسب بحيث أن كل

ارتفاع بـ 10% للنمو الاقتصادي يقابله انخفاض بأقل من 1% لمعدل البطالة.

(*) الناتج الكامن: يقصد به ذلك المستوى من الناتج المقدر على أساس أن جميع عوامل الإنتاج موزعة توظيفاً كاملاً.

2- كذلك نجد أنه من أجل تخفيض معدل البطالة يجب أن يكون معدل الناتج المحلي الحقيقي أكبر من معدل الناتج الكامن، ومن أجل ثبات معدل البطالة يجب أن يتساوى معدل نمو الناتج الحقيقي مع الكامن. وعليه، نجد أن الكثير من الباحثين الاقتصاديين مثل: سميث 1975، Smith، قوردن R. J. Gordon 1984، موس 1995، Moosa، لبي 2000، Lee الذين قاموا بتقدير قانون أوكن من أجل اختبار العلاقة بين البطالة والناتج المحلي الإجمالي، وذلك خلال فترات زمنية مختلفة توصلوا جميعهم إلى أن معامل أوكن يتغير حسب طبيعة الاقتصاد وسنوات الدراسة، وقد طوّرت علاقة أوكن وقدمت في صيغة جديدة في كثير من الدراسات لتصبح تعبر عن التغير في معدلات البطالة كمتغير تابع. عموماً هذه الدراسات جاءت لتقديم الدّعم العملي لصحة العلاقة السابقة ولكن التقديرات لمعامل أوكن عرفت تفاوتاً كبيراً بين البلدان وعلى مر الزمن. إلا أن معظم الدراسات في الدول المتقدمة اثبتت صحة العلاقة التي توصل إليها أوكن Okun وإن اختلفت معنوياتها من دولة إلى أخرى (ادريوش، 2013: 1305).

2-2 علاقة أوكن المطورة :

اقترح قوردن R. J. Gordon سنة 1984 علاقة مطورة لقانون أوكن؛ نظراً لعدم استقرار النموذجين المقترحين من طرف أوكن حيث أنهم لا يخضعون لنفس الاعتبارات الإحصائية، بحيث أن النموذج الأول يفترض تغير مستقر لعدد المشاهدات أما النموذج الثاني فيفترض استقرار معدلات البطالة حول معدلها الطبيعي. وقد توصل قوردن إلى إمكانية تقدير الفارق ما بين النمو الاقتصادي والبطالة عن طريق الاتجاه العام لكليهما. بالإضافة إلى التقدير الديناميكي لأثر التغير في الناتج المحلي الإجمالي على التغير في معدلات البطالة ومن ثم تقدير مرونات الأجل الطويل (عقون، 2010: 42).

وقد قام بإدخال المتغيرات المفسرة بفترات إبطاء حتى يتمكن من تحديد الأثر الديناميكي، ويتم تقدير العلاقة كالآتي (شهيناز، 2017: 66):

$$U_t^c = \sum_{i=1}^k b_{t-i} U_{t-i}^c + \sum_{i=0}^k C_t - iY_{t-1}^c + \epsilon_t \dots \dots (3)$$

حيث:

Y_t^c : الفرق ما بين الاتجاه العام والناتج المحلي الإجمالي

$$Y_t^c = \log y_t - \log y_t^T$$

U_t^c : الفرق ما بين الاتجاه العام ومعدل البطالة.

$$U_t^c = U_t - U_t^T$$

Y_t^T : الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي، U_t^T : الاتجاه العام لمعدل البطالة.

وعليه، يتم تقدير أثر تغير Y_t^c على U_t^c في المدى الطويل، كما يمكن تقدير مرونة التأثير في المدى الطويل α والتي تحتسب من خلال المعادلة الآتية:

$$\alpha LT = \frac{\sum_{i=0}^k C_{t-i}}{1 - \sum_{i=1}^k b_{t-i}} \dots \dots (4)$$

حيث K: هي عدد فترات الإبطاء ويتم قياسها عن طريق الاقتصاد القياسي (Aic, BIC, Ljung Box)، كما يسمح استخدام التأخير بإلغاء الارتباط الذاتي ما بين البواقي ϵ_t .

3- الدراسات السابقة:

شهدت السنوات الماضية بحثاً نظرياً وتجريبياً واسعاً حول أثر البطالة على النمو الاقتصادي، فمعظم الدراسات تؤكد وجود علاقة سببية بين هذين المتغيرين. وللتعرف أكثر سيتم عرض بعض من هذه الدراسات على النحو التالي:

1- دراسة شهيناز (2017) الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة، حالة الجزائر :

قامت هذه الدراسة بتحليل وقياس الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على معدلات البطالة في الاقتصاد الجزائري للفترة (1985-2015) ولتحقيق هذا الهدف تم تقدير العلاقة الديناميكية بين معدل البطالة والمتغيرات الاقتصادية الكلية عن طريق استخدام منهج الحدود للتكامل المشترك في المرحلة الأولى، ثم بعد ذلك تم تقدير علاقة "أوكن" المطورة من طرف قوردين الديناميكية وذلك بهدف تقدير مرونات الاجلين القصير والطويل، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن تطبيق قانون Gordon في الجزائر، أي أن معدلات النمو الاقتصادي لا تساهم في التخفيف من معدلات البطالة.

2- دراسة محمد، ومحفوظ (2018) ظاهرة النمو بلا فرص عمل، لماذا لا ينطبق قانون أوكن على الاقتصاد المصري؟ :

هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة النمو بلا وظائف في مصر واعتمدت الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، لفحص التكامل المشترك بين متغيراتها. وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة توازنه طويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة خلال الفترة (1974-2016)، إلا أن هذه النتيجة لا تعني انطباق قانون Okun على الاقتصاد المصري، والذي يعاني من ظاهرة النمو بلا فرص عمل؛ ويمكن أن تعزى هذه الظاهرة في مصر إلى الطابع الهيكلي المزمن في تكوين الناتج الذي يعتمد على مصادر غير مستدامة وإلى جانب ذلك الانفصال بين الأداء الكلي وأداء سوق العمل. مع الدخول في مرحلة الركود التضخمي، ناهيك عن تردي مستويات التعليم وعدم اقترانها بمتطلبات سوق العمل. كما أن سوق العمل في مصر ليس سوقاً تنافسياً، ولا توجد به مؤسسات قوية وذات تأثير.

3- دراسة جودة، وعيسى (2010) العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda-Yamamoto :

تناولت الدراسة قياس العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة في العراق في ضوء قانون Okun واختبار Toda a-yamamoto، وقد تبين من خلال النتائج أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يتناسب عكسياً مع معدل البطالة، فكلما كان هناك نمو اقتصادي مرتفع يسهم بشكل كبير في تخفيض معدل البطالة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، في حين وجود حجم متزايد من البطالة من المؤكد أن يؤدي إلى هدر واستنزاف كل الموارد التي يمكن أن تحصل عليها الدولة نتيجة ارتفاع النمو الاقتصادي.

4- دراسة الاسطل (2014) العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين خلال الفترة (1996-2012)، فقد استخدم الباحث أسلوب التكامل المشترك متعدد المتغيرات لجوهانس، مع الاعتماد بشكل أساسي على طريقة المربعات الصغرى العادية (Ordinary Least Square ols) ومن خلال نتائج التحليل القياسي، فقد بلغ معامل انحدار النمو الاقتصادي -7.96 وهذا يعني أنه كلما زاد النمو الاقتصادي بنسبة 1% سوف يؤدي ذلك لانخفاض معدل البطالة بنسبة 0.0796% في حالة ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية من ناحية العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة، إلا أنها لا تتماشى مع النتائج التي تحصل عليها Okun فقد عالج Okun اقتصاد متقدم ومتطور صناعياً، كالاقتصاد الأمريكي، بينما عالجت هذه الدراسة اقتصاد تبعي، ويعتمد على المنح والمساعدات الخارجية بالدرجة الأولى.

5- دراسة ادريوش (2013) إشكالية التشغيل في الجزائر، محاولة تحليل:

جاءت هذه الدراسة في محاولة تحليل إشكالية التشغيل في الجزائر للفترة (1980-2010)، حيث قام الباحث باختبار قانون Okun باستخدام طرق قياسية حديثة، توصل من خلالها أن هذا القانون لا يصلح لحالة الاقتصاد الجزائري، ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي المسجل في الجزائر لا يساهم في خلق الوظائف. ولكن

باستخدام اختبار السببية تبين وجود ارتباط بين المتغيرين بالرغم من غياب وجود علاقة توازنية مستقرة طويلة الأجل بينهما (معدل البطالة قد يستجيب للانخفاض بنسب ضعيفة جداً حتى عندما تكون معدلات النمو مرتفعة).
6- دراسة شهيناز، والبشير (2016) أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني للفترة (1990-2013):

قامت الدراسة بقياس كل من أثر النمو الاقتصادي والتضخم والنمو السكاني، ورأس المال على معدلات البطالة في الاقتصاد الأردني باستخدام أساليب تحليل السلاسل الزمنية.
 إلى جانب ذلك تم تطبيق اختبار جرانجر للسببية لمعرفة اتجاه العلاقة ما بين متغيرات الدراسة، كما تم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ من خلال استخدام منهج التكامل المتزامن ما بين المتغيرات مع الأخذ بعين الاعتبار فترات التباطؤ الزمني، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية ما بين معدل البطالة ومعدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل، وكذلك وجود علاقة سببية ما بين هذين المتغيرين، وهذه نتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية (قانون Okun).

7- دراسة حسين، وأحمد (2012) الأثر الاقتصادي للبطالة، حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربي:
 عملت هذه الدراسة على تقصي واقع البطالة وآثارها الاقتصادية في دول مجلس تعاون الخليج العربي (السعودية، قطر، البحرين، الكويت، عمان، الإمارات العربية المتحدة) وقد أظهرت الدراسة مؤشرات واضحة لأثر البطالة السلبي على موازين مدفوعات دول المجلس لما يمثله من استمرار نزيف مدخرات اقتصاديات تلك الدول وفرصاً ضائعة للاستثمار، وعدم إمكانية إعادة توظيف الأموال في الدورة الاقتصادية، ومن نتائج هذه الدراسة ما يتعارض مع النظرية الاقتصادية حيث وجد أن زيادة معدل النمو الاقتصادي تواكبها زيادة في معدلات البطالة، مما يؤكد عدم وجود علاقة عكسية بين النمو والبطالة كما حددها قانون Okun ؛ وذلك لوجود عمالة أجنبية مما يجعل موضوع البطالة ذو خصوصية في هذه الدول.

8- دراسة Moosa (2008) Economic growth and unemployment in arab countries:
IS okun's law Valid? : بينت هذه الدراسة أن قانون Okun هو علاقة تجميعية بين الناتج القومي الإجمالي والبطالة، وأن تقدير معامل Okun، الذي يقيس استجابة البطالة لنمو الناتج، له أهمية في صياغة السياسات لأنه يدل على تكلفة البطالة في الاقتصاد. وقد تم تقدير هذا المعامل لأربعة دول عربية هي: (الجزائر، مصر، تونس، المغرب)، وتخلصت الدراسة إلى أن عدم انطباق قانون Okun في هذه الدول العربية يخالف النتائج التطبيقية التي تدعم وجود هذا القانون في الدول المتقدمة. وهناك ثلاثة أسباب يمكن أن تفسر هذه النتيجة: أن البطالة في الدول العربية لا تتغير حسب الدورة الاقتصادية، وأن أسواق العمل في هذه الدول ليست مرنة، وأن هيكل هذه الاقتصاديات ليس متنوعاً بما يكفي.

9- دراسة balidwanabo (2006) Verification empirique de al loi d'okun cas de al republique democrayique du Congo :
 قامت الدراسة بالتطبيق التجريبي لقانون Okun في الكونغو وذلك من أجل تحديد العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات البطالة، حيث استخدم الباحث نموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود للتكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي سوف تخفض من معدلات البطالة، وعليه فإن قانون Okun يطبق في الكونغو.

10- دراسة Harris, Ailerstone (2000) Asymmetric Adjustment of Unemployment and Output in New Zealand: Rediscovering Okun's Law :
 الدراسة العلاقة بين البطالة والإنتاج في نيوزلندا مستخدمين قانون Okun الذي يستخدم فرضية بديلة لعلاقات غير متماثلة باعتماد البيانات عن الفترة (1978-1999) بهدف قياس الارتباط لكلا المتغيرين على المدى الطويل والقصير، ووجدا أنهما مترابطان، إلا أنه يعتمد على طريقة التماثل المأخوذة.

4- منهجية الدراسة القياسية:

إن المنهج المتبع في التحليل هو المنهج القياسي وهو استخدام بيانات سنوية تغطي الفترة (1980-2012) كما استخدمت تقنيات السلاسل الزمنية، وذلك من أجل تحديد نموذج (علاقة) Gordon (1984)، من خلال الاستناد إلى الدراسات التجريبية السابقة التي طبقت على اقتصاديات العديد من الدول، وعليه فقد تم الاعتماد على منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، ومن ثم إيجاد العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

وستقوم الدراسة بتقدير المعادلة رقم (3) السابقة، دون الحاجة إلى تحديد مسبق للاتجاه العام للبطالة وللناتج وإنما يستوجب أن يأخذ هذا التقدير الطابع الديناميكي في عملية التأثير، لذا علينا أن نحسب معادلة الانحدار على أساس تأخير رد فعل النمو الاقتصادي على معدلات البطالة، أي تقدير العلاقة التالية:

$$U_t^c = \sum_{i=1}^k b_{t-i} U_{t-i}^c + \sum_{i=0}^k c_{t-i} Y_{t-i}^c + \epsilon_t$$

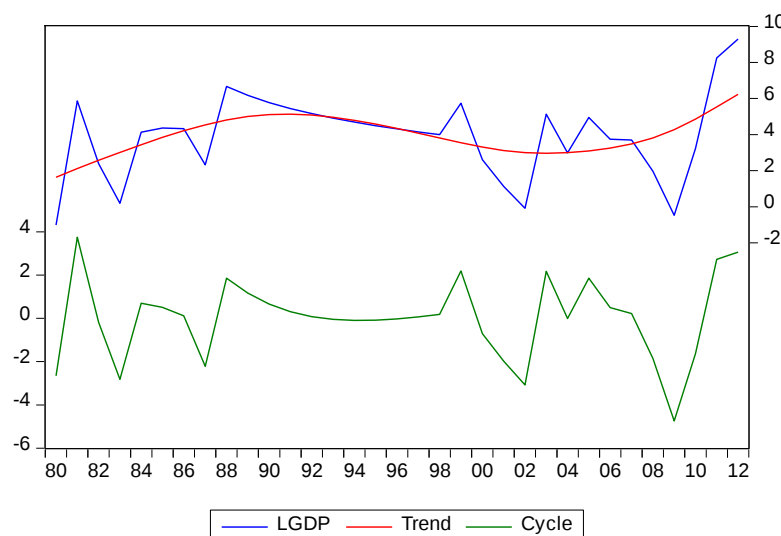
U_t^c الاتجاه العام لمعدل البطالة.

Y_t^c الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي.

ومن أجل الفصل ما بين الاتجاه العام الطويل الأجل للنمو الاقتصادي ومعدلات البطالة تم استخدام مرشح هودريك بريسكوت Hodrick Prescott Filter، فهي من أهم التقنيات التي تسمح لنا بتحديد الأجل الطويل، وكيف تتذبذب كل من معدلات الناتج الكلي والبطالة حول الاتجاه العام الطويل الأجل أي حول المعدلات الطبيعية، بحيث نستطيع تقريبه من طرف الاتجاه العام للناتج أو البطالة الملاحظ، ومنه فإن الاتجاه العام يمثل التوازن في الأجل الطويل والدورة تؤسس الحركية في الأجل القصير (شهيناز، 2017: 208). وعليه، فقد تم حساب الاتجاه العام لمعدل البطالة U_t^c ، والاتجاه العام للنمو الاقتصادي Y_t^c في ليبيا خلال الفترة ما بين (1980-2012)، كما في الملحق رقم (1).

كما يُبين الشكل البياني رقم (2) الناتج الفعلي، والمحتمل وكذلك فجوة الناتج في ليبيا بمرشح HP Filter.

شكل (2): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي وكذلك الناتج المحتمل في ليبيا
Hodrick-Prescott Filter (lambda=100)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مصادر البيانات، باستعمال HP Filter عن طريق برنامج القياس الاقتصادي Eviews 10.

يشير الشكل البياني إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي خلال ثلاثة عقود من الزمن، بالإضافة إلى حجم الناتج الممكن الذي يمكن الوصول إليه باستخدام جميع الطاقات العاطلة في الاقتصادي وكذلك فجوة الناتج.

فمنذ بداية عقد الثمانينات، حيث الأزمة الاقتصادية العالمية وما نتج عنها من تقلبات في أسواق النفط العالمية من ناحيتي الطلب على النفط وأسعاره، إلى جانب الضغوط الخارجية التي واجهتها ليبيا في بداية عقد التسعينات، كل هذه العوامل قد أثرت كثيراً على الموارد المالية المتاحة في الاقتصاد الوطني من ناحية، وخلق نوع من الإرباك لإدارة الاقتصاد، والحذر والحيطه في تخصيص وإنفاق ما هو متاح من موارد من ناحية أخرى.

حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الدخل الجاري من 10050 مليون دينار عام 1980، إلى 9284.5 مليون دينار عام 1990، وبنسبة انخفاض بلغت 0.8% خلال هذه الفترة؛ إن الانخفاض المتلاحق في أسعار النفط الخام ومنتجاته في السوق الدولية، ومن ثم هبوط العوائد النفطية عقب انهيار الأسعار عام 1986، قد خلق حالة من عدم اليقين حول المستوى الذي ستصل إليه تلك العوائد والتي تعتبر المصدر الوحيد لاستثمارات التنمية ورسم مستهدفاتها في ليبيا، الأمر الذي أدى إلى تعليق العمل التخطيطي وغياب المنظور التنموي للأمد المتوسط والطويل (الشريف، 2002: 3).

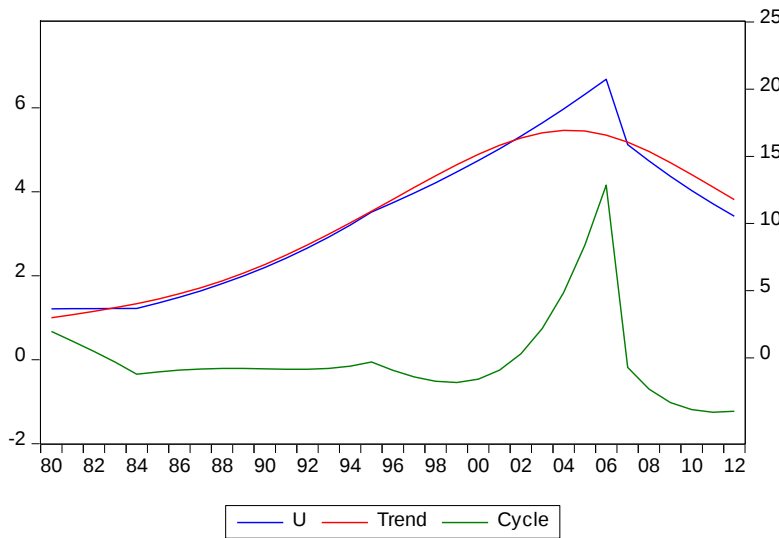
وبالرغم من التحسن الذي تحقق في أسعار النفط الخام في أواخر عقد التسعينات ومن ثم في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1997-2000، ورغم إن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي سجلت مستويات عالية خلال العقد الأخير، إلا أن التطورات العالمية الأخيرة في النظام الاقتصادي الدولي، وما رافقها من تطورات في تكنولوجيا المعلومات ونظم الاتصالات، قد فرضت على الدولة الليبية إعادة النظر في سياسة إدارة الاقتصاد الوطني من خلال إفراح المجال للقطاع الخاص لكي يلعب دوراً أكبر في إدارة وتسيير الأنشطة الاقتصادية (المرجع السابق: 4).

ومن أجل الفصل ما بين الاتجاه العام الطويل الأجل للبطالة، والبطالة الدورية تم استخدام مرشح

Hodrick Prescott Filter كما هو مبين في الشكل البياني رقم (3)

شكل (3): تطور الاتجاه العام للبطالة الطبيعية والبطالة الدورية في ليبيا

Hodrick-Prescott Filter (lambda=100)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مصادر البيانات، باستعمال HP Filter عن طريق برنامج القياس الاقتصادي Eviews 10.

ويتضح من الشكل أن معدل البطالة يتذبذب حول الاتجاه العام الطويل الأجل أي حول معدلات البطالة الطبيعية، كما نلاحظ أن معدلات البطالة الدورية نوعاً ما منخفضة مقارنة مع المعدلات الطبيعية، كما سجلت معدلات البطالة قيم مرتفعة في أواخر التسعينات وبداية القرن العشرين، حتى وصلت ذروتها عام 2006 لتصل إلى 20.74%، كون أن المشكلة تكمن في عدم التوافق ما بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى عدم فاعلية كل السياسات المالية التوسعية التي اعتمدتها الحكومة من أجل القضاء على البطالة، فهي لم تؤثر بشكل كبير على معدلات البطالة الهيكلية وإنما مست فقط البطالة الدورية التي تمثل جزء ضئيل مقارنة مع البطالة الكلية وهذا ما يبينه الشكل رقم (3).

* منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL:

إن تحليل التكامل المشترك من الاختبارات المهمة في تحديد ودراسة العلاقة ما بين المتغيرات في المدى الطويل، وما هو إلا تكملة لنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Modd)، حيث يوجد العديد من الاختبارات التي تدرس علاقة التكامل المشترك ما بين المتغيرات، أي العلاقة التوازنية الطويلة الأجل منها (شهيناز، 2017: 163):

- اختبار Engle and Granger (1987): حيث يبين لنا أن التكامل ما بين متغيرين فقط أحدهما تابع والآخر مستقل.

- اختبار Johansen (1988-1991): يتميز هذا الاختبار على اختبار أنجل للتكامل المشترك، على أنه يتناسب مع عينات السلاسل القصيرة، وبالإضافة إلى ذلك يأخذ في التحليل أكثر من متغيرين.

- اختبار Johansen and Juselius (1990): المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، كما يوجد أيضاً اختبار Gregory and Hansen (1996).

إن كل هذه الاختبارات السابقة تتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة عند نفس المستوى بالإضافة إلى ذلك فنتائج التحليل تكون غير دقيقة ووهمية في حالة قصر السلاسل الزمنية، وعليه جاءت منهجية جديدة تقوم على اختبار العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، والتي تعرف تحت مسمى طريقة اختبار الحدود (bounds testing approach) أو منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، والذي طور من قبل Pesaran (1997) و Pesaran and Smith (1998) و Pesaran et al (2001)، ومن مميزاته الأساسية أنه (المصباح، 2016):

1- يمكن تطبيقه حتى لو كانت السلاسل غير متكاملة عند نفس المستوى أي بعض المتغيرات متكاملة عند المستوى $I(0)$ والبعض الآخر يكون متكامل من الدرجة الأولى $I(1)$ ، شرط ألا تكون متكاملة من الدرجة $I(2)$. بصورة أخرى أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر على طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية.

2- يتسم بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (عدد المشاهدات الصغيرة)، كونه يأخذ عدد كافي من فترات الابطاء الزمني للحصول على أحسن مجموعة من البيانات، مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة Engle-Granger 1987 أو اختبار التكامل المشترك Johansen Test Cointegration في إطار نموذج VAR، والتي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير من أجل مصداقية النموذج.

3- من مميزاته أيضاً أنه يحدد العلاقة التكاملية المشتركة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، وذلك من خلال الفصل ما بين الأثرين القصير والطويل الأجل. كما تمكننا منهجية ARDL من تقدير المعلمات الخاصة بالمتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل وتعد معلماته المقدرة أكثر اتساقاً مقارنة بالطرق الأخرى.

ومن أجل تطبيق نموذج التكامل المشترك عن طريق اختبار الحدود يجب اتباع الخطوات الآتية (شهيناز، 2017: 165):

أولاً- فترة الابطاء المثلي للفروق الأولى لقيم المتغيرات في UECM، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Autoregressive Model Unrestricted Vector، وسوف يتم ذلك باستخدام معايير معلومات Akaike (AIC; 1973) ومعيار معلومات Schwars (SC; 1978)، ومعيار معلومات Hannah and Quinn (HQ; 1979)، ومعيار خطأ التوقع النهائي (Final Predication Error (FPE)) المقترح من جانب Akaike (1969).

ثانياً- يتمثل في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، بحيث يقوم بتحديد كل نموذج، تم اتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير يكون القيم المطلقة لإحصائية (t-) الخاصة به أقل من الواحد بشكل متتالي.

ثالثاً- تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير، ومن أجل ذلك نقوم بحساب إحصائية F-Statistic باستخدام (Bounds test) حيث يتم اختبار فرضية العدم $H_0: B_1 = B_2 = 0$ والتي تقضي بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أي عدم وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة) في مقابل الفرضية البديلة $H_1: B_1 \neq B_2 \neq 0$ والتي تقضي بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أي وجود علاقة توازن طويلة الأجل ما بين متغيرات الدراسة).

بعد إجراء اختبار (Bounds test) نقوم بالمقارنة بين قيمة إحصائية F مع القيمة الجدولية التي وضعها (Pesaran et al (2000)، حيث تشمل هذه الجداول على قيم حرجة للحدود العليا والدنيا عند مستويات معنوية مختلفة ويُفرق Pesaran ما بين المتغيرات المتكاملة عند المستوى $I(0)$ والمتغيرات المتكاملة عند الفرق الأول $I(1)$ أو تلك التي تكون عند نفس درجة التكامل، وانطلاقاً من هذا تُفرق بين ثلاثة حالات (الدريوش، 2013: 1314):

الحالة الأولى: إذا كانت قيمة F-Statist أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة الجدولية، فإننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة بوجود تكامل مشترك أي علاقة توازن طويلة الأجل ما بين متغيرات الدراسة.

الحالة الثانية: إذا كانت قيمة F-Statist أقل من الحد الأدنى المقترح للقيم الحرجة الجدولية، فإنه لا يكون بمقدورنا رفض فرضية العدم ما يعني عدم وجود تكامل مشترك ما بين متغيرات الدراسة أي عدم وجود علاقة طويلة الأجل.

الحالة الثالثة: إذا كانت قيمة F-Statist تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى المقترحة للقيم الحرجة الجدولية، فإنه لا يكون بمقدورنا تحديد نوع العلاقة بوجود أو عدم وجود تكامل مشترك ما بين المتغيرات.

رابعاً- قياس العلاقة طويلة الأجل من خلال تقدير معلمات الأجل الطويل.

خامساً- قياس العلاقة القصيرة الأجل من خلال تقدير معلمات الأجل القصير.

سادساً- يجب الاعتماد على مجموعة من الاختبارات التي تبين جودة النموذج المستخدم في تحديد الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتمثل هذه الاختبارات فيما يلي:

1- اختبار مضاعف لاغرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي Multiplier Test of Lagrange
Residual (Breush-Godfray "BG").

2- اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم ثبات التباين Conditional Autoregressive
Heteroscedasticity (ARCH).

3- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج (Jarque-Bera).

4- اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي Regression
error Speciation test: (RESET).

5- اختبارات الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج، وهي:

Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM)

Cumulative Sum of Squares of Residuals (CUSUM SQ)

5- نتائج الدراسة القياسية:

دراسة استقرار السلسلة Y_t^c و السلسلة U_t^c :

من أجل اختبار استقرارية السلسلتين نستعين بكل من اختبار ديكي فولر ADF واختبار فيليبس بيرون P-perron وفقاً للجدولين رقم (1) ، (2) على التوالي:

جدول (1) اختبار ديكي فولر Augmented Dickey– Fuller test ADF

ADF Test at Level						
ADF at Level (intercept)				ADF at Level (trend and intercept)		
VARIABLE	T-Statistic	Critical Value at 5%	Prop	T-Statistic	Critical Value at 5%	Prop
Y_t^c	-4.49	-2.96	0.00	-5.29	-3.58	0.00
U_t^c	-2.37	-2.95	0.15	-2.32	-3.55	0.40

ADF at first difference						
ADF at 1 st Differences intercept				ADF at 1 st Differences trend and intercept		
Y_t^c	-4.85	-2.98	0.00	-3.53	-3.57	0.05
U_t^c	-5.42	-2.96	0.00	-5.34	-3.56	0.00

جدول (2) اختبار فيليبس بيرون Phillips Perron Stationarity tests PP

PP at Level (intercept)				PP at Level (trend and intercept)		
VARIABLE	T-Statistic	Critical Value at 5%	Prop	T-Statistic	Critical Value at 5%	Prop
Y_t^c	-7.21	-2.95	0.00	-8.41	-3.55	0.00
U_t^c	-2.37	-2.95	0.15	-2.32	-3.55	0.40

PP at 1 st Differences intercept				PP at 1 st Differences trend and intercept		
Y_t^c	-12.70	-2.96	0.00	-19.03	-3.56	0.00
U_t^c	-5.45	-2.96	0.00	-5.41	-3.56	0.00

المصدر: أعدّ الجدولين (1)، (2) بواسطة الباحثة بالاعتماد على مصادر بيانات المتغيرات، وباستخدام برنامج القياس الاقتصادي Eviews 10

يتضح جلياً من خلال الجدولين (1) و (2) وعلى ضوء نتائج **unit root test** باستخدام كلاً من اختباري (ADF) و (PP) أن المتغير Y_t^c ساكن عند المستوى ومن الرتبة $I(0)$ ، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى، أما المتغير U_t^c فقد أظهرت النتائج أنه متكامل من الرتبة الأولى $I(1)$ أي أن السلسلة الزمنية مستقرة عند أخذ الفرق الأول وعليه، فإن السلسلة Y_t^c ساكنة في المستوى وفي الرتبة $I(0)$ في حين أن السلسلة U_t^c ساكنة عند الفرق الأول، ومن ثم فإن أسلوب تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) هو الأنسب في هذه الحالة، وعليه فإننا سنستخدم طريقة اختبار الحدود (Bounds testing approach) والتي تعبر عن منهج التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

* تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

إن نماذج الإطار العام لنهج الـ ARDL باستعمال برنامج Eviews 10 تأخذ العدد الكافي من فترات الإبطاء الزمني أوتوماتيكياً للحصول على أفضل تقدير لها، (وفترات الإبطاء الأمثل يتم اختيارها على أقل قيمة لمعيار (Akaike info Criterion, Schwarz Criterion) وتكتب الصياغة العامة لهذه النماذج على النحو التالي:

$$U_t^c = \alpha_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i (U_t^c)_{t-i} + \sum_{i=0}^m \delta_i (y_t^c)_{t-i} + u_t \dots (5)$$

بعد تقدير هذا النموذج بالاستعانة ببرنامج Eviews 10 تحصلنا على النتائج التالية التي تخص فترات

الإبطاء المثلى للنموذج:

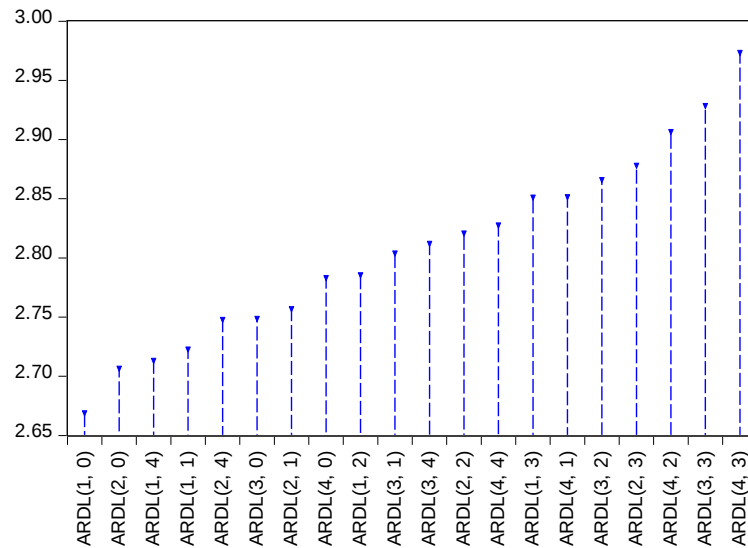
جدول (3) فترات الإبطاء المثلى

النماذج المثلى (أقل قيمة لمعيارى (Akaike info Criterion, Schwarz Criterion)
ARDL (1, 0)

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على الرموز الإحصائية Eviews 10

شكل (4) Akaike info Criterion

Akaike Information Criteria



المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على الرموز الإحصائية Eviews 10

* اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

بالانتقال إلى اختبار الحدود (ARDL)، يوضح الجدول التالي نتائج حساب إحصائية (F)، حيث جاءت قيمة F-Statistic أقل من قيمة الحد الأدنى للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي اقترحها كل من (Pesaran et al (2001) عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10%، كل هذه النتائج تدعم رفض فرضية عدم وتؤكد غياب علاقة توازنه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

جدول (4): اختبار منهج الحدود للكشف عن التكامل المشترك

عند مستوى معنوية 1%		عند مستوى معنوية 5%		عند مستوى معنوية 10%	
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)
الحد الأعلى	الحد الأسفل	الحد الأعلى	الحد الأسفل	الحد الأعلى	الحد الأسفل
5.58	4.94	4.16	3.62	3.51	3.02
F-statistic = 1.93			$U_t^c = f(Y_t^c)$		
النتيجة: غياب علاقة التكامل المشترك					

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على الرموز الإحصائية لبرنامج القياس الاقتصادي Eviews 10

طبقاً لهذه النتيجة لا توجد علاقة توازن في الأجل الطويل بين المتغيرين، وعليه نقبل فرضية عدم، أي أن النمو الاقتصادي في ليبيا لا يساهم في الحد من معدلات البطالة، وهذا يؤكد صحة فرضية غياب علاقة أوكن المطورة (علاقة قوردن) في ليبيا مثلها مثل باقي معظم الدول النامية. ومنه لا يمكن إجراء اختبار تصحيح الخطأ لأن هذا يتطلب وجود معادلة تكامل مشترك.

* اختبار السببية لغرانجر The Granger Causality test:

إن غياب وجود علاقة توازن في الأجل الطويل بين النمو الاقتصادي Y_t^c ، ومعدلات البطالة U_t^c خلال فترة الدراسة لا يعني غياب ارتباط ولا وجود للعلاقة بينهما، وإنما تكون هذه العلاقة ضعيفة وتحتاج إلى بيانات أكثر من أجل تقدير صحتها، لذلك سوف نقوم في هذه المرحلة باختبار العلاقة السببية ما بين المتغيرين.

حيث تلعب السببية دوراً هاماً في الفكر الاقتصادي الحديث، فعلى المستوى النظري، تحديد علاقات السببية بين المتغيرات يوفر لنا عناصر التفكير الملائمة من أجل فهم أفضل للظواهر الاقتصادية، وعلى المستوى العملي، تعتبر معرفة السببية (The Causal Knowledge) ضروري من أجل البناء الصحيح والجيد للسياسة الاقتصادية (أمال، 2015: 357) وفي الواقع، معرفة اتجاه السببية مهمة أيضاً لتسليط الضوء على وجود ارتباط بين المتغيرات الاقتصادية. وتمثل سببية Granger محاولة لجعل مفهوم السببية قابلاً للتحليل الاقتصادي القياسي.

حيث أقترح (Granger 1969) مفهوم السببية ((Causality)) والتأثير الخارجي ((Exogeneity)) ويقوم اختبار Granger على مبدأ تحسين التنبؤ، حيث بين أن المتغير Y_t^c يسبب U_t^c ، إذا كان التنبؤ بقيم المتغير U_t^c عن طريق القيم السابقة للمتغير Y_t^c ، بالإضافة إلى القيم السابقة للمتغير U_t^c أفضل من التنبؤ المبني على القيم السابقة للمتغير U_t^c فقط (عطية، 2005: 689).

لتوضيح هذا الاختبار نفترض نموذج (VARP) بحيث يكون المتغيرين Y_t^c و U_t^c مستقرين (المصباح، 2017):

$$U_t^c = ao + \sum_{i=1}^P a_i^1 U_{t-i}^c + \sum_{i=1}^P b_i^1 y_{t-i}^c + \epsilon_{1t} \dots (6)$$

$$Y_t^c = bo + \sum_{i=1}^P a_i^2 U_{t-i}^c + \sum_{i=1}^P b_i^2 y_{t-i}^c + \epsilon_{2t} \dots (7)$$

وعليه، سوف نقوم في هذه المرحلة باختبار العلاقة السببية بين المتغيرين عن طريق سببية Granger، ومن شروط هذا الاختبار هو استقراره السلاسل الزمنية.

ففي المرحلة الأولى قمنا على اختبار الاستقرار لكل من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات البطالة وتحقق هذا الشرط عند الفرق الأول بالنسبة لمعدلات البطالة U_t^c وعند المستوى بالنسبة للناتج Y_t^c . كما تم أخذ الفروق الأولى لكل من السلسلتين وإجراء اختبارات الاستقرار وتبين انهما مستقرين عند الفرق الأول لكل منهما، ونظراً لحساسية نتائج الاختبار لفترة الإبطاء فقد تم اختيار فترات

الإبطاء وتبين أن أحسن فترة إبطاء هي (n=2)، وكانت نتائج الاختبار كما هي بالجدول التالي:

جدول (5) اختبار السببية لجرانجر The Granger Causality test

المشاهدات	D	فرضية العدم	F-statistic	Prob
30	1	(dGAPY) لا تسبب (dGAPU)	0.63980	0.5358
	1	(dGAPU) لا تسبب (dGAPY)	0.99796	0.3828

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على الرموز الإحصائية لبرنامج القياس الاقتصادي Eviews 10.

تشير هذه النتيجة إلى أنه لا توجد علاقة سببية بين المتغيرين U_t^c و Y_t^c في الأجل القصير، حيث أن قيمة prob كانت أكبر من مستوى المعنوية 0.05 في كل من الحالتين، بمعنى آخر أنه لم نستطيع رفض فرض العدم القائل بأن معدل نمو البطالة لا يسبب النمو الاقتصادي، وكذلك النمو الاقتصادي لا يسبب البطالة.

الخاتمة:

على الرغم من أن علاقة أوكن المطورة لم تنطبق على الاقتصاد الليبي، إلا أن جميع الدراسات التطبيقية تشير إلى أن هناك ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وهذا ما هو متعارف عليه اقتصادياً، حيث أن الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي إلى خلق أنشطة اقتصادية جديدة، والتوسع في الأنشطة القائمة، وكذلك توفير فرص عمل جديدة، وقد لخصها الاقتصادي أوكن في علاقة عُرفت باسمه. وبالرغم من انطباق هذه العلاقة في كثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية، إلا أن الدراسات التطبيقية الحديثة التي أُجريت في العديد من الدول النامية والعربية على وجه الخصوص تشير إلى

أن هذه العلاقة لا تنطبق على اقتصاديات هذه الدول وقد تختلف من اقتصاد لأخر في الاتجاه والمقدار. وهو ما تم التوصل إليه من خلال اختبار هذه العلاقة بالنسبة للاقتصاد الليبي. وفي ضوء هذه النتائج توصي الدراسة بضرورة إصلاح هيكل الاقتصاد الليبي مع تشجيع الاستثمارات التي تستخدم اليد العاملة بكثافة بما يتناسب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وبالتالي امتصاص معدلات البطالة.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع العربية:

أ- الكتب:

- 1- الحاسية، ميلود جمعة (1979). دور النقود في الاقتصاد الليبي، بنغازي، مطابع الثورة.
- 2- عطية، عبد القادر محمد عبد القادر (2005). الحديث في الاقتصاد القياسي: بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- ب- الدوريات والمؤتمرات العلمية:
- 1-البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة 1962-2006 (2010) ،مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.
- 2- الشريف، علي مصطفى (2002). الإصلاح التربوي من خلال الواقع والرؤى المستقبلية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، مؤتمر التنمية الاقتصادية في ليبيا -الماضي والمستقبل، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، طرابلس، 14-16/12/2002م.
- 3- الظافري، صالح الصابر، وعامر، غسان هاشم (2004) الآثار المتوقعة للخصخصة على القوى العاملة والبطالة في ليبيا، مؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي- الجزء الثاني، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 19-20/6/2004م.
- 4-الفارسي، عيسى حمد محمد(2001). القطاع النفطي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي 1970-1995، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، المجلد 12، العدد 1 و2.

ج- شبكة المعلومات الإلكترونية:

- 1- الجروشي، علي عبد السلام، وأرياب، مصعب معتصم (2017). قياس معدلات البطالة في ليبيا: دراسة تطبيقية للفترة (1962-2012)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد 1، العدد 1، متاح على الموقع: www.ajsrp.com.
- 2- ادريوش، دحماني محمد (2013). إشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه، فرع اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أوبكر بلقايد، الجزائر، متاح على الموقع: <https://Dahmani-moham...<bitstream>dspace.univ-tlemcen.dz..>
- 3- الأسطل، محمد مازن (2014). العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين، رسالة ماجستير، قسم اقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، متاح على الموقع: <https://library.iugaza.edu.ps/thesis/112922.pdf>
- 4- البنك الدولي (2016). ديناميكيات سوق العمل في ليبيا- إعادة الاندماج من أجل التعافي، مجموعة البنك الدولي، متاح على الموقع: <https://dx.doi.org/10.1596/978-1-4648-0714-5>.
- 5- اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (2015)، الأمم المتحدة "عمالة الشباب والتنمية في شمال أفريقيا"، الطبعة الأولى، إديس ابابا، أثيوبيا، متاح على الموقع: www.uUneca.org
- 6- المصباح، عماد الدين أحمد (2015). نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) محاضرات في الاقتصاد القياسي، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، متاح على الرابط: <https://www.yotudbe.com/watch?v=UrijTw8lrmm&t=4635>.

- 7- المصباح، عماد الدين أحمد (2017). اختبارات السببية بين السلاسل الزمنية Causality Tests، متاح على الرابط: <https://www.yotudbe.com/BWJRCFabT>.
- 8- أمال، معط الله (2015). آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2012، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابوبكر بلقايد، الجزائر، متاح على الموقع: dapace.univ-tlemcen.dz.
- 9- جودة، ندوة هلال، وعيسى، رجاء عبد الله (2010). العلاقة بين النمو والبطالة في العراق باستخدام قانون Okun واختبار Toda-Yamamoto، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 3، متاح على الموقع: www.iasj.net.
- 10- حسين، معاوية أحمد، وأحمد، هناء محمود (2012). الأثر الاقتصادي للبطالة: حالة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 32، متاح على الموقع: www.iasj.net.
- 11- دريك، هيفاء (2004). تقرير اقتصادي يحذر من خطورة المشكلة: حجم البطالة المقنعة في الدول العربية، مجلة الجزيرة الالكترونية، متاح على الموقع: www.al-jaziran.com.
- 12- شهيناز، طالب سومية (2017). الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة -دراسة حالة الجزائر-، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي لياس-سيدي بلعباس، الجزائر، متاح على الموقع: hdl.handle.net/123456789/2221.
- 13- شهيناز، طالب سومية، والبشير، لبيق محمد (2016). أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الاقتصاد الأردني للفترة (1990-2012)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 6، متاح على الموقع: www.asjp.cerist.dz.
- 14- عقون، سليم (2010). قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، رسالة ماجستير، قسم علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، متاح على الموقع: www.unir-eloued.da/images/m.
- 15- كواشخة، إسحاق (2015). النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر (تحليل مدى ملائمة قانون أوكين)، رسالة ماجستير، قسم علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد جمعة لخضر بالوادي، الجزائر، متاح على الموقع: www.unir-eloued.da/images/memoir/file/M,E-133-1.pdf.
- 16- محمد، حازم حسنين، ومحفوظ، فاطمة غنيم (2018). ظاهرة النمو بلا فرص عمل، لماذا لا ينطبق قانون أوكين على الاقتصاد المصري؟، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، متاح على الموقع: www.asjp.cerist.dz/en/article/83602.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

- 1- Andre Makutubu Balibwsnsbo (2006). Verification empirique de al loi d'okun cas de la republique democrayique du Congo Available: http://www.memoireonline.com/07/0/1441/m_verification-empirpque-loi-d-okun-rdc-1960-2001.html.
- 2- Imad Moosa (2008). Economic growth and unemployment in arab countries: IS okun's Law Valid? <https://journals.najah.edu/medis/journals/full-tests/6-4pdf>.
- قدمت هذه الدراسة في إطار المؤتمر الدولي الذي نظمه المعهد العربي للتخطيط (الكويت) حول أزمة البطالة في الدول العربية، للفترة 17-18 مارس 2008، القاهرة، متاح على الموقع:
- 3- Richard Harris and Brian Silverstone (2000). Asymmetric Adjustment of Unemployment and Output in New Zealand: Rediscovering Okun's Law. University of Waikato. Department of Economics. Working Paper in Economics 2100 may 2000, Available: <http://www.durham.ac.uk.Economics>.

الملحق رقم (1):
الاتجاه العام لمعدل البطالة والاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي

Annees	U	UTREND	U_t^c	GDP	Log GDP	Log GDP TREND	Y_t^c
1980	3.64	2.975998	0.673002	0.360979	1.018-	1.636	2.655-
1981	3.65	3.217497	0.438503	353.4400	5.867	2.117	3.750
1982	3.66	3.465725	0.197275	10.89000	2.387	2.570	0.182-
1983	3.67	3.731799	0.059799-	1.210000	0.190	3.008	2.818-
1984	3.68	4.028806	0.347806-	62.72640	4.138	3.440	0.698
1985	4.07	4.369235	0.292235-	78.14560	4.358	3.846	0.511
1986	4.51	4.762098	0.249098-	75.69000	4.326	4.215	0.111
1987	4.99	5.213486	0.221486-	10.24000	4.326	4.583	2.212-
1988	5.51	5.726996	0.207996-	786.2717	6.667	4.812	1.854
1989	6.09	6.304011	0.208011-	479.5994	6.172	5.007	1.65
1990	6.72	6.943836	0.215836-	322.7527	5.776	5.114	0.662
1991	7.41	7.643694	0.225694-	231.9321	5.446	5.136	0.310
1992	8.17	8.398650	0.225650-	174.6779	5.162	5.081	0.081
1993	8.99	9.201512	0.207512-	136.27554	4.914	4.961	0.046-
1994	9.88	10.04283	0.154832-	109.2738	4.693	4.789	0.095-
1995	10.85	10.91109	0.054086-	89.56837	4.495	4.577	0.082-
1996	11.54	11.9320	0.252204-	74.75007	4.314	4.337	0.023-
1997	12.26	12.67557	0.411571-	63.32742	4.148	4.080	0.068
1998	13.02	13.54205	0.515054-	54.33469	3.995	3.814	0.180
1999	13.83	14.37240	0.541402-	310.3529	5.737	3.552	2.184
2000	14.67	15.14121	0.463215-	13.53663	2.605	3.306	0.701-
2001	15.57	15.81768	0.247677-	3.097600	1.130	3.111	1.981
2002	16.50	16.36634	0.140659	0.921600	0.081-	2.995	3.076
2003	17.49	16.74928	0.742716	169.4162	5.132	2.964	2.167
2004	18.52	16.92999	1.595012	19.90617	2.991	2.997	0.006-
2005	19.60	16.87936	2.728637	140.9141	4.948	3.091	1.856
2006	20.74	16.58427	4.156731	42.25708	3.743	3.247	0.496
2007	15.87	16.05885	0.180853-	40.35191	3.697	3.479	0.218
2008	14.65	15.35883	0.699829-	7.114815	1.962	3.812	1.850-
2009	13.51	14.35810	1.020100-	0.624100	0.471-	4.269	4.740-
2010	12.45	13.64385	1.190576-	25.21330	3.227	4.856	1.628-
2011	11.46	12.71196	1.250960-	3853.926	8.256	5.531	2.725
2012	10.53	11.76805	1.229054-	10918.16	9.298	6.237	3.060

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على مصادر البيانات، باستعمال مرشح HP Filter عن طريق برنامج القياس الاقتصادي

.Eviews 10

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر
عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

الوعي البيئي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة بنغازي

د. رهاب محمد بن سعود

د. فتحية الفرجاني الاوجلي

المخلص:

يعتبر الوعي البيئي مهم في حياة المجتمعات كافة سواء المتقدمة منها أو النامية ، إلا أن الحاجة لهذا الوعي لدى المجتمعات النامية تكون اشد لأن العلاقة قوية بين الوعي البيئي والتنمية الشاملة التي تسعى المجتمعات النامية إلى تحقيقها ، وتهدف هذه الدراسة إلى اكتشاف أهمية الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة بنغازي، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي للتحليل الاستقرائي القائم على التحليل الكلي والنوعي للمعلومات. وقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الإذاعة المرئية قد شكلت المصدر الإعلامي الأهم من بين المصادر المتنوعة الأخرى ويأتي بالدرجة الثانية الإذاعة المسموعة ، ومن ثم تأتي الوسيلة الثالثة المتمثلة بالأعلام الملصق ، ويأتي دور الصحافة رابعاً ، والندوات العامة خامساً وأخيراً فإن الأعلام الضوئي قد شكل أقل مرتبة، الأمر الذي يعني أن هناك اهتمام بالوعي البيئي نتيجة اهتمام وسائل الإعلام والعديد من المؤسسات بالوعي البيئي وتكون وعي بيئي جيد.

الكلمات المفتاحية: الوعي البيئي، التنمية المستدامة، مدينة بنغازي.

اقتبس هذه المقالة:

فتحية الاوجلي، رهاب بن سعود(2021)، الوعي البيئي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة بنغازي ، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 5، الإصدار السادس ، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 80-94.

Environmental Awareness and its Importance in Achieving Sustainable Development in the City of Benghazi

Abstract:

Environmental awareness is important in the lives of all societies, whether developed or developing, but the need for this awareness among developing societies is more severe because the relationship between environmental awareness and comprehensive development that developing societies seek to achieve, and this study aims to discover the importance of environmental awareness in achieving development. Sustainable development in the city of Benghazi. In order to achieve this goal, the study relied on the scientific method of inductive analysis based on the holistic and qualitative analysis of information. The results of the study showed that the visual radio had constituted the most important media source among the various other sources, and in the second place came the audio radio From this comes the third means represented by poster flags, and the role of the press becomes fourth, and public symposia fifth and finally, the light media has a lower ranking, which means that there is interest in environmental awareness interest in environmental awareness as a result of the interest of the media and many institutions in environmental awareness and the formation of good environmental awareness.

Key words: Environmental awareness, sustainable development, Benghazi city.

1 استاذ مشارك - قسم الاقتصاد - بكلية الاقتصاد-جامعة بنغازي. Email: Flawgali@yahoo.com

2 استاذ مشارك - قسم الاقتصاد - بكلية الاقتصاد-جامعة بنغازي. Email: aaya_rehab@yahoo.com

المقدمة:

إن الوعي الشامل يعد من أهم حاجات ومتطلبات العصر الراهن وذلك لأن موضوع المحافظة على البيئة من مخاطر التلوث الذي أصابها وبشكل كبير خلال القرن العشرين فضلا عن مشكلات التصحر واستنزاف موارد البيئة الطبيعية يعتبر أمراً غاية في الأهمية.

لقد كان للمشكلات البيئية تلك اثر كبيراً على التنمية وعناصرها فدعة الحاجة إلى ظهور فكرة التنمية المستدامة للمحافظة على عناصر البيئة من النفاذ وبشكل متوازن. لقد أولت الأمم المتحدة من خلال منظماتها المختصة اهتماماً كبيراً للبيئة وموضوع التنمية المستدامة من خلال نشر التوعية البيئية إضافة إلى دور المنظمات التربوية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام في نشر الوعي البيئي. ولكون ليبيا بلداً نامياً، وقد مر بطروف استثنائية نتيجة الحروب التي شهدتها بيئته خلال السنوات الماضية وبسبب استنزاف موارده البيئية وتلوثها مما يتطلب الآن وعياً بيئياً عالياً للتخلص من بقايا المشكلات البيئية من جهة، والحفاظ على البيئة من خلال التنمية المستدامة لموارده من جهة أخرى، خاصة ونحن على أبواب مرحلة تنموية شاملة لتخطي الماضي والإعداد للمستقبل بشكل يضمن عدم استنزاف موارد البيئة.

مشكلة الدراسة:

أن من مؤشرات تعاظم الاهتمام بالبيئة هو عقد الملتيقيات والندوات والمؤتمرات التي كان من أهمها مؤتمر البيئة البشرية في أستوكهولم 1972- كما سيتم توضيحه لاحقاً - هدف المؤتمر إلى وضع تصور شامل لمشكلات البيئة ، وأوضح المؤتمر الرؤية التي من خلالها يجب التعامل مع البيئة وهي أن البيئة للجميع ورعايتها تهم الجميع، ومشكلاتها تؤثر في الجميع (المبدأ العاشر من إعلان ريو). بالإضافة إلى ذلك أن تكاليف التدهور البيئي وعدم الوعي البيئي تلغي أي آثار إيجابية للتنمية الاقتصادية (المبدأ السادس عشر من إعلان ريو). أن الوضع البيئي في ليبيا لا يقل خطورة عن الوضع العالمي فالحرب التي عايشتها مدينة بنغازي انعكست آثارها سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمدينة بنغازي ولعموم ليبيا. مما سبق تتبلور مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما دور الوعي البيئي في استدامة التنمية في مدينة بنغازي.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة بصورة رئيسية إلى اكتشاف مدي أهمية دور الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة بنغازي وذلك من خلال تقييم وتحليل دور وفعالية كلاً من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والصحف والمجلات ومراكز التوعية ، والقوانين ، والمناهج الدراسية في إبلاغ رسالتها الإعلامية إلى المجتمع لتنمية وعيه البيئي وإدراكه بخطورة مشكلات البيئة التي تتعرض لها البيئة في مدينة بنغازي.

فرضية الدراسة:

أن توعية المجتمع بالحفاظ على البيئة من المشاكل المعاصرة ، تؤدي إلى وصول هذا المجتمع إلى تحقيق التنمية المستدامة في ذلك المجتمع.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية التي يمثلها الوعي البيئي، سواء في كونه دعامة أساسية للنشاط الاقتصادي في الحفاظ على الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها، أم في كونه يلبي احتياجات التنمية المستدامة ، أيضاً تتبع أهمية هذه الدراسة من حيث كون قضية البيئة قضية مجتمعية مسؤوليتها ليست حكراً على الدولة وحدها، بل تتطلب تضامناً جهود جميع شرائح المجتمع.

- تكمن أهمية الدراسة في مساهمتها في سد النقص، وإثراء الدراسات التحليلية، وذلك بتحليل العلاقة بين الوعي البيئي وأثره على التنمية المستدامة في مدينة بنغازي.
 - زيادة مظاهر التدهور البيئي في ليبيا بسبب تعرضها لمشاكل بيئية ناتجة عن تدخل الإنسان كالتلوث بجميع أشكاله التي لعل من أهمها الحرب التي شهدتها البلاد بشكل عام وشاهدتها مدينة بنغازي بشكل خاص.
 - تفتح آفاقاً جديدة أمام الباحثين والمهتمين بقضايا البيئة من خلال ما تتوصل إليه هذه الدراسة من نتائج.
- منهجية الدراسة:**

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي التحليلي حيث تم التعرف على أهمية دور الوعي البيئي في استدامة التنمية في مدينة بنغازي. أيضاً تم استخدام المدخل التاريخي لغرض الوصول إلى نتائج عامة، تتعلق بتطور المشكلة البيئية بأبعادها الدولية، ومعرفة العوامل التي أدت إلى الاهتمام العالمي بهذه القضية. كما أنه تم استخدام الاستبيان كمصدر من المصادر الأولية في جمع البيانات، أيضاً تم استخدام المصادر الثانوية المتمثلة في الكتب و الأبحاث والدراسات السابقة.

1- الإطار النظري

1.1 مفهوم التلوث:

تعددت تعريف كلمة التلوث بتعدد اختصاصات المهتمين بعلم البيئة والتلوث، فكل باحث يري المشكلة من منظور اختصاصه. ولغرض هذه الدراسة عرف القانون الليبي لحماية وتحسين البيئة التلوث في المادة رقم 1 لسنة 2003 على إنه "حدوث أية حالة أو ظرف ينشأ عنه تعرض صحة الإنسان أو سلامة البيئة للخطر نتيجة لتلوث الهواء أو مياه البحر أو المصادر المائية أو التربة أو اختلال توازن الكائنات الحية ، بما في ذلك الضوضاء أو الضجيج والاهتزازات والروائح الكريهة ،وأية ملوثات أخرى تكون ناتجة عن الأنشطة والأعمال التي يمارسها الشخص الطبيعي أو المعنوي".

1.1.1 مصادر التلوث:

قسمت مصادر التلوث إلى مصادر طبيعية ومصادر بشرية. يوضح الجدول التالي مصادر التلوث.

مصادر طبيعية	مصادر بشرية	مصادر طبيعية	مصادر بشرية
الكوارث الطبيعية	تلوث التربة	التغيرات المناخية	وسائل صرف صحي غير متقدمة
الاهتزازات والزلازل	تلوث الهواء	التغير في درجات الحرارة	تزايد عددا لسكان
المطار والسيول	تلوث الماء	الرطوبة	
الرياح والعواصف	الانفجارات النووية	الأمطار	
الانهيارات	الزحف العمراني	المياه الجوفية	

المصدر الطحلاوي (2011)

1- 2 مفهوم البيئة:

إن علم البيئة هو الذي يبحث في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية ويدعى أيضا بالمحيط الحيوي والذي يتضمن بمعناه الواسع العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية والإنسانية التي تؤثر في أفراد وجماعات الكائنات الحية وتحدد شكلها وعلاقتها وبقائها.

إن البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان ،فالبيئة تشمل الأرض التي يعيش عليها ، والمسكن الذي يلجأ إليه، والهواء الذي يتنفسه، والإمطار التي تهطل والرياح التي تهب كما تشمل المواد الكيماوية التي يتناولها ،وتحتوي بيئة الإنسان النظم الاجتماعية والنقطة والتقاليد والمؤسسات السياسية والاجتماعية وتشمل الدين والسلوك.

البيئة هي مصطلح أشمل وأعمق من مصطلح الايكولوجي، بسبب أنه لا يبحث فقط في المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية فقط، ولكن يتعداها للبحث في المحيط الحيوي بكافة صوره من عوامل طبيعية واجتماعية وثقافية واقتصادية والتي لها تأثيرات مباشرة على الإنسان ، وعلى علاقته بالكائنات الحية والموجودات الأخرى ،(عبد المجيد وأبو السعود ، 2007).

البيئة لفظة شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدميها سواء البيئة الزراعية ، البيئة الصناعية ، البيئة الصحية ، البيئة الاجتماعية ، البيئة الثقافية ، البيئة السياسية ، ويعني ذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات، (عبد المجيد وأبو السعود ، 2007).

البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع المخلوقات الحية، ويشمل الماء والهواء والتربة والغذاء، سواء في أماكن السكن أو العمل أو مزاولة النشاط أو غيرها من الأماكن الأخرى.(المادة رقم 1 من القانون الليبي رقم 15 لسنة 2003 في شأن حماية وتحسين البيئة).

3.1 مفهوم الوعي بالمشكلات البيئية:

" إدراك الفرد للمخاطر والمشكلات التي تهدد بيئته ، وسعيه لمحاولة الحد منها والتغلب عليها" (النجار ، 2019)

1.3.1 أبعاد الوعي البيئي:

- معرفة البيئة وكشف الحقائق المتصلة بالمشاكل البيئية وخطورتها.
- تكون اتجاهات ايجابية نحو البيئة ، ويمكن تعرف الاتجاه البيئي بأنه الموقف الذي يتخذه الفرد إزاء بيئته، من حيث استشعاره لمشكلاتها واستعداده للمساهمة في حل هذه المشكلات.
- المشاركة الايجابية بتبني سلوكيات تؤدي إلى الإقلال من الإخطار التي تتعرض لها البيئة (مصطفى، 2015).

2.3.1 متطلبات التوعية البيئة للفرد:

- أن يكون الفرد واعيا بالعلاقات البيئية وتفاعلاتها.
- أن يكون التعامل مع البيئة المحيطة مبينا على الوعي والإدراك القائم على المعرفة، ومن هنا يبرز دور وسائل الإعلام والاتصال باعتبارها مكونا مهما في منظومة التعليم والتثقيف المستمر.

3.3.1 مسؤولية حماية البيئة للفرد:

- حماية البيئة ليست مسؤولية الأجهزة الحكومية والمؤسسات العاملة في مجال صون البيئة وحدها.
- لابد من دعم الأفراد لهذه الجهود ومؤازرة التنظيمات الشعبية سواء المنظمات الاجتماعية التطوعية أو النقابات أو النوادي الرياضية والجمعيات الأهلية.
- لا تكفي القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيئة إلا إذا شعر كل مواطن بأهمية الحفاظ على البيئة في حياته اليومية، (مصطفى، 2015).

1- 4 البيئة والتنمية:

جميع القضايا البيئية مرتبطة ارتباطا وثيقا بسياسات وممارسات التنمية ، فلم يعد الإدراك البيئي مسألة رفاهية وشروطا لحياة مثلى، بل مسألة حياتية هامة في حياة الإنسان لها بعدها الاقتصادي والاجتماعي والتربوي للسكان . وهذا الموضوع ليس بجديد على الإنسان لان الحفاظ على البيئة كان الشغل الشاغل للإنسان منذ بداية الخليقة ولكن الظاهرة جديدة وهي اكتساب البيئة مسميات لقضايا كانت موجودة بالفعل مثل الإدارة المستدامة للبيئة، التنوع البيولوجي، التصحر، التخلص من النفايات الكيماوية، إعادة تدوير النفايات الصلبة، ارتفاع درجة حرارة الأرض والطاقة المتجددة والمحميات.

1- 5 التنمية المستدامة:

اختلف مفهوم التنمية المستدامة باختلاف من نظر إليها، فأطلق البعض عليها "بالتنمية المتواصلة" بينما أطلق البعض الآخر "التنمية القابلة للإدامة" بينما أعتبر البعض أن برنامج الأمم المتحدة ممثلاً في رئيسه "مصطفى كامل طلبة" هو أول من صاغ هذا المفهوم وأطلق المصطلح ومرادفاته مثل التنمية بدون تدمير والتنمية والبيئة، (بن لامة، 2003، طويل، 2013).

يعكس مفهوم التنمية المستدامة التطور الحاصل في هذا المفهوم عبر الزمن ففي عقد التنمية الأول، الذي تبنته الأمم المتحدة 1960-1970 اقترن مفهوم التنمية بالنمو الاقتصادي. اقتصر مفهوم التنمية المستدامة في هذه الفترة على مفهوم التنمية الاقتصادية. في العقد الثاني من التنمية 1970-1980 اكتسب مفهوم التنمية أبعاداً اجتماعية وسياسية وثقافية بجانب البعد الاقتصادي. تم خلال هذه الفترة عقد أول مؤتمر عالمي حول البيئة في ستوكهولم عاصمة السويد في شهر يونيو 1972، وكانت نتيجة المؤتمر "إعلان حول البيئة الإنسانية يتضمن أول وثيقة دولية تنظم العلاقات بين الدول في شؤون البيئة. أيضاً تميز هذا العقد بالتركيز على مفهوم التنمية البشرية والذي أعطي بدوره للتنمية بعداً إنسانياً (بن لامة، 2003، الكبتي، 2011، طويل، 2013، التركاوي، 2015، سعداني و رحموني، 2017).

في عقد التنمية الثالث 1980-1990 اكتسب مفهوم التنمية بعداً حقوقياً وديمقراطياً. في سنة 1983 أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة مستقلة لصياغة جدول أعمال طويل الأجل وأطلق عليها اسم لجنة برونلاند ، نسبة إلى رئيسها، وقد أكد تقرير اللجنة-مستقبلنا المشترك- الذي تم نشره عام 1987 على الحاجة إلى استراتيجيات تنموية في جميع البلدان وأكدت اللجنة على العلاقة بين التنمية الاقتصادية والقضايا البيئية ، وتطرق التقرير إلى العديد من المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة والبيئة ، وأعتبر القضاء على الفقر شرطاً ضرورياً للتنمية المستدامة بيئياً. تميز هذا العقد بصور الإعلان العالمي للحق في التنمية سنة 1986 الذي ربط بين الحق في التنمية والمشاركة الشعبية والتوزيع العادل لمنافع التنمية.

أما في عقد التنمية الرابع (1990) شهد مفهوم التنمية نقلة نوعية حيث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في ريودي جانير عام 1992 التي تضمنت سبعة وعشرين مبدأ تدعو إلى ضرورة تحقيق العدالة بين الأجيال المختلفة في توزيع الموارد ضماناً لتواصل عملية التنمية (عبدالجليل، 2002). أن من أهم الاتفاقات والقضايا التي انبثقت عن هذا المؤتمر هي الاتفاقية الإطارية للتغيرات المناخية ، واتفاقية التنوع البيولوجي، (التركاوي، 2015).

اعتبرت أجندة القرن الواحد والعشرين الوثيقة الأساسية لمؤتمر قمة الأرض 1992 فقد كانت خطة عمل للمستقبل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. هدفت الأجندة إلى تقديم وصفة عالمية لمعالجة العديد من المشاكل البيئية وتحقيق الموازنة بين الاحتياجات البشرية المتزايدة من جهة والمحافظة على الموارد الطبيعية والبيئية من جهة أخرى ، وبالتالي هي وثيقة عمل شاملة، نظمت في ثلاثة أجزاء ، تناول الجزء الأول المسائل الاجتماعية والسياسية، والثاني يتناول قضايا صون الموارد الطبيعية وتنميتها تنمية متواصلة، أما الجزء الثالث، فيتناول المسائل المتصلة بدعم الدور الذي تنهض به كل المجموعات الرئيسية في كل مجتمع . تكمن أهمية جدول أعمال القرن الحادي والعشرون في دمج الاهتمامات البيئية والاقتصادية والاجتماعية في إطار واحد، ويضم مجموعة واسعة النطاق من توصيات العمل والتي منها كيفية الحد من أنماط الاستهلاك، مكافحة الفقر، حماية الغلاف الجوي، تشجيع الزراعة المستدامة. (بن لامة، 2003، الكبتي، 2011، طويل، 2013، التركاوي، 2015، سعداني و رحموني، 2017).

بعد ريودي جانير عقد في سنة 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج بجنوب إفريقيا تم في هذا المؤتمر طرح خمس قضايا رئيسية تمثلت في المياه ، الطاقة ، الصحة ، والزراعة والتنوع البيولوجي.

ومن أهم النتائج التي أسفر عنها هذا المؤتمر تنفيذ اتفاقية روتردام لعام 1988 بخصوص الموافقة المسبقة عن علم المنتجات الكيميائية والمبيدات الخطرة ، تنفيذ اتفاقية ستوكهولم لعام 2001 عن الملوثات العضوية ، تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة ، تشجيع الشراكة بين القطاع العام والمنظمات غير الحكومية لتحقيق التنمية المستدامة ، تحسين الخدمات ومصادر الطاقة المتجددة غير المضرة بالبيئة، محاولة القضاء على الجوع وسوء التغذية والنزاعات المسلحة والجريمة ومكافحة الأمراض المعدية، تقرير نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة- جوهانسبرغ، (2002) (الكبتي، 2011، طويل، 2013، التركاوي، 2015).

مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية المستدامة 2012 ، تم فيه اعتماد الوثيقة الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" وعُرف هذا المؤتمر باسم ريو+20 والذي كان الهدف منه تقييم مدة أربعين عاماً من العمل البيئي أي من مؤتمر ستوكهولم 1972 ، وأكد المؤتمر على ضرورة القضاء على الفقر ، تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، المؤتمر (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، 2012).

مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ 2015 ، أقيم هذا المؤتمر في باريس ، وأكد فيه الأمين العام للأمم المتحدة أهمية هذا المؤتمر فيما يخص البيئة والمناخ وأنه نقطة تحول نحو مستقبل أفضل. انتهت أعمال هذا المؤتمر بتبني وثيقة عرفت باتفاق باريس والذي وصف بالتاريخي أو الغير مسبوق، (سعداني و رحموني، 2017). ومن أبرز نقاط اتفاق قمة باريس التزام مبدئي بوقف درجة حرارة الأرض، مراجعة التعهدات مع رفع سقفها، المساعدة المالية للدول النامية. يوضح الجدول التالي -جدول رقم (1)- أهم الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية وتطورها عبر الزمن فيما يتعلق بالعلاقة بين التنمية والبيئة، بينما يوضح الجدول رقم 2 المبادئ المنبثقة عن هذه المؤتمرات.

جدول رقم (1) الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية الخاصة بالبيئة والتنمية

السنة	المؤتمر الدولي
1951	اتفاقية روما عام 1951 بشأن وقاية النبات.
1954	مؤتمر دولي في لندن حضرته 32 دولة وتكلل بعقد أول إتفاقية دولية جماعية لحضر التلوث النفطي في البحار إلا أن هذه الاتفاقية لم تكن شاملة ولم تتطرق إلى تلوث البيئات الأخرى (البيئة الهوائية والبيئة اليابسة).
1958	مؤتمر جنيف 1958 بشأن قانون البحار الذي أسفر على أربع اتفاقيات دولية هي اتفاقية "جنيف" الخاصة بالمياه الإقليمية والمناطق المجاورة 2- اتفاقية "جنيف" الخاصة بأعالي البحار 3- اتفاقية "جنيف" الخاصة بالجرف القاري 4- اتفاقية "جنيف" الخاصة بالصيد والمحافظة على الموارد الحية في أعالي البحار.
1963	اتفاقية "موسكو" عام 1963 بشأن منع إجراء التجارب النووية في الجو والفضاء الخارجي.
1968	الاتفاقية الإفريقية الموقعة في الجزائر عام 1968 والمتعلقة بالمحافظة على الطبيعة، والموارد الطبيعية.
1969	الاتفاقية الأوروبية لحماية الحيوانات أثناء الشحن الدولي، والتي انعقدت في باريس عام 1969. اتفاقية بروكسل عام 1969 بشأن المسؤولية المدنية عن تلوث البيئة البحرية بالزيت.
1971	اتفاقية "رامسار" عام 1971 الخاصة بالأراضي ذات الأهمية الدولية ومواطن الطيور المائية
1972	اتفاقية "أوسلو" عام 1972 بشأن الرقابة على منع تلوث البحار عن طريق الإغراق من السفن والطائرات.
	اتفاقية "باريس" عام 1972 بشأن حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي .
1974	اتفاقية هلسنكي عام 1974 بشأن وقاية النباتات.

1978	اتفاقية الكويت عام 1978 بشأن حماية البيئة البحرية في الخليج.
1979	اتفاقية "جنيف" عام 1979 بشأن خطر تلوث الهواء.
1982	-اتفاقية جدة عام 1982 حماية البيئة البحرية للبحر الأحمر وخليج عدن من التلوث. -اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 والتي أقرت للدول بحقوق سيادية على البحار واستغلال مواردها الطبيعية إلا أنها وضعت عليها الالتزامات الكفيلة بالحفاظ على البيئة البحرية ومكافحة مصادر تلوثها أيًا كانت. -إعلان نيروبي 1982 تم فيه التطرق إلى البيئة والتنمية والارتفاع في النمو الديمغرافي خصوصا في العالم الثالث.
1985	اتفاقية "فينيا" عام 1985 بشأن حماية طبقت الأوزون.
1992	مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (1992).
	دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للبيئة (1997).
2002	مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (2002).
2012	مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012.
2015	مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (2015).

المصدر : أعداد الباحثين بناء على المراجع المستخدمة في هذه الدراسة

جدول رقم (2) مبادئ البيئة حسب قمة ريو (1992) و (2012)

رقم المبدأ	المبدأ
المبدأ الأول	للمخلوقات البشرية الحق في حياة سليمة ومثمرة بالانسجام مع الطبيعة.
المبدأ الثاني	حق الدول في استثمار مواردها خاصة بشرط عدم الإساءة إلى بيئات الدول الأخرى.
المبدأ الثالث	الحق في التنمية مع حق الأجيال القادمة.
المبدأ الرابع	عدم التعامل مع البيئة بمعزل عن التنمية.
المبدأ الخامس	التعاون في القضاء على الفقر شرط للتنمية القابلة للاستمرار.
المبدأ السادس	أهمية الأوضاع والحاجات الخاصة للدول النامية وتنفيذ الأنشطة البيئية مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح وحاجات جميع الدول.
المبدأ السابع	ضرورة روح الشراكة العالمية والاعتراف بالمسؤولية الواقعة على عاتق الدول الصناعية على صعيد الأبحاث الدولية من أجل تنمية ثابتة وفق قدراتها المالية مع الأخذ بالاعتبار الانعكاسات البيئية لتكنولوجياتها.
المبدأ الثامن	الحد من أنماط إنتاج واستهلاك سلع خطيرة على الحياة وإزالتها وتطوير سياسات سكانية مناسبة.
المبدأ التاسع	ضرورة تعزيز التعاون العلمي والتكنولوجي.
المبدأ العاشر	حق المواطن في الإعلام البيئي، حتى يساهم هو أيضا في حماية البيئة.
المبدأ الحادي عشر	ضرورة التوافق بين التشريعات القانونية مع بيئة كل دولة.
المبدأ الثاني عشر	التعاون الدولي من أجل إقامة نظام اقتصادي مفتوح على العالم ومبنيا على الاتفاق الدولي.
المبدأ الثالث عشر	صرامة كل دولة في منظومتها القانونية البيئية.
المبدأ الرابع عشر	تشجيع التعاون الدولي في مجال سلامة البيئة والاهتمام بإجراءات الوقاية.
المبدأ الخامس عشر	عدم استخدام ذريعة غياب التأكيد العلمي المطلق لأسباب التلوث من أجل تأجيل اتخاذ تدابير لمنع تدهور أوضاع البيئة.
المبدأ السادس عشر	على مسبب التلوث أن يتحمل الأعباء المالية المترتبة على المستوى الدولي.
المبدأ السابع عشر	توكل الدراسة البيئية وتأثيرها على المجتمع إلى سلطة وطنية مؤهلة علميا وعمليا.

المبدأ الثامن عشر والتاسع عشر	رغم عدم الإشارة إلى كارثة "تشرنوبل" فإنها كانت الموحية بالمبدأين اللذين يقضيان بأن تخطر الدول سريعا وبحسن نية الدول الأخرى بأي كارثة طبيعية أو وضع طارئ يمكن أن يؤثر على بيئتها، ويؤكد ضرورة قيام تضامن دولي في هذه المرحلة.
المبدأ العشرون والحادي والعشرون والثاني والعشرون	تقر بأن النساء والرجال والشعوب والجماعات الأصلية والمجموعات المحلية الأخرى تقوم بدور هام في حماية البيئة ويتعين بالتالي إشراكها في عملية التنمية القابلة للاستمرار.
المبدأ الثالث والعشرون	ضرورة حياة البيئة والموارد الطبيعية للشعوب التي تتعرض لحالة قمع أو هيمنة أو إحتلال .
المبدأ الرابع والعشرون	تتعترف بأنّ الحرب بحد ذاتها، تشكل عملية تدمير للتنمية القابلة للاستمرار ويشدد على ضرورة التزام الدول بالقانون الدولي المتعلق بحماية البيئة في زمن النزاع المسلح وعلى المشاركة في تطويرها.
المبدأ الخامس والعشرون	السلام والتنمية وحماية البيئة تتداخل وتشكل وحدة لا تتجزأ.
المبدأ السادس والعشرون	ضرورة حسن النية والروح التضامنية بين الدول في تطبيق المبادئ التي يرسخها الإعلام الحالي وتطبيق القانون الدولي بحيث يمكن تحقيق تنمية قابلة للاستمرار.

المصدر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو دي جانيرو ، المجلد الأول (1992)

تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، ريو دي جانيرو، (2012)

2 - تحليل نتائج الاستبيان الخاص بقياس اثر الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة بنغازي :

1.2 مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من عينة من مناطق مدينة بنغازي ويشمل العامة من أفراد المدينة ، وتعد مدينة بنغازي المدينة الثانية في ليبيا من حيث التعداد السكان أو الرقعة الجغرافية ويوجد بها حوالي 30 حي داخل المدينة أضافه إلى العديد المدن والقرى المحيطة بالمدينة والتي تتبعها إداريا كما أنها تعتبر حلقة وصل بين العديد من مدن الشرق الليبي وربطها بمدن الجنوب والغرب الليبي ، كما أن هذه المدينة لها أهمية كبيرة من خلال الميناء التجاري الذي يشهد حركة متزايدة باستقبال السفن التجارية و يوجد بها العديد من المصانع الكبيرة والمهمة للمدينة والتي تشكل مساهمة فعالة في الاقتصاد الليبي ، وكما هو معلوم للجميع بأن مدينة بنغازي عانت من التهميش في الاهتمام بالبنية التحتية كأى مدينة أخرى في ليبيا ، وأهم مشكلة بيئية في مدينة بنغازي هي عدم وجود شبكة مياه سوداء والاعتماد بشكل كبير على الخزانات الأرضية لمياه المجاري في اغلب أحياء المدينة والذي سبب في تلوث المياه الجوفية بصورة واضحة في بعض المناطق ، لهذه الأسباب وأسباب أخرى مثل تعد المدينة منطقة دراسة مهمة للتوسع المستمر في العمران، التزايد والملاحظ في زيادة عدد السكان، وكما معلوم بأن الحرب التي شهدتها المدينة أصبح الاهتمام بالتنمية وإعادة الأعمار على أسس علمية حديثة أمر مهما جدا .

2.2 وسيلة جمع البيانات:

تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وذلك لما تتمتع به هذه الأداة من مزايا عدة، حيث تساهم في توفير الوقت والجهد في عملية جمع البيانات، كما تمنح هذه الوسيلة لإمكانية للحصول على معلومات من عدد كبير من الأفراد.

وقد تم صياغة أسئلة الاستبيان من خلال الاطلاع على الأدب والدراسات وثيقة الصلة بموضوع الدراسة، وتتكون استمارة الاستبيان في هذه الدراسة من جزئين ، الجزء الأول يتعلق بخصائص أفراد العينة الدراسة وهي المؤهل العلمي، متغير العمر، متغير الجنس، أما القسم الثاني يتعلق بمعلومات على أهمية اثر الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة في مدينة بنغازي ويتكون من خمسة محاور .

3.2 تحليل بيانات الاستبيان:

تم توزيع استمارات الاستبيان على المشاركين في الدراسة والذين شملتهم عينة الدراسة ،حيث تم توزيع عدد 100 استمارة استبيان على المشاركين في الدراسة وقد بلغ عدد الاستمارات المستردة 80 استمارة من ضمنها 5 غير صالحة للتحليل الإحصائي وبالتالي يكون عدد الاستمارات الداخلة في التحليل 75 والجدول التالي (3) يوضح ذلك.

الجدول رقم (3)

عدد الاستمارات الموزعة والمستردة والداخلة في التحليل

البيان	الإجمالي	
	العدد	النسبة
الاستمارات الموزعة.	95	%100
الاستمارات المستردة.	85	%92
الاستمارات الغير مستردة.	10	%8
الاستمارات الغير قابلة للتحليل.	5	
الاستمارات الداخلة في التحليل.	75	

4.2 تحليل البيانات حسب المتغيرات:

1.4.2 حسب متغير الجنس:

فيما يلي عرض بيانات أفراد مجتمع البحث حسب البيانات الشخصية (الجنس ، العمر ، المستوى الوظيفي ، المستوى العلمي)

جدول رقم (4) توزيع أفراد البحث حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة
ذكر	50	%67
أنثى	25	%33
المجموع	75	%100

نلاحظ من الجدول (4) أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث حيث تلعب نسبة الذكور (67%) وتعتبر ذلك زيادة عدد الذكور عن الإناث.

2.4.2 حسب متغير العمر:

جدول رقم (5) توزيع أفراد البحث حسب متغير العمر

العمر	العدد	النسبة
30 سنة فأقل	15	%20.1
31- 40	22	%29.3
41- 50	25	%33.3
51 فأكثر	13	%17.3
المجموع	75	%100

نلاحظ من الجدول (5) أن فئة الأعمار من 41 - 50 سنة هي أعلى نسبة أي تساوي %33.3 مقارنة بالنسب الأخرى وهم فئة ناضجة ومدركة بأهمية الوعي البيئي، ثم تأتي في المرتبة الثانية فئة الأعمار من 31 - 40 سنة نسبتهم %29.3 ، ونسبة فئة الأعمار من 30 سنة فأقل ، في حين لا يتجاوز %17.3 فئة الأعمار من 51 سنة فأكثر.

3.4.2 حسب المستوى العلمي:

بين الجدول رقم (6) أن ما نسبة (26.7%) من المشاركين من حملة الشهادة العليا، وأن ما نسبة (28.7%) هم من حملة البكالوريوس وما يعادلها، و(29.3%) الثانوية العامة وما يعادلها، في حين لا يتجاوز (17.3%) من حملة الشهادة الإعدادية، مما يعني أن أغلب المشاركين في الدراسة يستطيعون القراءة مما يمكن من فهم أسئلة الاستبيان ومن تم الإجابة عليها مما يعزز مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة.

جدول رقم (6) التوزيع النسبي لإجابات أفراد العينة علي السؤال المتعلق بالمؤهل العلمي

النسبة	العدد	المؤهل العلمي
6.7%	5	دكتورة
20%	15	ماجستير
28.7%	20	بكالوريوس أو ما يعادلها
29.3%	22	ثانوية أو ما يعادلها
17.3%	13	إعدادية
100%	75	المجموع

5.2 تحليل البيانات الخاصة بالدراسة:

تم في هذا الجزء تحليل البيانات المتعلقة بالتعريف على أداء واتجاهات المشاركين في الدراسة حول أهمية الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة وتم اعتماد قيما إحصائية حول معرفة أهمية الوعي البيئي في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال عبارات الاستبيان التي صممت لهذا الغرض، وهذا التصميم عبارة عن مقياس إحصائي لتحليل المتوسطات الحسابية والذي يتكون من الإجابات التالية نعم، إلى حد ما ، لا.

2.6 محاور أسئلة الاستبيان:

لقد تم توزيع استمارات على منطقة الدراسة وبشكل نسبي حسب عدد السكان والمتضمنة محاور الأسئلة العامة ومحور المعلومات الأساسية (المطالعة) ومحور المشاهد التلفزيونية والمتابعة الإذاعية ومحور الممارسات البيئية المستدامة ومحور الوعي البيئي، وقد تم اختيار عينة منطقة الدراسة بواقع 95 استشاره وزعت على أحياء مختلفة من منطقة الدراسة.

1.6.2 محور المطالعة:

لقد هدف هذا المحور إلى دراسة مستوى تفاعل مفردات البحث للمستجيبين بممارسة المطالعة، فقد تضمنت هذه الفقرة توجيه السؤال الآتي هل تمارس المطالعة ؟ كانت نتيجة الإجابة بنعم أي الذين يمارسون المطالعة من المستجيبين هي 44%، أما الذين لا يمارسون المطالعة من المستجيبين فكانت 56% ومما تقدم يتضح بأن المصدر الأول المتمثل بالصحف والمجلات يشكل المصدر المعرفي من بين مصادر المطالعة المتنوعة ويأتي المصدر الثاني الكتب العلمية وأخيرا فقد سجل المصدر الثالث المتمثل بآخري مستوي متدنيا مقارنة بالمصدرين السابقين الجدول رقم (7) .

الجدول رقم (7) نتائج الإجابة على محور المطالعة

	النسبة %		الإجابة	
	لا	نعم	لا	نعم
الصحف والمجلات	34%	66%	25	50
الكتب العلمية	60%	40%	45	30
أخري	73%	27%	55	20

2.6.2 مشاهدة التلفزيون:

لقد تضمن هذا المحور توجيه الأسئلة الآتية:

أي القنوات المرئية تفضل مشاهدتها؟

أي القنوات المسموعة تستمع إليها عادة؟

الجدول رقم (8) يوضح نتائج الإجابة على مشاهدة القنوات المرئية والقنوات المسموعة وفي ضوء ما تقدم يتضح لنا أن اتجاه المستجيبين نحو اختيارهم القنوات العربية لعدم وجود القنوات والبرامج البيئية المحلية المرئية لهم، وسجل الاستبيان اتجاه اعلي للمستمعين لقنوات الإذاعات المسموعة المحلية مقارنة للقنوات الإذاعات العربية والأجنبية.

الجدول رقم (8) نتائج الإجابة على مشاهدة التلفزيون

النسبة %			الإجابة			الفقرة
وسائل الأعلام المختلفة						
أجنبية	عربية	محلية	أجنبية	عربية	محلية	أي القنوات الفضائية تفضل
13.4%	60%	26.6%	10	45	20	
أجنبية	عربية	ليبية	أجنبية	عربية	ليبية	أي القنوات المسموعة تفضل
2.7%	10.6%	86.2%	2	8	65	

3.6.2 محور الممارسات البيئية المستدامة:

لقد تناول هذا المحور بعض الممارسات التي تعكس درجة المحافظة على موارد وإمكانيات البيئة الطبيعية والبشرية وتحديدًا على كل من التربة (الأرض) والمياه وذلك في ضوء الممارسات الضارة بالبيئة، ولقد تضمن هذا المحور الفقرات التالية:

- الاستفسار عن مواقع تنظيف السيارات.
- الاستفسار عن مواقع رمي المشتقات النفطية مثل الزيوت والسوائل الأخرى المستهلكة والزائدة عن حاجة الاستعمال.
- الاستفسار عن وضع النفايات المنزلية في أكياس خاصة كل صنف على حدا (العضوية والغير عضوية).
- الاستفسار عن الإلية لنقل النفايات المنزلية والتخلص منها.

ومن نتائج الجدول رقم (9) يتضح بأن مستوى تقويم البيئة المستدامة في ضوء المؤشرات المدروسة قد حقق مستوى من الكفاية النسبية الموجبة، باستثناء الممارسة الثانية التي شكلت مستوى متدنيا في الممارسة السالبة اتجاه البيئة. خاصة عند مستوى الإجابة التي شملت فتحات المجاري على رمي الدهون والنفط والسوائل الأخرى ما بعد الاستهلاك في فتحات المجاري العامة أو في التربة.

الجدول رقم (9) نتائج الإجابة على ممارسات لها علاقة بالبيئة المستدامة

الإجابة			البيان
الشارع	المنزل	محطات الغسيل	
5	20	25	مواقع تنظيف السيارات
فتحات المجاري	الساحات العامة	مع النفايات	مواقع رمي الدهون والنفط والسوائل بعد الاستهلاك
15	30	5	
علب بلاستيك	صناديق	أكياس بلاستيك	مواقع وضع النفايات قبل رميها وإخراجها من المنزل
5	5	40	
ساحة عامة	صندوق خاص للقمامة	مركبة نقل مفتوحة	إلية التخلص من النفايات المنزلية
8	12	30	

4.6.2 محور الوعي البيئي:

تضمن هذا الجانب أهم المعلومات التي تعكس درجة أو فاعلية تحقق التنمية المستدامة وقد جاءت بالتالي مراكز التوعية البيئية، والمتمثلة في الخطاب الديني الذي أمرنا الله بالحفاظ على الأرض وأعمارها والحفاظ عليها، الجمعيات الخيرية والمنظمات المحلية والدولية. والمراكز التوعية مثل المدارس والمعاهد والجامعات وتجمعات الشباب من خلال الدروس وإلقاء المحاضرات الخاصة بالحفاظ على البيئة وأثار الحرب في البيئة المستدامة المنعكسة سلبا على الإنسان والطبيعة المتمثلة بالتربة ومخلفات الحروب والقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالحفاظ على البيئة المستدامة، كذلك ما يتعلق بالسلطة التنفيذية المسؤولة عن الحفاظ على البيئة المستدامة.

المعرفة البيئية في الدور الذي يلعبه الإنسان من مظاهر سوء الاستخدام للموارد المتاحة من جهة وإلى الدور الريادي الذي يمكن أن يمارس في تعمير وصيانة البيئة المستدامة.

والجداول من (9- أ) إلى (9- د) تضمن نتائج المشاركين من خلال الاستبيان. ومن خلال مراجعة نتائج الإحصاءات الوصفية للجداول السابق ذكرها وتحديدا النسب المئوية يتضح وبما لا يقبل الشك إلى تحقيق مستوي عال من الوعي البيئي لدى مفردات عينة البحث عموما وفي ضوء الفقرات التي تضمنها هذا المحور كافة فقرة مراكز التوعية الخاصة بأن النسبة الأعلى كانت 75.5% (هل تعتقد بأن وسائل الإعلام لها دور في التوعية البيئية)، إما فقرة مراكز التوعية العامة فكانت الأهمية الأعلى لفقرة تتعلق بضرورة إضافة مناهج دراسية تخص التوعية البيئية ونسبة 71.1% (جدول رقم 9-ب) أما فيما يخص تأثير الحروب فكانت الإجابة بوجود تأثير للحرب الأخيرة على المنطقة ونسبة 97.7% (جدول 9-ج)، بينما يوضح الجدول (9-د) دور القوانين في الحفاظ على البيئة فكانت النسبة 98.8% بضرورة استغلال الثروات الطبيعية، أما فيما يخص دور الإنسان السلبي في البيئة، فكانت الإجابة وجود دور سلبي للإنسان في زيادة ظاهرة التصحر ونسبة 88.8% وثانيا عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة ونسبة 86.6%، أما فقرة دور الإنسان في الحفاظ وصيانة البيئة فكانت نسبة دور التعاون مع الآخرين في حل مشاكل البيئة ونسبة 83% ثم عدم الإضرار بالأماكن العامة وتقدير جهود الدولة في الحفاظ على البيئة متمثلة بنسبة 80% وأخيرا تقدير دور العلم في الحفاظ على البيئة بنسبة 77.7%.

جدول رقم (9 - أ) نتائج المستجيبين حول الوعي البيئي مراكز التوعية الخاصة

الفقرات	نعم	إلى حد ما	لا	نعم	إلى حد ما	لا
تعتقد أن البلدية أو المجلس البلدي لهما دور في التوعية البيئية	55	30	5	61.0%	33.3%	5.5%
هل تعتقد بأن دور العبادة لها دور أساسي في التوعية البيئية	44	37	9	48.0%	41.1%	10%
هل تعتقد بأن وسائل الإعلام لها دور في التوعية البيئية	68	34	12	75.5%	37.7%	13.3%

جدول رقم (9 - ب) نتائج المستجيبين حول الوعي البيئي مراكز التوعية العامة

الفقرات	نعم	إلى حد ما	لا	نعم	إلى حد ما	لا
هل تعتقد بأن للمدرسة دور هام في التوعية البيئية	50	34	6	55.5%	37.7%	6.6%
هل تعلم بأن المناهج الدراسية تتضمن مواضيع تخص التوعية البيئية	54	22	4	60%	35.5%	4.4%
هل تعتقد من الضروري إضافة مناهج دراسية تتضمن مواضيع تخص التوعية البيئية	64	24	4	71.1%	26.6%	6.6%

جدول رقم (9 - ج) نتائج المستجيبين حول الوعي البيئي مخلفات الحروب

الفقرات	نعم	إلى حد ما	لا	نعم	إلى حد ما	نعم
هل تعتقد بأن الحرب الأخيرة لها تأثير سلبي على البيئة في مدينة بنغازي	85	5	0	94.4%	5.5%	0
هل تعتقد بأن التأثيرات الناجمة عن الحرب كبيرة	80	8	2	88.8%	8.8%	2.2%
هل تعتقد بأن الحرب الأخيرة لها تأثير سلبي على البيئة بصفة عامة	88	2	0	97.7%	2.2%	0
هل من الضروري وجود شرطة لحماية البيئة	83	5	2	92.2%	55%	2.2%

جدول رقم (9 - د) نتائج المستجيبين حول الوعي البيئي والإنسان القانون

الفقرات	نعم	إلى حد ما	لا	نعم	إلى حد ما	لا
هل تعتقد من الضروري استغلال الثروات الطبيعية	89	1	0	98.8%	1.1%	0
هل للإنسان دور سيئ مؤثر على البيئة						
استنزاف الثروات الطبيعية	70	15	5	77.7%	16.6%	6.6%
عدم حماية الحيوانات البرية	65	19	6	72.5%	21.1%	6.6%
تدمير المناطق الخضراء الجميلة	70	20	-	77.7%	22.2%	-
عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة	78	12	-	86.6%	13.3%	-
انقراض الحيوانات البرية النادرة	65	18	7	72.2%	20%	-
المساهمة في تمدد التصحر	80	10	-	88.8%	11.1%	-
دور الإنسان في صيانة وتدمير البيئة						
المساهمة في تطوير والحفاظ على البيئة	60	10	10	66.6%	11.1%	11.1%
ترشيد الاستهلاك وعدم استغلال الموارد الطبيعية بشكل عشوائي	55	20	15	61.1%	22.2%	16.6%
المحافظة على الأماكن الطبيعية والترفيهية	65	15	10	72.2%	16.6%	11.1%
تقدير دور العلم في الحفاظ على البيئة	70	15	5	77.7%	16.6%	6.6%
التعاون مع الآخرين في حل مشاكل البيئة	75	10	5	83.3%	11.1%	6.6%
عدم الإضرار بالأماكن العامة	72	16	2	80%	17.7%	2.2%
تقدير جهود الدولة في الحفاظ على البيئة	63	15	2	80%	17.7%	2.2%
هل من الضروري وجود شرطة لحماية البيئة	89	1	-	98.8%	1.1%	-

ومن أجل تأثير أولويات وسائل الإعلام المتنوعة في تناولها لمسألة حماية البيئة والحفاظ على البيئة في منطقة الدراسة تحديداً ، وبحسب الأهمية من خلال وجهة نظر المشاركين والتي تضمنت (الإذاعة المسموعة والإذاعة المرئية والصحافة والإعلان و الملصق والندوات العامة) فقد تم توجيه الاستفسار للمشاركين الذين كانت إجاباتهم بالإيجاب مع إعطاء فرصة لمعرفة أولوية تلك الوسائل لديهم من حيث درجة الأهمية، فكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (10). تبين بأن الإذاعة المرئية قد شكلت المصدر الإعلامي الأهم من بين مصادر الإعلام المتنوعة الأخرى ويأتي بالدرجة الثانية من حيث الأهمية (الإذاعة المسموعة)، وبفارق ضعيف عن الوسيلة الأولى.

ومن ثم تأتي الوسيلة الثالثة المتمثلة بالإعلام الملصق وبفارق واضح عن الأهمية النسبية المتحققة مع الإذاعة المرئية والمسموعة. ومن ثم يأتي دور الصحافة رابعاً، والندوات العامة خامساً وأخيراً فإن الإعلام الضوئي قد شكل أدنى مستوي في وضوح درجة الأهمية النسبية للوسائل الإعلامية الأخرى.

جدول رقم (10)

أولوية وسائل الإعلام المتنوعة

وسائل الإعلام المتنوعة	الأهمية النسبية	الترتيب
الإذاعة المسموعة	50%	الثانية
الإذاعة المرئية	55%	الأولى
الإعلام الملصق	30%	الثالثة
الصحافة	20%	الرابعة
الندوات العامة	15%	الخامسة
الإعلان الضوئي	10%	السادس

النتائج:

- 1- إن البيئة في مدينة بنغازي تعرضت إلى تدمير كبير لكثير من مكوناتها وظهرت فيها مشكلة التلوث البيئي بشكل ملحوظ من جراء الحرب التي شهدتها المدينة.
- 2- تعاني المدينة من مشاكل بيئية مما يؤدي إلى التأثير في الإنسان وصحته وكذلك تؤثر على عملية التنمية المستدامة للمنطقة.
- 3- من خلال مراجعة نتائج الإحصاءات الوصفية للجدول من (9- أ) إلى (9- د) السابق ذكرها وتحديدًا النسب المئوية يتضح وبما لا يقبل الشك إلى تحقيق مستوى عال من الوعي البيئي لدى مفردات عينة البحث عموماً وفي ضوء الفقرات التي تضمنها محور مراكز التوعية الخاصة فإن النسب كانت تبين أن منطقة الدراسة تتمتع بوعي بيئي جيد وأن الناس يسعون إلى تطوير قابليتهم المعرفية والإعلامية بشكل يضمن الحفاظ على سلامة استدامة البيئة وعناصرها.
- 4- من أجل تحقيق التنمية المستدامة فإن ذلك يتطلب تحقيق وعياً بيئياً عالياً لدى الناس من خلال الإعلام.
- 5- إن للوعي البيئي دور كبير في الحفاظ على البيئة وأن هذا الوعي يأتي بتضافر جهود المؤسسات الحكومية والأهلية مع المجتمع من أجل نشر الوعي البيئي في المجتمع.

التوصيات:

- 1- التركيز على إضافة مواد دراسية للمراحل التعليم الأساسي والمتوسط تشمل البيئة والتربية البيئية وكيفية الحفاظ على استدامة البيئة بشكل عام والبيئة لمدينة بنغازي بشكل خاص جدول (9-ب).
- 2- ضرورة سن تشريعات بيئية جديدة تتعلق بالوضع البيئي في مدينة بنغازي للمرحلة ما بعد الحرب وفي ضوء تلك التشريعات تكون التوعية البيئية شكل أساسي.
- 3- الاستعانة بالخبراء المحللين وذوي الاختصاص لمعرفة الجوانب الأساسية والمهمة والنقاط الواجب إتخاذها لتوعية الناس والأجيال القادمة على كيفية الحفاظ على البيئة المحيطة بهم وجعلها شيء أساسياً لاستمرار التنمية المستدامة للمدينة.
- 4- نشر الوعي البيئي في جميع وسائل الإعلام، وكذلك استثمار البرامج المتنوعة المفضلة من قبل المشاهدين نحو رفع مستوى الوعي البيئي لدى المواطنين.

المصادر :

- 1- التركاوي، عمار (2015)، دور المؤتمرات الدولية في رسم السياسات البيئية العالمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31 العدد (2).
 - 2- السلوم، يوسف بن إبراهيم ، حماية البيئة في الإسلام " موقع على الانترنت موقع على الانترنت www.Shura-gov. com 2000م
 - 3- الطحلاوي ، محمد (2011) العلاقة بين البيئة والتنمية. مجلة أسبوط للدراسات البيئية، العدد 35.
 - 4- الكبتي ،ليلى (2011) مدي توافق السياسات البيئية في ليبيا مع السياسة البيئية الدولية دراسة حالة : حماية الغلاف الجوي، رسالة ماجستير
 - 5- النجار، فاطمة (2019) أثر برنامج تدريبي في ممارسات التنمية المستدامة على تنمية الوعي بالمشكلات البيئية ومهارات العمل التطوعي لطالبات جامعة سطاتم بن عبد العزيز. مجلة العلوم التربوية والنفسية العدد الثاني، المجلد الثالث.
 - 6- المجلس الأعلى للتعليم في قطر 'دراسة التنمية المستدامة في قطر 2011'. الشبكة العنكبوتية.
 - 7- برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، محاضرات تدريبية لمراقبي صحة البيئة للعاملين في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. 1998. ص 29.
 - 8- بن لأمة ، فرج (2003)، تحديات التنمية المستدامة . مجلة الدراسات ، السنة الرابعة، العدد 15.
 - 9- دوجلاس موس سبت ، مبادئ التنمية المستدامة ، ترجمة بهاء شاهين ، مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، 2000 . ص 63.
 - 10- سعداني، نورة و رحموني، محمد (2017). دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي البيئي ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد 42، (2).
 - 11- عبد الجليل ،إبراهيم، الطاقة والتنمية المستدامة (محاضرات في الإدارة البيئية)، القاهرة: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا.
 - 12- عبد المجيد، أحمد عبد الفتاح وأبو السعود، إسلام إبراهيم (2007) أضواء على التلوث البيئي (بين الواقع والتحدي والنظرة المستقبلية)، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ص 15.
 - 13- طويل ،فتحية (2013)، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة - دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة-رسالة دكتوراه.
- مبادي ريو على الرابط :
- 14- [https://www.hlrn.org/img/documents/Rio_1992_A_CONF.151_26_\(Vol.%20I\)-AR.pdf](https://www.hlrn.org/img/documents/Rio_1992_A_CONF.151_26_(Vol.%20I)-AR.pdf)
 - 15- منشورات الأمم المتحدة (1992) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ريو دي جانيرو ، المجلد الأول.
 - 16- منشورات الأمم المتحدة (2012)، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، ريو دي جانيرو، البرازيل.
 - 17- منشورات الأمم المتحدة (2002)، تقرير عن نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المقام في جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا نيويورك A/CONF.199/20 ، 26 أغسطس-4 سبتمبر.
 - 18- مصطفى هويدا، بحث : دور الإعلام في تنمية الوعي البيئي بالتطبيق على قضية التغيرات المناخية : كلية الإعلام جامعة القاهرة 2015م.

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر
عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

حتمية مفهوم الاستدامة في التخطيط للتنمية في الاقتصاد الليبي

أ. خالد مصطفى زوبي²

د. عائشة عبد السلام العالم¹

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تحليل بعض المؤشرات المختلفة للتنمية المستدامة في ليبيا، ومعرفة مدى التقدم المحرز ومدى الإخفاق في تبني مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها لإعطاء صورة أو إشارة لمدى نجاعة الخطط وما واجهها من عراقيل من أجل بلوغ الأهداف المطلوبة، وتوصلت الورقة إلى أن ليبيا خلال مسيرتها التنموية لم تتبنى مفهوم التنمية المستدامة في استراتيجياتها وخططها إلا بشكل ضئيل، فالنتائج التنموية في ليبيا مازالت دون المستوى في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبسبب الظروف التي تمر بها ليبيا الآن من عدم الاستقرار، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط، والذي يعتمد عليه في تمويل خطط التنمية، نتوقع حدوث المزيد من التدهور في أغلب هذه المؤشرات. الأمر الذي يعد ضرورياً أن تحذو ليبيا حذو الدول الأخرى في تبني المفهوم في أجندتها الوطنية وخططها المستقبلية القادمة.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التخطيط للتنمية، ابعاد التنمية المستدامة، مؤشرات التنمية المستدامة.

اقتبس هذه المقالة:

عائشة العالم، خالد زوبي (2021)، حتمية مفهوم الاستدامة في التخطيط للتنمية في الاقتصاد الليبي، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 6، الإصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 95-105.

The imperative of sustainability in planning for development in the Libyan economy

Abstract:

The paper aims to analyze some indicators of sustainable development in Libya, to see the progress in adopting the concept of sustainable development, and its indicators in development plans. The paper concluded that Libya did not adopt the concept in its plans, as the development results are still below the required level in all economic, social and environmental aspects. Because of Libya's current instability and the volatility of global oil prices, on which it depends to finance development plans, we expect a further deterioration in most indicators, This is essential for Libya to follow the example of other countries in adopting the concept in its national agenda and future plans.

Key words: sustainable development, development planning, sustainable development indicators.

1 استاذ مشارك -كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: dr.alalem2011@yahoo.com

2 متعاون - كلية الاقتصاد- جامعة النجم الساطع.

1. المقدمة:

استخدم علماء الاقتصاد تعبير الاستدامة لإيضاح التوازن المطلوب بين النمو الاقتصادي والمحافظة علي البيئة، وقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك. وقد انتهت اللجنة في تقريرها إلي أن هناك حاجة إلي طريق جديد للتنمية، ليستديم التقدم البشري لا في أماكن قليلة أو لبضع سنين، بل للكرة الأرضية، وصولاً إلي المستقبل البعيد. وبين هذا التقرير أن التنمية المستدامة قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنمية وبيئية، وهي قضية مصيرية ومستقبلية، بقدر ما هي قضية تتطلب اهتمام الحاضر أفراداً أو مؤسسات وحكومات. والتنمية المستدامة حسب التعريف الذي وضعته هذه اللجنة " إنها التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلي تدمير قدرة الأجيال القادمة علي تلبية احتياجاتها.

وفي ليبيا ومنذ مطلع الستينيات، تم وضع وتنفيذ العديد من خطط التنمية الاقتصادية. وقد استهدفت هذه الخطط تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، لكن هذه الخطط لم تحقق مستهدفاتها ولم تستطيع تحقيق معايير التنمية المستدامة، وهو ما تعكسه أبعاد ومؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. الأمر الذي يعد ضرورياً أن تحذو ليبيا حذو الدول الأخرى في تبني المفهوم في أجندها وخططها المستقبلية، خاصة أن معظم الدول صادقت على البروتوكولات الخاصة بتغير المناخ، وتقليل الانبعاثات، الأمر الذي يتطلب اقتراح التدابير اللازمة من أجل تحقيق تنمية شاملة متوازنة تلبى شروط الاستدامة.

2. مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة عن السؤال التالي: هل تبنت ليبيا خلال مسيرتها التنموية مفهوم التنمية المستدامة؟ للإجابة عن هذا السؤال ينبغي الإجابة على الاسئلة الفرعية التالية:

- ما هي اسباب إخفاق خطط التنمية في ليبيا في تحقيق مستهدفاتها؟
- ما هو الوضع الراهن للمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في ليبيا؟

3. فرضية البحث:

- إن خطط التنمية في ليبيا خلال مسيرتها التنموية لم تتبنى مفهوم التنمية المستدامة في استراتيجياتها وخططها الاقتصادية.
- إن خطط التنمية في ليبيا لم تصل للتنمية المستدامة بمفهومها الشامل، وهو ما تعكسه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

4. اهداف البحث:

- التعرف على مدى واقعية تبني مفهوم التنمية المستدامة في صياغة إستراتيجية التنمية في ليبيا،
- استخلاص بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى تحقيق ظروف وشروط الاستدامة في الاقتصاد الليبي.

5. منهجية البحث:

من خلال مشكلة البحث ولتحقيق اهدافه، استخدمت الدراسة منهج التحليل الإحصائي الوصفي لاستخلاص بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على مدى تحقيق ظروف وشروط الاستدامة في الاقتصاد الليبي.

6. مفهوم التنمية المستدامة ومؤشراتها:

نشأ مفهوم التنمية المستدامة كنتيجة للنقص الملحوظ في النماذج الاقتصادية التي لم توفر قاعدة يستند إليها في إصدار الأحكام المتوازنة عن تكاليف ومنافع مختلف السياسات. وتعتبر التنمية المستدامة قضية متعددة الأبعاد تتعدى حدود التخصص العلمي الواحد، ولا يوجد مفهوم محدد للتنمية المستدامة، ولكنه يختلف بشكل أو

بآخر بين التخصصات العلمية، لكن من الممكن تحديد إطار عام لمفهومها. فالتنمية المستدامة بوصفها فلسفة تنموية جديدة يستند مفهومها على مجموعة مرتكزات أساسية أهمها: (جلالة، 1995، ص.32)، (طويل، 2013)،

- إن قضية التنمية المستدامة قضية عدالة بين الجيل الحاضر والأجيال المقبلة، فالجيل الحاضر مسئول عن الوضعية التي يترك عليها الأرض والموارد الطبيعية المختلفة للأجيال القادمة، وعليه فإن قضية التنمية المستدامة هي قضية قيم أخلاقية.
 - إن التنمية المستدامة تعني استخدام أكبر للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة من أجل إنتاج المزيد من السلع والخدمات لتحقيق التنمية، ولهذه النشاطات الإنتاجية، والاستهلاكية آثار سلبية بجانب آثارها الإيجابية، وهذه الآثار السلبية قد لا تتزامن في الظهور مع الآثار الإيجابية. وقد يتأخر ظهور الآثار السلبية لنشاط اقتصادي معين فترة من الزمن، عندها قد يصل التأثير السلبي إلى درجة لا يمكن معها الإصلاح أو حتى الرجوع إلى الوضع الأصلي، وإن أمكن فإنه يتحقق بتكاليف مرتفعة، والتي تكون على عاتق الأجيال القادمة.
 - إن التنمية المستدامة لا تهدف إلى إيقاف العمليات التنموية من خلال إيقاف التأثيرات السلبية للنشاطات المختلفة، ولكنها تعنى إيجاد توازن بين الفوائد الممكنة جنيها من النشاطات الاقتصادية المختلفة وبين آثارها السلبية، بحيث يمكن المحافظة على مستوى معين من الرفاهية البشرية لأطول فترة ممكنة.
- وقد تم تعريف التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية الذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك عام 1987 "إنها التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وبناءً على هذه النظرة يمكن تحديد ثلاثة أبعاد للتنمية المستدامة، والتي تحقق المتطلبات الكمية والنوعية لتحسين الحياة البشرية، والتي تشمل البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي. بن لامة، (2003)، التركاوي، (2015) سعداني و رحموني، (2017).
- يهتم البعد الاقتصادي بما يحقق النمو بجوانبه المادية والنوعية، بمعنى يجب الاهتمام بنوعية النمو وكميته. ويجب ألا يؤدي ذلك النمو إلى تدمير البيئة ومواردها، كما يجب أن يكون مقترنا بخلق المزيد من فرص العمل، كما أن النمو المستدام لا يؤدي إلى تركيز الثروة، وأن يكون أكثر عدالة في التوزيع بين أفراد المجتمع، كما يجب أن يقوم النمو المستدام على قدرات البشر ومهاراتهم أكثر من قيامه على تكثيف استخدام الطاقة والمواد الخام. ويمكن التعرف على مدى تحقق هذا البعد من خلال المؤشرات الاقتصادية والتي منها: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الانفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي الادخار، معدل التضخم، والعديد من المؤشرات الأخرى.
- ويهتم البعد الاجتماعي بما يحقق المساواة، وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، وتوفير الحرية واحترام التباينات السياسية والثقافية والاجتماعية، هذه الأمور تجعل الأفراد يشعرون بالانتماء والترابط والمسؤولية، ويكونون أكثر استعداداً للعمل الجماعي ولتغيير عاداتهم السلوكية تجاه الطبيعة الأمر الذي يحسن نوعية البيئة، كما تؤدي كذلك إلى تحقيق مزيداً من الأمن والأمان والنمو المقترن بالعدالة من أجل تحسين نوعية الحياة البشرية. وهناك العديد من المؤشرات لقياس هذا الجانب منها معدل الفقر الوطني، نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صحية جيدة، نسب السكان المستلمين للرشاوي، معدل الوفيات أقل من خمس سنوات، العمر المتوقع عند الميلاد.... وغيرها.
- ويهتم البعد البيئي بترشيد استخدام الموارد البيئية المحلية المتجددة وغير المتجددة في العمليات الإنتاجية، والمحافظة على قدرة الأنظمة البيئية على التجدد باعتبارها تمثل الأصول البيئية اللازمة لدعم واستمرارية الحياة. وترتبط التنمية المستدامة بالبيئة من خلال التأثيرات السلبية لعمليات الإنتاج والاستهلاك الضرورية للنمو والتنمية الاقتصادية. يشمل هذا البعد العديد من المؤشرات والتي أهمها، غاز ثاني أكسيد الكربون، انبعاثات غازات البيوت الزجاجية، تركيز الملوثات في الهواء الجوي في الأماكن الحضرية، التغيرات في استعمال الأراضي، وغيرها من المؤشرات.

7. تقييم تجربة التخطيط في ليبيا:

تم اكتشاف النفط في نهاية الخمسينيات، وبدء الإنتاج والتصدير في أوائل الستينيات من القرن الماضي، حيث وفر النفط دخلاً متزايداً مما مكن من بناء عملية التراكم الرأسمالي، وبحلول عام 1970 أصبحت ليبيا رابع دولة في العالم في إنتاج النفط الخام وأصبحت إيرادات النفط المحدد الرئيسي والوحيد للأنشطة الرئيسية الأخرى. وفي السبعينيات وضعت استراتيجيات إنمائية طويلة الأمد ممثلة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولقد وضعت لها أهداف من أهمها تنويع مصادر الدخل القومي من خلال تطوير ودعم قطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي، وبما يلبي احتياجات الاستهلاك المحلي من ناحية، ويوفر فائضاً للتصدير من ناحية أخرى، وإعادة توزيع الدخل، ودعم قدرات أصحاب الدخل المحدود، والاستغلال الأمثل للطاقات والموارد الطبيعية المتاحة. ولكن في المقابل فإن معظم هذه الخطط الطموحة للتنمية، تعثرت وتعرضت للعديد من الإخفاقات، ومن أهم صور هذه الإخفاقات ما يلي:

- استمرار الاعتماد المفرط على النفط الخام، حيث يشكل 99% من الصادرات، ويعتبر المصدر الأساسي للدخل.
 - الزيادة المستمرة في الاعتماد على الخارج في توفير الكثير من المستلزمات حيث تشكل الواردات أكثر من 70% من الاحتياجات الغذائية والرأسمالية.
 - ارتفاع معدلات البطالة بين الكثير من الموارد وخاصة المورد البشري.
 - توقف العديد من الوحدات الإنتاجية، والوحدات الإنتاجية القائمة تعاني من ارتفاع معدلات الأعطال، وانخفاض مستوى الجودة والإنتاجية، وارتفاع معدلات التكاليف.
 - الانخفاض الملحوظ في مستوى الخدمات الصحية والتعليمية وتهالك معظم أجزاء البنية التحتية.
- أما عن أسباب إخفاق التنمية في ليبيا يمكن ذكر الآتي: (الناجم، خالد المهدي، 2014، ص.56)
- الضغط الاستهلاكي، والمتمثل في الاعتماد المتزايد على الدولة من أجل توفير وظائف الاستخدام في قطاع الإدارة والمرافق العامة أو قطاع الإنتاج، وكذلك الضغط المستمر لرفع الرواتب والأجور، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية لشرائح وفئات عريضة من المجتمع، بالإضافة إلى القيام بالإنفاق على كافة البرامج والأنشطة الاجتماعية.
 - عدم تنوع قاعدة الموارد بسبب قلة الاستثمارات في الجهود الاستكشافية التطويرية، مثل الإنفاق العلمي على تقنيات الطاقة الشمسية والتحلية، واستغلال الموارد البحرية والخدمات السياحية.
 - الاعتماد المفرط على مورد أولي ناضب وهو النفط، وإرتهاق كافة البرامج التنموية بالإيرادات النفطية .
 - عدم استقرار السياسات الاقتصادية وما ينتج عنها من قلق وخوف من الاستثمار في الداخل.

8. المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة في ليبيا:

تشير التنمية المستدامة إلى مجموعة واسعة من القضايا، فهي تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة، والاهتمامات بالمجالات المختلفة، ويحتاج صانعو القرار إلى مؤشرات لمعرفة مسار التنمية المستدامة، كما تمكن هذه المؤشرات أصحاب القرار، وواضعي السياسات، من معرفة ما إذا كانوا على الطريق الصحيح. وللتعرف على درجة التقدم المنجز في مجال التنمية المستدامة في ليبيا، سيتم دراسة بعض مؤشرات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وطرق قياسها، وهي محاولة لدراسة الإطار النظري الذي تم تقديمه لهذه المؤشرات، خاصة أن ليبيا خلال مسيرتها التنموية أهملت بعض الجوانب خاصة الجانب البيئي، وبسبب الظروف التي تمر بها ليبيا الآن من عدم الاستقرار، إضافة إلى تقلبات أسعار النفط عالمياً نتوقع حدوث المزيد من التدهور في أغلب هذه المؤشرات. كما يجب أن ننوه إلى أنه لعدم إمكانية عرض كل المؤشرات تم إنتقاء البعض والتي توفرت عنها بعض البيانات.

1.8 مجموعة المؤشرات الاقتصادية:

المؤشر (1) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر مؤشر اقتصادي يقيس مستوى إجمالي الناتج الاقتصادي نسبة إلى عدد سكان الدولة، وهو مؤشر قوي وموجز عن التنمية الاقتصادية باعتباره مؤشر وحيد التركيبية. هذا المؤشر لا يقيس مباشرة التنمية المستدامة ولكنه مقياس مهم للجوانب الاقتصادية والتنموية للتنمية المستدامة. وتعتمد عليه الكثير من المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل إجمالي الادخار والاستثمار. ويوضح الجدول 1 أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا قد انخفض في الثمانينات والتسعينات بسبب انخفاض أسعار النفط ليصل إلى 5453 عام 2000، وهذا أدى إلى تخفيض مخصصات ميزانية التنمية، بالتالي انخفاض دخول السكان. لكنه ارتفع عام 2010 ليصل إلى 9069 دينار بسبب زيادة أسعار النفط. لكن بسبب الازمات التي تمر بها ليبيا منذ 2011 تعرض الاقتصاد الليبي، وبسبب الانتاج النفطي المحدود خلال الفترة 2013-2017 لأزمة ركود، نجم عنها انخفاضات متتالية في الناتج المحلي الحقيقي، مما أثر سلباً على نصيب الفرد من الدخل. لكن بسبب الازمات التي تمر بها ليبيا منذ 2011 تعرض الاقتصاد الليبي، وبسبب الانتاج النفطي المحدود خلال الفترة 2013-2017 لأزمة ركود، نجم عنها انخفاضات متتالية في الناتج المحلي الحقيقي، مما أثر سلباً على نصيب الفرد من الدخل. (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 2018، ص)

جدول 1 نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الناتج المحلي الحقيقي مليون دينار	عدد السكان	نصيب الفرد بالدينار
1973	13,248.543	2,052,372	6,455.235
1980	30,130.471	2,738,692	11,001.774
1985	24,235.625	3,315,711	7,309.330
1990	21,426.085	3,796,240	5,644.028
1995	24,308.263	4,389,829	5,537.406
2000	26,077.343	4,781,599	5,453.687
2005	43,966.098	5,208,338	8,441.438
2010	52,009.900	5,734,889	9,069.000

المصدر: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2009، ص 20

المؤشر (2) معدل التضخم: يقيس هذا المؤشر التغير في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، ومعدل التضخم هو أحد المؤشرات التي تراقبها السلطات لوضع السياسة النقدية. ويعتبر التضخم مؤشر على وجود اضطرابات في الاقتصاد، وهو عادة يقلل النمو الاقتصادي، كما أن التضخم غير المتوقع قد يؤدي إلى التخصيص الخاطئ للموارد، وبملاحظة الجدول 2 نجد أن معدلات التضخم متزايدة ومتذبذبة في بعض الأحيان، ويلاحظ أن معدل التضخم مرتفع من عام 1973 وحتى عام 1985 بسبب التوسع في الانفاق العام، ثم انخفض معدل التضخم خلال الفترة من 1990 وحتى عام 1989، ثم بدءاً بالزيادة من عام 1990 وحتى عام 1997، بسبب الحضر الجوي، مما أنتج سعر موازي للعملة الأجنبية ثم بدءاً ينخفض من عام 1998 وحتى عام 2010 نتيجة رفع الحضر وتصحيح سعر الصرف للدينار الليبي. لكن بعد ذلك تزايد التضخم بسرعة فقد قفز من 9.8 % عام 2015 إلى 25.9 % خلال عام 2016 وإلى 28% عام 2018، بسبب ضعف العملة المحلية، وتدني انتاج النفط، وكذلك الانقسام المؤسسي ووجود وزارتين للمالية ساهم في التضخم الحاصل لان كلتا الحكومتين مولتا ميزانيتيهما من خلال الإقتراض من أحد المصارف المركزية، وبدرجة أقل من المصارف التجارية. (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 2018، ص 19).

جدول 2 الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة ومعدل التضخم (سنة الأساس 2003)

السنوات	الرقم القياسي لنفقة المعيشة	معدل التضخم
1973	0.16720	12.03%
1980	0.28789	9.77%
1985	0.47108	9.14%
1990	0.57617	11.73%
1995	0.97056	10.84%
2000	1.24342	-2.89%
2005	1.04015	2.97%
2010	1.29800	2.40%

المصدر: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2009، ص. 92.

المؤشر (3) نسبة التوظيف إلى عدد السكان: ويعطي معلومات عن قدرة الاقتصاد علي خلق الوظائف، وهذا المؤشر يعطي الكثير من الدول رؤية أوضح عن نسبة البطالة، وهو مؤشر وثيق العلاقة في قياس التنمية المستدامة اذا تم حسابه بشكل ثابت ومننظم مع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. ويوضح الجدول 3 ارتفاع نسبة التوظيف في ليبيا، لكن الاقتصاد الليبي يعاني من البطالة المقنعة، وهذا يؤدي إلى انخفاض انتاجية عنصر العمل، لأن التوظيف لا يكون وفقاً لمعيار الكفاءة فالتوظيف يدخل فيه العامل السياسي والاجتماعي. وعلى الرغم من عدم وجود ارقام حقيقية للبطالة في الاقتصاد الليبي خلال السنوات الاخيرة، لكن معدل البطالة يفوق المعدل المقبول اقتصادياً، وفي الفترة الاخيرة بسبب الانقسام المؤسسي، كان هناك ضغوط كبيرة لتوظيف جزء من الخريجين في الشركات والمصارف، مما أدى إلى تكسد الموظفين وانتشار البطالة المقنعة وشكلت المرتبات أكثر من 50% من الميزانية العامة. (الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 2018، ص 23).

جدول 3 نسبة التوظيف في ليبيا (1000 نسمة)

السنوات	المشتغلون في سن العمل	إجمالي عدد العاملين اقتصادياً	نسبة التوظيف
1975	441868	458506	96.87%
1980	548070	568826	96.35%
1985	679607	708495	95.92%
1990	814177	872902	93.27%
1995	981424	1100956	89.14%
2000	1118424	1310824	85.32%
2006	1328236	1675880	97.26%

المصدر: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2009، ص. 102.

وهناك العديد من المؤشرات الاقتصادية الأخرى والتي منها: نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، إنتاجية العمل، نسبة النساء في التوظيف، مستخدمي الانترنت لكل مائة نسمة، الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج، استهلاك الطاقة السنوي، نسبة مصادر الطاقة المتجددة إلى إجمالي استخدام الطاقة، نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق معرضة للخطر، وغيرها.

2.8 مجموعة المؤشرات الاجتماعية:

المؤشر (1) نسبة السكان الذين دخلهم أقل من دولار في اليوم: إن الابتعاد عن الفقر المدقع يعتبر مقياساً مقبولاً على نطاق واسع لتقدير الأداء العام للدول النامية، فالسكان الذين يكسبون اقل من دولار واحد في اليوم

يعتبرون مقياس موحد للفقر المدقع في الدول النامية، ويستخدم المؤشر لمراقبة التقدم نحو تحقيق أهم الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة وهو القضاء على المجاعة والفقر المدقع. ويوفر هذا المؤشر المعلومات لمتخذي القرار ووكالات التنمية الدولية حتى تخطط وتطبق استراتيجيات تنموية لمحاربة الفقر. ويتم قياس هذا المؤشر من خلال المعلومات عن الاستهلاك والدخل التي يتم الحصول عليها من خلال مسح تجري على العائلات التي يطلب منها الإجابة على أسئلة تفصيلية حول عاداتهم في الإنفاق وموارد الدخل . وتحسب مستويات دخل أو إنفاق الفرد كمتوسطات لإجمالي دخل أو استهلاك العائلة.

ووفقا لبيانات المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 2003 التي يوضحها جدول 4. أن الاسر الفقيرة في ليبيا بلغت حوالي 20.4% عام 1992 وانخفضت إلى 13.3% عام 2003. وهذا يعني أن نسبة السكان الذين دخلهم اقل من دولار واحد في اليوم حوالي 6% وهذه النسبة تعتبر مرتفعة في بلد كبير الحجم غني بالموارد.

جدول 4 نسبة السكان الذين دخلهم اقل من دولار واحد في اليوم

العدد	شريحة الدخل
89	الافراد دخلهم اقل من 200 دينار في السنة
289	الافراد دخلهم بين 200 - 299 دينار في السنة
1315	الافراد دخلهم بين 300 - 399 دينار في السنة
2789	الافراد دخلهم بين 400 - 499 دينار في السنة
4491	المجموع
73328	اجمالي الافراد
6.12%	نسبة السكان الذين دخلهم اقل من دولار واحد عام 2003

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 2003، ص.156.

المؤشر (2) نسبة حصة الدخل أو الاستهلاك القومي من أعلى إلى أدنى مجموعة : يبين هذا المؤشر نطاق عدم المساواة في توزيع الدخل داخل الدولة، ويعتبر عدم المساواة في توزيع الدخل أو الاستهلاك، وعدم المساواة في الفرص من الأمور التي لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي طويل الأجل، وهذا المؤشر معد عن طريق مقارنة الدخل أو الاستهلاك المتجمع عند أغني مجموعة تشكل خمس السكان بالدخل أو الاستهلاك المتجمع عند أفقر مجموعة تشكل خمس السكان، وحيث تكون البيانات الاصلية من مسح العائلات موجودة يمكن أن تستخدم لتحسب مباشرة الحصص من الدخل أو الاستهلاك عند خمس مجموعات تمثل المجتمع ، وقد تجرى تعديلات بسبب الاختلافات المكانية في تكلفة المعيشة داخل الدولة. وباستعراض بيانات الجدول 5 يتبين ان حوالي 20% من سكان ليبيا يستحوذون على 33% من إجمالي الدخل، بينما يحصل 20% من السكان على حوالي 2.3% من إجمالي الدخل عام 2003، حيث يتبين عدم العدالة في توزيع الدخل .

جدول 5 حصة الخمس الاثقل والاغنى من السكان

السنوات	1992	2003
حصة الخمس الأعلى في الانفاق	--	33.1%
حصة الخمس الأدنى في الانفاق	2.8%	2.3%

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات، 2008، ص.8.

: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، 2003، ص.45.

المؤشر (3) نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي جيدة : ويمثل مؤشر أساسي لتقييم التنمية المستدامة خاصة ما يتعلق بصحة الانسان وجودة المعيشة، وبالرغم من ارتفاع وتحسن هذه النسبة من السكان الذي يستخدمون صرف صحي في ليبيا التي وصلت إلى حوالي 99% عام 2006 كما يوضح الجدول 6، غير أن جودة ونوعية هذه الخدمة لاتزال رديئة كما أن نسبة كبيرة من السكان يستخدمون آبار سوداء، مما يتسبب في

الضرر للتربة والمياه الجوفية نتيجة لتسرب هذه المياه إضافة إلى عدم معالجة هذه المياه وتصريفها في البحر مما يضر بالشواطئ والثروة البحرية، وهو ما ينعكس سلباً على الأجيال اللاحقة في الاستفادة من ثمار التنمية.

جدول 6 نسبة السكان الذين يستخدمون مرافق صرف صحي

السنة	من الشبكة العامة	بئر سوداء	بدون مجاري	مجموع الأسر التي تستخدم صرف صحي	اجمالي الأسر	النسبة المئوية
1995	298148	307141	29630	605289	634919	95.3%
1998	227156	335352	23558	562481	586039	96%
2006	396851	481631	8496	878482	886978	99%

المصدر : الهيئة العامة للمعلومات، 1995، ص.37.

: الهيئة العامة للمعلومات، 1998، ص.12 .

: الهيئة العامة للمعلومات، 2006، ص.259..

وهناك العديد من المؤشرات الاجتماعية الأخرى والتي منها : نسبة السكان الذين يستخدمون مصدر ماء جيد في المدن والأرياف، نسبة العائلات التي لا تحصل على الكهرباء أو مصادر الطاقة الحديثة، نسبة السكان الذين يستخدمون الوقود الصلب للطبخ، عدد جرائم القتل لكل مئة ألف نسمة من السكان، العمر المتوقع عند الميلاد، معدل الوفيات .

3.8 مجموعة المؤشرات البيئية:

المؤشر (1) انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون: تكمن أهمية هذا المؤشر في كونه أحد المؤشرات المعنية بقياس انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، الذي له أثر كبير في التأثير على ارتفاع درجة حرارة العالم، وتبرز علاقة هذا المؤشر بالتنمية المستدامة من خلال الصلة المباشرة بين توليد الطاقة باستخدام الوقود الأحفوري (كميات الوقود المستعملة) وكمية الانبعاثات من غاز ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن عملية احتراق الوقود وانعكاساته السلبية على البيئة، ويتم قياس هذا المؤشر عن طريق تقدير انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون من بيانات مصادر الانبعاثات السنوية والتي تصدر عن وزارة الطاقة أو البيئة. يوضح الجدول 7 أن هذه الانبعاثات تعتبر منخفضة، لكن تأثيراتها السلبية كبيرة وهي في تزايد من سنة إلى أخرى ومعظم هذه الانبعاثات تأتي من مصادر استهلاكية كالسيارات ومحطات الكهرباء.

جدول 7 انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في ليبيا

السنوات	انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون (كيلو طن)	نصيب الفرد من ثاني أكسيد الكربون (طن متري)
2002	47832	8.7
2004	50359	8.8
2006	54510	9.2
2008	55944	9.1
2010	66075	10.5

المصدر: world bank: data. Albankaldawli.org\

indicator\en.atm.co2e.kt

المؤشر (2) المحميات الطبيعية كنسبة من الإقليم البيئي ككل: يعرف على أنه نسبة المناطق المحمية من إجمالي مساحة اليابسة، وتعد نسبة المحميات اليابسة كنسبة من مساحة البلد الإجمالية صغيرة، لأن جل مساحة ليبيا صحراء، إضافة إلى أن الدولة لم تعطي أهمية للمحميات الطبيعية، كما لم تتعاون مع المنظمات الدولية للمساعدة في إنشاء هذه المحميات، لما لها من أثر في حماية التنوع الأحيائي للكائنات الحية، بما يعود بالنفع على الجميع محلياً أو دولياً، سواء للجيل الحالي أو الجيل القادم. والجدول 8 يوضح أن نسبة المحميات تشكل 0.1% من مساحة ليبيا، وهي نسبة ثابتة من عام 2000 وحتى عام 2010، كما تعد نسبة منخفضة لقلّة اهتمام الدولة بهذه المحميات، وعدم إدراجها في أولوياتها وبرامجها الوطنية والبيئية .

جدول 8 المحميات الطبيعية كنسبة من مساحة ليبيا الإجمالية

السنوات	مساحة المحميات كنسبة مئوية من المساحة الإجمالية
2002	0.1%
2004	0.1%
2006	0.1%
2008	0.1%
2010	0.1%

المصدر: world bank: data. Albankaldawli.org \ indicator\er.ptd.tot.zs.:

المؤشر (3) التغيرات في استعمالات الأراضي : يوضح هذا المؤشر التغير في استعمالات الأراضي داخل الدولة مع مرور الزمن وتكمن علاقته مع التنمية المستدامة في أهمية المعلومات والبيانات عن استعمالات الأراضي لتسهيل التخطيط للاستخدام المستدام للأراضي. وفي ليبيا يلاحظ أن الاجراءات في حماية الأراضي الزراعية من التصحر ضعيفة ومؤقتة وغير مستمرة ، كمصدات الرياح ، ومشاريع التشجير ، وخاصة أن ليبيا دولة صحراوية مهددة بالتصحر. فالأراضي الرعوية المصابة بالتصحر كما بالجدول 9 تشكل حوالي 80% نتيجة الرعي والتي تعد أهم مشاكل التنمية المستدامة في الدول النامية ، وبلغت الأراضي البعلية المتصحرة حوالي 24% كما بالجدول 10

جدول 9 الأراضي الرعوية المهددة بالتصحر (بالألف هكتار)

اجمالي مساحة الرعي	اراضي طفيفة التصحر	معتدلة	شديدة	شديدة جداً	الاجمالي بما فيها المعتدل	نسبة التصحر
17171	3472	1700	11800	200	13700	80%

المصدر: مركز البحوث الاقتصادية، 2009، ص.155.

جدول 10 الأراضي الزراعية المروية المهددة بالتصحر (بالألف هكتار)

اجمالي الأراضي المروية	اراضي طفيفة التصحر	معتدلة	شديدة	شديدة جداً	الاجمالي بما فيها المعتدل	نسبة التصحر
234	179	50	5	0	55	24%

المصدر: مركز البحوث الاقتصادية، 2009، ص.155.

9. مناقشة:

من خلال العرض السابق تم إسقاط مؤشرات التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة على الاقتصاد الليبي، بجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما هو متاح من بيانات، وتحليل هذه المؤشرات اتضح الاتي:

- إن ليبيا لم تصل للتنمية المستدامة بمفهومها الشامل. وهو ما تعكسه المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- بسبب تقلب اسعار النفط فإن التقدم المحقق في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كان تقدم مؤقت ولم يكتب له الاستمرار.
- الأهداف الاجتماعية المحققة وعلى رأسها المساواة الاجتماعية بين الليبيين تحققت عند مستوى دخل منخفض.
- ليبيا خلال مسيرتها التنموية اهتمت بالمؤشرات الكمية ولكنها أهملت الجودة النوعية لهذه المؤشرات.

- تعتمد ليبيا على النفط الخام في تمويل برامج التنمية، وهو مورد ناضب، وغير متجدد وغير صديق للبيئة ويساهم في تلوث الهواء والماء، مما يسهم في زيادة انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

10. خاتمة:

- من خلال العرض والمناقشة التي تمت خلال البحث نوصي **بالتالي**:
- اعتماد لجنة خاصة للتنمية المستدامة وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، تعنى بإعداد مؤشرات خاصة بالتنمية المستدامة، وتطويرها، ومتابعة التطور المنجز في هذه المؤشرات.
 - متابعة مؤشرات التنمية المستدامة التي تنشرها المؤسسات الدولية، وقياسها في ليبيا.
 - دمج اهداف التنمية المستدامة في الخطط التنموية والمشروعات الإستراتيجية.
 - الاستثمار في العنصر البشري وتنمية قدراته باعتباره الهدف والوسيلة للتنمية المستدامة.
 - الاستفادة من الموقع الجغرافي الليبي الذي يتوسط البحر المتوسط والعالم.
 - الاخذ بالاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية للحد من استنزاف الموارد، والمحافظة عليها من التدهور.

11. المراجع :

المؤلفات:

- غني، عثمان- أبو زنت، ماجدة، (2007)، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع.

الأطروحات:

1. طويل، فتحية (2013)، التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة - دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة-رسالة دكتوراة.
2. محمد، خالد المهدي الناجم، (2012)، رأس المال البشري كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاد الليبي، الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

المقالات:

1. التركاوي، عمار (2015)، دور المؤتمرات الدولية في رسم السياسات البيئية العالمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 31 العدد (2).
2. بن لامة، فرج (2003)، تحديات التنمية المستدامة، مجلة الدراسات، السنة الرابعة، العدد 15.
3. جلالة، احمد، (1995)، قضايا التنمية الدائمة والتنمية الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد السادس، العددان الأول والثاني، ص.25.
4. سعداني، نورة ورحموني، محمد (2017)، دور منظمة الأمم المتحدة في تطوير القانون الدولي البيئي، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 42، (2).

المنشورات الرسمية:

1. الهيئة العامة للمعلومات، (1995)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان، منشورات الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس.
2. الهيئة العامة للمعلومات، (1998)، الكتيب الإحصائي، النشرة السنوية، منشورات الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس.
3. الهيئة العامة للمعلومات، (2018)، التقرير الوطني للتنمية البشرية-تحديات التنمية في ليبيا، منشورات الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس.
4. الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، (2003)، المسح الاقتصادي والاجتماعي بيانات الانفاق والدخل العائلي الجزء الثالث 2002-2003، منشورات الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس.

5. برنامج الأمم المتحدة، (2008)، الأهداف التنموية للألفية في ليبيا نحو 2015، الهيئة العامة للمعلومات، طرابلس.

6. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، (2009)، قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.

7. مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الليبي في ضوء التقارير والمؤشرات الدولية- دراسة وتحليل ما تم نشره من تقارير ومؤشرات خلال السنوات 2007-2008-2009، بنغازي.

مواقع الإنترنت:

[Http:/ world Bank : data. Albankaldawli.org \ Indicator\er.ptd.tot. zs](http://world Bank : data. Albankaldawli.org \ Indicator\er.ptd.tot. zs)

<http://www world Bank : data. Albankaldawli.org \ indicator\en.atm.co2e.kt>

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر
عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة (1980-2010)

د. أحمد الحوتة¹

الملخص:

تقدم هذه الورقة دليلاً عملياً عن أهم محددات الاستثمار الخاص في ليبيا للفترة (1980-2010). وتطبيق تقنيات الاقتصاد القياسي-طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل OLS-FM. توصلت الدراسة في نتائجها إلى وجود علاقة موجبة بين الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي والاستثمار الخاص، وهو ما يدعم فرضية المعجل، كما توصلت إلى وجود علاقة سالبة وبدلالة إحصائية منخفضة بين الاستثمار العام والخاص؛ وهو ما يدعم فرضية التزاحم. بالإضافة إلى أنها استنتجت وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية، بين الاستثمار الخاص وكل من التضخم وسعر الصرف، وهو ما يدعم وجود حالة من عدم التيقن وعدم الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الخاص ، الاقتصاد الليبي ، المسارع ، التزاحم ، التضخم ، سعر الصرف ، أسلوب ARDL.

اقتبس هذه المقالة:

أحمد الحوتة (2021)، محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي للفترة (1980-2010)، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 7، الإصدار السادس ، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 106-115.

Determinants of Private Investment in Economic of Libya

Abstract:

This paper provides empirical evidence about the important determinants affect the private investment in the Libyan economy over the period (1980-2010). The results obtained by employing econometric technique Fully Modified OLS showed an existence of positive relationship between Non-oil GDP and private investment. This result support the Accelerator hypothesis.

Besides; the findings indicate to an existence of negative relationship between public and private investment. This result support Crowding-Out Hypothesis. Furthermore; the results suggest that inflation and exchange rate have negative impact on private investment. This result show support to the case of uncertainty and economic instability.

Key words: private investment, Libyan economy, accelerator, crowding out, inflation, exchange rate, ARDL approach.

1- مقدمة: Introduction

اهتم الأدب الاقتصادي بالإنفاق الاستثماري الخاص، على اعتباره أحد أهم المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي، ويعزز القدرة الإنتاجية للاقتصاد، ويعمل على زيادة التوظيف والعمالة، ويؤازر التقدم التقني من خلال تجسيد التقنيات الجديدة. كذلك فإن الاستثمار الخاص يلعب دوراً حاسماً في تحديد الطاقة الإنتاجية في المدى الطويل في الاقتصاد (Majeed Khan & 2008).

ويعتمد حجم الاستثمار الخاص على تعبئة الموارد المحلية والتي تعتمد أيضاً على بيئة الاقتصاد الكلي، فإذا كانت الموارد المالية، غير متاحة بشكل كافٍ، لتمويل الاستثمار الخاص، فذلك من شأنه أن ينعكس على انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص، تصحبه آثار عكسية على القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص في المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، ينقسم الاستثمار إلى نوعين هما الاستثمار العام والاستثمار الخاص، وهذان المكونان يمكن أن يكون لهما تأثير مختلف على النمو الاقتصادي والاجتماعي حسب ظروف كل بلد. ويختلف أثر كل منهما بسبب الفروقات في الإنتاجية، فإذا كانت إنتاجية الاستثمار الخاص أعلى من إنتاجية الاستثمار العام، فإن التوسع في استثمارات القطاع العام سوف يعيق النمو الاقتصادي. وفي العقود الأخيرة، أصبح هناك شبه إجماع على أهمية استثمار القطاع الخاص، وزيادة حصته في إجمالي الاستثمارات في المدى الطويل. وبالرغم من ذلك، فإن معدلات الاستثمار لازالت منخفضة، فيما لا تزال الحوافز على الابتكار غير كافية، والعائد على الاستثمار يصعب التنبؤ به، مع عدم وجود بيئة ملائمة لنشاط القطاع الخاص في أغلب الدول النامية. تحاول هذه الورقة تقدير أهم محددات الاستثمار الخاص في ليبيا عن الفترة (1980-2010)، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل FM-OLS.

2- الإطار النظري: Theoretical Framework

طرحت الأدبيات الاقتصادية عدة فرضيات تتعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي تلعب دوراً مهماً في تفسير سلوك الاستثمار الخاص، حيث يعد النشاط الاقتصادي ممثلاً في الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المحددات الرئيسية للاستثمار الخاص، وفي هذا الإطار فقد شدد Samuelson على العلاقة التبادلية بين الاستثمار والإنتاج، وأقترح فرضية المعجل (Acosta & Loza, 2005).

وبناءً على فرضية المعجل، فإن مستوى الاستثمار الخاص، يعتمد على التغيرات التي تحدث في مستوى الإنتاج، وهو ما يشير إلى أن معدل الاستثمار يعتمد على معدل نمو الناتج. وفي هذا الخصوص فقد اعتقد Hicks (1949) أنه عندما يقترب الناتج من مستوى التوظيف الكامل، فإن معدل نموه سوف ينخفض ومن ثم ينخفض الاستثمار. ووفقاً لـ Uneze (2012) فإن المعجل لا يتمتع فقط ببساطته ولكن بواقعيته أيضاً، حيث يفترض نموذج المعجل أن الطلب على الآلات والمعدات الرأسمالية مشتق من الطلب على السلع، فإذا كان من المتوقع أن الطلب على السلع التي تنتجها المعدات الرأسمالية سوف يرتفع، ولم تستطع السعة الإنتاجية الحالية تلبية هذه الزيادة المتوقعة في الطلب، فسوف تكون هنالك حاجة إلى استثمارات جديدة في المعدات والآلات والمصانع لزيادة الإنتاج، مما يعني أن التغيرات في مستوى الناتج تنطوي على آثار مباشرة على مستوى الاستثمار الخاص (Omojolaibi et al 2016). وفي نفس السياق، أشار Clark (1971) إلى أن فكرة فرضية المعجل تفترض أن الاستثمار حساس لظروف الطلب التي تتغير باستمرار، ونتيجة لذلك فإن صافي الاستثمار يتغير من خلال التغيرات في الناتج المرغوب. لذلك عندما يزداد الدخل، فإن الطلب الكلي سوف يزداد، حيث يستجيب رأس المال إلى جانب الاستثمار بنفس الطريقة في الاقتصاد، ومن ثم فإنه يمكن الاستدلال على أن زيادة الاستثمار من خلال الزيادات التي تحدث في الناتج (Ajayi & Kolapo 2018).

أما المحدد الثاني للإنفاق الاستثماري الخاص، فهو سعر الفائدة الحقيقي، والذي يمثل تكلفة رأس المال. وبناءً على نظرية الكلاسيك الجدد، هنالك علاقة عكسية بين الاستثمار الخاص وسعر الفائدة الحقيقي، ومن ثم فإن ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي، سوف يؤدي إلى زيادة التكلفة الحقيقية لرأس المال، ما يقلل من مستوى الاستثمار. وقد أثارت العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة الحقيقي، مناقشات مثيرة للاهتمام، بسبب الدور الهام الذي يلعبه، خاصة في آلية وقنوات تأثير السياسة النقدية (Appienti et al, 2016). وبشكل مغاير تماماً أشار Shaw & (1973) McKinnon إلى أن هنالك علاقة موجبة بين الاستثمار الخاص ومعدل الفائدة الحقيقي. وقد تم تفسير ذلك، من واقع أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي، سوف يؤدي إلى زيادة المدخرات، وبالتالي يزداد حجم الإنفاق المحلي، وتعرف هذه الفرضية بفرضية (McKinnon & Shaw)، وتعتمد على افتراض أن كمية الموارد المالية وليست تكلفة الحصول عليها هي القيد الرئيسي على الاستثمار الخاص (Khan, & Khan, 2007).

بالإضافة إلى المحددات السابقة للاستثمار الخاص، فإن الاستثمار العام يعتبر محدداً مهماً من محدّدات الاستثمار الخاص. وفي هذا الإطار، فقد تناول الأدب الاقتصادي مسألة العلاقة بين الإنفاق الخاص والعام بدرجة عالية من الاهتمام، حيث أشارت بعض الأدبيات إلى أن العلاقة قد تكون سالبة (أثر التضخم)، أو موجبة (علاقة تكاملية)، فقرارات الإنفاق الحكومي يمكن أن تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على كفاءة تخصيص القطاع الخاص للموارد الانتاجية، حيث يرتبط الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي بمدى قدرة الحكومة على تصحيح نواقص السوق، وضمان حقوق الملكية، وتوفير السلع والخدمات العامة الضرورية والتي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الانتاجية الحدية لعناصر الانتاج في القطاع الخاص. ويعتبر الإنفاق على التعليم والصحة والدفاع والأمن والتي تسهم في تراكم رأس المال البشري أمثلة على ذلك (Lin Steven 1994)، إضافةً إلى ما سبق فإن الإنفاق الحكومي، قد يوفر سلعاً من شأنها أن تدخل مباشرةً في دوال إنتاج القطاع الخاص، إذ يمكن للاستثمار الحكومي أن يزيد من كمية عناصر الانتاج المتاحة من توسع استثمارات القطاع الخاص، وذلك من خلال الإنفاق الحكومي على البنية التحتية ورأس المال الاجتماعي، والآثار الخارجية.... إلخ.

ومن المحددات المهمة أيضاً، متغير سعر الصرف، فقد أشار Stain & Froot (1991) إلى أن تخفيض قيمة العملة، من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض أسعار الصادرات بالنسبة للأجانب، وهو ما يؤدي إلى إعادة تنشيط القطاع القابل للتصدير في الاقتصاد، كما أنه يعطي مجالاً أوسع للمنشآت الأجنبية للاستحواذ على الأصول المحلية بسعر أقل. وقد تم تفسير ذلك من واقع أنه عندما تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها؛ فإنه لا ينخفض سعر الأصول المحلية للأجانب فقط، ولكن تنخفض المكاسب الاسمية للاستثمار أيضاً؛ وبصبح هذا التأثير واضحاً وذو أهمية في القطاعات المنتجة للسلع غير القابلة للتصدير (Acosta & Loza 2005).

إضافة إلى المتغيرات السابقة فإن التضخم والذي يعرف على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، يلعب دوراً محورياً في اتخاذ قرارات الاستثمار، وذلك بسبب ما يحدثه من وجود بيئة عدم التيقن* (Uncertainty). ففي ظل وجود البيئة التضخمية؛ يصبح من الصعب بناء اقتصاد تتخذ فيه قرارات الادخار والاستثمار بأعلى كفاءة، حيث يؤدي التضخم إلى سوء في تخصيص الموارد، سواءً المالية أو المادية.

وعلى الرغم من ذلك، اختلفت آراء الاقتصاديين حول آثار التضخم على سلوك ومسار الاستثمار الخاص: فقد اعتقد البعض أن للتضخم آثار إيجابية على الاستثمار الخاص، فيما يرى آخرون أن التضخم والاستثمار يتحركان في اتجاهين متضادين. وفي هذا الخصوص، فقد ادعى (1995) Bysne & Davis (2004) Choi et al أن معدلات التضخم المرتفعة تؤدي إلى انخفاض معدل العائد الحقيقي على الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض معدلاته (Onwe & Olarenwaju, 2014).

*لمزيد من التفاصيل انظر:

وفي نفس السياق، قد تؤدي الضغوط التضخمية إلى رفع أسعار الفائدة، وتحقق حالة من عدم الاستقرار في أسعار صرف العملات الأجنبية. فيما تؤدي أيضاً إلى تغيير في الدخل الحقيقي للاقتصاد ككل، وهو ما يفضي إلى تغيير في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد (Ababio et al 2018) حيث يؤكد (Pindyck, 1991)، أن زيادة معدلات التضخم تعتبر سبباً رئيسياً لوجود حالة عدم التيقن (Uncertainty) في الاقتصاد ككل ما تنعكس على زيادة درجة عدم الاستقرار الاقتصادي، ومن ثم انخفاض معدلات الاستثمار.

3-الدراسات العملية: Empirical Studies

قامت العديد من الدراسات العملية بفحص واختبار محددات الاستثمار الخاص في عينات مجتمعية مختلفة، وباستخدام بيانات سنوية مختلفة، وأساليب قياسية مختلفة، واستخدمت متغيرات اقتصادية مختلفة تنسجم وخصوصية الاقتصاد محل الدراسة. وفي هذا الإطار، قامت دراسة (Acost&Loza, 2005) بتوفير دليل عملي على أن عوامل الاقتصاد الكلي من المحتمل أن تؤثر على قرارات الاستثمار الخاص في الأرجنتين خلال الفترة (1970-2000). وقد أفادت نتائج التقدير أن قرارات الاستثمار في المدى القصير تتأثر بالصدمات في سعر الصرف، وتحرير التجارة والطلب الكلي. بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى وجود دليل يدعم فرضية التزامم في المدى الطويل. بينما أفادت نتائج التقدير أن مسار تراكم رأس المال يعتمد فيما يبدو بشكل قوي على كل من مدى تطور الأسواق المالية والائتمانية، وعلى الاستدامة المالية.

أما دراسة (Khan&Khan, 2007) فقد قامت بتحليل محددات الإنفاق الخاص في دولة باكستان عن الفترة (1972-2005). وباستخدام أسلوب (ARDL) للتكامل المشترك لفحص وجود علاقة المدى الطويل، وديناميكية المدى القصير. فقد أظهرت نتائج التقدير، أن معظم العوامل التقليدية لديها تأثير منخفض أو ليس لها أي تأثير على الاستثمار الخاص. وقد أشارت الدراسة، إلى أن هذه النتائج ربما تدعم فكرة أن العوامل غير التقليدية، مثل جودة المؤسسات، الحوكمة، ريادة الأعمال، والمهارات، هي بمثابة متطلبات أو شروط مسبقة لتشجيع ازدهار الاستثمار الخاص.

كذلك قامت دراسة (Majeed&Khan 2008) بتحليل أهم العوامل المحددة للاستثمار الخاص في باكستان عن الفترة (1970-2006). وقد أفادت نتائج اختبارات الاقتصاد القياسي أن إنتاج القطاع الخاص، صافي تدفق رأس المال، إجمالي الموارد المالية، ورصيد رأس المال السابق، تعتبر من المحددات المهمة للاستثمار الخاص. بالإضافة إلى ذلك، فقد قدمت الدراسة دليلاً عملياً على أنه إذا قلص (squeezed) القطاع الخاص من الائتمان، فإن ذلك سوف ينعكس في انخفاض مستوى الاستثمار الخاص، بشكل متزامن مع وجود أثر عكسي على الطاقة (السعة) الإنتاجية للقطاع الخاص في المدى الطويل. كذلك، فإن نتائج التقدير أفادت بوجود علاقة إحلال بين الاستثمار العام والخاص، وقد تم تفسير هذه النتيجة من واقع وجود أثر التزامم Crowding out effect، وهو ما يشير إلى أن الموارد المالية والمادية المستخدمة من قبل القطاع العام، تمارس أثراً عاكساً على الاستثمار الخاص.

أما دراسة (Majdzadeh et al 2014) فقد انطلقت من افتراض أهمية الاستثمار الخاص كأحد المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي. وقد استخدمت الدراسة تسعة عشر متغير مفسر للإنفاق الخاص، وقامت بترتيبها حسب أهمية كل متغير في التأثير على المتغير التابع، وذلك باستخدام أسلوب (BMA)- وقد كشفت النتائج أن النمو في الواردات من السلع الرأسمالية والنمو في الناتج المحلي الإجمالي هي المتغيرات الأكثر أهمية في التأثير على مستوى ونمو الاستثمار الخاص. أما نسبة ضريبة الشركات؛ فقد جاءت في المرتبة الثانية. وأخيراً فإن المتغيرات الاسمية مثل التضخم، والنمو النقدي، ونسبة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فلم يكن لها أهمية تذكر في حالة الاستثمار الخاص في إيران.

وفي نفس الإطار، قامت دراسة (Kilindo, 2015) بتحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على قرارات الاستثمار الخاص في تنزانيا عن الفترة (1970-2015). وقد أشارت النتائج إلى أن الاستثمار الخاص يُحدد بواسطة الطلب الكلي كمقياس للناتج. كذلك قدمت الدراسة دليلاً عن وجود علاقة تكاملية (Crowding in) بين الاستثمار العام والخاص، وأن تدفق الائتمان له أثر موجب على التراكم الرأسمالي، بينما الدين الخارجي والتضخم لهما أثر سالب على الاستثمار الخاص. وفيما يتعلق بالسياسة، فقد أشارت النتائج إلى أهمية التحكم والسيطرة على التضخم وأسواق المال والاستثمار العام، كأدوات للسياسة الاقتصادية لتحقيق النمو في الاستثمار الخاص.

وفي سياق آخر، قامت دراسة (Omojolaibi et al, 2016) باستقصاء العلاقة بين السياسة المالية والاستثمار الخاص في خمس دول مختارة من غرب أفريقيا، باستخدام بيانات سنوية عن الفترة (1993-2014). وقد أفادت نتائج التقدير عن وجود علاقة تكامل بين الإنفاق الرأسمالي الحكومي، والإيرادات الضريبية مع الاستثمار الخاص، بينما الإيرادات غير الضريبية، أظهرت وجود أثر التزاحم Crowding out effect. كما أفادت النتائج أيضاً أن الإنفاق الجاري، والدين الخارجي لهما أثر تراكمي مع الاستثمار الخاص، وذات دلالة إحصائية منخفضة. وقد أوصت الدراسة بضرورة توجيه النفقات الحكومية صوب المشروعات الرأسمالية، وإعادة هيكلة النظم الضريبية، لمنع الآثار السلبية للدين العام على الاستثمار الخاص.

أما دراسة (Ababio et al, 2018) فقد قامت بالتحقق من أثر تكاليف التمويل على الإنفاق الخاص في دولة غانا عن الفترة (1970-2010). وقد اعتبرت الدراسة أن سعر الفائدة، سعر الصرف والتضخم تمثل متغيرات تكاليف التمويل، أما بقية المتغيرات وهي الناتج، الاستثمار الحكومي، الائتمان المتاح والدين الخارجي فهي متغيرات ليس لها أية تكلفة. وبتطبيق أسلوب جوهانسن للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، توصلت الدراسة إلى أن متغيرات تكلفة التمويل لها أثر سالب على الإنفاق الخاص وبدلالة إحصائية في المدى الطويل، في حين أن المتغيرات الأخرى، لها أثر موجب على الاستثمار الخاص، عدا متغير الدين الخارجي، حيث سجل أثراً عكسياً. وقد أشارت الدراسة على أنها قدمت دليلاً على أن تكاليف التمويل المرتفعة تتزامن مع انخفاض مشاركة إنفاق القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في غانا. وأوصت بضرورة إتباع سياسات تتجه مباشرة لمراقبة تكاليف التمويل وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي من أجل تعزيز نشاط الاستثمار الخاص.

4-البيانات والنموذج الاقتصادي: Data and the Economic Model

تستخدم الدراسة البيانات السنوية للسلاسل الزمنية وتغطي الفترة (1980-2010) عن الاقتصاد الليبي. وقد تم الحصول على هذه البيانات من مصادر مختلفة: البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2012)، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ببنغازي. ونشرت مصرف ليبيا المركزي (أعداد مختلفة)، بالإضافة إلى بيانات البنك الدولي.

وتعتمد الدراسة في تقدير النموذج على المعادلة التالية:

$$LPI = \beta_0 + \beta_1 LGDP_t + \beta_2 LGI_t + \beta_3 LInf_t + \beta_4 Lexc_t + \varepsilon_t \quad \dots(1)$$

وتشير:

L: إلى اللوغارتم الطبيعي للمتغيرات، لمعرفة درجة استجابة المتغير التابع للمتغيرات المستقلة.

GDP: إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الحقيقي.

GI: إلى الإنفاق الاستثماري الحكومي الحقيقي.

Inf: إلى التضخم.

PI: إلى الإنفاق الاستثماري الخاص الحقيقي.

exc: إلى سعر الصرف الرسمي.

ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه العديد من الدراسات العملية والنظرية (Khan, Khan2007 & Kilindo, 2015) من أن المحددات الرئيسية للاستثمار الخاص في الدول النامية تتمثل في الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الاستثمار العام، تسهيلات الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، حجم الدين الخارجي، سعر الفائدة، بالإضافة إلى التضخم كمعبر عن الاستقرار الاقتصادي. وفي هذه الدراسة فقد تم إسقاط بعض المتغيرات، إما بسبب عدم أهميتها في النموذج في حالة الاقتصاد الليبي، أو بسبب عدم توفر البيانات.

5- المنهجية: Methodology

تستخدم هذه الدراسة تقنيات الأسلوب الكمي والمتمثلة في الاقتصاد القياسي الحديث للتحقق من وجود علاقة المدى الطويل (التكامل المشترك) بين المتغيرات. وتعتمد الدراسة على أسلوب FM-OLS طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل، لتحديد العلاقة بين الاستثمار الخاص وأهم محدداته في ليبيا. ويفيد هذا الأسلوب في توفير تقديرات موثوقة (Reliable) خاصة في حالة العينات صغيرة الحجم. وقد تم تقديم هذا الأسلوب في القياس وتطويره من قبل Philips Hansen (1990) لتقدير علاقة التكامل المشترك عندما تكون السلاسل الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى (1) ويتميز هذا الأسلوب (FM - OLS) على بقية أساليب الاقتصاد القياسي الأخرى، في إجراء التعديلات المناسبة للتغلب على مشكلة الاستدلال في أسلوب أنجل-جرانجر Engle Granger ومن ثم فإن إحصاء (t) يكون مفيداً في تقدير علاقة المدى الطويل. ولتحقيق الكفاءة التقريبية Asymptotic Efficiency، فإن هذا الأسلوب (FM-OLS) يأخذ في اعتباره الارتباط التسلسلي واختبار التجانس في علاقات التكامل المشترك (Baskies&Amioni 2014). وبناءً على ما سبق، فإنه عند تطبيق اختبار (FM-OLS)، فإنه يتطلب مسبقاً إجراء اختبار جذر الوحدة، لكل المتغيرات، واختبار التكامل المشترك (Uthman&Masih 2015)*

ويعد اختبار (Phillips-Perron, 1988) لجذر الوحدة من الاختبارات التي استخدمت بشكل كبير في معظم الدراسات العملية، وذلك للكشف على وجود جذر الوحدة، ومعرفة ما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة من عدمه. وتعتمد الدراسة في معرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية على هذا الاختبار (PP) بسبب أن اختبار ديكي-فولر (ADF) يكون في كثير من الأحيان غير قادر على التمييز بين السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة، خاصةً عندما تعاني السلاسل الزمنية من مشكلة الارتباط التسلسلي Serial Correlation والقفزات الهيكلية (GirijasankarAnis) Structural Breaks (2001). ولإجراء اختبار (PP) لجذر الوحدة، يتم تقدير المعادلة التالية:

$$\Delta X_t = u + \pi_1 X_{t-1} + \phi \left(t - \frac{T}{2} \right) + \sum_{i=1}^m \phi \Delta X_{t-i} + e_t \quad \dots (2)$$

وتشير Δ إلى الفرق الأول، e_t إلى حد الخطأ العشوائي، ويتم تحديد فترة الإبطاء (m) المناسبة للنموذج من خلال معيار Akaike's Information Criteria وذلك لضمان أن البواقي في المعادلة رقم (2) ليس بها مشكلة الارتباط التسلسلي. ويتم اختبار فرض العدم بأن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وذلك من خلال إحصاء (t) ومقارنتها مع القيم الحرجة المعدة من قبل (Mackinnon, 1991). ويتم رفض فرض العدم بأن السلسلة الزمنية غير مستقرة، إذا كانت 1 أقل من الصفر وذات دلالة إحصائية.

بعد إجراء اختبارات استقرار السلاسل الزمنية، فإن الخطوة التالية، تتمثل في البحث عن وجود علاقة التوازن في المدى الطويل (التكامل المشترك) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. ويعد اختبار (Johansen&Juselius, 1990) من الاختبارات المطورة والتي حلت محل طريقة الانحدار البسيط (OLS).

*Adjective, the definition of asymptotic is a line that approaches a curve but never touches. A curve and a line that get closer but do not intersect are examples of a curve and a line that are asymptotic to each other.

ولتقدير المعادلة رقم (1) حسب أسلوب (Johansen&Juselius,1990)، فإنه يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة-(1)أعلى سبيل المثال-ويعتمد أسلوب (Johansen&Juselius,1990)* على اختبارين إحصائيين، وذلك لتحديد وجود علاقة التوازن في المدى الطويل وهما: اختبار أقصى قيمة إحصائية -Maximal Eign Value test واختبار الأثر The trace test. وبمقارنة القيم المحسوبة لكل من اختبار (trace) واختبار (Eigenvalue) مع القيم المعدة في جداول (Macknnon 1991)، فإذا ما تبين أن القيم المحسوبة أكبر من القيم الحرجة يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، أي وجود علاقة التوازن في المدى الطويل.

6-نتائج التقدير: Estimation Results

بناءً على ما تم طرحه في المنهجية، فإن الدراسة سوف تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل لتقدير العلاقة بين الاستثمار الخاص وأهم محدثاته في ليبيا عن الفترة (1980-2010). ويتطلب هذا الإجراء ضرورة تحديد درجة استقرار السلاسل الزمنية كشرط مسبق لتطبيق اختبارات التكامل المشترك. ويُعد اختبار $FM-OLS$ مقبلاً تحت شرط وجود علاقة التكامل المشترك، ومن ثم يمكننا الكشف عن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بكفاءة وفعالية مقارنةً بأساليب القياس التقليدية الأخرى، والتي ربما تعطي تقديرات متحيزة بسبب وجود مشكلة الارتباط التسلسلي وعدم التجانس.

6-1 نتائج اختبار جذر الوحدة: Unit root Test results

يُقدم الجدول رقم (1) نتائج اختبار (PP) عند المستوى وبعد أخذ الفرق الأول. وتقيد النتائج الواردة في الجدول أن كل المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، وأصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، عند معنوية إحصائية 1%، عدا متغير الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي، حيث كان مستقراً عند معنوية 10% مع الثابت والزمن ومتغير سعر الصرف عند دلالة إحصائية 5%.

جدول (1) اختبار جذر الوحدة لـ PP (PP Unit root Test)

variables	At level		At First difference	
	Con	Con &t	con	Con&t
<i>Lrpi</i>	-1.706	-3.020	-8.961*	-8.884*
<i>LrnGDP</i>	-0.331	-10112	-2.579	-3.494***
<i>LrGi</i>	-3.941	-3.426	-7.265*	-7.132*
<i>Linf</i>	-2.026	-2.245	-6.900*	-6.609*
<i>Lexc</i>	-0.729	-1.816	-3.971**	-3.982**

* تشير إلى معنوية عند 1%، **5%، ***10%.

البرنامج المستخدم في هذه الدراسة 5 Microfit
وبذلك يمكننا الانتقال إلى الخطوة التالية، وهي اختبار الكشف عن وجود علاقة التكامل المشترك، باستخدام أسلوب (Johansen&Juselius, 1990)، ويتطلب هذا الأسلوب في القياس أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، وهو ما توصلت إليه النتائج في الجدول رقم (1)، حيث تبين أن السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول أي (1)l.

6-2 نتائج التكامل المشترك: Co-integration Results

بعد إجراء اختبار جذر الوحدة، والتأكد من أن السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة (1)l، يمكننا التحقق من وجود علاقة المدى الطويل بين المتغيرات. وفي هذا السياق، فإن الدراسة سوف تستخدم أسلوب (Johansen&Juselius, 1990) والذي يتطلب تحديد فترة الإبطاء المناسبة للنموذج كأجراء مسبق. وتعتمد الدراسة في تحديد فترة الإبطاء المناسبة على اختباري SBC**، AIC*.

**لمزيد من التفاصيل انظر

**ChunhuiGu, (2004), Empirical Analysis of Money Demand in China: A Cointegration Approach". American University, Washington D.C.2006.

جدول (2) اختبار فترة الإبطاء Lag order Selection

Lag	AIC	SBC
3	-208.160	-218.489
2	-207.703	-212.385
1	-206.707*	-210.704*

*AIC: Akaike Information Criterion

**SBC: Schwarz Bayesian Criterion

وتُفيد النتائج في الجدول رقم (2) أن فترة الإبطاء الملائمة للنموذج، هي فترة إبطاء واحدة، ويعود ذلك إلى صغر حجم العينة المراد تقديرها والتي لا تتجاوز ثلاثون مشاهدة فقط. وبناءً على ذلك يمكننا تطبيق أسلوب (Johansen & Juselius 1990)، لتحديد وجود علاقة التكامل المشترك.

ويقدم الجدول رقم (3) نتائج اختبار (Johansen & Juselius, 1990)؛ حيث أشار كلٌّ من اختبار Eigenvalue واختبار Trace إلى وجود علاقة التوازن في المدى الطويل (التكامل المشترك) بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهو ما يمكن استنتاجه عند مقارنة القيم المحسوبة لكل اختبار مع القيم الجدولية. ويفيد الجدول رقم (3) إلى أن القيم الإحصائية المحسوبة حسب اختبار Eigenvalue تشير إلى وجود متجهين للتكامل المشترك، في حين يشير اختبار Trace إلى وجود ثلاث متجهات للتكامل المشترك، عند معنوية إحصائية 5%.

جدول (3) اختبار الامكانيات العظمى Eigenvalue test

null	Alternative	Statistic	%5	%10
$r = 0$	$r=1$	61.562	33.640	31.020
$r \leq 1$	$r=2$	45.059	27.420	24.990
$r \leq 2$	$r=3$	19.455	21.120	19.020
$r \leq 3$	$r=4$	8.460	14.880	12.980
$r \leq 4$	$r=5$	4.067	8.070	6.500

اختبار الأثر Trace test

null	Alternative	Statistic	%5	%10
$r = 0$	$r \geq 1$	138.568	70.420	66.230
$r \leq 1$	$r \geq 2$	77.042	48.880	45.700
$r \leq 2$	$r \geq 3$	31.982	31.540	28.780
$r \leq 3$	$r \geq 4$	12.527	17.860	15.750
$r \leq 4$	$r \geq 5$	4.067	8.070	6.500

أخيراً، وبناءً على نتائج اختبار جذر الوحدة Unit root Test واختبار التكامل المشترك Co-integration test، يمكننا تقدير النموذج في المعادلة رقم (1) حسب طريقة FM-OLS، وقد جاءت النتائج منسجمة مع التوقعات النظرية.

جدول (4) طريقة المربعات الصغرى المقلدة بالكامل (FM-OLS) Method Fully Modified Least Squares

variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
Con.	-11.004	3.461	-3.180	(-004)
LrGDP	2.660	0.272	9.756	(-000)
LrGi	-0.199	0.228	-0.873	(-391)
Linf	-1.982	0.744	-2.662	(-014)
Lexc	-0.736	0.232	-3.171	(-004)

وتفيد النتائج في الجدول رقم (4)، أن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يرتبط بعلاقة موجبة وبدلالة إحصائية مرتفعة حسب اختبار (t-ratio) وهو ما يدعم فرضية المعجل. وبناءً على هذه النتائج، فإن زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 1%، سوف تؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص بنسبة 2.7% في المدى الطويل. أما متغير الاستثمار الحكومي، فقد أظهرت النتائج ارتباطه بعلاقة سالبة مع الاستثمار الخاص، وهو ما يدعم فرضية التزاحم Crowding out، وبدلالة إحصائية منخفضة في المدى الطويل، وأن زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي بـ 1% سوف تؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص بـ 0.19%، وهو ما يمكن تفسيره بعدم كفاءة استخدام أموال القطاع العام، في مجالات البنية التحتية (المواصلات-الاتصالات-الكهرباء...) بالإضافة إلى التعليم والصحة.

كذلك، أفادت نتائج التقدير أن معدل التضخم يرتبط بعلاقة سالبة مع الاستثمار الخاص في المدى الطويل وبدلالة إحصائية مرتفعة حسب اختبار (t-ratio)، أي أن زيادة التضخم بنسبة 1%، سوف تؤدي إلى تخفيض الاستثمار الخاص بنسبة 1.9%. هذه النتيجة تدعم حالة عدم التيقن "Uncertainty" والتي من شأنها أن تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي، بسبب أن التضخم المرتفع وخاصة غير المتوقع، يمكن أن يشوه المعلومات في المدى الطويل ويشكل عائقاً للاستثمار الخاص.

أخيراً، فإن سعر الصرف يعتبر محدداً مهماً من محددات الاستثمار الخاص في حالة الاقتصاد الليبي، بسبب أن الاقتصاد الليبي اقتصاد صغير متكشف على العالم الخارجي بشكل كبير، ويعتمد على الواردات (الاستهلاكية-الرأسمالية) لتلبية الاحتياجات المحلية. وقد أفادت نتائج التقدير عن وجود علاقة سالبة بين سعر الصرف والاستثمار الخاص في المدى الطويل وبدلالة إحصائية مرتفعة حسب إحصاء (t-ratio). فزيادة سعر الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية) بـ 1% سوف يؤدي إلى تراجع الاستثمار الخاص بـ 0.73%. ويمكن تفسير هذه النتيجة من واقع، أنه في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية، فإن ذلك من شأنه أن ينعكس في تكاليف الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة والتي من شأنها أن تؤدي إلى تراجع إنفاق القطاع الخاص خاصةً في جانبه الاستثماري.

وبناءً على هذه النتائج، فإن الدراسة توصي بضرورة إتباع الدولة لسياسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحسين كفاءة إنفاق القطاع العام، متزامنة مع توفير البيئة المؤسسية والقانونية والتي من شأنها أن تكون محفزة لنشاط القطاع الخاص خاصةً الاستثماري.

7-الخلاصة: Conclusion

قدمت الدراسة دليلاً عملياً لأهم محددات الاستثمار الخاص في ليبيا عن الفترة (1980-2010)، ولتحقيق ذلك فقد قامت بتطبيق طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (FM-OLS). ويتطلب هذا الأسلوب في القياس، ضرورة إجراء اختبارات جذر الوحدة لمعرفة درجة تكامل السلاسل الزمنية، واختبارات التكامل المشترك. وقد أفادت نتائج التقدير: أن السلاسل الزمنية المشمولة في النموذج متكاملة من الدرجة الأولى حسب اختبار (Philips- Perron 1988)، كما تبين أيضاً وجود علاقة التوازن في المدى الطويل بين المتغير التابع (الإنفاق الاستثماري الخاص) وبقية المتغيرات المستقلة حسب اختبار (Johansen&Juselius, 1990).

وبناءً على ذلك، تم إجراء اختبار طريقة FM-OLS، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة وبدلالة إحصائية مرتفعة بين الاستثمار الخاص والناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وهو ما يدعم فرضية المعجل، كذلك أفادت النتائج عن وجود علاقة سالبة وبدلالة إحصائية منخفضة بين الاستثمار الخاص والعالم، حيث تدعم هذه النتيجة فرضية التزاحم.

إضافةً إلى ما سبق، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة وذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الخاص وكل من التضخم وسعر الصرف، وتعكس هذا النتيجة حالة عدم التيقن، وعدم الاستقرار الاقتصادي التي تعرض لها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، الأمر الذي من شأنه يُثبط الاستثمار الخاص.

Reference:

- 1- Acosta, P, Loza. A (2005),"Short and long run Determinants of Private Investment in Argentina", **Journal of Applied Economics**, Vol. VIII, No.2.
- 2- Ababio. J.O.M,Kumonkoma. E.S, Osei.K.A, (2018),"Financing Cost and Private Investment in Ghana", **Advances in Economics and Business**, Vol.6, No.2.
- 3- Khan,S. and Khan M. A. (2007), "What Determines Private Investment the Case of Pakistan", **PIDE Working Papers**.
- 4- Ajayi. L.B. and Kolapo.F.T. (2018), "Is domestic Private Investment Sensitive to Macroeconomic indicators? Further evidence from Nigeria", **World Journal of Economics and Finance**, Vol.4, No.2.
- 5- Majdzadeh. M.A, Arezoo. G, Mohsen. M.A (2014), "Determinants of Private Investment in Iran Based on Bayesian Model Averaging", **International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences**, Vol.4, No.7.
- 6- **Omojolaibi. J, Tochi. P. and Ekundayo. P.M** (2016),"Fiscal Policy and Private Investment in Selected west African Countries", **Journal of Applied Statistics**, Vol.7, No.1.
- 7- Majeed. M.T and Khan. S, (2008),"The determinants of Private Investment and the Relationship between public and Private Investment in Pakistan", **Munich Personal RePEc Archive**.
- 8- Kilindo. A.L. (2015)," determinants of Private Investment In Tanzania: (1970-2015)", **Tanzanian Economic Review**, Vol.5, No.1&2.
- 9- Onwe.O.J and Olarenwaju (2014), "Impact of Inflation on Corporate Investment in the Sub-saharan African Countries: An Empirical Analysis of the West-African Monetary Zone", **International Journal of Business and Social Science**, Vol.5, No. 8(1).
- 10- Pindyck, Rubert, (1991), "Irreversibility, Un certainty, and Investment", **Journal of Economic Literature**, Vol.XXIX.
- 11- Bashier. A and Amani. J.S,(2014),"Immigration and Economic Growth in Jordan: FM-OLS Approach", **International Journal of Humanities Social Science and Education**, Vol.1, Issue, 9.
- 12- Uthman, A.N, and Masih, M (2015), "Do profit and loss shoring (PLS) deposits also affect PLA financing? Evidence from Malaysia based on Dols, FM-OLS and system GMM techniques", **Munich Personal RePEc Archive**.
- 13- Girijasankar. M, Anis. C (2001),"Inflation and Economic Growth: Evidence from four South Asian Countries", **Asia Pacific Development Journal**, Vol.9, No.1.
- 14- Philips, P.CB and Perron, (1988),"Testing for a unit root in time series regression", **Biometrika**, Vol.75.
- 15- Lin, Steven. A.Y. (1994),"Government Spending and Economic Growth", **Applied Economics**, Vol.26.
- 16- Appienti. W. A, Daniel. O, Augustine. O.D and Anthony. K (2016),"Key Determinants of Investment in Ghana: Cointegration and causality Analysis", **European Journal of Business, Economics and Accountancy**, Vol.4, No.5.
- 17- Ogaki, Masao (1995), "Unit roots in Macroeconomics: A survey Monetary and Economic Studies, Vol.11, No.2.
- 18- Dickey, D. and W. Fuller (1981), "Likelihood Ration Statistics for Autoregressive time series with a unite root", **Econometrica**, 49.

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر
عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق اتفاقية بازل 3

مسعود محمد التاورغي²

د. إبراهيم مسعود الفرجاني¹

المخلص:

هدف البحث إلى التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لأهم النقاط في مبادئ إدارة المخاطر المصرفية، كما هدف البحث أيضاً للتعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمقررات لجنة بازل 3 للرقابة والإشراف المصرفي في مجال إدارة المخاطر. ولتحقيق هدفه في البحث تم صياغة فرضيتين رئيسيتين وبلغ عدد المصارف المشاركة في البحث عدد خمس مصارف تجارية، وقد اعتمد البحث على وسيلة الاستبيان كأداة لجمع البيانات اللازمة، وقد استخدم البحث كلاً من الإحصاء الوصفي والاستدلالي لتحليل البيانات، وقد أظهر البحث وجود تطبيق لمبادئ إدارة المخاطر المصرفية بمستوى متوسط، كما أظهر أن المصارف محل البحث لا تطبق المتطلبات الواردة باتفاقية بازل 3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية. وبناءً على نتائج البحث تم التوصل إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة العمل على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية لما لها من دور أساسي في الحد من المخاطر المصرفية، وضرورة توافر أدوات مناسبة للكشف عن المخاطر حال حدوثها كاستخدام خطط معينة وأدوات ومخصصات وبدائل واحتياطات لتدارك هذه المخاطر والتخفيف من أثارها، والعمل على إيجاد طرق عمل لإدارة المخاطر بما يتلاءم مع متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل 3.

الكلمات المفتاحية: مبادئ إدارة المخاطر المصرفية ، بازل 3.

اقتبس هذه المقالة:

إبراهيم الفرجاني، مسعود التاورغي (2021)، واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية وفق اتفاقية بازل 3، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 8، الإصدار السادس ، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 116-131.

The Realty of Risk Management of Commercial Banks according to Basel Conventions 3

Abstract:

The research mainly aims at identifying to what extent the Libyan commercial banks are applying the main points of banking risk management principles. It also attempts to determine the extent of which the Libyan commercial banks are applying the conventions of Basel 3 committee for controlling and monitoring banks in the field of risk management. To achieve the research purpose, two main hypotheses were developed, and five commercial banks were involved. Conducting questionnaires was adopted as a main tool for gathering relevant data. For the analysis of the collected data, descriptive and inferential statistics were utilized. The research revealed a moderate practice of banking risk management principles. It also showed that the banks in question do not apply the requirements of Basel convention 3 in terms of banking risk management. Based on the research results, several recommendations have been concluded. The main ones include that, for their major role in minimizing banking risk, principles of banking risk management should be applied in Libyan commercial banks. Another recommendation is the availability of the proper tools of detecting such risk, such as using certain plans, allocations, alternatives, and precautions to face any risks and mitigate their effects. Banks are also required to ascertain working methods for risk management that suffice the prerequisites of the capital according to Basel convention 3.

Key words: Principles of Banking Risk Management and Basel3.

1 استاذ مشارك بقسم التمويل والمصارف -كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: abraham_m49@yahoo.com

2 موظف بمصرف الوحدة. Email: Amsoud@yahoo.com

المقدمة :

يلعب الجهاز المصرفي دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية لأي بلد، فالجهاز المصرفي له روابط وثيقة مع جميع فروع النشاط الاقتصادي، وكما تعتبر المصارف في أي اقتصاد هي العمود الفقري والركيزة الأساسية لتحقيق أهدافه، ومن خلال دورها كوسيط نقدي يقوم بتعبئة المدخرات على شكل ودائع، وتقديم القروض لكافة فروع النشاط الاقتصادي مما يساهم في تمويل وتنمية الاقتصاد وأيضاً الخدمات المتنوعة التي تقدمها المصارف تعمل على تطوير الحياة الاقتصادية (جميل، 2016، خلاف، 2015).

ومع تزايد سرعة خطى العولمة المالية، وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على المستوى العالم، وتحول العالم إلى قرية صغيرة متنافسة بحكم تكنولوجيا المعلومات والاتصال والذي تبعه استحداث أدوات مالية جديدة، وأيضاً التوسع في استخدامهما، وزيادة المنافسة بين المصارف، كل ذلك أدى إلى ظهور العديد من المخاطر التي تواجه العمل المصرفي (بن بوزيان، 2015، رهيف، 2015).

وفي ظل تصاعد المخاطر المصرفية، بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين المصارف المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية لتقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف (معنوق وعشري، 2014) وفي أول خطوة في هذا الإتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الدراسات السابقة:

قُسمت الدراسات السابقة التي تناولت موضوع هذا البحث وفقاً لترتيبها الزمني من الأقدم إلى الأحدث وذلك بهدف تدعيم مشكلة الدراسة والاعتماد عليها في صياغة أسئلة استمارة الاستبانة، وذلك على النحو التالي:

1. **دراسة بادي وآخرون (2007):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير كفاية رأس المال المصرفي وفقاً لمقررات لجنة بازل 2 ومدى انطباق هذه المعايير على المصارف التجارية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية الليبية لا يمكنها أن تقوم بقياس مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، و مخاطر التشغيل وفق معايير بازل 2، وكذلك لا يمكنها أن تقي بمتطلبات عملية المراجعة الإشرافية وفق معايير بازل 2، ولا يمكنها أيضاً أن تقي بمتطلبات انضباط السوق وفق معايير بازل 2، الأمر الذي نتج عنه عدم انطباق معايير كفاية رأس المال المصرفي وفقاً لمقررات لجنة بازل 2 على المصارف التجارية الليبية.

2. **دراسة (Ben Naceur & Kandil 2009):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير ضوابط رأس المال وفقاً لمقررات لجنة بازل على أداء القطاع المصرفي في دولة مصر باستخدام (تكلفة الوساطة والربحية) وتوصلت إلى العديد من النتائج أهمها أنه يوجد زيادة ذات دلالة إحصائية في تكلفة الوساطة وأن معدل كفاية رأس المال له تأثير طردي معنوي على تكلفة الوساطة وعلى معدل العائد على الأصول، وقد أسهمت عدة عوامل في ارتفاع تكلفة الوساطة من خلال فترة ما بعد تطبيق ضوابط رأس المال.

3. **دراسة والأغا وأبو الجامع (2011):** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم واقع إدارة ورقابة مخاطر السيولة المصرفية التي تتبناها المصارف الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، وقد أظهرت الدراسة أن المصارف العاملة في قطاع غزة تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في إدارة العمليات النقدية.

4. **دراسة الجناحي (2011):** هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق المصارف العراقية الحكومية لمقررات لجنة بازل 2، وتم اختيار مصرفي الرافدين والرشد عينة للدراسة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن مصرفي الرشد والرافدين يطبقان مقررات لجنة بازل 2، بكافة أبعادها وبدرجة عالية.

5. **دراسة صقر (2014):** هدفت هذه الدراسة إلى تقييم إستراتيجية إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل 2، 3، وذلك من خلال التعرف على مدى الاختلاف بين المصارف الحكومية والمصارف الأجنبية في مصر فيما يتعلق بدرجة توافق إستراتيجية إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل، وشملت عينة الدراسة 6 مصارف

- ، عدد ثلاث مصارف من القطاع العام وعدد من ثلاث مصارف أجنبية، وقد بينت الدراسة وجود فروق بين المصارف الحكومية والمصارف الأجنبية، وقد تفوقت المصارف الأجنبية في توافق استراتيجيات إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل 2، 3 وتوافر الكفاءات الإدارية القادرة على تحليل وقياس المخاطر.
6. **دراسة رومان وطالب (2014):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة المخاطر في المصارف التجارية الجزائرية وفق اتفاقية بازل 3، وقد كانت عينة الدراسة مكونة من المصارف التجارية بولاية سعيدة وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أن المصارف التجارية الجزائرية لا تطبق مقررات بازل 2 الأمر الذي سيترتب عليه أن المصارف التجارية الجزائرية ستجد صعوبة في استيعاب وتطبيق التقنيات الواردة في اتفاقية بازل 3.
7. **دراسة أبو سلمى (2015):** هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في المؤسسات المصرفية وفق متطلبات بازل 3 وتحديد حجم الفجوة بين ما هو مطبق في المؤسسات المصرفية الفلسطينية وبين مؤشرات بازل 3، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف المحلية العاملة في فلسطين وسلطة النقد الفلسطينية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها أنه تتوفر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل 3 في القطاع المصرفي الفلسطيني، وأيضاً تتوفر المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال وفق مقررات بازل 3.
8. **دراسة رهياف (2015):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على بيان إدارة المخاطر المصرفية ومدى إلتزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، وقد تكونت عينة الدراسة من مصرفي الشرق الأوسط والرشد، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها عدم كفاية التدريب والتعليم في المصارف لتطوير القدرات والمهارات البشرية في نواحي أنظمة التصنيف الداخلي للائتمان وأساليب قياس وتخفيف مخاطر الائتمان الواردة في اتفاق بازل 2 وتحديد كفاية رأس المال، وأن المصارف لا تستطيع تقادي المخاطر بنسبة 100 %، وأن المصرف المركزي له دور هام في الحد من مخاطر الائتمان من خلال أدوات الرقابة على الائتمان وضبط أداء المصارف على النحو الذي يضمن سلامة مركزها ويحول دون تعرضها للانهيار.
9. **دراسة غانية (2015):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة المخاطر المصرفية وعملية إدارة هذه المخاطر في الجهاز المصرفي الجزائري وقياسها في ظل ما جاءت به اتفاقية بازل 3، وقد تكونت عينة الدراسة من ثلاث مصارف وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المصارف الجزائرية تتبنى وتطبق مبادئ إدارة المخاطر المصرفية، وكذلك تطبق بازل 2 من الاحتفاظ بالحد الأدنى لرأس المال والمراجعة الإشرافية في حين أن المصارف الجزائرية لم تطبق الركيزة الثانية لبازل 2 والخاصة بانضباط السوق نظراً لأن الجزائر تفتقد لسوق مالي، وأيضاً أن المصارف الجزائرية لم تطبق مقررات بازل 3.
10. **دراسة راضية (2018):** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف المخاطر التشغيلية التي تواجه المصارف التجارية، وأهم مصادرها، وكذا واقع إدارة هذه المخاطر بالمصارف التجارية الجزائرية ومدى تطبيقها لمبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية والتي أوصت بها اتفاقية بازل 2، من خلال دراسة حالة على مصرف الفلاحة والتنمية الريفية، وقد توصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية الجزائرية تتعرض للعديد من المخاطر التشغيلية ، وأن المصارف التجارية الجزائرية لا تولي اهتمام كبير بإدارة المخاطر التشغيلية حيث جاء تطبيق المصارف التجارية الجزائرية لمبادئ الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية وفق مقررات لجنة بازل 3 بدرجة متوسطة.
11. **دراسة الصالح وكريم (2018):** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد تأثير أنواع المخاطر الرئيسة في الأداء المالي للمصارف وفقاً لمقررات بازل 1، 2، 3 وسعت أيضاً إلى تحديد أثر تطبيقات إدارة المخاطر في الأداء المالي للمصارف في العراق وإقليم (كرديستان) وفي مصارف بعض البلدان العربية، وتوصلت إلى أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين كل من المتغيرات المستقلة المتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وبين المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي لعينة الدراسة، بينما أظهرت علاقة معنوية وعكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر التشغيل والأداء المالي لمصارف عينة الدراسة.

12. دراسة مصباح (2018): هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لإتفاقيات بازل وتطوراتها وصولاً إلى بازل3، كما تكون مجتمع الدراسة من دوائر الرقابة والتفتيش للمصارف المحلية المرخصة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها يتوفر في الجهاز المصرفي الفلسطيني المتطلبات الدنيا لكفاية رأس المال بالإضافة إلى وجود سياسات رقابية لتغطية المخاطر وفق مقررات لجنة بازل وما جاءت بها من تطورات.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المرتبطة بهذه الدراسة يتبين أنها تتفق على أهمية تطبيق متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث ركزت بعض الدراسات على إلقاء الضوء على مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في المؤسسات المصرفية وفق متطلبات بازل3، وفي حين ركزت بعض الدراسات على التعرف على المخاطر المصرفية وعملية إدارتها في الجهاز المصرفي وقياسها في ظل ما جاءت به اتفاقية بازل3، كما حاولت بعض الدراسات الأخرى دراسة العلاقة بين الالتزام بمعايير بازل للرقابة المصرفية الفعالة وسلامة النظام المصرفي.

وجاء هذا البحث امتداداً لجهود البُحاث، حيث حاول تسليط الضوء على واقع إدارة المخاطر المصرفية في المصارف التجارية الليبية وفقاً لاتفاقية بازل3، وذلك من خلال محاولة تقييم مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر من جهة، ومدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات بازل3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية.

ويتميز هذا البحث عن غيره من الدراسات السابقة أنه يطبق على المصارف التجارية الليبية حيث يوجد اختلاف في البيئة القانونية والمالية والاقتصادية التي تمت فيها الدراسات السابقة مقارنة مع بيئة الأعمال الليبية، باستثناء دراسة بادي وآخرون (2007) والتي اهتمت بالتعرف على معايير كفاية رأس المال المصرفي وفقاً لمقررات بازل2 ومدى انطباق هذه المعايير على المصارف التجارية الليبية.

مشكلة البحث:

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات خلال العقد الأخير من القرن العشرين تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المالية والمصرفية، واستحداث أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض والمنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية، الأمر الذي أدى إلى تطور الصناعة المالية والمصرفية حول العالم، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية إلا أن هناك العديد من الأزمات التي شهدتها القطاع المالي والمصرفي في مختلف الدول، والتي أدت في مجملها إلى انتقال عدوى الأزمات المالية والمصرفية من دولة إلى أخرى (بشير، وعبدربه، 2011).

ونتيجة لذلك أصبح عمل المصارف محاطاً بالعديد من المخاطر المختلفة باختلاف بيئتها ومجالاتها، ما دفع القائمين على المصارف للاهتمام بتلك المخاطر من أجل السيطرة عليها أو الحد منها، وبالتالي أصبح من الضروري التركيز على المخاطر المصرفية وإدارتها.

وتعتبر إدارة المخاطر المصرفية محل اهتمام الكثير من السلطات الرقابية والمؤسسات المالية، ونتيجة لهذا الاهتمام تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث يمثل دور لجنة بازل في صياغة أفضل الممارسات في الرقابة المصرفية، حيث تركز اهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية على إصدار العديد من الوثائق الإرشادية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية.

حيث قامت لجنة بازل بإصدار اتفاقية بازل1 سنة 1988، والتي وضعت معياراً موحداً لكفاية رأس المال ليكون ملزماً لكافة المصارف العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولياً أو عالمياً للدلالة على مكانة المركز المالي للمصرف ويقوي ثقة المودعين فيه، وأمام تعاظم المخاطر وتغير طبيعتها، وظهرت اتفاقية بازل2 التي عملت على تحقيق التناسب بين رأس مال المصرف وأصوله الخطرة، إضافة إلى تدعيم دور الجهات الرقابية،

وزيادة شفافية السوق، وكان من المتوقع زيادة متانة واستقرار النظام المصرفي مع تطبيقها، إلا أن الأزمة المالية التي حدثت خلال الفترة 2007/2008، دفعت لجنة بازل إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية بازل 2 لتتولد بعد ذلك اتفاقية بازل 3 في سنة 2010، والتي تتضمن متطلبات جديدة متمثلة في إصلاحات مالية وتشمل العمل على زيادة متطلبات رأس المال والسيولة، وإصلاحات هيكلية تضمن تفعيل إجراءات الرقابة في المصارف وتعزيز درجة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية للمصارف.

وعلى الصعيد المحلي فقد ألزم مصرف ليبيا المركزي المصارف التجارية الليبية بالضوابط والمعايير الرقابية المصرفية الدولية الصادرة عن لجنة بازل وذلك وفق رسالته الدورية رقم 2006\50، حيث أن عدم التزام المصارف التجارية الليبية بالمعايير الصادرة عن لجنة بازل سوف يؤدي إلى العديد من المشاكل في معاملاتها الخارجية مثل إجماع المصارف الخارجية التي تعتمد بشكل أساسي على المعايير الصادرة عن لجنة بازل لتقييم المؤسسات المصرفية التي تتعامل معها عن التعامل مع المصارف التجارية الليبية التي لا تلتزم بهذه المعايير، الأمر الذي سيؤثر بدوره على نتائج أعمال المصارف التجارية الليبية التي لا تلتزم بالمعايير الصادرة عن لجنة بازل (بادي وآخرون، 2007).

وعليه تتمحور مشكلة البحث في التعرف على واقع إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية وفق اتفاقية بازل 3 باعتبارها أحدث ما صدر عن لجنة بازل، وتتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤالين التاليين:

- هل تطبق المصارف التجارية الليبية مبادئ إدارة المخاطر المصرفية؟
- هل تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات بازل 3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى:

H0- لا تطبق المصارف التجارية الليبية مبادئ إدارة المخاطر المصرفية.

H1- تطبق المصارف التجارية الليبية مبادئ إدارة المخاطر المصرفية.

الفرضية الثانية:

H0- لا تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات بازل 3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية.

H1- تطبق المصارف التجارية الليبية متطلبات بازل 3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر المصرفية، وكذلك التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لاتفاقية بازل 3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية.

أهمية البحث:

الأهمية النظرية: فتح المجال أمام الباحثين للقيام بأبحاث لتطوير عمل المصارف الليبية.

الأهمية التطبيقية: الاهتمام بإدارة المخاطر من أهم السبل لتعظيم أرباح المصارف التجارية، وكذلك تطبيق المصارف التجارية للاتفاقيات الصادرة عن لجنة بازل من شأنه أن يحقق الاستقرار في النظام المالي وضمان كفاءة القطاع المصرفي.

مفهوم المخاطر المصرفية:

يوجد للمخاطر معاني كثيرة تختلف باختلاف مجال التطبيق حيث تعددت التعاريف والمفاهيم لهذا المصطلح واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة.

حيث عرفها حريز وآخرون (2014:62) "على أنها حالة قد تخلق أو تزيد من فرصة نشوء خسارة من خطر ما ومن الممكن أن يكون شيء ما خطر أو مجازفة معا".

وعرّف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر بأنها: "احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق أهداف المؤسسة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على أهداف المؤسسة، ودرجة احتمال حدوثها" (The Institute of Internal Auditors 19:2009).

أما المخاطر المصرفية فعرفها آل شبيب (25:2015) المخاطر المصرفية بأنها "الانخفاض في القيمة السوقية للمصرف، بسبب التغير في بيئة الأعمال ويتحدد الانخفاض في القيمة السوقية بالمخاطر السوقية والمخاطر الائتمانية والمخاطر التشغيلية ومخاطر الأداء".

وعرفها نجار (49:2014) "باحتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلاً عن تنذب عائد على استثمار معين".

كما عرّف رهيف (393:2015) المخاطر المصرفية بأنها "احتمالية تأثير الحوادث المتوقعة وغير المتوقعة تأثيراً عكسياً على رأس مال المصرف عوائده".

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول بأن المخاطر المصرفية: هي حالة عدم التأكد في استرجاع الأموال التي استثمارها المصرف في أصوله المتعددة أو عدم تحصيل أرباح متوقعة.

مفهوم إدارة المخاطر:

ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر فمن المعلوم أن بدون مخاطر تقل الأرباح أو تتعذر، فكلما قبل المصرف بقدر أكبر من المخاطر كلما كانت الأرباح المتوقعة أكبر، من هنا قبل المصرفيين لمخاطر عملهم، ليس لتجنب المخاطر بل للعمل على احتوائها بكفاءة لتعظيم العائد على الاستثمارات التي هي المقياس الحقيقي للنجاح (رهيف، 2015).

حيث توصل الباحثون إلى عدة تعريفات لإدارة المخاطر منها:

فعرّفها طهراوي، عبدالرازق (60: 2012) "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدتها وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف".

وعرف زايد (2017) المخاطر المصرفية بأنها الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية المصرف من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناتجة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الأحكام القضائية.

كما عرف (2013) Oblakovic المخاطر المصرفية بالمتابعة الدائمة والمنظمة لجميع أنواع المخاطر، وتشمل تحليل وتحديد المخاطر المعترف بها، وكذلك تحديد وتنفيذ التدابير الاستراتيجية الكافية لتقليلها لذلك فهي عملية شاملة تشمل دورة نطية من التواصل والتوثيق والمراقبة وعملية الإنذار المبكر عن المخاطر.

باستعراض التعريفات السابقة يرى الباحثان أن إدارة المخاطر المصرفية هي عملية اتخاذ القرارات التي تواجه متخذي القرار للحد من الأخطار التي يمكن حدوثها للمصرف، وذلك من خلال التعرف على أسباب الخطر المختلفة ووضع أفضل الطرق لمنع وقوعها أو تقليلها.

مبادئ إدارة المخاطر:

إن فاعلية إدارة المخاطر في أي مصرف تستوجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تضبط طريقة عمله، وكذلك إلى تحديد واضح لمهامه في المصرف حتى تحقق الأهداف المنشودة (غانية، 2015).

ووفقاً لما جاء بورقة العمل المقدمة في اجتماع لجنة الرقابة المصرفية العربية التابعة لمحافظة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التي تحمل عنوان "مبادئ إدارة المخاطر"

وتتلخص أهم مبادئ إدارة المخاطر فيما يلي (عفانة، 2017):

1- تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل مصرف.

2- على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية لإدارة المخاطر، وتشجيع القائمين على الإدارة قبول وأخذ المخاطر بعقلانية.

3- أن تكون لدى كل مصرف لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر"، تشمل في عضويتها على بعض المسؤولين التنفيذيين بالمصرف.

4- إنشاء إدارة متخصصة تتولى تطبيق سياسات إدارة المخاطر، وتقع على عاتقها المسؤولية اليومية لمراقبة وقياس المخاطر للتأكد من أنشطة المصرف تتم وفق سياسات وحدود معتمدة.

5- يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من أنواع المخاطر الرئيسية، ويشترط أن يكون لدى كل منهم الدراية الكافية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات المصرف ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة باختصاصه.

6- ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى كل مصرف، وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها بشكل دقيق ومع تحديد تأثيرها على ربحية المصرف وملاءته المالية.

7- تقييم أصول المصرف وخاصة الاستثمارية منها على أساس القيمة العادلة، إن وجدت أو سعر السوق.

8- ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها المصرف.

9- يجب الاحتفاظ كتابيا بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل أنظمة المعلومات، وطريقة معالجتها، ومراجعتها بشكل دوري للتحقق من توافقها مع المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية.

10- وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة في المصرف تتبع مجلس إدارة المصرف مباشرة، وتقوم بالمراجعة على جميع أعمال وأنشطة المصرف بما فيها إدارة المخاطر.

11- لا بد من ووضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع قطاعات المصرف مثل الفصل بين الوظائف والمهام ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات والمعاملات.

12- وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية للمصرف من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات.

13- وضع خطط للطوارئ وإجراءات وقائية ضد الأزمات، يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، وذلك للتأكد من أن المصرف قادر على تحمل أي أزمة أو التعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات على أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

لجنة بازل وتطورها:

مع دخول عصر العولمة المالية، التي هي جزء من العولمة الاقتصادية، فإن سلامة العمل المصرفي أصبحت مسألة مهمة وأساسية في السوق المصرفية الدولية، فيعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي واتجاه المصارف إلى تدعيم مراكزها المالية، أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة المصارف في ظل العولمة وفي إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية وفي ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق المالية (عبدالحמיד، 2015).

ونتيجة لذلك أصبح من الضروري البحث عن آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها المصارف، لذلك قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية الدولية عام 1988م بإصدار ما يعرف بمعيار كفاية رأس المال، وأسس الرقابة الداخلية والخارجية، وكيفية إدارة المخاطر المصرفية، ثم قامت بتطوير هذه الاتفاقية وتحديثها لمواكبة التطورات العالمية والتي شملت التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتطورات في أساليب الإدارة المالية، وفضلا عن تعدد الأزمات المالية الأمر الذي تطلب ضرورة إعادة النظر في الاتفاقية القائمة، وقد نتج عن هذه التطورات الاتجاه نحو الإعداد لتعديل تلك الاتفاقية وإصدار اتفاقية جديدة تتضمن إعادة النظر في أساليب المخاطر سميت "باتفاقية بازل2" والتي لم تقتصر على إعادة النظر في متطلبات رأس المال بإعادة

مفهوم المخاطرة إلى السوق، وتضمنت منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في القطاع المصرفي تتمثل في مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (الزعاوي، 2008).

ونتيجة لتداعيات الأزمة المالية في أواخر عام 2007م بدأ العالم يستشعر الحاجة لإعادة النظر في منظوماته المالية والاقتصادية والمصرفية بما يحصنه من انتكاسات مستقبلية أخرى، ففي سبتمبر 2010 أقرت لجنة بازل للإشراف المصرفي حزمة جديدة من المعايير تعرف ببازل3، تقدم مجموعة من المتطلبات تهدف إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات دون الحاجة إلى جهود حكومية و تساعد في تقليل إمكانية حدوث أزمة مالية جديدة، ولعل أهم هذه المتطلبات الرافعة المالية ونسبة الحماية الإضافية التي تقوم على تكوين احتياطات قائمة على خسائر متوقعة وتحسين إدارة المخاطر والحوكمة وتعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف (معتوق وعشري، 2014).

مقررات اتفاقية بازل3:

كشفت الأزمة المالية العالمية عن وجود بعض نقاط الضعف في بازل2، مما دفع لجنة بازل إلى إجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لبازل2، وأسفر عملها عن إصدار قواعد ومعايير مصرفية جديدة شكلت معاً مع مايتوجب على المصارف الالتزام به مستقبلاً "بازل3" (عبدالسلام، 2016).

فأعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة المصرفية، عن إصلاحات للقطاع المصرفي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في مدينة سيؤول العاصمة كورية الجنوبية في 12 نوفمبر 2010 وتلزم قواعد اتفاقية "بازل3" المصارف بتحسين نفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها دون مساعدة وتدخل المصرف المركزي أو الحكومة قدر الإمكان (معتوق وعشري، 2014).

أسباب ظهور بازل3:

إن حدوث الأزمة بعد فترة قصيرة من تطبيق بازل2 في الدول المتقدمة جعل هذه الاتفاقية على المحك كونها جاءت لتعزز صلاية النظام المصرفي. الأمر الذي عجل بمراجعة الأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية. يمكن إيراد أهم أسباب نشوء هذه الأزمة فيما يلي (نجار، 2013):

1- النقص في رؤوس الأموال الملائمة: كشفت الأزمة المالية العالمية أن المصارف في مختلف دول العالم لا تتوفر على المستوى الكافي من الأموال لتغطية المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف.

2- عدم كفاية شفافية السوق: بينت الأزمة الأخيرة أن هناك نقصاً في شفافية السوق نتيجة عدم كفاية مستوى الإفصاح المصرفي، الأمر الذي عقد من عملية تقييم الأموال الخاصة ومقارنتها من مصرف إلى آخر.

3- إهمال بعض أنواع المخاطر: رغم أن اتفاقية بازل2 جاءت بمفهوم موسع للمخاطر المصرفية إلا أن هناك العديد من المخاطر أهملتها وساهمت بشكل كبير في إحداث الأزمة، ومنها مخاطر المحافظ المالية للتفاوض، المخاطر الكبرى المرتبطة بالعمليات على المشتقات والتي شكلت نسبة هامة من نشاط المصارف نظراً للتطور الكبير الذي عرفته الأسواق المالية في السنوات الأخيرة، استعمال المشتقات كوسيلة لإدارة المخاطر.

4- نقص في سيولة المصارف: لقد كان من نتائج تسابق المصارف في الدول المتقدمة لتوظيف أموالها من أجل تعظيم أرباحها واستغلال فترة رواج السوق هو إهمالها لقضية السيولة، وهو ما كان له انعكاساً سلبياً عليها إذ لم تتمكن من الإيفاء بطلبات عملائها بمجرد ظهور بوادر الأزمة التي نتج عنها تهافت المودعين على سحب أموالهم من المصارف.

5- المبالغة في عمليات التوريق المعقدة: عمدت العديد من المصارف إلى تخفيض متطلبات رأس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية رأس مال أعلى من الواقع، وبالتالي الابتكارات المالية الجديدة كان لها دور بارز في أحداث هذه الأزمة.

6- الإفراط في المديونية: لجأت المصارف إلى بناء مديونية مفرطة داخل وخارج الميزانية من أجل التعظيم من أثر الرفع المالي وزيادة مردوديتها، وقد ترافق ذلك مع تآكل تدريجي لمستوى ونوعية قاعدة رأس المال.

أهداف مقررات لجنة بازل 3:

تهدف هذه الاتفاقية إلى (عبدالسلام، 2016 وزنكري، 2012):

1- تحسين قدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات الناجمة عن ضغوط مالية واقتصادية مهما كان مصدرها، ومنع تكرار أزمات المصارف وتحسينها وحماية النظام المصرفي العالمي من مخاطر الإفلاس التي دفعت النظام المصرفي العالمي إلى الدخول في دائرة الركود.

2- إلزام المصارف بالاحتفاظ بقدر أكبر من أموالها الخاصة ومواردها الذاتية لتحسين نفسها ضد الأزمات المالية في المستقبل والتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية.

3- تحسين إدارة المخاطر والحوكمة.

4- تعزيز الشفافية والإفصاح في المصارف.

5- حماية النظام المصرفي من الإفراط في منح الائتمان وزيادة قدرة المصرف على امتصاص الخسائر.

منهجية البحث:

من أجل تحقيق هدف البحث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعبر عن دراسة أو بحث الظاهرة المراد بحثها، كما توجد بالواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كمياً، ويوضح خصائصها (عبيدات وآخرون، 2006).

وتم الاعتماد على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضوع البحث، حيث تم استخدام أسلوب العينة العشوائية في اختيار عينة البحث، كما تم الاعتماد على وسيلة الاستبيان لجمع البيانات.

مجتمع وعينة البحث:

يتكوّن مجتمع البحث من المصارف التجارية العاملة في ليبيا، وتشمل مجالس الإدارة بهذه المصارف بالإضافة إلى المدراء العامون ونائبيهم ومدراء المناطق ومدراء إدارة المخاطر ومدراء إدارات الائتمان ورؤساء وحدات الامتثال، وقد تمّ الاقتصار على 5 مصارف تجارية ويرجع السبب في ذلك لكون الفروع والوكالات التابعة لهذه المصارف تشكّل مجتمعةً حوالي 81% من إجمالي الفروع والوكالات التابعة للمصارف التجارية العاملة في ليبيا.

ونظراً لتجانس مجتمع البحث وتشابه الظروف التي تحيط بها فإن العينة تكون ممثلة لمجتمع البحث بالكامل. وبعد تحديد مجتمع البحث وتحديد عينة البحث بدقة شرع الباحثان في التحضير والترتيب لعملية توزيع وجمع الاستبيان على الفئات المشاركة في البحث.

حيث تم توزيع عدد (100) استمارة استبيان على أفراد العينة في المصارف الخمسة وقد بلغ عدد الاستمارات المستردة والداخلية في التحليل (71) استمارة كما مبين بالجدول (1):

جدول (1) عدد الاستمارات الموزعة والمستردة والداخلية في التحليل

النسبة	الاستمارات المستردة	الاستمارات الموزعة	المصرف
84%	21	25	مصرف الجمهورية
85%	17	20	مصرف الوحدة
65%	13	20	المصرف التجاري الوطني
60%	9	15	مصرف شمال أفريقيا
55%	11	20	مصرف الصحارى

المجموع	100	71	71%
---------	-----	----	-----

صدق وثبات الاستبيان:

تم قياس ثبات أسئلة الاستبيان وقد تم الاعتماد في ذلك على اختبار ألفا كرونباخ، ويتبين من جدول (2) أن معامل الثبات لمبادئ إدارة المخاطر بلغ (0.882) بينما معامل الثبات لمقررات بازل3 فقد بلغ (0.956)، ودرجة ثبات أداة البحث ككل (0.944) وهي جميعها درجات ثبات عالية، وبالتالي يتضح ان جميع قيم معامل الثبات كانت أكبر من (0.65) مما يعني إمكانية الاعتماد على جميع العبارات في كل جزء من أجزاء الاستبيان دون حذف أي منها وذلك لإجراء التحليل الإحصائي وبالتالي فإنه يمكن تعميم نتائج البحث على مجتمع البحث. وللتحقق من صدق مقياس البحث تم حساب معامل الصدق الإحصائي باستخدام دالة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وهي تتراوح ما بين (0.93-0.977) وهذا يبرر صدق المقاييس لهذا البحث، وإن أسئلة المقياس تعكس قدرة المقياس على قياس ما صمم لأجله.

جدول (2): نتائج ثبات وصدق الاستبيان

المحور	عدد الفقرات	معاملات الثبات	معاملات الصدق
مبادئ إدارة المخاطر	12	0.882	0.939
مقررات بازل3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية	18	0.956	0.978
المجموع	30	0.944	0.972

اختبار التوزيع الطبيعي:

لاختبار اعتدالية البيانات قام الباحثان بإجراء اختبار الاعتدال باستخدام اختبار كولموجروف - سميرونوف لكل محور من محاور البحث على حدة، ثم لجميع محاور البحث مجتمعة، وذلك لتبيان ما إذا كانت البيانات تأخذ التوزيع الطبيعي، وبعد إجراء الاختبار تبين أن البيانات موزعة طبيعياً كما هي موضحة في جدول (3) حيث أن الدلالة الاحصائية لجميع المحاور أكبر من مستوى الدلالة 0.05، لذلك نقبل الفرضية القائلة إن البيانات لا تختلف عن التوزيع الطبيعي، وعليه فإنه يمكن اختبار الفرضيات على الصورة المعلمية أو البارومترية.

جدول (3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المحور	قيمة الاختبار	العدد	الدلالة الاحصائية
مبادئ إدارة المخاطر	0.128	71	0.066
مقررات بازل3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية	0.126	71	0.064
الدرجة الكلية	0.129	71	0.068

تحليل البيانات المتعلقة بصفات المشاركين في البحث:

يتضح من جدول (4) أن معظم عينة البحث من حملة البكالوريوس بنسبة (53.5%) من إجمالي أفراد عينة البحث، وأن (29.6%) من حملة الماجستير و(4.2%) من حملة الدكتوراه، و(12.7%) من حملة الدبلوم العالي والمتوسط، وهذا يعطي مؤشراً إيجابياً بالاعتماد والوثوق في البيانات المتحصل عليها، ويبين متغير التخصص أن ما نسبته (73.2%) من أفراد عينة البحث تخصصهم العلمي محاسبة وتمويل ومصارف وتشكل أعلى نسبة من أفراد عينة البحث وهذه نتيجة طبيعية حيث أن العمل المصرفي يقوم على أساس تخصص علوم مالية ومصرفية، ونسبة (8.5%) من التخصصات العلمية الأخرى، وكذلك ما نسبته (18.3%) من أفراد عينة البحث تخصصهم اقتصاد، ويبين متغير الخبرة أن (74.7%) من إجمالي أفراد عينة البحث خبرتهم عشر سنوات فما فوق، وأن (25.3%) خبرتهم أقل من 10 سنوات، مما يدل على أن معظم أفراد عينة البحث لديهم الخبرة العملية في العمل المصرفي.

جدول (4): توزيع أفراد عينة البحث حسب متغيرات البحث الديمغرافية

المتغير	الفئات	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دكتوراه	3	4.2
	ماجستير	21	29.6
	بكالوريوس	38	53.5
	اقل من بكالوريوس	9	12.7
المجموع		71	100%
التخصص	تمويل ومصارف	23	32.4
	محاسبة	29	40.8
	اقتصاد	13	18.3
	أخرى	6	8.5
المجموع		71	100%
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	8	11.3
	من 5 الى اقل من 10 سنوات	10	14.1
	من 10 الى اقل من 15 سنة	18	25.4
	15 سنة فأكثر	35	49.3
المجموع		71	100%

تحليل النتائج الميدانية المتعلقة بالبحث:

في هذا الجزء تم التعرف على آراء واتجاهات المشاركين في البحث حول مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل3، من خلال تحليل البيانات الخاصة بكل محور من محاور البحث، وبالتالي فإننا نحصل على اتجاه الإجابات لدى أفراد عينة البحث وذلك لكل محور على حدة، وقد كانت الإجابات لكل محور وفقاً للتالي:

- تحليل إجابات المشاركين حول مستوى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر: ولتحديد مستوى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية لفقرات هذا المحور وذلك على النحو التالي:

جدول (5): توزيع إجابات عينة البحث لمحور مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر

م	العبارات	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
1	تعتمد إدارة المصرف على استراتيجيات واضحة لإدارة المخاطر.	3.72	0.88	2
2	يوجد في المصرف لجنة مستقلة تقوم بوضع نظام محدد لمتابعة المخاطر بشكل دوري ومنسق.	3.38	0.89	3
3	يوجد لدى المصرف إدارة مراجعة داخلية تتبع مجلس إدارة المصرف تقوم بمراجعة شاملة لجميع أعمال المصرف.	3.75	0.90	1
4	تقوم إدارة المصرف بتقييم الأصول لقياس الربحية والمخاطرة.	3.03	1.06	6
5	يوجد في المصرف مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية.	3.21	1.08	4
6	تستخدم إدارة المصرف نظم معلومات حديثة وإلكترونية لإدارة المخاطر.	2.79	1.04	7
7	يحتفظ المصرف كتابياً بتفاصيل عمل أنظمة المعلومات وطريقة معالجتها	3.10	1.07	

5			ومراجعتها بشكل دوري.	
11	1.01	2.65	يوجد في المصرف نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر.	8
10	0.92	2.65	تستخدم إدارة المصرف أدوات رقابية كافية توفر الثقة حول تقييم المخاطر.	9
12	0.88	3.72	وجود ضوابط تشغيلية فعالة في جميع إدارات المصرف.	10
9	1.00	2.69	يوجد لدى المصرف خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الالتزامات.	11
8	0.99	2.73	تقوم إدارة المصرف بوضع ضوابط أمان لنظم المعلومات المصرفية من أجل الحفاظ على سلامة وسرية المعلومات.	12
3.033			المتوسط العام	
0.580			الانحراف المعياري	

يتضح من خلال مطالعة البيانات الواردة في الجدول رقم (5) أن متوسط نسبة المشاركين الذين أكدوا على تطبيق المصارف التجارية الليبية لمبادئ إدارة المخاطر (موافق + موافق بشدة) بلغ ما نسبته (60.52%) وبمتوسط عام بلغ (3.033) والذي يقع في مدى (2.60-3.40) مما يعني أن مستوى البعد لأول لعينة الدراسة كان في المستوى المتوسط، كما يبين الجدول أيضاً أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور مبادئ إدارة المخاطر تراوحت بين (2.61- 3.75) وانحرافات معيارية (0.88-1.08). كما يتبين من الجدول أن فقرة "يوجد لدى المصرف إدارة مراجعة داخلية تتبع مجلس إدارة المصرف مباشرة تقوم بمراجعة شاملة لجميع أعمال المصرف" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.75) وانحراف معياري (0.90)، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى العالي. في حين جاءت فقرة "وجود ضوابط تشغيلية فعالة في جميع إدارات المصرف" في المرتبة الحادية عشر والأخيرة، بمتوسط حسابي قدره (2.61)، وانحراف معياري قدره (0.96)، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في الدرجة المتوسطة. وبوجه عام فإن متوسط مبادئ إدارة المخاطر قد بلغ (3.033) وهو في مدى المتوسط النظري (2.60-3.40)، الأمر الذي يشير إلى أن مستوى تطبيق المصارف التجارية لمبادئ إدارة المخاطر كان في المستوى المتوسط.

• تحليل إجابات المشاركين حول مستوى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات بازل3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية:

ولتحديد مستوى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات بازل3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الأهمية لفقرات هذا المحور وذلك على النحو التالي:

جدول (6): توزيع إجابات عينة البحث لمحور مدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات بازل3

المتعلقة بالمخاطر المصرفية والوسط المرجح والانحراف المعياري وترتيب الأهمية لإجاباتهم

م	العبارات	الوسط المرجح	الانحراف المعياري	ترتيب الأهمية
1	يقوم المصرف بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية.	3.27	1.08	1
2	يمتلك المصرف استراتيجية لإدارة المخاطر الائتمانية على المدى الطويل.	2.66	0.95	4
3	يقوم المصرف بقياس وضبط المخاطر الائتمانية للعملاء بدقة مما يساعد على تفعيل الرقابة المصرفية.	2.68	0.98	3
4	يعمل المصرف على بلوغ نسبة كفاية رأس المال إلى 10.5%.	2.38	0.79	12
5	يحتفظ المصرف بنسبة 2.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر أثناء فترات الأزمات المالية والاقتصادية.	2.32	0.80	16
6	يعمل المصرف على إدخال رافعة مالية بنسبة 3%.	2.25	0.75	18
7	يعمل المصرف على القيام بإجراءات سياسات ملائمة من أجل تحديد وإدارة الأصول التي بشأنها ملاحظات والاحتفاظ بالمخصصات والاحتياطات الكافية لمواجهتها.	2.52	0.93	6

8	يقوم المصرف بإجراءات وسياسات ملائمة من أجل قياس وتحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التركيز والإبلاغ عنها والسيطرة عليها.	2.32	0.89	14
9	يقوم المصرف بوضع استراتيجيات وممارسات لإدارة المخاطر المتعلقة بانضباط السوق.	2.37	0.88	13
10	يعتمد المصرف على أسلوب محدد لقياس مخاطر السوق.	2.27	0.79	17
11	يحتفظ المصرف بأصول ذات سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي خلال 30 يوم.	2.58	0.95	5
12	يتوفر في المصرف مصادر تمويل مستقرة لتوفير السيولة في الأجل المتوسط والطويل.	2.32	0.90	15
13	يوجد في المصرف استراتيجية لجذب الودائع.	2.44	0.92	9
14	يوجد لدى المصرف سياسات وإجراءات تحدد مخاطر التشغيل والتحكم فيها وتخفيفها.	2.42	0.88	11
15	يقوم المصرف بفصل المهام والمسؤوليات بين مراقبة مخاطر التشغيل وبين الجهات المنفذة للعمل والمهام المساندة.	2.46	0.92	8
16	يقوم المصرف بالإفصاح في قوائمته المالية مما يمنح المستثمرين والأطراف ذات العلاقة الثقة في تلك القوائم للاعتماد عليها.	2.44	0.93	10
17	يتوفر لدى المصرف أطر عمل مناسبة للمراقبة الداخلية من خلال تفويض السلطات والصلاحيات ووجود إدارات مستقلة ومناسبة للتدقيق الداخلي ومراقبة الامتثال.	2.48	0.93	7
18	يقوم المصرف بالإفصاح عن المخاطر التي تواجهه وفقاً لتعليمات السلطة الرقابية.	3.03	1.14	2
المتوسط العام		2.512		
الانحراف المعياري		0.611		

يتبين من خلال استعراض الجدول رقم (6) أن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات محور تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات بازل3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذا المحور ما بين (2.25-3.27) كما تراوحت الانحرافات المعيارية ما بين (0.75-1.08). كما يتبين من الجدول أن العبارات التي تقيس محور تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات بازل3 المتعلقة بالمخاطر المصرفية قد جاءت فقرة " يقوم المصرف بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر الائتمانية" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.27) وانحراف معياري (1.08)، وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في المستوى المتوسط. بينما جاءت فقرة " يعمل المصرف على إدخال رافعة مالية بنسبة 3%" بمتوسط حسابي (2.25) وانحراف معياري (0.75)، في المرتبة الأخيرة وحسب المتوسط المرجح فإن هذه الفقرة تأتي في درجة عدم الموافقة. وبوجه عام فإن متوسط تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات إدارة المخاطر وفقاً لاتفاقية بازل3 قد بلغ (2.512) وهو في مستوى (1.8-2.60)، ما يعنى أن مستوى تطبيق المصارف التجارية الليبية لمتطلبات اتفاقية بازل3 كان في مستوى المنخفض.

اختبار فرضيات البحث:

لاختبار فرضيات البحث، وقد تم استخدام اختبار One sample T Test ذلك كون البيانات تتبع توزيعاً طبيعياً، ولهذا تم اختبار الفرضيات كما موضح بالجدول (7) حيث يظهر أن متوسط استجابات عينة البحث على مبادئ إدارة المخاطر كانت (3.033) بانحراف معياري قدره (0.580)، وبلغت قيمة (t) المحسوبة (0.478)، وأما قيمة الدلالة فقد بلغت (0.634)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 في اختلافات وجه النظر في تطبيق مبادئ إدارة المخاطر، وعليه يكون القرار الإحصائي قبول فرض العدم (H_0) ما

يعني أن غالبية المشاركين متفقين بمستوى متوسط على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية.

وكذلك يتبين من جدول (7) أن متوسط استجابات عينة الدراسة على متطلبات بازل 3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية التي تقوم بها إدارة المخاطر في المصارف الليبية كانت (2.511) بانحراف معياري قدره (0.616)، وبلغت قيمة (t) المحسوبة (6.737)، وأما قيمة الدلالة فقد بلغت (0.000)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، وعليه يكون القرار الإحصائي برفض الفرض H_0 ما يعني عدم تطبيق المصارف التجارية الليبية متطلبات بازل 3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية.

جدول (7): نتائج اختبار (t) لعينة واحدة لفرضيات البحث

المحور	المتوسط	الانحراف	قيمة (t)	الدلالة الإحصائية
مبادئ إدارة المخاطر	3.033	0.580	0.478	0.634
متطلبات بازل 3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية	2.511	0.616	-6.737	0.000

نتائج البحث:

توصل الباحثان من خلال تحليل بيانات البحث، ونتائج التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث إلى العديد من النتائج أهمها ما يلي:

1. أن المصارف التجارية الليبية تطبق مبادئ إدارة المخاطر المصرفية وذلك بمستوى متوسط.
2. أن المصارف التجارية الليبية لا تطبق متطلبات بازل 3 المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية.

توصيات البحث:

على ضوء ما تقدم، وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها نقترح بعض التوصيات من أهمها:

1. يجب على المصارف العمل على تحسين إدارة المخاطر المصرفية بأنواعها، والتي تتطلب من المصارف الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في مجالات كفاية رأس المال، والمراجعة الرقابية، والمحاسبية، والشفافية، والإفصاح.
2. إقامة دورات تدريبية للعاملين في المصارف التجارية الليبية وتوعيتهم بأهمية الاتفاقيات الصادرة عن لجنة بازل وما لها من دور في تجنب المصارف التجارية للمخاطر المصرفية.
3. ضرورة العمل على تطبيق مبادئ إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية لما لها من دور أساسي في تجنب المصارف التجارية العديد من المخاطر.
4. العمل على التزام المصارف التجارية الليبية بمقررات بازل 3 التي تساعد المصارف على تجنب الوقوع في المخاطر.

المراجع:

- ال شبيب، دريد. (2015). إدارة العمليات المصرفية. دار المسيرة للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- أبو سلمى، ريم موسى. (2015). مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل 3، رسالة ماجستير، جامعة غزة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- التقرير السنوي لإدارة الرقابة على المصارف والنقد. (2012). متاح على : <https://cbl.gov.ly> . تاريخ الزيارة : 2020/3/15.
- الأغا، وفيق حلمي وأبو الجامع، نسيم حسن. (2011) توافق معايير بازل 2 وإدارة مخاطر السيولة المصرفية دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة، مجلة تنمية الراغبين، جامعة الموصل، العدد 105. العراق 141-163.

- بادي. محمود محي الدين، فوكله، مصطفى محمد و فياض، مصطفى أنور، (2007) المصارف التجارية الليبية ورأس المال المصرفي وفق معايير لجنة بازل. مجلة البحوث الاقتصادية. مركز البحوث والاستشارات جامعة بنغازي. العدد الأول. المجلد الثامن عشر. بنغازي. ليبيا. 126-163.
- بشير، هشام وعبدربه ابراهيم .(2011). غسل الأموال بين النظرية والتطبيق، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة. مصر.
- بن بوزيان، عبداللطيف مصيطني.(2015). أساسيات النظام المالي و اقتصاديات الأسواق المالية. مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت لبنان.
- جميل، عبدالكريم أحمد.(2016). التسويق المصرفي. دار يافا للنشر والتوزيع. الأردن.
- الجنابي، هيثم عبدالقادر.(2011). قياس مدى تطبيق المصارف العراقية الحكومية لمقررات لجنة بازل 2، مجلة كلية المأمون الجامعة، جامعة المأمون. العدد الثامن عشر. العراق.
- خلاف، ضيف.(2015). البنوك التجارية ودورها في تمويل التجارة الخارجية .رسالة ماجستير. جامعة العربي بن مهيدي. ام البواقي. الجزائر.
- راضية، مصدا.(2018). إدارة المخاطر التشغيلية وفقا لاتفاقية بازل 2 في البنوك التجارية الجزائرية. مجلة الاستراتيجية والتنمية. جامعة عبدالحميد بن باديس. العدد (13) الجزائر. 8-29.
- رفيف، بلسم حسين.(2015). إدارة المخاطر المصرفية ومدى التزام المصارف العراقية بمتطلبات بازل 2، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، جامعة بغداد. العدد (46). العراق. 387-420
- رومان، خديجة و طالب ، نريمان.(2014). إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق اتفاقية بازل 3 رسالة ماجستير. جامعة د طاهر مولاي. ولاية سعيدة. الجزائر.
- زايدي، مريم.(2017). اتفاقية بازل 3 لقياس كفاية أس المال المصرفية وعلاقتها بإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية. أطروحة دكتوراة. جامعة محمد خيضر بسكرة. بسكرة. الجزائر.
- الزعابي، تهناني محمود محمد. (2008). تطوير نموذج لاحتساب كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل. رسالة ماجستير. الجامعة غزة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- زنكري، ميلود.(2012). توجهات لجنة بازل لكفاية رأس المال ومبررات الانفتاح على خصوصية المصارف الإسلامية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية . جامعة حلوان. العدد 4، مصر 257-290.
- معنوق، سهير محمود وعشري، محمد علي.(2014). لجنة بازل وأزمات النظام الرأسمالي. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية-جامعة حلوان، العدد الأول. المجلد الثامن والعشرون . مصر. 349-368.
- الصالح، صبيحي محييد وكريم، دالان محمد (2018). إدارة المخاطر والأداء المالي في القطاع المصرفي وفقا لمقررات بازل 1،2،3. جامعة صلاح الدين، العراق. انظر إلى <https://www.researchgate.net> . تاريخ الزيارة : 2020 /3/15.
- صقر، عبير.(2014). تقييم استراتيجية إدارة المخاطر في ضوء مقررات لجنة بازل، رسالة ماجستير ، كلية التجارة. جامعة بنها. مصر.
- طهراوي، أسماء وعبدالرازق بن حبيب.(2012). إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل. مجلة دراسات اقتصادية إسلامية. المجلد (19) العدد الأول. السعودية. 53-104.
- عبدالحميد، عبدالمطلب.(2015). اقتصاديات البنوك. الدار الجامعية للنشر. الاسكندرية. مصر.
- عبدالسلام، عمرو هشام.(2016). توصيات لجنة بازل لإصلاح الجهاز المصرفي". رسالة ماجستير. جامعة عين شمس. مصر.
- عبيدات، محمد، ابونصار، محمد، مبيضين، عقلة (2006)، منهجية البحث العلمي، عمان، دار وائل للطباعة والنشر.

- عفانة، محمد كمال.(2017). إدارة الائتمان المصرفي. دار اليازوري للنشر والتوزيع. عمان. الاردن.
- غانية، هيفاء. (2015). إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و 3 . رسالة ماجستير. جامعة الشهيد حمه لخضر.ولاية الوادي . الجزائر.
- مصبح، حمدي محمد حمدي.(2018). واقع تطبيق الجهاز المصرفي الفلسطيني لاتفاقيات بازل وتطوراتها. رسالة ماجستير. جامعة غزة الإسلامية. غزة. فلسطين.
- نجار، حياة.(2013). اتفاقية بازل 3 وآثارها المحتملة على القطاع المصرفي الجزائري. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. جامعة فرحات سطيح عباس. العدد الثالث. الجزائر. 273-298.
- نجار، حياة.(2014). إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل. أطروحة دكتوراة. جامعة فرحات عباس. سطيف. الجزائر.
- Naceur, S. B., & Kandil, M. (2009). The impact of capital requirements on banks' cost of intermediation and performance: The case of Egypt. Journal of Economics and Business, 61(1), 70-89.
- Oblakovic, G. (2013). Risk management at the strategic and operational levels of Swiss banks: current status and lessons learned from the subprime crisis (Doctoral dissertation).
- The Institute of Internal Auditors (2009) .International Standards for the Professional Practice of Internal Audit Standards.

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر
عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

معوقات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا COVID-19 من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق

أ. خليل عقوب الصغير عقوب²

د. خديجة علي معيوف عباس¹

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن المعوقات التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان ببناء استبانة تكونت من (44) فقرة قسمت إلى خمس مجالات وتم التحقق من صدقها وثباتها، ومن ثم تم تحليل البيانات المتحصل عليها باستخدام أساليب الإحصاء الوصفي والممثلة في: (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، الوزن النسبي). وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد معوقات تتعلق (بالإدارة الجامعية، أعضاء هيئة التدريس، البنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات، الطلبة، المقرر الجامعي) تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني. وأوصت الدراسة بضرورة توفير بنية تحتية متطورة تساعد في تطبيق التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية لضمان جودته وزيادة فاعليته، كما أوصت بتكثيف الدورات التدريبية الخاصة باستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعقدها إدارة الجامعات الليبية لأعضاء هيئة التدريس لصقل مهاراتهم في هذا المجال، واستخدامها في التعليم الجامعي بصفة عامة والتعليم المحاسبي بصفة خاصة.

الكلمات المفتاحية: المعوقات، التعليم المحاسبي الإلكتروني، جائحة كورونا، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد.

اقتبس هذه المقالة:

خديجة عباس، خليل عقوب (2021)، معوقات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا COVID-19، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 9، الإصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 132-158.

Constraints on the Use of Electronic Accounting Education in Light of the Pandemic Covid-19 From the Point of View of Faculty Members of the Accounting Department of the Faculty of Economics Tobruk University

Dr. Khadiga Ali Mayouf Abbas¹

Mr. Khalil Agoub Alsghier Agoub²

Abstract:

The study aimed to identify the constraints of using electronic accounting education In light of the pandemic Covid- 19, as viewed by faculty members of the Accounting Department of the Faculty of Economics, Tobruk University. To achieve the goal of the study, the researchers built a questionnaire form consisting of (44) items that were divided into five areas and their validity and reliability were verified, and then the data obtained were analyzed using descriptive statistics methods represented in: (arithmetic mean, standard deviation, percentage). The study found that there are constraints related to (university administration, faculty members, infrastructure and technical support in lecture halls, students, university curricula) that limit the use of electronic accounting education. The study recommended the necessity of providing an advanced infrastructure that helps in applying electronic accounting education in Libyan universities to ensure its quality and increase its effectiveness. Intensifying training courses on the uses of information and communication technology and held by the administration of Libyan universities for faculty members to refine their skills in this field, and use them in university education in general and especially accounting education.

Key words: constraints, Electronic Accounting Education, Covid-19, Accounting Department, Economy College.

Email: khadiga.alghamq@uob.edu.ly

1 استاذ مساعد - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي.

Email: khalil.agoub@tu.edu.ly

2 محاضر ورئيس قسم التمويل والمصارف - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة طبرق.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. مقدمة:

يشهد هذا العصر تغيرات سريعة في عصر التكنولوجيا والتقدم التقني والمعرفي والثقافي، فأصبحت الحاجة ملحة إلى استراتيجيات جديدة توجه مسار التعليم في العصر الحديث لمواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، وسرعة التغير التي يشهدها العالم المعاصر، والتي تؤثر في التعليم وتقرض أعباء ومتطلبات سواء على مستوى الأفراد لتنمية أنفسهم في التحصيل واكتساب المهارات التي ترفع من قدراتهم، أو على مستوى الدولة في نشر مظلة التعليم كحق من حقوق الإنسان في التعلم والمعرفة، مما يسهم في جهود التنمية القومية المستدامة (الطباخ والهادي، 2005).

وقد اتجهت الدول مؤخراً إلى وضع خطط للمعلوماتية وجعل الحاسوب والثورة المعلوماتية في مناهج التعليم والتدريس المعتمد على دمج التكنولوجيا بالتعليم واقعاً فعلياً وحقيقة ملموسة للتغلب على مشكلات التعليم التقليدي، ومنها: التدفق الطلابي، التقدم المتسارع في مجالات المعرفة، تأثير تقنيات التعليم والاتصالات في مجال التعليم، ارتفاع التكاليف، زيادة رغبة الكثير من الناس في العودة للتعلم مرة ثانية، عدم مناسبة النتائج المحققة لسوق العمل، جمود النظام التعليمي الحالي (مصيلحي ومحمد، 2007: 118؛ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2002: 68-69).

وبالتالي فقد حدثت تحولات في بعض أساليب التعليم والتعلم، ويعد أسلوب التعليم الإلكتروني من الأساليب الحديثة في القرن الحالي الذي يساهم في زيادة فاعلية المتعلمين، ويمكن المتعلمين من تحمل مسؤولية أكبر حيث يصبح المتعلم أكثر قدرة على الاكتشاف والتحليل والتركيب واكتساب مهارات تعلم عالية المستوى.

كما أن جائحة كورونا أسهمت في تغير الكثير من الممارسات والسياسات والسلوكيات على مستوى الشعوب والدول، ويمكن اعتبار التعليم هو أهم القطاعات الأكثر تأثراً بهذه الجائحة حيث اضطرت أغلب دول العالم إلى غلق مؤسساتها ومدارسها وجامعاتها للحد من تفشي فيروس كورونا في العالم بحكم أن المؤسسات التعليمية أكثر الأماكن ازدحاماً في العالم، وبالتالي الأكثر عرضة للإصابة بهذا الفيروس. ولهذا سعت دول العالم إلى البحث عن حلول لاستكمال المسار الدراسي والتعليمي للطلبة ولم تجد إلا آلية أساسية ألا وهي منصات التعليم الإلكتروني.

وعلى الرغم من أهمية التعلم الإلكتروني، والنتائج الأولية التي أثبتت نجاحه، فإن هذا النوع من التعليم كغيره من طرق التعليم الأخرى يواجه بعض العقبات والتحديات التي قد تحد من استخدامه وعليه؛ تهتم هذه الدراسة بمعرفة أهم معوقات وتحديات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، ومحاولة اقتراح وسائل تساعد في تجنبها أو التقليل من أثرها قدر الإمكان، وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة مباحث رئيسية، حيث أهتم المبحث الأول بالإطار العام لموضوع الدراسة، كما تناول المبحث الثاني الإطار النظري للدراسة، واشتمل المبحث الثالث على المنهجية العملية للدراسة، كما استعرض المبحث الأخير أهم نتائج الدراسة وتوصياتها.

1.2. مشكلة الدراسة:

يعتبر التعليم الإلكتروني مفهوم جديد يكمل نظام التعليم التقليدي ويدعمه ولا يحل محله ولا يستبدله بل يتكامل معه ويكمّله، فلم يعد للتعليم مكان يحده ولا زمان من العمر يقف عنده، بل هو عملية مستمرة مدى الحياة، وكلما تقدمت وسائل الاتصال والتقنيات زاد هذا المعنى وضوحاً وزاد هذا المفهوم رسوخاً (الروسان، 2004: 11). وقد فرض التعليم الإلكتروني نفسه على التعليم نتيجة توقف الدراسة في المدارس والجامعات بسبب جائحة كورونا، كونه يقدم طرائق تقنية فعالة تعمل على إنجاح العملية التعليمية. الأمر الذي ترتب عليه إيجابيات تزيد من جودة التعليم، وصعوبات تعيق وتقلل من فعاليته.

وأصبح انتشار التعليم المحاسبي وجعله متاحاً لأكبر عدد ممكن من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات في التعليم الإلكتروني أمراً ممكناً، إذ تشير الأدبيات إلى انتشار استخدام الحاسوب وتوظيفه في خدمة التعليم في عقد الثمانينات، كما تشير الأدبيات ذاتها إلى استخدام الإنترنت ووسائل التكنولوجيا الحديثة في عقد التسعينات في التعليم بصورة كبيرة لاسيما في مجال العلوم الاجتماعية، ومنها المحاسبة (صيام، 2013).

ولا شك أن توظيف التعليم الإلكتروني في مجال التدريس المحاسبي أو أي مجال آخر له العديد من المزايا، كما يصاحبه مجموعة من المشاكل والمعوقات التي تحد من فعاليته. وفي هذا السياق، أثبتت تجربة التعليم المحاسبي الإلكتروني جدواها وانتشارها باستخدام الإنترنت، حتى إن بعض الأدبيات ذهبت إلى أن استخدام الإنترنت لغايات التعليم المحاسبي الإلكتروني أصبح أداة قيمة للمستخدمين من البرامج المطروحة. إذ يرى أصحاب هذه الأدبيات أن من مزايا التعليم المحاسبي الإلكتروني وفرة المعلومات المتاحة وجاذبية عرضها المقرون بالصورة والصوت وحلقات النقاش، إضافة إلى إمكانية الوصول إلى المادة العلمية في الوقت والمكان الذي يراه الطالب مناسباً (صيام، 2013، 86: نقلاً عن Dushastel & Turcotte).

وعلى العكس أثبتت دراسة رشوان وشقفة (2020) بوجود ضعف لدى أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني، كما أن الجامعات الفلسطينية تعاني من ضعف في الإمكانيات المادية والأجهزة والتقنيات التكنولوجية لتطوير التعليم الإلكتروني واستخدامه في التعليم المحاسبي الإلكتروني خاصة في ظل جائحة كورونا.

ومما هو معلوم أن أي نشاط يتنامى حجمه، تصاحبه العديد من المشكلات التي تؤثر على جودته، لهذا ارتأى الباحثان طرق أحد الموضوعات المتعلقة بالتعليم الإلكتروني، ألا وهو معوقات وتحديات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، ومحاولة تقديم اقتراحات تساعد في تجنبها أو التقليل من أثرها بقدر الامكان، وبالتالي فإن هذه الدراسة تسعى للإجابة عن التساؤل التالي:

ما هي أهم المعوقات التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيس السابق الأسئلة التالية:

1. ما هي أهم المعوقات المتعلقة بالإدارة الجامعية التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق؟
2. ما هي أهم المعوقات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق؟
3. ما هي أهم المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق؟
4. ما هي أهم المعوقات المتعلقة بالطلبة التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق؟
5. ما هي أهم المعوقات المتعلقة بالمقرر الجامعي التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق؟

3.1. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى:

- الكشف عن أهم المعوقات التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق؛
- تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة التي يمكن أن تسهم في الحد من هذه المعوقات.

1. 4. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة:

- في تزامنها مع التغير الحاصل نتيجة أزمة فيروس كورونا المستجد التي ألقت بظلالها على قطاع التعليم؛ إذ دفعت المدارس والجامعات والمؤسسات التعليمية لإغلاق أبوابها؛ تقليلاً من فرص انتشاره، كل هذا دفع بالمؤسسات التعليمية للتحويل إلى التعلم الإلكتروني (E-Learning)، كبديل طال الحديث عنه والجدل حول ضرورة دمج في العملية التعليمية؛
- كونها تمثل منطلقاً لدراسات أخرى في نفس المجال، كما تعد إضافة إلى الدراسات المحلية المحدودة التي تناولت موضوع التعليم الإلكتروني بصفة عامة، والتعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية بصفة خاصة؛
- في تقديم التوصيات والمقترحات لصناع القرار في الجامعة لمواجهة صعوبات توظيف التعليم الإلكتروني مما يساعد في استثمار التقنية الحديثة لتطوير مخرجات التعليم بما يتواءم مع متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

1. 5. حدود الدراسة:

- **الحدود الزمانية:** استغرقت فترة إعداد هذه الدراسة من شهر ديسمبر 2020م، إلى شهر أبريل 2021م.
- **الحدود البشرية:** تمثلت الحدود البشرية للدراسة بأعضاء هيئة تدريس قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق.
- **الحدود المكانية:** اقتصرَت الدراسة على قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق.
- **الحدود الموضوعية:** ركزت الدراسة في جانبها الموضوعي على دراسة المعوقات التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا.

1. 6. الدراسات السابقة:

أجرى (Haugland, 2000) أحد أساتذة جامعة Southeast Missouri دراسة عن استخدام التعليم الإلكتروني في مادتي مبادئ المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف، لبيان أثر استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة في تدريس هاتين المادتين، وذلك من خلال خدمة البريد الإلكتروني، والويب. توصلت الدراسة إلى أن استخدام التعليم الإلكتروني يحقق مزايا متعددة، مثل: توفير معلومات إضافية وكاملة حول محتويات هاتين المادتين. كما بينت الدراسة أن المستوى التعليمي لطلبة هاتين المادتين قد تحسن، وتحصلوا على علامات أفضل من بقية المواد، إضافة إلى ارتفاع قدراتهم على فهم هاتين المادتين.

واستهدفت دراسة خدّاش والحضرمي (2006) البحث في أثر استخدام مواد معدة على شبكة المعلومات في تدريس مبادئ المحاسبة (1). لقد تم تجهيز المادة التعليمية لمبادئ المحاسبة (1) وعرضها إلكترونياً باستخدام برنامج "البلاك بورد"، وذلك بهدف تقييم استخدام المواد التعليمية المعدة على شبكة المعلومات من حيث مدى استخدامها وتقبلها من قبل الطلبة ومستوى الاستفادة، ولقد شملت الدراسة 70 طالباً كانوا قد سجلوا في مادة المحاسبة المعروضة إلكترونياً من قبل قسم المحاسبة في الجامعة الهاشمية الأردنية خلال الفصل الدراسي الصيفي (2003-2004)، واستخدم أسلوب الاستبانة المعدة وفق مقياس ليكرت لجمع المعلومات المرتبطة بمتغيرات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك تقبلاً مرتفعاً من قبل الطلبة لاستخدام المواد التعليمية الإلكترونية، وأن هذا الاستخدام كان له أثر إيجابي على مستوى المهارات والاستفادة التعليمية التي يكتسبها الطالب. وتبرز نتائج الدراسة أيضاً بعض الصعوبات الفنية التي ظهرت نتيجة التعامل مع المادة التعليمية الإلكترونية.

أما دراسة الحوامدة (2011) فقد أظهرت أن هناك معوقات لاستخدام التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية؛ وقد شكّلت المعوقات المتعلقة بالجوانب الإدارية والمادية أكبر المعوقات، تلاها المعوقات المتعلقة بالتعلم الإلكتروني نفسه، أما المعوقات التي تتعلق بالمدرس والطالب جاءت بالمرتبة الثالثة. كما بينت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس في التخصصات الأكاديمية العلمية وأعضاء هيئة التدريس في التخصصات الأكاديمية الأدبية حول جميع معوقات استخدام التعلم الإلكتروني. كما بينت النتائج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أعضاء هيئة التدريس الحاصلين على الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب، وأعضاء هيئة التدريس الذين لم يحصلوا عليها.

وفي نفس السياق هدفت دراسة القضاء والمقابلة (2013) إلى الكشف عن تحديات التعليم الإلكتروني التي تواجه أعضاء هيئة التدريس- في الجامعات الأردنية الخاصة من وجهة نظرهم، والدورات التي حضروها في مجال التعلم الإلكتروني. وأظهرت نتائج الدراسة الترتيب التنازلي الآتي للتحديات: البحث العلمي، وتحديات تقنيات التعلم الإلكتروني، وتحديات مالية وإدارية، وتحديات مهنية، وتكوين، وإدارة، وتخطيط، وتصميم التعلم الإلكتروني، وأوصت الدراسة الجامعات الأردنية الخاصة بضرورة انعقاد دورات تدريبية مجانية لأعضاء هيئة التدريس على استخدام محركات البحث والدخول إلى المكتبات العالمية وقواعد البيانات ومراكز البحوث والتعامل مع المجالات العلمية الإلكترونية المحكمة من أجل تشجيعهم على البحث العلمي والنشر.

وأجرى صيام (2013) دراسة على عينة من أعضاء هيئة التدريس في الأقسام المحاسبية في الجامعات الأردنية لإبراز مدى إسهام التعلم الإلكتروني في ضمان جودة التعليم العالي من خلال دراسة حالة التعلم الجامعي المحاسبي في الجامعات الأردنية، وتحديد مدى استخدام التعلم الإلكتروني والمزايا التي يحققها هذا الاستخدام في تطوير التعليم الجامعي وتعزيز التنمية البشرية. وبينت الدراسة أن أعضاء الهيئة التدريسية في الأقسام المحاسبية يدركون أهمية التعلم الإلكتروني في التدريس الجامعي المحاسبي؛ إلا أن الاستخدام الفعلي للتعلم الإلكتروني في التدريس الجامعي المحاسبي لا يزال محدوداً بسبب وجود معوقات (محددات)، تتعلق بأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة والإمكانات الفنية والمادية المتاحة.

كما فحصت دراسة Wong, et al., (2019) تطور التعلم الإلكتروني كأسلوب التعلم المدمج في المحاسبة في مؤسسات التعليم العالي في هونغ كونغ، وكدراسة حالة منذ التسعينيات، وتقييم فاعلية التعلم الإلكتروني في مجال المحاسبة. أظهرت النتائج أن الطلاب راضون عن الجودة الشاملة لمرافق التعلم الإلكتروني المقدمة للحرر الجامعي، ولكن توفير الدعم الفني المؤسسي، وتدريب المستخدمين والاستثمار المستمر في تطوير البنية التحتية لمواكبة أحدث التطورات التكنولوجية كان المجال الذي قد يعيق الاستخدام الفعال لذلك.

وقامت دراسة القمي (2020) بتحديد أهم العوائق الرئيسة التي أعاققت محاولة تنفيذ التعلم الإلكتروني في كلية الاقتصاد جامعة الزاوية، ومحاولة تقديم عدد من التوصيات والمقترحات لتغلب عليها، وذلك من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد جامعة الزاوية، مع الأخذ في الاعتبار (الجنس، والتخصص، وسنوات الخبرة)، لأعضاء هيئة التدريس بالكلية كمتغيرات في هذه الدراسة. تم استخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات في هذه الدراسة، وكشفت نتائج الدراسة أن هناك العديد من العقبات والمعوقات الرئيسة التي تعوق تطبيق وتنفيذ التعلم الإلكتروني في كلية الاقتصاد، تتمثل في عدم توافر الأجهزة والبرمجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة الإنترنت، وعدم توافر الاتصال بالإنترنت بكفاءة واستقرار، وكذلك برامج التدريب، وغياب التشريعات واللوائح التي تنظم التعلم الإلكتروني. كما أوضحت عدم وجود أي تأثيرات لمتغيرات (الجنس، والتخصص، وسنوات الخبرة)، على تطبيق وتنفيذ التعلم الإلكتروني في كلية الاقتصاد جامعة الزاوية.

وقدمت دراسة ضوء والمصراطي (2020) إطار نظري حول التحديات التي تواجه تطبيق التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم اللببية في ظل الأزمات (جائحة كورونا)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: عدم وجود

التشريعات والقوانين واللوائح اللازمة لاستخدام هذه التقنيات وضعف البنية التحتية اللازمة، فضلاً عن أن واقع تطبيق التعليم الإلكتروني في ليبيا لازال في طور الإنشاء، وأوصت الدراسة بضرورة سن التشريعات والقوانين واللوائح من قبل وزارة التعليم العالي والتي تمكن من إجراء دراسات المسح الشاملة لتحديد الصعوبات والتحديات التي ستواجه استخدام التعليم الإلكتروني حتى تتيح للمؤسسات التعليمية دمج التعليم الإلكتروني ضمن مخططاتها المستقبلية وفق رؤية واضحة ومحددة مسبقاً.

واستخدمت دراسة بوسينية واليزار (2020) المنهج النوعي (qualitative method)، بحيث تم جمع البيانات من خلال مقابلات شبه مقيدة مع الأساتذة في 10 كليات (إدارة أعمال - الاقتصاد) لبيبة. وذلك للتعرف على التحديات التي يواجهها أساتذة الجامعات لاعتماد التعلم الإلكتروني، والاختلافات بين الجامعات العربية والجامعات الغربية في هذا الصدد. كما بحثت هذه الدراسة إمكانيات تطبيق الناجح للتعلم الإلكتروني في الجامعات العربية بدراسة كليات (إدارة الأعمال - الاقتصاد) الليبية. بشكل عام تظهر النتائج أن التعلم الإلكتروني يأتي مع العديد من التحديات التي يجب معالجتها من قبل كليات (إدارة الأعمال - الاقتصاد) الليبية، والتي يمكن تصنيفها في خمس مجموعات، تربوية، إدارية، فردية، قانونية، تكنولوجية. وكان التعرض لثقافات عديدة في المجال الأكاديمي الدولي للأساتذة، كأحد الخصائص الفردية، من العوامل المؤثرة البارزة في هذا الصدد.

بمراجعة الأدبيات ذات العلاقة وتحليل بيانات المقابلات، اتضحت فوارق في التحديات التي تواجه الجامعات العربية وتلك التي تواجه الجامعات في البلدان المتقدمة. فقدمت هذه الدراسة رؤى جديدة للبحوث المستقبلية حول التعلم الإلكتروني في الجامعات العربية، كما تُظهر بأن تطوير استراتيجية التعلم الإلكتروني تتوافق والسياق الثقافي أصبح الآن ضرورة ملحة الذي لم يعد بإمكان الجامعات العربية تجاهلها.

هذا، وهدفت دراسة رشوان وشقفة (2020) إلى التعرف على تحديات ومعوقات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية في ظل جائحة كورونا، وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في إظهار وتوضيح الجانب النظري من خلال الدراسات السابقة والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وذلك بعد إجراء مسح شامل وتوزيع الاستبانة على مجتمع الدراسة لعدد (88) عضو هيئة تدريسية، فقد أثبتت نتائج الدراسة وجود ضعف لدى أعضاء هيئة التدريس والطلبة باستخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني، وظهر ذلك بشكل واضح في ظل جائحة كورونا عند قيام الجامعات الفلسطينية باستخدام التعليم الإلكتروني، كما أن الجامعات الفلسطينية تعاني من ضعف في الإمكانيات المادية والأجهزة والتقنيات التكنولوجية لتطوير التعليم الإلكتروني واستخدامه في التعليم المحاسبي الإلكتروني خاصة في ظل جائحة كورونا. كما أوصت الدراسة بضرورة تعزيز الإمكانيات المادية ووضع الخطط الاستراتيجية لتطوير التعليم المحاسبي الإلكتروني بالجامعات الفلسطينية لمواجهة الأزمات مثل أزمة جائحة كورونا.

وبالمثل تناولت دراسة Grabinski, et. al., (2020) فوائد وعيوب تطبيق التعلم الإلكتروني في أقسام المحاسبة بالجامعات الاقتصادية البولندية، وتم استخدام الاستبيان لتوزيعه على (79) محاضراً في المحاسبة بالجامعات البولندية، وأظهرت نتائج الدراسة أن التعلم الإلكتروني لا يستخدم على نطاق واسع من قبل أكاديمي المحاسبة في بولندا. كما كشفت الدراسة أن أهم فوائد الدورات الإلكترونية تعزيز كفاءة ومرونة العملية التعليمية، ومن أكثر صعوبات التعلم الإلكتروني العمل المرتبط بتصميم وتحديث مواد الدورات التدريبية ومشاكل التقنية، وأوضحت الدراسة أن تحديد فعالية تقنيات التعلم الإلكتروني في تدريس مواد المحاسبة من خلال سهولة تقديم التعليم الإلكتروني، وزيادة انتظام عملية التعلم، وزيادة تنمية الكفاءات الاجتماعية للطلاب خلال فصول التعلم الإلكتروني، وعملية أكثر فعالية للتحقق من تقدم الطلاب مقارنة بالفصول التقليدية. علاوة على ذلك، تقدم الدراسة دليلاً على ذلك: أن المحاضرين الذين قرروا استخدام التعلم الإلكتروني، يرون أن طريقة التدريس هذه أكثر كفاءة، وفي نفس الوقت أكثر تطلباً، مقارنة بالطريقة التقليدية.

الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها:

اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة المذكورة في استخدام المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي مع الاستعانة بالاستبانة كأداة رئيسة للدراسة، باستثناء بعض الدراسات مثل دراسة (Haugland, 2000) ودراسة (بوسنييه واليزار، 2020) اللتان استخدمتا أسلوب المقابلة الشخصية. كما أن دراسة (ضوء والمصراي، 2020) قدمت إطاراً نظرياً لتوضيح معوقات التعليم الإلكتروني. كما اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في اختيار أعضاء هيئة التدريس بالجامعة كمجتمع للدراسة ما عدا دراسة (خداش والحضرمي، 2006)، ودراسة (Wong, et al., 2019)، ودراسة (رشوان وشقفة، 2020)، والتي اختارت أعضاء هيئة التدريس والطلبة بالجامعة كمجتمع للدراسة.

اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في الكشف عن معوقات التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، إلا أن الدراسة الحالية اختلفت مع معظم الدراسات السابقة المذكورة في بيئة التطبيق، ما عدا كل من دراسات (القمي، 2020)، و(ضوء والمصراي، 2020)، و(بوسنييه واليزار، 2020)، التي طبقت في نفس بيئة الدراسة الحالية (ليبيا). كما اختلفت عن غيرها في كونها استقصت أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق. و ستساهم هذه الدراسة في تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة التي يمكن أن تسهم في الحد من معوقات التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا.

وعلى ذلك فإن هناك حاجة لمزيد من الدراسات التي تهدف إلى معرفة الصعوبات والتحديات التي تحد من فعالية التعليم الإلكتروني في التدريس المحاسبي الجامعي، لتذليل تلك الصعوبات، بحيث يصبح إدخال التعليم الإلكتروني جزءاً لا يتجزأ من العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي الليبية، ولا يجب التعامل مع التعليم الإلكتروني فقط من باب الاستجابة للظروف التي فرضتها جائحة كورونا، بل يجب العمل على تطوير منظومة التعليم الإلكتروني وبما يخدم العملية التعليمية في الجامعات الليبية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة**1.2. مفهوم وأهمية التعليم الإلكتروني:**

مع انتشار وسائل الاتصال الحديثة انتشر مفهوم التعليم الإلكتروني، والذي يعني: التعليم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة من حاسوب، وشبكة إنترنت، ووسائط، مثل: الصوت، والصورة، والفيديو، سواء كان ذلك في الفصل، أو التعليم عن بعد، وذلك بأقل وقت وجهد، وأكبر فائدة، وفي الكثير من الأحيان يكون التعليم الإلكتروني في بيئة بعيدة عن المعلم، مما أتاح فرصة أكبر لعدد أكبر لتلقي التعليم بكل يسر وسهولة.

لا يوجد اتفاق حول تعريف موحد لمصطلح التعلم الإلكتروني، وتميل التعريفات الموجودة وفقاً (2003) Dublin إلى الكشف عن تخصص واهتمام الباحثين. ويغطي التعلم الإلكتروني كمفهوم مجموعة من التطبيقات وطرق وعمليات التعلم (Richard & Haya, 2009). وفيما يلي نستعرض بعض التعاريف لمصطلح التعلم الإلكتروني كما قدمته بعض الدراسات، والمنظمات والهيئات المهنية المختلفة.

أشار (Oblinger & Hawkins (2005 إلى أن التعلم الإلكتروني قد تحول من دورة تدريبية كاملة عبر الإنترنت، إلى استخدام التكنولوجيا لتقديم جزء من الدورة التدريبية أو كلها بشكل مستقل عن الدورة التدريبية الدائمة الزمان والمكان. كما تصف المفوضية الأوروبية (European Commission, 2001) التعلم الإلكتروني بأنه استخدام جديد لتقنيات الوسائط المتعددة والإنترنت لزيادة جودة التعلم من خلال تسهيل الوصول إلى المرافق والخدمات وكذلك التبادلات البعيدة والتعاون.

من ناحية أخرى عرف العطروزي (2002: 17) التعليم الإلكتروني بأنه: "استخدام الوسائط المتعددة: التي يشملها الوسط الإلكتروني من (شبكة المعلومات الدولية العنكبوتية "الإنترنت" أو ساتيلايت أو إذاعة أو أفلام

فيديو أو أقراص ممغنطة أو مؤتمرات بواسطة الفيديو أو البريد الإلكتروني أو المحادثة بين طرفين عبر شبكة المعلومات الدولية) في العملية التعليمية.

ويرى الجمل (2005: 13) أن التعليم الإلكتروني هو "استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية وأدوات البحث عن تلك المعلومات وأدوات الاتصال الإلكترونية والإمكانيات المتاحة على الإنترنت كافة والتي يمكن للمعلم توظيفها، والتي يمكن أن يستخدمها المتعلم لكي ينمي بنيته المعرفية".

كما عرف زيتون (2005: 24) التعليم الإلكتروني "هو تقديم محتوى (تعليمي إلكتروني)، عبر الوسائط المعتمدة على الكمبيوتر وشبكاته إلى المتعلم بشكل يتيح له إمكانية التفاعل النشط مع هذا المحتوى ومع المعلم ومع أقرانه على السواء، وأيضاً عرف التعلم الإلكتروني على أنه شكل من أشكال التعليم عبر الإنترنت أو الشبكات أو أجهزة كمبيوتر مستقلة، وهي تشمل شبكة نقل المهارات والمعرفة (عادة عن بعد)، كما يرى العزيز (2008: 98) بأن التعليم الإلكتروني هو أحد أشكال التعليم عن بعد، ويعتمد على إمكانيات و أدوات شبكة الإنترنت والحاسبات الآلية في دراسة محتوى تعليمي محدد، عن طريق التفاعل المستمر بين المعلم والمتعلم والمحتوى.

وبناء على ما سبق يمكن القول: إنه لا يوجد اتفاق حول مفهوم التعليم الإلكتروني، فالبعض يركز على الوسائط المتعددة التي تستخدم التعليم الإلكتروني، بينما تركز بعض التعريفات على التفاعل المستمر بين المعلم والمتعلم والمحتوى، ومن ناحية أخرى ركزت تعريفات أخرى على دور التعليم الإلكتروني على تنمية معرفة المتعلم.

وعليه يمكن تعريف التعليم الإلكتروني بأنه تقديم محتوى (تعليمي إلكتروني)، باستخدام تقنيات الوسائط المتعددة والإنترنت لتوفير بيئة تعليمية تفاعلية متعددة المصادر، دون الالتزام بمكان أو زمن محدد اعتماداً على التعلم الذاتي، والتفاعل بين المعلم والمتعلم.

ويرى حسن (2017) أن أهمية التعليم الإلكتروني تكمن فيما يلي:

- 1. المرونة والملاءمة:** يساعد التعليم الإلكتروني بأي وقت وأي مكان مراجعة وتحديث وتحرير وتوزيع المكونات التعليمية، وسهولة متابعة الطلبة وتغذية فورية عن استخدام الواجبات والتمارين، كما يقدم تسهيلات وأساليب تعليمية متنوعة.
- 2. الوقت:** ويتمثل ذلك بتوفير الوقت وتنظيمه؛ لأنه يتيح للطلاب القفز على مواد ونشاطات يعرفها، وكذلك يجدول الطالب دروسه حسب الأوقات الملائمة له.
- 3. المال:** يخفض تكلفة السفر والتنقل، وتكلفة الإنتاج والتوزيع للمواد التعليمية، ويخفض تكلفة المكان كما يؤدي إلى تقليل تكلفة ضياع الوقت للعاملين.
- 4. الاتصالات:** تساعد على إمكانية الاتصال والتفاعل بين المعلم، والمتعلم، وإمكانية الدراسة بأي مكان يتوافر فيه وسائل التكنولوجيا (حسن، 2017، نقلاً عن: رشوان و شقفة، 2020).

2.2. أنواع و مميزات التعليم الإلكتروني:

1. أنواع التعليم الإلكتروني:

هناك أنواع مختلفة للتعليم الإلكتروني، وقد صنفت بناءً على مدى المشاركة في التعليم، كما صُنف أيضاً بناءً على توقيت التفاعل. وقد قسم Algahtani التعليم الإلكتروني إلي نوعين أساسيين: هما التعليم الإلكتروني المعتمد على الكمبيوتر، والتعليم الإلكتروني عبر الإنترنت (Algahtani, 2011). ويعد التعليم عبر الإنترنت وفقاً لـ (Almosa (2001 تحسيناً إضافياً للتعلم القائم على الكمبيوتر، ويجعل المحتوى متاحاً على الإنترنت. كما صنف (Algahtani, (2011 التعليم الإلكتروني إلي التعليم الإلكتروني المتزامن، والتعليم الإلكتروني غير المتزامن، وذلك عن طريق تطبيق توقيت اختياري للتفاعل. ويمكن توضيح ماهية التعليم الإلكتروني المتزامن، والتعليم الإلكتروني غير المتزامن كما يلي:

• **التعليم الإلكتروني المتزامن (Synchronous E-learning):** هو التعليم المباشر عبر الإنترنت بين المعلمين أو المعلمين والمتعلمين، أو فيما بينهم. ويمكن من التفاعل بين المعلم والمتعلم، والسؤال والجواب وتبادل النقاش تماماً كما في الفصول الدراسية العادية أو التقليدية، ومن أشكال هذا النوع المحادثات الصوتية المباشرة بغرف الدردشة، المؤتمرات عبر الفيديو، والفصل الافتراضي. ومن إيجابيات هذا النوع تقديم تغذية راجعة فورية (Almosa & Almubarak, 2005).

• **التعليم الإلكتروني غير المتزامن (Asynchronous E-learning):** يسمح هذا النوع لجميع المشاركين بإرسال الاتصالات إلى أي شخص آخر مشارك عبر الإنترنت. على عكس النوع الأول، ولا يتطلب هذا النوع وجود المتعلمين على الخط، في حين يمكن أن يحصل المتعلم على الدروس والمواد التعليمية وفق برنامج تعليمي مخططاً له مسبقاً، ويسمح هذا النوع أيضاً للمتعلمين بالمناقشة مع المعلمين، وكذلك فيما بينهم عبر الإنترنت في أوقات مختلفة، لذلك فهو ليس تفاعلاً في نفس اللحظة ولكن لاحقاً. ومن أشكال التعليم الإلكتروني غير المتزامن البريد الإلكتروني، قواعد البيانات، الوسائط المتعددة، وسائط الفيديو والأسطوانات المدمجة، ويمتاز هذا النوع بأن المتعلمين قادرون على التعلم في الوقت الذي يناسبهم، بينما من عيوبه عدم قدرة المتعلمين على تلقي ردود فعل فورية من المعلمين، ومن زملاتهم المتعلمين (Almubarak, 2005; Almosa & Algahtani, 2011). ومن إيجابيات هذا النوع من التعليم أن المتعلم يختار الوقت والزمان المناسب له لإنهاء المادة التعليمية وإعادة مادة التعلم ودراستها والرجوع إليها إلكترونياً في أي وقت. ومن سلبياته عدم استطاعة المتعلم الحصول على تغذية فورية راجعة من المعلم مباشرة (الملاح، 2010: 111).

كما يضيف الملاح (2010: 112) نوعاً آخرًا للتعليم الإلكتروني، وهو التعليم المدمج (Blended Learning). ويشتمل هذا النوع على مجموعة من الوسائط التي يتم تصميمها لتكمل بعضها البعض، وبرنامج التعلم المدمج يمكن أن يشتمل على عدة أدوات التعلم، مثل برمجيات التعلم التعاوني الافتراضي الفوري، المقررات المعتمدة على الإنترنت، ومقررات التعلم الذاتي، وأنظمة دعم الأداء الإلكترونية، وإدارة نظم التعلم. ويمزج التعلم المدمج كذلك أحداث متعددة معتمدة على النشاط تتضمن التعلم في الفصول التقليدية التي يلتقي فيها المعلم مع الطلاب وجها لوجه، والتعلم الذاتي فيه مزج بين التعلم المتزامن وغير المتزامن.

2. مميزات التعليم الإلكتروني:

اعتماد برنامج التعلم الإلكتروني في التعليم وخاصة في مؤسسات التعليم العالي له فوائد عدة؛ ونظراً لمزاياه وفوائده المتعددة يعتبر التعلم الإلكتروني من بين أفضل طرق التعليم، وقدمت عدة دراسات الفوائد والمزايا المستمدة من اعتماد تقنيات التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم (Klein and Ware., 2003; Algahtani., 2011; Hameed., et. al., 2008; Marc., 2002; Wentling., et. al., 2000; Nichols., 2003; Ferriman., 2014).

ومن مزايا التعليم الإلكتروني توفير بيئة تعليمية مرنة Flexible Learning من حيث الأمان والمكان، إضافة إلى كسر حاجز الخجل الذي يشعر به الطلبة أحياناً عند المشاركة في القاعة الصفية بين زملائهم بحيث تجدهم عبر التعليم الإلكتروني أكثر مساهمة في حلقات النقاش الإلكتروني (صيام ورحاحلة، 2008: نقلا عن Owen, 1993).

ويرى (Marc 2002) أن التعلم الإلكتروني يمتاز بقدرته على التركيز على احتياجات المتعلمين، ففي كتابه حول استراتيجيات التعلم الإلكتروني وضح أن إحدى مزايا التعلم الإلكتروني في التعليم هي تركيزه على احتياجات المتعلمين الفرديين فقط كعامل مهم في عملية التعليم، وبدون التركيز على احتياجات المعلمين أو المؤسسات التعليمية. ويمتاز التعليم الإلكتروني بجملة من المزايا يمكن أن تلخص فيما يلي:

- يتسم التعلم الإلكتروني بالمرونة بحيث يأخذ الزمان والمكان بعين الاعتبار. فيستطيع الأفراد التعلم في أي وقت شاءوا حسب الوقت الملائم لهم، ووفقاً لـ (Smedley 2010) يوفر اعتماد التعلم الإلكتروني للمؤسسات وكذلك طلابها أو المتعلمين مرونة كبيرة في وقت ومكان تسليم أو استلام المعلومة.
 - يعزز التعلم الإلكتروني فعالية المعرفة والمؤهلات من خلال سهولة الوصول إلى كمية هائلة من المعلومات.
 - يسمح التعلم الإلكتروني باستثمار الوقت وزيادة التعلم، حيث تقل التفاعلات غير المجدية بين الطلاب من خلال تقليل الدردشة والأسئلة الزائدة التي تضيق الوقت، فتزداد كمية ما يتعلمه الطالب دون أي تعطيلات أو عوائق.
 - قدرة التعلم الإلكتروني على توفير الفرص للعلاقات بين المتعلمين من خلال استخدام المناقشة في المنتديات، كما أن التعلم الإلكتروني يساعد في إزالة الحواجز التي لديها إمكانات إعاقة المشاركة بما في ذلك الخوف من التحدث إلى المتعلمين الآخرين.
 - يحفز التعلم الإلكتروني الطلاب للتفاعل مع الآخرين، وكذلك تبادل واحترام وجهات النظر المختلفة، كما يسهل التعلم الإلكتروني التواصل ويحسن العلاقات التي تدعم التعلم، وقد لاحظ Wagner., et. al., (2008) أن التعلم الإلكتروني يوفر فرصاً إضافية للتفاعل بين الطلاب والمعلمين أثناء تقديم المحتوى.
 - يساعد التعلم الإلكتروني على تقليل التكاليف، حيث إنه يوفر تكاليف إنشاء صفوف جديدة لعمل دورات وحلقات تعليمية، ويوفر الكهرباء والماء، وغيرها من المواد المستخدمة في المراكز التعليمية. إضافة إلى أنه لا حاجة للذهاب إلى المدارس والمراكز التعليمية، وهذا من شأنه أن يقلل تكاليف التنقل.
 - يأخذ التعلم الإلكتروني دائماً في الاعتبار الفروق الفردية بين المتعلمين، فعلى سبيل المثال، يفضل بعض المتعلمين التركيز على أجزاء معينة من الدورة، بينما يفضل بعضهم الآخر الاستعداد لمراجعة الدورة بأكملها.
 - يساعد التعلم الإلكتروني في تعويض ندرة أعضاء هيئة التدريس، وكذلك المدربين وفنيي المختبرات وما إلى ذلك.
 - يساعد التعلم الإلكتروني على إثبات الذات، فعلى سبيل المثال، تسمح الطريقة غير المتزامنة لكل طالب أن يدرس بوتيرته الخاصة، سواء كانت بطيئة أو سريعة.
 - يعتبر التعلم الإلكتروني صديقاً للبيئة، حيث لا يوجد استخدام للأوراق والأقلام التي قد تضر البيئة عند التخلص منها.
 - يجعل التعلم الإلكتروني التعليم أكثر تنظيماً ومحايدة، إضافة إلى تقييم الاختبارات بطريقة محايدة وعادلة، والدقة في متابعة إنجازات كل طالب (Algahtani., 2011; Hameed., et. al., 2008; Marc., 2002; Wentling., et. al., 2000; Ferriman., 2014).
- وعلى الرغم من الفوائد الكثيرة للتعليم الإلكتروني، إلا أن له بعض السلبيات كالاتي:**
- اعتماده على التكنولوجيا بشكل كبير، فعلى الرغم من أن التعلم الإلكتروني متاح لجميع الأفراد، إلا أن الكثير منهم قد لا يتوفر لديهم هواتف ذكية أو أجهزة حاسوب أو شبكة اتصال.
 - تندي مستوى التحفيز والتنظيم، لأن التعليم الإلكتروني ذاتي، فقد يجد بعض الأشخاص صعوبة في تحفيز نفسه على التعلم ومقاومة اللعب، وتنظيم عملية التعلم.
 - العزلة والوحدة، وتنشأ بسبب تفاعل الطلبة مع أجهزة حواسيب وهواتف ذكية بدلاً من تواصلهم وتفاعلهم بطريقة مباشرة مع بعضهم بعضاً (Hetsevich, 2017).

2. 3. تحديات ومعوقات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني:

مع بداية الألفية الحالية توجه الاهتمام العالمي نحو التعليم المحاسبي وعلاقته بتكنولوجيا المعلومات، نظراً للتغيرات الاقتصادية المتلاحقة والتغيرات التكنولوجية السريعة والانتباه لما لها من تأثير على ممارسة مهنة المحاسبة. ومن أبرز الأمثلة دراسة (Howieson (2003 والتي تناولت تطبيقات المحاسبة في الألفية الجديدة وطرحت تساؤلاً عن مدى استعداد التعليم المحاسبي لمقابلة التحديات الراهنة.

وفي دراسة أجريت لعمل مسح شامل للموضوعات التي تناولتها الأبحاث المحاسبية كافة فيما يختص بالتعليم المحاسبي في الفترة من (2013-2016) (Apostolou., et. al., 2017)، أوضحت تلك الدراسة أن تطبيق التكنولوجيا في البرامج التعليمية يمثل أحد التحديات الكبرى في العصر الحالي.

ويمثل التعليم المحاسبي التكنولوجي نقطة البداية نحو التأهيل المهني للمحاسب بإعداده ليصبح عضواً فاعلاً في مهنة متنامية على الدوام، وتعمل على تنظيم نفسها وتوجب عليه مواصلة التعلم لتطوير المهنة ومواجهة التغيرات التقنية والاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تنمية روح البحث لديه وإكسابه قوة الترجيح والاستمرار في التقدم (عجيلة وقيع، 2016: 41)، وعلى الرغم من أهمية التعلم الإلكتروني، والنتائج الأولية التي أثبتت نجاحه، فإن هذا النوع من التعليم كغيره من طرق التعليم الأخرى يواجه بعض العقبات والتحديات التي قد تحد من استخدامه، فقد كشفت العديد من الدراسات (خداش والحضرمي، 2006؛ الهرش وآخرون، 2010؛ رشوان وشقفة، 2020؛ بوسنييه واليزار، 2020؛ ضوء والمصراطي، 2020؛ القمي، 2020) (Wong., et. al., 2019; Grabinski., et. al., 2020)، أن هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون بلوغ التعليم الإلكتروني لأهدافه على أكمل وجه، منها ما يعود إلى حالته، ومنها ما يعود إلى ارتباطه بعوامل متعددة بشرية (معلمين ومتعلمين..)، ومادية (أجهزة، ومعامل)، وبرمجيات وبنية تحتية من اتصالات وغيرها.

ويرى العريفي (2003) أن ضعف البنية التحتية، وضعف الجودة التعليمية، وكلفة التطوير، وغياب الخطة الوطنية، ومحدودية المحتوى في السوق، وغياب التفاعل الإنساني هي من أهم العوائق التي تواجه التعلم الإلكتروني. وأوصى بضرورة دعم مبادرات التعلم الإلكتروني في المدارس والجامعات، وتقوية البنية التحتية للاتصالات والأجهزة، وضرورة التدريب الشامل على هذه التقنية.

كما قسم (Islam (2015 التحديات المتعلقة باستخدام ونجاح التعليم الإلكتروني في بيئة أكاديمية في مؤسسات التعليم إلى خمس فئات: أساليب التعلم والثقافة، التعليم الإلكتروني التربوي، التكنولوجيا، التدريب الفني وتحديات إدارة الوقت.

أما عامر فقد حدد التحديات التي تقف عائقاً لاستخدام التعليم الإلكتروني في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات، والتحديات الناتجة عن المستوى الاقتصادي والأكاديمي. أيضاً يرى مقراني أن المعوقات التي لها تأثير على التعليم الإلكتروني تتمثل في المعوقات المادية والبشرية، والتي تقسم إلى: "التحديات التقنية، التحديات التشريعية القانونية، والتحديات البشرية والتمويلية" (ضوء والمصراطي، 2020: 8).

ويرى Fiser أن التعليم يواجه كثيراً من التحديات صنفها في ثلاثة أبعاد رئيسة وهي البعد التعليمي، والبعد الإداري، والبعد التقويمي (رشوان وشقفة، 2020: 81). كما حدد حسين أبرز صعوبات تطبيق التعليم المحاسبي الإلكتروني تتمثل فيما يلي:

1. ضعف الوعي التكنولوجي لدى الكثير من الطلبة والمعلمين.
2. اختلاف البنية التحتية للاتصالات، وعدم انتشار استخدام الحاسوب كأداة للتعلم.
3. صعوبة إقناع أعضاء الهيئة التدريسية بالالتحاق بدورات تطوير مهارات استخدام الحاسوب، حيث يجد بعضهم حرجاً أن يكون متدرباً، إضافة إلى وجود عدد كبير من الذين قد شارفوا على سن التقاعد وهم في الغالب غير متحمسين للتعلم بشيء جديد (رشوان وشقفة، 2020: 81-82).

وأورد Rodny أن من أهم معوقات تطبيق التعلم الإلكتروني عدم توافر القيادة الفعالة، وعدم توفير التدريب المناسب لها، وعدم توافر المعدات والأدوات اللازمة. ويرى الخليفة أن أكبر عائق أمام فاعلية التعلم الإلكتروني يكمن في ضعف البنية التحتية لشبكة الإنترنت في بعض الدول، مما يحد من سرعة تدفق البيانات، ويجعل عملية بث الصوت والصورة أمراً مزعجاً ومملأً؛ وذلك لبطء البث (الهرش وآخرون، 2010).

وقد ذكر الموسى والمبارك بعضاً من هذه المعوقات من أهمها ما يلي:

1. تطوير المعايير.
2. الخصوصية والسرية.
3. التصفية الرقمية.
4. مدى استجابة الطلاب مع النمط الجديد وتفاعلهم معه.
5. وعي أفراد المجتمع بهذا النوع من التعليم وعدم الوقوف السلبي منه.
6. الحاجة إلى تدريب المتعلمين لكيفية التعليم باستخدام الإنترنت (العواودة، 2012: 25).

كما أورد زيتون (2005)، بعض معوقات التعليم الإلكتروني ومنها:

1. عدم كفاية الكوادر البشرية.
 2. حاجز اللغة.
 3. المقاومة والممانعة من قبل المحافظين من رجال التعليم.
- كما أظهرت الدراسات السابقة المتعلقة بتحديات تطبيق التعلم الإلكتروني أنه تم إجراء عدد من الدراسات في بعض البلدان النامية، منها على سبيل المثال دراسة Marsden (2011) Suleman, Ssekakubo and التي أشارت إلى أن غالبية مبادرات التعلم الإلكتروني المنفذة في بلدان جنوب الصحراء الكبرى تميل إلى الفشل جزئياً أو كلياً؛ بسبب العوائق المختلفة أمام التعلم الإلكتروني في البلدان النامية. ويعتبر غياب أو عدم كفاية البنية التحتية عائقاً لتطبيق التعلم الإلكتروني أمام الطلاب في البلدان النامية. كما حددت دراسة Touray, (2013) Salminen and Mursu., حواجز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية والتي تم تجميعها في ثمانية عوامل نجاح حاسمة محتملة، وهي الاجتماعية، والثقافية، والبنية التحتية، والسياسة، والقيادية، والقانونية، والتنظيمية، والاقتصادية، والتعليمية والمهارات، والأمن، والسلامة، والتقنية.
- كما بينت دراسة Rhema and Miliszewska., (2010) أن مؤسسات التعليم العالي الليبية لا زالت تواجه تحديات عدة فيما يتعلق بتنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعلم الإلكتروني في التدريس والتعلم، وترتبط هذه التحديات بالخلفية الثقافية واللغوية للطلاب والمعلمين، ووعيهم ومواقفهم تجاه التعلم الإلكتروني، والبنية التحتية التكنولوجية المتخلفة، والتكلفة الباهظة لتقنيات التعليم، ونقص الخبرة المحلية في تطوير مناهج التعلم الإلكتروني؛ ونقص آليات الإدارة التربوية لدعم مبادرات التعلم الإلكتروني.

المبحث الثالث: منهجية الدراسة

1.3. منهج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي وهو أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة، وتصويره كميّاً عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة (ملحم، 2000: 324)؛ لذا فإن الباحثين قد اعتمدوا على هذا المنهج للوصول إلى المعرفة الدقيقة والتصيلية حول مشكلة البحث؛ ولتحقيق تصور أفضل وأدق للظاهرة موضع الدراسة. تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، الإصدار الخامس والعشرون.

2.3. مجتمع الدراسة وعينها: يتكون المجتمع الفعلي للدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس العاملين في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد في جامعة طبرق، والبالغ عددهم (20) عضواً حسب سجلات إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس في تلك الجامعة، إذ تم تطبيق أداة الدراسة عليهم جميعاً باستخدام طريقة المسح الشامل، وهي الطريقة التي

تعتمد على جمع عناصر المجتمع الإحصائي، وتمتاز نتائج هذه الطريقة بالدقة العالية والوضوح والتفصيل والمصادقية (طبيه، 2008: 14). وقد تم استرجاع (19) استبانة من الاستبانة الموزعة، وهو ما نسبته (95%)، إذ تعتبر هذه النسبة مقبولة لإجراء التحليل والإجراءات الإحصائية بهدف الوصول إلى أفضل النتائج وأدقها.

3.3. أداة الدراسة:

وفقاً لطبيعة الدراسة تم الاعتماد على نتائج الإطار النظري والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في تصميم الاستبانة، وتم الاستفادة من استبانة دراسة (رشوان وشقفة، 2020؛ العواودة، 2012؛ النظاري، 2019؛ الضالعي، 2018؛ المزين، 2016)، مع إجراء بعض التعديلات عليها؛ بحيث جسدت أجزائها وأبعادها وفقراتها لجمع البيانات بما يحقق أهداف هذه الدراسة، وقسمت الأداة إلى جزئين بحيث حوى الجزء الأول: الخصائص الديموغرافية للمبحوثين من حيث الجنس والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والدرجة العلمية والمشاركة في (ورش العمل أو الدورات التدريبية أو المؤتمرات)، والجزء الثاني: كان للمعوقات التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا، وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي ذو الخمس درجات لترتيب إجابات المبحوثين في الجزء الثاني من الاستبانة من غير موافق بشدة بوزن (1) إلى موافق بشدة بوزن (5).

4.3. التعليم الإلكتروني بكلية الاقتصاد جامعة طبرق في ظل جائحة كورونا:

أسهمت جائحة كورونا في تغير الكثير من الممارسات والسياسات والسلوكيات على مستوى الشعوب والدول، ويمكن اعتبار التعليم هو أهم القطاعات الأكثر تأثراً بهذه الجائحة، الأمر الذي استدعى شل حركة مختلف القطاعات في ليبيا بما فيها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وسعيًا من إدارة الجامعة في تدارك الأوضاع ومحاولة المضي قدماً نحو التعليم الإلكتروني كبديل مؤقت للتعليم الحضوري، وقد انطلق التعليم الإلكتروني على مستوى كلية الاقتصاد جامعة طبرق بصفة فعلية بداية فصل الربيع 2020م، لتمكن الطلبة من متابعة المحاضرات والأعمال الموجهة عبر مختلف الدعائم الإلكترونية من منطلق ضمان استمرارية العام الجامعي الجاري.

وجعلت الظروف الاستثنائية التي تسببت فيها جائحة كورونا التفكير في حلول سريعة لمتابعة الطلبة تعليمهم باستمرار، فتم التحضير لاعتماد المحاضرات الإلكترونية حلاً مناسباً؛ إذ هي وسيلة رقمية يعمل المعلم على عرض مادة علمية تتوافق مع المقرر الدراسي إلكترونياً. ويرى إسماعيل (2010): أنها تعمل على تشجيع العمل التعاوني الإلكتروني بين الطلاب؛ وذلك لأن عضو هيئة التدريس من خلال هذه المحاضرات يطلب من المتعلمين تجميع معلومات عن بعض الموضوعات، كما تعمل على زيادة المنافسة بين الطلاب إلكترونياً، وذلك بعدما يرسل الطلاب إجاباتهم يقوم المعلم بتقويم أداء كل طالب مما يزيد من المنافسة العلمية بينهم (إسماعيل، 2010: 23)، مما ينجم عنه تقوية القدرات وتنمية المهارات، وتطوير حركية النشاط الرقمي في الوسط الجامعي. وتمثل جامعة طبرق واحدة من الجامعات الليبية التي خاضت تجربة التعليم الإلكتروني في ظل أزمة كورونا، إلا أن عملية التعليم الإلكتروني في التدريس المحاسبي لم يخضع لعملية تقييم لمعرفة أهم المعوقات والصعوبات التي واجهها القسم، وقد جاءت هذه الدراسة للكشف عن معوقات التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل انتشار فيروس كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة في كلية الاقتصاد بالجامعة.

5.3. تحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة:

1.5.3. صدق الأداة وثباتها:

1.1.5.3. صدق الأداة: للتأكد من صدق الأداة تم عرضها في صورتها الأولية على (4) أساتذة ذوي الخبرة والاختصاص في المجال المحاسبي على درجة الدكتوراه من داخل الكلية وخارجها، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول صحة فقرات الاستبانة ووضوح العبارات، ودقة الصياغة اللغوية، ومدى ارتباط الفقرات بكل مجال من المجالات الخمسة للاستبانة، وفي ضوء ذلك أجريت التعديلات النهائية على فقرات الاستبانة من إضافة، وحذف، وتعديل ليصبح العدد النهائي للمقياس (44) فقرة.

2.1.5.3. ثبات الأداة:

استخدم الباحثان اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لاختبار ثبات فقرات الاستبانة، حيث بلغت قيمة معامل درجة الثبات الداخلي لمقياس المعوقات (مجتمعة) (0.902)، وتعتبر هذه القيمة مرتفعة جداً (Sekaran and Bougie, 2010)، مما يشير إلى ثبات الاستبانة وقوة تماسكها الداخلي، وأنها تتسم بدرجة عالية، بحيث يمكن الاعتماد عليها لقياس ما صممت من أجله.

جدول رقم (1): نتائج اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

ت	المعوقات	عدد الأسئلة	معامل ألفا كرونباخ
1	الإدارة الجامعية	7	0.764
2	أعضاء هيئة التدريس	10	0.720
3	البنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات	7	0.654
4	الطلبة	10	0.833
5	المقرر الجامعي	10	0.648
معوقات تحد من استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني (مجتمعة)			0.902

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.

2.5.3. اختبار التوزيع الطبيعي:

استخدم الباحثان اختبار كولمجروف- سمرنوف Kolmogorov-Smirnov Test (K-S) لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، ومن خلال النظر إلى النتائج المبينة بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov- Smirnov Test

ت	المحاور	P – Value
1	الإدارة الجامعية	0.162
2	أعضاء هيئة التدريس	0.200
3	البنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات	0.075
4	الطلبة	0.187
5	المقرر الجامعي	0.153
معوقات تحد من استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني (مجتمعة)		0.200

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.

وبالنظر إلى الجدول رقم (2) يتضح أن القيمة الاحتمالية (P-Value) أكبر من 0.05 لكل المحاور، وهذا يشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية، وبالتالي يمكن القول: إن البيانات المتحصل عليها تتبع التوزيع الطبيعي، وبذلك سيتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة للإجابة على أسئلة الدراسة.

وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. الإحصاء الوصفي (التكرارات، الوزن النسبي، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية) لوصف متغيرات الدراسة.

2. كولمجروف - سمرنوف (Kolmogorov - Smirnov Test) لاختبار اعتدالية البيانات.

3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لاختبار ثبات فقرات الاستبانة.

3. 5 . 3 تحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة:

3. 5 . 3 . 1 . الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

أولاً. وصف عدد أفراد العينة حسب متغير الجنس:

من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (3) تبين أن عدد أفراد العينة من الذكور كان (11) مفردة، أي ما نسبته (58%) من إجمالي العينة المبحوثة ككل، بينما كان عدد المبحوثين من الإناث في العينة (8) مفردة، أي بنسبة (42%) من إجمالي العينة.

جدول رقم (3): يبين عدد ونسبة أفراد العينة حسب متغير الجنس

الخصائص	النوع	التكرارات	الوزن النسبي (%)
الجنس	ذكر	11	58%
	أنثى	8	42%
	المجموع	19	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.

ثانياً. وصف عدد أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (4) تبين أن عدد حملة درجة الماجستير يشكلون ما نسبته (90%) من عينة الدراسة، أي بعدد (17) مفردة، بينما جاء حملة الدكتوراه بعدد (2) مفردة، أي بنسبة (10%) من إجمالي العينة المبحوثة، وجاء هذا العدد البسيط من حملة الدكتوراه في العينة؛ نتيجةً للأحداث التي تمر بها الدولة عامةً ووزارة التعليم خاصةً، مما تسببت في تأخر إصدار قرارات الإيفاد في حق ممن هم لديهم درجة الماجستير لتحضير درجة الدكتوراه.

جدول رقم (4): يبين عدد ونسبة أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي

الخصائص	الفئات	التكرار	الوزن النسبي (%)
المؤهل العلمي	ماجستير	17	90%
	دكتوراه	2	10%
	المجموع	19	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.

ثالثاً. وصف عدد أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة:

يلاحظ من الجدول رقم (5) أن ما نسبته (27%) من عينة الدراسة لديهم خبرة أقل من 5 سنوات، وأكثر من نصف عينة الدراسة أي بنسبة (58%) يملكون خبرة في التعليم المحاسبي تتراوح ما بين 5 إلى أقل من 10 سنوات، الأمر الذي يعكس نوعية عينة الدراسة من الأساتذة الجامعيين سواء من حيث خبرتهم المعتمدة أو مستواهم الأكاديمي الرفيع في تخصص المحاسبة، مما يعني إمكانية الاعتماد على إجاباتهم واتجاهاتهم بخصوص معوقات التعليم المحاسبي الإلكتروني. في حين أن ما نسبته (10%) خبرتهم تبدأ من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة، بينما ما نسبته (5%) من أفراد العينة هم من لديهم خبرة أكثر من 15 سنة.

جدول رقم (5): يبين عدد ونسبة أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة

الخصائص	الفئات	التكرار	الوزن النسبي (%)
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	5	27%
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	11	58%
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنوات	2	10%
	15 سنة فأكثر	1	5%
	المجموع	19	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.

رابعاً. وصف عدد أفراد العينة حسب متغير الدرجة العلمية:

تبين من خلال النتائج الواردة في جدول رقم (6) أن ما نسبته (53%) من عينة الدراسة هم من حملة الدرجة العلمية محاضر مساعد، في حين أن ما نسبته (42%) هم من حملة درجة محاضر، بينما كانت نسبة حملة الدرجة العلمية أستاذ مساعد (5%) من عينة الدراسة.

جدول رقم (6): يبين عدد ونسبة أفراد العينة حسب متغير الدرجة العلمية

الخصائص	الفئات	التكرار	الوزن النسبي (%)
الدرجة العلمية	محاضر مساعد	10	53%
	محاضر	8	42%
	أستاذ مساعد	1	5%
	المجموع	19	100%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.

خامساً. وصف عدد أفراد العينة حسب متغير المشاركة في (ورش العمل أو الدورات التدريبية أو المؤتمرات)، في مجال التعليم الإلكتروني:

تبين من الجدول رقم (7) أن (53%) من أفراد عينة الدراسة هم من شاركوا في ورش العمل أو الدورات التدريبية أو المؤتمرات، حيث شكل عدد حضور أفراد عينة الدراسة للورش العمل عدد (7) أفراد، منهم (4) هم من حضروا ورشة عمل واحدة، بينما الثلاثة الآخرون هم من سجل حضورهم لأكثر من ورشة عمل واحدة. كذلك وعند النظر إلى الجدول رقم (7) اتضح أن عدد أفراد عينة الدراسة الذين سجل حضورهم للدورات التدريبية كان (4) أفراد، وهم من حضروا دورة تدريبية واحدة، بينما سُجلت في المقابل عدد (0) مفردة، للحضور أكثر من مرة، ويعزو الباحثان هذا إلى أن إدارة الجامعة لا تولي الاهتمام بالدورات التدريبية المكثفة لأعضاء هيئة التدريس سواء كان على مستوى التعليم الإلكتروني بصفة عامة أو التعليم المحاسبي الإلكتروني بصفة خاصة. كما أتضح أيضاً من الجدول رقم (7) أن (6) من أفراد عينة الدراسة هم من سُجلت لهم المشاركة في المؤتمرات، منهم (4) هم من كان لهم نصيب حضور مؤتمر واحد، بينما في المقابل كان عدد (2) من أعضاء هيئة التدريس الذين سُجلت لهم المشاركة في أكثر من مؤتمر، بينما في المقابل ما نسبته (47%) من أفراد عينة الدراسة ليس لهم مشاركة في ورش العمل أو الدورات التدريبية أو المؤتمرات العلمية.

جدول رقم (7): يبين عدد ونسبة أفراد العينة حسب متغير المشاركة في (ورش العمل أو الدورات التدريبية أو

المؤتمرات)، في مجال التعليم الإلكتروني

الاستجابات	الفئات	التكرار	الوزن النسبي (%)
هل قمت بالمشاركة في: ورشة عمل أو دورة تدريبية أو مؤتمرات	نعم	10	53%
	لا	9	47%
	المجموع	19	100%
إذا كانت إجابتك بنعم؛ فكم:	مرة واحدة	4	57%
	مرتان	3	43%
	المجموع	7	100%
	مرة واحدة	4	100%
	مرتان	-	-
	المجموع	4	100%
	مرة واحدة	4	67%
	مرتان	2	33%
	المجموع	6	100%
	عدد المؤتمرات.		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.

3. 5. 2. الإجابة على الأسئلة الفرعية للدراسة:

أولاً: للإجابة على السؤال الفرعي الأول من أسئلة الدراسة الذي ينص على: "ما هي أهم المعوقات المتعلقة بالإدارة الجامعية التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق؟"، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات هذا المعوق، والجدول رقم (8) يبين المتوسطات الحسابية مرتبة ترتيباً تنازلياً، والانحراف المعياري لكل متوسط، والمتوسط العام لمجموعة المعوقات المتعلقة بالإدارة الجامعية من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة، ويتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات جاء بقيمة (3.71)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، وبانحراف معياري قدره (0.599).

مما سبق يتضح أن إجابات عينة الدراسة كافة تشير إلى وجود معوقات تتعلق بالإدارة الجامعية تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتيجة دراسة (القي، 2020) التي بينت أن أهم المعوقات التي تعوق تنفيذ وتطبيق التعليم الإلكتروني في كلية الاقتصاد جامعة الزاوية تتمثل في غياب التشريعات واللوائح التي تنظم التعليم الإلكتروني، وكذلك دراسة (قنا، 2018) التي أكدت على وجود قصور في الخدمات الداعمة للتعليم المحاسبي الإلكتروني مثل شبكة المعلومات الداخلية لتبادل المعلومات بين الأقسام. كما تتفق أيضاً مع نتيجة دراسة (القضاة والمقابلة، 2013) التي أشارت نتائجها بأنه توجد هناك تحديات مالية وإدارية تواجه أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الخاصة.

جدول رقم (8): يبين نتائج الدراسة حول معوقات التعليم المحاسبي الإلكتروني المتعلقة بالإدارة الجامعية

ت	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الترتيب
1	يوجد ضعف في الإمكانيات المادية لدى الجامعة لاستخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني.	3.89	1.049	77.8%	3
2	قلة التشجيع والتحفيز المستمر من قبل القائمين على التعليم بالكليات لمستخدمي التعليم المحاسبي الإلكتروني.	3.63	0.955	72.6%	5
3	عدم وجود تخطيط استراتيجي لاستخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعة.	4.37	0.761	87.4%	1
4	البيئة الجامعية لا تشجع على استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني.	3.68	1.057	73.6%	4
5	ارتفاع كلفة إعداد البرمجيات الجيدة لنمط التعليم المحاسبي الإلكتروني.	2.74	0.733	54.8%	6
6	عدم وجود لوائح وتنظيمات تشريعية للتعليم المحاسبي الإلكتروني.	3.95	0.970	79%	2
7	عدم تماشي النظم واللوائح التعليمية المعمول بها حالياً بالجامعة مع برامج التعليم الإلكتروني.	3.68	0.946	73.6%	4
	معوقات تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني تتعلق بالإدارة الجامعية	3.71	0.599	74.2%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.

من خلال ترتيب الوزن النسبي لفقرات معوق الإدارة الجامعية نجد أن معوق "عدم وجود تخطيط استراتيجي لاستخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعة" احتل المرتبة الأولى في الأهمية وبوزن نسبي بلغ (87.4%)؛ وهذا متوقع تقريباً في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها ليبيا وعلى مختلف الأصعدة، حيث بات التخطيط الاستراتيجي في أحسن أحواله تحدياً، ويواجه عدداً من المعوقات التي تحول دون تحقيق أهدافه المنشودة، كما حاز معوق "عدم وجود لوائح وتنظيمات تشريعية للتعليم المحاسبي الإلكتروني" المرتبة الثانية في الأهمية؛ وبوزن نسبي بلغ (79%)، وهذه نتيجة متوقعة يمكن تفسيرها أن ظهور جائحة كورونا اضطر الجامعات الليبية للتعامل مباشرة مع الأنظمة التعليمية الإلكترونية بدون إصدار لوائح وتنظيمات تشريعية بالخصوص،

وحاز معوق "ارتفاع كلفة إعداد البرمجيات الجيدة لنمط التعليم المحاسبي الإلكتروني" على المرتبة السادسة والأخيرة في مستوى الأهمية وبوزن نسبي بلغ (54.8%)؛ وبإمعان النظر يظهر أن التعليم الإلكتروني ما يزال في مرحلة البدايات في ليبيا؛ ولكن تجهيز الجامعات بالأدوات والأجهزة الحديثة اللازمة للتعليم الإلكتروني لا يشكل تحدياً حقيقياً لبلد غني بالموارد مثل ليبيا.

ثانياً: للإجابة على السؤال الفرعي الثاني من أسئلة الدراسة الذي ينص على: "ما هي أهم المعوقات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق؟"، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات هذا المعوق. وقد تضمن الجدول رقم (9) نتائج المتوسط الحسابي مرتبة ترتيباً تنازلياً، والانحراف المعياري لبعض المعوقات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس التي تحد من استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، وتشير هذه النتائج بوضوح إلى أن معظم هذه المعوقات (8 من 10 عبارات) كانت متوسطاتها الحسابية أعلى من (3.5)؛ مما يدل على تأثير تلك المعوقات على أعضاء هيئة التدريس في استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني.

هذا وقد احتلت المرتبة الأولى الفقرة (3) بمتوسط حسابي بلغ (4.42)، وبانحراف معياري قدره (0.769)، والتي تنص على "لا يتوفر الدعم المادي والمعنوي الكافي لأعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة لتنمية قدراتهم التدريسية وتطوير الخطط والمقررات المحاسبية باستخدام التكنولوجيا"، وجاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (5) بمتوسط حسابي بلغ (2.84)، وبانحراف معياري قدره (1.302)، والتي تنص على "عدم كفاية وقت المحاضرة لعرض جميع المحتوى المطلوب إلكترونياً"، وكذلك جاء المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات بقيمة (3.77)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، وبانحراف معياري قدره (0.547).

كان أكثر المعوقات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس أهمية معوق "عدم توفر الدعم المادي والمعنوي الكافي لأعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة لتنمية قدراتهم التدريسية وتطوير الخطط والمقررات المحاسبية باستخدام التكنولوجيا" وبوزن نسبي بلغ (88.4%)، أما معوق "قلة الدورات التدريبية لعضو هيئة التدريس في مجال التعلم المحاسبي الإلكتروني" فقد حاز الترتيب الثاني وبوزن نسبي بلغ (87.4%)، ويعزو الباحثان ذلك بأن الجامعات الليبية لا تراعي الاهتمام بالدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس في مجال التعليم المحاسبي الإلكتروني، وهذا ما أكدته إجابات أفراد عينة الدراسة حول المشاركة في ورش العمل أو الدورات التدريبية أو المؤتمرات العلمية.

مما سبق يتضح أن إجابات عينة الدراسة كافة تشير إلى وجود معوقات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق في ظل جائحة كورونا، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به نتيجة دراسة (رشوان وشقفة، 2020) بوجود ضعف لدى أعضاء هيئة التدريس باستخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني، وظهور ذلك بشكل واضح في ظل جائحة كورونا عند قيام الجامعات الفلسطينية باستخدام التعليم الإلكتروني، كما أكدت ذلك دراسة (بوسنيّة واليزار، 2020) أن أعضاء هيئة التدريس بكلّيات إدارة الأعمال في الجامعات الليبية لديهم استعداد كبير ورغبة في التدريب على استخدام منصات التعلم الإلكتروني، فمعظمهم أشاروا إلى أنهم لم يسبق لهم أي تجربة على هذه المنصات.

جدول رقم (9): يبين نتائج الدراسة حول معوقات التعليم المحاسبي الإلكتروني المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس

ت	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الترتيب
1	ضعف مهارات الحاسوب والإنترنت لدى أعضاء هيئة التدريس.	3.74	1.327	74.8%	7
2	تمسك أعضاء هيئة التدريس بالنمط التقليدي ومجاهتهم لأي تغيير.	3.79	1.032	75.8%	6
3	لا يتوفر الدعم المادي والمعنوي الكافي لأعضاء هيئة التدريس في أقسام المحاسبة لتنمية قدراتهم التدريسية وتطوير الخطط والمقررات المحاسبية باستخدام التكنولوجيا.	4.42	0.769	88.4%	1

4	قلة الدورات التدريبية لعضو هيئة التدريس في مجال التعلم المحاسبي الإلكتروني.	4.37	0.597	87.4%	2
5	عدم كفاية وقت المحاضرة لعرض جميع المحتوى المطلوب إلكترونياً.	2.84	1.302	56.8%	10
6	تشكل اللغة الانجليزية عقبة في استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني.	3.95	1.026	79%	4
7	الضعف والتدني في جودة خدمة الانترنت لدى عضو هيئة التدريس بالمنزل.	4.26	0.733	85.2%	3
8	التعليم الإلكتروني يمثل عبئاً إضافياً فوق عبء العمل الموكل إلي.	3.84	1.119	76.8%	5
9	عدم توافر الوقت لإعداد المناهج إلكترونياً والتواصل مع الطلبة.	2.95	1.177	59%	9
10	صعوبة الالتحاق بدورات تدريبية في مجال التعليم الإلكتروني بسبب الأعباء التدريسية.	3.58	0.902	71.6%	8
معوقات تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني تتعلق بأعضاء هيئة التدريس		3.77	0.547	75.4%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.

ثالثاً: للإجابة على السؤال الفرعي الثالث من أسئلة الدراسة الذي ينص على: "ما هي أهم المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق؟"، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي وترتيب فقرات المحور لكل فقرة من فقرات هذا المعوق، ومن ثم تم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمعوقات المتعلقة بالبنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة.

بالنظر إلى جدول رقم (10)، والذي يوضح آراء المبحوثين حول فقرات معوق البنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات، فقد احتلت المرتبة الأولى الفقرة (2) بمتوسط حسابي بلغ (4.47)، وبانحراف معياري قدره (513.5)، والتي تنص على "ضعف وندرة شبكة الإنترنت داخل الجامعة"، كما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة (6) بمتوسط حسابي بلغ (3.95)، وبانحراف معياري قدره (780.7)، والذي تنص على "صعوبة تنفيذ المحاضرات عبر الفيديو كونفرنس بين الأساتذة والطلبة"، وكذلك جاء المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات بقيمة (4.16)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، وبانحراف معياري قدره (412.4). وكان أكثر المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات أهمية معوق "ضعف وندرة شبكة الإنترنت داخل الجامعة" بوزن نسبي (89.4%). أما معوق "مشكلة انقطاع التيار الكهربائي أثناء استخدام تقنية التعليم المحاسبي الإلكتروني" ومعوق "عدم وجود خطة واضحة ومدرسة من قبل المختصين في تكنولوجيا التعليم لغرض الانتقال التدريجي من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني في الجامعة" فقد حازا على المرتبة الثانية من حيث الأهمية وبوزن نسبي (85.2%). وقد يكون مرد ذلك؛ إلى أن الإمكانيات المتوفرة والمخصصة للتعليم الإلكتروني المحاسبي غير كافية؛ نظراً لعدم إعطاء الأهمية من قبل إدارة الجامعات ضمن خططها وموازناتها تطوير التعليم الإلكتروني بما يلبي وتحقيق الأهداف المرسومة.

مما سبق تبين أن إجابات عينة الدراسة كافة تشير إلى وجود معوقات تتعلق بالبنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (القمي، 2020) التي بينت أن أهم المعوقات التي تعوق تنفيذ وتطبيق التعليم الإلكتروني في كلية الاقتصاد جامعة الزاوية تتمثل في عدم توفر الأجهزة والبرمجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة لارتفاع تكلفة الإنترنت، وعدم توفر الاتصال بالإنترنت بكفاءة واستقرار.

جدول رقم (10): يبين نتائج الدراسة حول معوقات التعليم المحاسبي الإلكتروني المتعلقة بالبنية التحتية والدعم الفني

ت	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الترتيب
1	العجز بتجهيز القاعات بما يلزم من أدوات وأجهزة حديثة مثل (الداتا شو، وشاشات العرض، وأجهزة الكمبيوتر) اللازمة للتعليم المحاسبي الإلكتروني.	4.11	0.875	82.2%	3
2	ضعف وندرة شبكة الإنترنت داخل الجامعة.	4.47	0.513	89.4%	1
3	مشكلة انقطاع التيار الكهربائي أثناء استخدام تقنية التعليم المحاسبي الإلكتروني.	4.26	0.733	85.2%	2
4	قلة توافر فنيين متخصصين لحل المشكلات التقنية المتعلقة بالتعليم المحاسبي الإلكتروني.	4.00	0.745	80%	5
5	تكرار الخلل المفاجئ بالشبكات الداخلية أثناء المحاضرات.	4.05	0.780	81%	4
6	صعوبة تنفيذ المحاضرات عبر الفيديو كونفرنس بين الأساتذة والطلبة.	3.95	0.780	79%	6
7	عدم وجود خطة واضحة ومدرسة من قبل مختصين في تكنولوجيا التعليم لغرض الانتقال التدريجي من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني في الجامعة.	4.26	0.562	85.2%	2
معوقات تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني تتعلق بالبنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات		4.16	0.412	83.2%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.

رابعاً: للإجابة على السؤال الفرعي الرابع من أسئلة الدراسة الذي ينص على: "ما المعوقات المتعلقة بالطلبة التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق؟"، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي وترتيب فقرات المحور لكل فقرة من فقرات هذا المعوق، وتم استخراج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري العام للمعوقات المتعلقة بالطلبة من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة.

بالنظر إلى جدول رقم (11)، والذي يوضح آراء المبحوثين حول فقرات معوق الطلبة، فقد احتلت المرتبة الأولى الفقرة (8) بمتوسط حسابي بلغ (4.58)، وبانحراف معياري قدره (0.769)، والتي تنص على "انشغال الطلبة في مواقع ليس لها علاقة بالتعليم المحاسبي الإلكتروني". كما احتلت المرتبة الأخيرة الفقرة (4) بمتوسط حسابي بلغ (2.79)، وبانحراف معياري قدره (0.713)، والتي تنص على "الضعف لدى الطلبة في امتلاك مهارات الحاسوب الأساسية"، كما جاء المتوسط الحسابي العام لجميع الفقرات بقيمة (4.07)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، وبانحراف معياري قدره (0.521).

جدول رقم (11): يبين نتائج الدراسة حول معوقات التعليم المحاسبي الإلكتروني المتعلقة بالطلبة

ت	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الترتيب
1	ضعف الوعي باستخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني لدى الكثير من الطلبة.	4.16	0.958	83.2%	5
2	عدم توافر التدريب المناسب للطلبة على البرامج التي تساعد على استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني.	4.26	0.733	85.2%	4
3	افتقار الطلبة إلى الدعم والتحفيز المباشر من قبل الأساتذة.	4.00	0.882	80%	7
4	الضعف لدى الطلبة في امتلاك مهارات الحاسوب الأساسية	2.79	0.713	55.8%	9
5	نقص القدرة والكفاءة في استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني من قبل الطلبة.	3.84	0.898	76.8%	8
6	عدم توافر الإنترنت عند بعض الطلبة في المنزل.	4.37	0.955	87.4%	2
7	شعور الطلبة بالقلق عند التعامل مع الاختبارات المحوسبة من خلال نظام التعليم الإلكتروني.	4.32	0.671	86.4%	3
8	انشغال الطلبة في مواقع ليس لها علاقة بالتعليم المحاسبي الإلكتروني.	4.58	0.769	91.6%	1
9	عدم امتلاك الطلبة لأجهزة حاسوب ذات مستوى يلائم البرامج المتطورة.	4.05	0.705	81%	6
10	نقص الوعي الثقافي والاجتماعي لدى البعض الطلبة بأهمية الانترنت.	4.32	0.885	86.4%	3
معوقات تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني تتعلق بالطلبة		4.07	0.521	81.4%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.

ويشير الجدول أعلاه إلى أن أهم المعوقات المتعلقة بالطلبة التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة معوق "انشغال الطلبة في مواقع ليس لها علاقة بالتعليم المحاسبي الإلكتروني" بوزن نسبي (91.6%)، وقد يرجع السبب إلى الأهتمام أخيراً بتكنولوجيا المعلومات وتطورها، وعدم الوعي الكافي لدى أفراد المجتمع بهذا النمط التعليمي أو الاعتراف به. أما معوق "الضعف لدى الطلبة في امتلاك مهارات الحاسوب الأساسية" فقد احتل المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (55.8%).

مما سبق تبين أن إجابات عينة الدراسة كافة تشير إلى وجود معوقات تتعلق بالطلبة تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة صيام (2013) التي توصلت إلى أن الاستخدام الفعلي للتعليم الإلكتروني في التدريس الجامعي المحاسبي لا يزال محدوداً بسبب وجود معوقات تتعلق بأعضاء الهيئة التدريسية والطلبة والإمكانات الفنية والمادية المتاحة.

خامساً: للإجابة على السؤال الفرعي الخامس من أسئلة الدراسة الذي ينص على: "ما المعوقات المتعلقة بالمقرر الجامعي التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق؟"، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي وترتيب فقرات المحور لكل فقرة من فقرات هذا المعوق. يبين الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية مرتبة ترتيباً تنازلياً، والانحراف المعياري لكل متوسط، والمتوسط العام لمجموعة المعوقات المتعلقة بالمقرر الجامعي من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة، ويتضح من الجدول أيضاً أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات جاء بقيمة (3.46)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، وانحراف معياري قدره (405).

بالنظر إلى جدول رقم (12) والذي يوضح آراء المبحوثين حول فقرات معوق المقرر الجامعي، فقد احتلت المرتبة الأولى الفقرة (3) بمتوسط حسابي بلغ (4.16)، وانحراف معياري قدره (1.015)، والتي تنص على "قلة الأنشطة التعليمية الداعمة لتوظيف التعليم المحاسبي الإلكتروني"؛ وكان من أكثر المعوقات المتعلقة بالمقرر الجامعي أهمية ووزن نسبي (83.2%). ولعل ذلك بسبب عدم وجود مراكز علمية متخصصة بتكنولوجيا التعليم، أسوة بالدول المتقدمة من استحداث أساليب فنية معينة داعمة للتعليم الإلكتروني.

كما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرات (4، 10) بمتوسط حسابي بلغ (2.74، 2.74)، وانحراف معياري قدره (733، 733)، والتي تنص على "كثرة عدد المقررات الدراسية لا يساعد على استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني" و "صعوبة تطبيق البرمجيات الإلكترونية على بعض المقررات الدراسية".

من خلال ما سبق تبين أن إجابات عينة الدراسة كافة تشير إلى وجود معوقات تتعلق بالمقرر الجامعي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العواودة (2012) التي توصلت إلى وجود صعوبة في تطبيق المقررات الدراسية "كبرمجيات الكترونية"، بالإضافة إلى صعوبة تنفيذ الأنشطة التقييمية عبر التعليم الإلكتروني.

جدول رقم (12): نتائج الدراسة حول معوقات التعليم المحاسبي الإلكتروني المتعلقة بالمقرر الجامعي

ت	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الترتيب
1	عدم تركيز أهداف المقرر الجامعي على التعليم المحاسبي الإلكتروني بأدواته المختلفة.	3.89	0.994	77.8%	4
2	عدم تضمين المقررات الجامعية لمفردات تساعد على تشجيع استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني.	3.95	0.911	79%	3
3	قلة الأنشطة التعليمية الداعمة لتوظيف التعليم المحاسبي الإلكتروني.	4.16	1.015	83.2%	1
4	كثرة عدد المقررات الدراسية لا يساعد على استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني.	2.74	0.733	54.8%	9
5	ضعف ملائمة مفردات المقرر الجامعي لأدوات التعليم المحاسبي الإلكتروني.	2.79	0.787	55.8%	8
6	صعوبة تنفيذ الأنشطة التقييمية عبر التعليم المحاسبي الإلكتروني.	3.58	0.902	71.6%	6

7	ضعف التعاون الكافي بين أساتذة المقررات ومتخصصي التكنولوجيا لتصميم وإنشاج المقررات الإلكترونية الملائمة.	4.00	0.816	80%	2
8	صعوبة تنفيذ المهارات المتصلة بالتجارب العملية الخاصة بالمواد المحاسبية التي تعتمد على معمل الحاسوب.	3.84	0.602	76.8%	5
9	طبيعة المقرر الجامعي تجعل الأستاذ يميل إلى التعليم التقليدي.	2.89	0.658	57.8%	7
10	صعوبة تطبيق البرمجيات الإلكترونية على بعض المقررات الدراسية.	2.74	0.733	54.8%	9
معوقات تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني تتعلق بالمقرر الجامعي		3.46	0.405	69.2%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.

6.4.5.3. نتائج الإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة والذي نصه: ما هي أهم المعوقات (الإدارة الجامعية، أعضاء هيئة التدريس، البنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات، الطلبة، المقرر الجامعي) التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق. للإجابة على هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي والترتيب لكل معوق من المعوقات التي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا، من وجهة نظر أفراد العينة المبحوثة، فكان المتوسط الحسابي العام لجميع المعوقات (3.82)، وهي أكبر من القيمة المتوسطة المحايدة (3)، وبانحراف معياري قدره (3.85).

بالنظر إلى جدول رقم (13) والذي يوضح آراء المبحوثين حول المعوقات التي تحد من استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني. تبين أن المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (83.2%)، بينما جاءت في المرتبة الثانية المعوقات المتعلقة بالطلبة، وبوزن نسبي قدره (81.4%)، كما احتلت المعوقات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس المرتبة الثالثة عند وزن نسبي قدره (75.4%)، بينما جاءت المعوقات المتعلقة بالإدارة الجامعية في المرتبة الرابعة، وبوزن نسبي قدره (74.2%)، كما جاءت في المرتبة الأخيرة المعوقات المتعلقة بالمقرر الجامعي عند وزن نسبي قدره (69.2%).

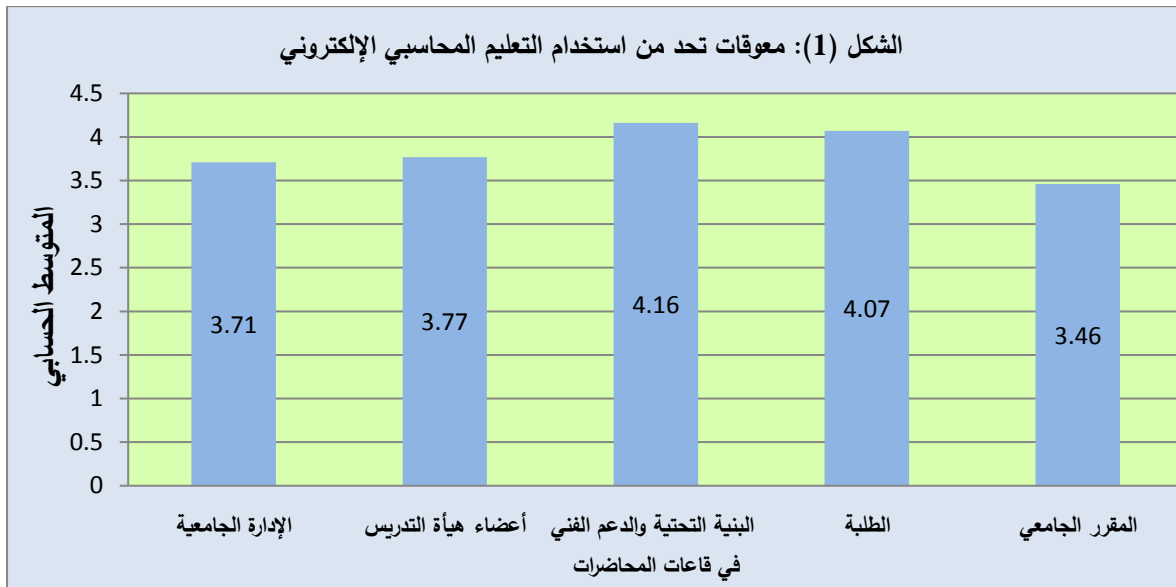
من خلال ما سبق تبين أن إجابات عينة الدراسة كافة تشير إلى وجود معوقات تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق.

اتفقت هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتيجة دراسة (ضوء والمصري، 2020)، في أن تطبيق التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم الليبية يمر بأزمات وتحديات متعددة تعيق كفاءة وفعالية أدائه، وكذلك اتفقت مع نتيجة دراسة (الحوامدة، 2011) التي أظهرت نتائجها بأنه توجد هناك معوقات تحد من استخدام التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية، وكذلك اتفقت أيضاً مع نتيجة دراسة (رشوان وشقفة، 2020) بأنه توجد تحديات ومعوقات لاستخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية، كما اتفقت أيضاً مع نتيجة دراسة (صيام، 2013) بأن الاستخدام الفعلي للتعليم الإلكتروني في التدريس الجامعي المحاسبي لا يزال محدوداً بسبب وجود العديد من المعوقات (محددات).

جدول رقم (13): يبين نتائج الدراسة للمعوقات (مجتمعة) التي تحد من استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني

المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي (%)	الترتيب
معوقات الإدارة الجامعية	3.71	0.599	74.2%	4
معوقات أعضاء هيئة التدريس	3.77	0.547	75.4%	3
معوقات البنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات	4.16	0.412	83.2%	1
معوقات الطلبة	4.07	0.521	81.4%	2
معوقات المقرر الجامعي	3.46	0.405	69.2%	5
معوقات تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني (مجتمعة)	3.82	0.385	76.4%	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي spss.



المبحث الرابع: نتائج وتوصيات الدراسة

1.4. نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي للبيانات المجمعة، توصل الباحثان إلى عددٍ من النتائج، يمكن إيجازها فيما يلي:

1. كشفت الدراسة أنه توجد معوقات (مجتمعة) تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، حيث جاءت بمتوسط حسابي قدره (3.82). احتلت المعوقات المتعلقة بالبنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (83.2%)، بينما جاءت في المرتبة الثانية المعوقات المتعلقة بالطلبة حيث بلغ وزنها النسبي (81.4%)، وجاءت المعوقات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس في المرتبة الثالثة عند وزن نسبي قدره (75.4%)، بينما احتلت المعوقات المتعلقة بالإدارة الجامعية المرتبة الرابعة عند وزن نسبي قدره (74.2%)، كما احتلت المرتبة الأخير المعوقات المتعلقة بالمقرر الجامعي، وبوزن نسبي قدره (69.2%).
2. بينت الدراسة أنه توجد معوقات تتعلق بالإدارة الجامعية تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، حيث جاءت بمتوسط حسابي (إجمالي) قدره (3.71)، وبوزن نسبي (74.2%).
3. أوضحت الدراسة أنه توجد معوقات تتعلق بأعضاء هيئة التدريس تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، حيث جاءت بمتوسط حسابي قدره (3.77)، وبوزن نسبي (75.4%).
4. كشفت الدراسة أنه توجد معوقات تتعلق بالبنية التحتية والدعم الفني في قاعات المحاضرات تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، حيث جاءت بمتوسط حسابي قدره (4.16)، وبوزن نسبي (83.2%).
5. بينت الدراسة أنه توجد معوقات تتعلق بالطلبة تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، حيث جاءت بمتوسط حسابي (إجمالي) قدره (4.07)، وبوزن نسبي بلغ (81.4%).
6. أوضحت الدراسة أنه توجد معوقات تتعلق بالمقرر الجامعي تحول دون استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في ظل جائحة كورونا بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة طبرق، حيث جاءت بمتوسط حسابي (إجمالي) قدره (3.46)، وبوزن نسبي (69.2%).

2.4. توصيات الدراسة:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، يوصي الباحثان بالآتي:

1. ضرورة توفير بنية تحتية متطورة تساعد في تطبيق التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الليبية لضمان جودته وزيادة فاعليته.
2. تأكيد ضرورة الاهتمام من قبل الجامعة بإدخال أسلوب التعليم الإلكتروني في التعليم الجامعي، والقيام بنشر الثقافة الإلكترونية بين الطلبة لتحقيق أكبر قدر من التفاعل مع هذا النوع من التعليم.
3. الاستفادة من خبرات الدول السابقة في مجال التعليم الإلكتروني خصوصاً الدول النامية، للاستفادة من تجاربها في مواجهة معوقات التعليم الإلكتروني.
4. متابعة وتكثيف الدورات التدريبية الخاصة باستخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تعقدتها إدارة الجامعات الليبية لأعضاء هيئة التدريس لصقل مهاراتهم في هذا المجال، واستخدامها في التعليم الجامعي بصفة عامة والتعليم المحاسبي بصفة خاصة.
5. ضرورة تشجيع الطلبة على التعامل مع وسائل تقنيات المعلومات والاستفادة منها في عملية التعلم المحاسبي.
6. العمل على إدخال برمجيات المناهج باعتماد التقنيات الإلكترونية الحديثة.
7. ضرورة تفعيل دور الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع الأساتذة على استخدام التعليم الإلكتروني.
8. القيام بإجراء دراسات وأبحاث متقدمة من قبل الأكاديميين والمتخصصين في المجالات المحاسبية المختلفة بالجامعات الليبية لتطوير التعليم المحاسبي من خلال استخدام شبكات الحاسوب والانترنت.
9. إجراء المزيد من الدراسات في مجال التعليم المحاسبي الإلكتروني ومعوقات استخدامه من وجهة نظر القائمين على إدارة الجامعة والطلبة.

المراجع:

- إسماعيل، الغريب ازهر (2010). مستويات التعليم الإلكتروني، مجلة التعليم الإلكتروني، جامعة المنصورة، مصر العدد 15.
- الجمل، أحمد علي (2005). تحديات استخدام التعلم الإلكتروني بشكل متكامل في المدارس المصرية، دراسات وبحوث تكنولوجيا التربية، الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية.
- الحوامدة، محمد فؤاد (2011). معوقات استخدام التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية، مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد 1 و 2، ص 803-831.
- الروسان، أسامة أحمد (2004). إدارة المعرفة والتعليم الإلكتروني، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية.
- الضالعي، زبيدة عبدالله (2018). معوقات استخدام التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة نجران، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 11، العدد 36.
- المزين، سليمان حسين (2016). معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية وسبل الحد منها من وجهة نظر الطلبة في ضوء بعض المتغيرات، المجلة الفلسطينية للتعليم المفتوح، المجلد 5، العدد 10.
- النظاري، بشرى محمد (2019). معوقات تطبيق التعلم الإلكتروني في فرع التربية جامعة تعز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد 8، العدد 12.
- العريفي، يوسف عبد الله (2003). " التعليم الإلكتروني تقنية واعدة وطريقة رائدة، ورقة عمل مقدمة لندوة التعليم الإلكتروني خلال الفترة 21-23 أبريل، الرياض، مدارس الملك فيصل.

- العطروزي، محمد (2002). "التعليم الإلكتروني- أحد نماذج التعليم الجامعي عن بعد"، المؤتمر القومي السنوي التاسع (العربي الأول)، مركز تطوير التعليم الجامعي بجامعة عين شمس: " التعليم الجامعي عن بعد : رؤية مستقبلية، من 17-18 ديسمبر.
- العواودة، طارق حسين (2012). صعوبات توظيف التعليم الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية بغزة كما يراها الأساتذة والطلبة، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة.
- القضاة، خالد يوسف ومقابلة، بسام (2013). تحديات التعليم الإلكتروني التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية الخاصة، مجلة المنارة، المجلد 19، العدد 3، ص ص 213-254.
- القمي، عبد المنعم المنتصر (2020). عوائق تطبيق وتنفيذ برنامج التعليم الإلكتروني في كلية الاقتصاد: جامعة الزاوية، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، العدد السادس (عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول - الافتراضي للتحوّل الرقمي في عصر المعرفة (الواقع، التحديات، الانعكاسات).
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، (2002). المؤتمر الثالث لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب، الجزائر.
- الملاح، محمد عبد الكريم (2010). المدرسة الالكترونية ودور الإنترنت في التعليم: رؤية تربوية، عمان: دار الثقافة.
- الهرش، عايد ومفلح، محمد والدهون، مأمون (2010). معوقات استخدام منظومة التعلم الإلكتروني من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية في لواء الكورة، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد 6، عدد 1، ص ص 27-41.
- بوسنينه، عزالدين واليزار، محمد (2020). أسلوب التعلم الإلكتروني في التعليم العالي: التحديات وإمكانيات التطبيق دراسة ميدانية عن كليات الاقتصاد والإدارة في ليبيا، مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية، جامعة الزاوية، العدد السادس (عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول - الافتراضي للتحوّل الرقمي في عصر المعرفة (الواقع، التحديات، الانعكاسات).
- خدّاش، حسام الدين والحضرمي، عبدالله (2006). فاعلية تدريس مبادئ المحاسبة (1) باستخدام مواد تعليمية معدة علي شبكة المعلومات وفق نظام "Blackboard"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 2، العدد 2، ص ص 213-224.
- رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان وشقفه، خليل إبراهيم عبدالله (2020). تحديات ومعوقات استخدام التعليم المحاسبي الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية في ظل جائحة كورونا ، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 8 ؛ العدد 2، ديسمبر، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 - سكيكدة، ص ص 8-75.
- زيتون، حسن حسين (2005). رؤية جديدة في التعلم - التعلم الإلكتروني - المفهوم، القضايا، التطبيق، التقويم، الدار الصولتية للتربية، الرياض.
- صيام، وليد زكريا ورحاحلة، محمد ياسين (2008). العوامل الشخصية المؤثرة على استفادة الطالب من التعليم الجامعي المحاسبي الإلكتروني "دراسة حالة: الجامعة الهاشمية، مجلة المنارة، المجلد 14، العدد 1، ص ص 175-219.
- صيام، وليد زكريا عبد الرحمن (2013). مدى إسهام التعليم الإلكتروني في ضمان جودة التعليم العالي : دراسة حالة التعليم المحاسبي في الجامعات الأردنية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد 6، العدد 14، ص ص 82-99.
- ضوء، صلاح عبدالسلام والمصراطي، سالمة مفتاح (2020). تحديات تطبيق التعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم الليبية في ظل الأزمات (جائحة كورونا) - دراسة نظرية، المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي

الأول حول: جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، 15-17 نوفمبر، جامعة صبراتة.

- طباح، حسناء وعبد الهادي، محمد (2005). إستراتيجية تطوير وإدارة المحتوى الإلكتروني للمقررات الدراسية بناء على نماذج والتعلم المتاحة، المؤتمر العلمي الثاني عشر لنظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات، التعلم الإلكتروني وعصر المعرفة أبحاث ودراسات، 15-17 فبراير
- طبيه، أحمد عبد السميع (2008). مبادئ الإحصاء، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون: عمان.
- عبدالعزيز، حمدي أحمد (2008). التعليم الإلكتروني، "الفلسفة، المبادئ، الأدوات التطبيقات". عمان، الأردن: دار الفكر ناشرون و موزعون.
- عجيلة، محمد وقنيع، أحمد (2016). مساهمة التعليم المحاسبي الإلكتروني في تنمية مهارات طلبة أقسام المحاسبة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 3، ص 37-48.
- مصيلحي، زينب محمود ومحمد، أماني عبد القادر (2007). تحديات التعليم الجامعي الإلكتروني في مصر والفرص المتاحة للاستفادة منه، مجلة مستقبل التربية العربية، العدد 46، مجلد 13.
- ملحم، سامي (2000). مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة: عمان.
- قنا، عبدالسلام مسعودعلي (2018). دور التعليم الإلكتروني في تحسين جودة التعليم المحاسبي دراسة ميدانية في كلية الاقتصاد والمحاسبة مرزق، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، جامعة سبها، ص 272 - 281.

- Algahtani, A.F. (2011). Evaluating the Effectiveness of the E-learning Experience in Some Universities in Saudi Arabia from Male Students' Perceptions, **Durham theses**, Durham University.
- Almosa, A. & Almubarak, A. (2005). E-learning Foundations and Applications, Saudi Arabia: Riyadh.
- Almosa, A. (2002). Use of Computer in Education, (2nd ed), Riyadh: Future Education Library.
- Apostolou, B, Dorminey, J, Hassell, J, & Rebele, J, (2017), Accounting education literature review (2016). **Journal of Accounting Education**(2017), <http://dx.doi.org/10.1016/j.jaccedu.2017.03.001>.
- European Commission (2001). The eLearning Action Plan: Designing tomorrow's education. <http://www.elearningeuropa.info>.
- Ferreiman, J. (2014). 10 Benefits of Using Elearning. LearnDash. <https://www.learndash.com/10-benefits-of-using-elearning/>
- Grabinski, K, Kedzior, M, Krasodomska, J & Herdan, A, (2020), Embedding E-Learning in Accounting Modules: **The Educators' Perspective**, Educ. Sci. 10, [97; p1-19 doi:10.3390/educsci10040097](https://doi.org/10.3390/educsci10040097)
- Hameed, S, Badii, A. & Cullen, A. J. (2008). Effective e-learning integration with traditional learning in a blended learning environment. **European and Mediterranean conference on information system**, p25-26.
- Haugland, J., (2000), Using Computer Technology & Course Web Pages to Improve Student Performance in Accounting Courses. (Online). Available: <http://www.Mtsu.Edu/~itconf/proceed98/jhaugland.Html>.
- Hetsevich, I, (2017), Advantages and Disadvantages of E-Learning Technologies for Students. joomlалms. <https://www.joomlалms.com/blog/guest-posts/elearning-advantages-disadvantages.html>
- Howieson, B. (2003), "Accounting practice in the new millennium: is accounting education ready to meet the challenge?". **The British Accounting Review**, 35(2), 69-103.
- Islam, N., Beer, M., & Slack, F, (2015), E-learning challenges faced by academics in higher education, **Journal of Education and Training Studies**, 3 (5), 102-112.

- Klein, D. & Ware, M. (2003), E-learning: new opportunities in continuing professional development. **Learned publishing**, 16 (1) 34-46.
- Marc, J. R. (2002). Book review: e-learning strategies for delivering knowledge in the digital age. **Internet and Higher Education**, 5, 185-188.
- Mutisya N.; & Makokha, L.,(2016), Challenges affecting adoption of e-learning in public universities in Kenya, **E-Learning and Digital Media**, vol.1, no.3-4, p p.140-157.
- Nichols, M. (2003), A Theory for E-Learning, Educational Technology and Society, Vol. 6, No.2,1-10
- Obaidat, Ahmad N. & Alqatamin, Rateb M., (2011), “Alqatamin, Integrating Information Technology (IT) into Accounting Courses”, **International Journal of Business and Management**, Vol. 6, No. 10, pp. 205- 212.
- Rhema, A. and Miliszewska, I. (2010), Towards e-learning in higher education in Libya. **Issues in Informing Science and Information Technology**, Vol. 7, 423 – 437.
- Richard, H., & Haya, A. (2009), Examining student decision to adopt web 2.0 technologies: theory and empirical tests. **Journal of computing in higher education**, 21(3), 183-198.
- Smedley, J.K. (2010). Modelling the impact of knowledge management using technology. **OR Insight** ,No. 23, 233–250.
- Ssekakubo, G., Suleman, H. & Marsden, G. (2011). Issues of adoption: Have e-learning management systems fulfilled their potential in developing countries? In Proceedings of the South African Institute of Computer Scientists and Information Technologists Conference on Knowledge, **Innovation and Leadership in a Diverse, Multidisciplinary Environment** Cape Town, South Africa,p231-238.
- Touray, A., Salminen, A. & Mursu, A. (2013). ICT barriers and critical success factors in developing countries. **The Electronic Journal on Information Systems in Developing Countries**, 56(7), 1-17
- Wagner, N., Hassanein, K. & Head, M. (2008), Who is responsible for E-learning in Higher Education? A Stakeholders' Analysis. **Educational Technology & Society**, 11 (3), 26-36.
- Wentling T.L, Waight C, Gallagher J, La Fleur J, Wang C, & Kanfer A. (2000), E-learning - a review of literature. **Knowledge and Learning Systems Group NCSA** 9.1–73.
- Wong, B.T-M., Li, K.C.,Wong, B.Y-Y. & Yau, J.S-W. (2019) ‘Evolution and effectiveness of e-learning in accounting education: the case of Hong Kong’, **Int. J. Innovation and Learning**, Vol. 25, No. 2, pp.185–196.

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر
عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (2003 - 2018)

د. عبدالناصر عزالدين بوخشيم¹

د. محمود صالح الدرسي²

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا خلال الفترة (2003-2018)، وبينت من خلال استطلاع الأدبيات الاقتصادية وتحليل ومقارنة البيانات والمعلومات المتاحة عن الاقتصاد الليبي وتطورها خلال فترة الدراسة، باتباع المنهج التحليل الوصفي، أن الفساد يقترن بجملة من المعطيات والمتغيرات تتمثل في: تضخم الاقتصاد غير الرسمي، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وازدياد معدلات الفقر واللامساواة، حيث يشكل كل منها رافداً لتغذية الآخر وتقويته، فيما يمثل الفساد سبباً ونتيجة لاستفحال كل هذه الظواهر في الاقتصاد والمجتمع الليبي. فالفساد أحبط التنمية الاقتصادية بكل مضامينها المرتبطة بتنوع مصادر الدخل والنتاج، وأدى ضمن عوامل أخرى إلى زيادة معدلات الفقر، في حين أنه يرتبط بعلاقة تكاملية (طردية) مع الاقتصاد غير الرسمي، وهو الأمر الذي يتفق مع السياق النظري والنتائج العملية لمعظم الدراسات العلمية التي أجريت حول أسباب وتبعات الفساد على المستوى العالمي. وقد توصلت الدراسة إلى أن تطويراً جذرياً في السياسات والمؤسسات يُعدّ أمراً ضرورياً في سياق محاربة كل هذه التبعات والظواهر السلبية في نفس الوقت.

الكلمات المفتاحية: الفساد، مؤشر مدركات الفساد، الاقتصاد غير الرسمي، معدلات الفقر واللامساواة، النمو الاقتصادي.

اقتبس هذه المقالة:

عبدالناصر يوخشيم، محمود الدرسي (2021)، أسباب الفساد وتبعاته الاقتصادية في ليبيا: دراسة تحليلية للفترة (2003 - 2018)، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 10، الإصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 159-180.

The causes and effects of corruption in Libya: An analytical study for the period (2003-2018)

Dr. Abdel Nasser I. Boukhsheim¹

Dr. Mahmoud A. Aldressi²

Abstract:

The main objective of this study is to determine the causes of corruption and its effects on the main variables and indicators including informal economy, economic growth, and the rates of poverty and inequality in the Libyan economy during the period (2003-2018). Using descriptive analysis the study concluded that corruption and informal economy are both complementary to each other. This means that when corruption increases, informal economy increases, and vice versa. In addition, the study finds that corruption affects negatively economic growth and poverty and it widens the gap of inequality in the Libyan society. These conclusions consist with the findings of most of the studies about corruption phenomena and its effects that made around the world, according to the economic literature review. Finally, the study recommended that an evolution is needed and should be done as soon as possible in both, policy and institutions in order to fight corruption and its effects, all together.

Key words: Corruption, Corruption Perception Index, Informal Economy, Inequality and Poverty Rates, Economic Growth.

1 استاذ - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: nasser.boukhsheim@uob.edu.ly

2 محاضر - قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: mahmoud.saleh@uob.edu.ly

مقدمة:

تعتبر ليبيا من بين الدول العربية التي سعت إلى تحقيق التنمية منذ فترة مبكرة تعود إلى منتصف الستينيات، وذلك بعد اكتشاف النفط وتصديره بكميات اقتصادية، وقد استهدفت الاستراتيجيات العامة للتنمية في ليبيا خلال العقود الماضية تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مع محاولة تنويع مصادر الدخل وهيكلة الصادرات للتخلص من سيطرة النفط على الاقتصاد الليبي، أو على الأقل تخفيف الاعتماد عليه، كما ركزت الاستراتيجيات العامة للتنمية على الاستثمار في تنمية قطاعي الصناعة والزراعة على وجه الخصوص، والعمل على الرفع من كفاءة العنصر البشري، غير أن تلك الاستراتيجيات باءت بالفشل بسبب تداخل عوامل متعددة، من أهمها الخلل في سياسات التنمية وغياب التخطيط الاقتصادي السليم ومتوسط وطويل المدى بعد عام 1985، وفشل إدارة التنمية في تحقيق استخدام أمثل للموارد، وانتشار ظاهرة الفساد بشتى أشكاله وأنواعه في القطاعات الاقتصادية المختلفة في ليبيا.

وفي الواقع ذلك انعكس سلباً على مؤشرات التنمية الاقتصادية في ليبيا بل وتراجعها إلى مستويات دنيا قياساً بالدول النامية الأخرى، والنفطية على وجه الخصوص، مثلما انعكس في صورة تضخم في حجم القطاع غير الرسمي وازدياد في معدلات الفقر واللامساواة، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن أهداف التنمية العادلة اجتماعياً والمتوازنة مكانياً وقطاعياً في ليبيا لن تتحقق طالما أن هناك مستويات مرتفعة من الفساد تحول دون ذلك، وتمثل عائقاً رئيسياً - ضمن عوائق أخرى بالتأكيد - يحبط كل جهود التنمية.

وبصفة عامة تعاني جميع دول العالم والدول النامية بشكل خاص من نقشي ظاهرة الفساد، حيث يمثل الفساد في الدول النامية وفقاً لتقارير منظمة الشفافية العالمية أكثر من نصف حجم الفساد عالمياً، والفساد أياً كانت أسبابه أو أشكاله يترتب انخفاضاً في كفاءة تخصيص وإدارة الموارد الاقتصادية، ونمو مفرطاً للقطاع غير الرسمي في الاقتصاد، وضعفاً في تحصيل وإنفاق الإيرادات الضريبية، وخللاً في سياسات الإنفاق العام، وانخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وارتفاعاً في معدلات التضخم، وسوءاً في توزيع الدخل والثروة، ما ينعكس في المحصلة الأخيرة سلباً على معدلات النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي والتماسك المجتمعي.

لقد عانى الاقتصاد الليبي في مختلف مراحل من ظاهرة الفساد بكافة أنواعه، إلا أن معدلاته ازدادت بشكل لافت خلال المراحل الانتقالية في الفترة التي شهدت تحولات سياسية خاصة بعد عام (2011)، مما أدى إلى تراجع ترتيب ليبيا في مؤشر إدراك الفساد العالمي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية في عام (2018) إلى المرتبة (170) عالمياً بعد أن كانت في المرتبة 105 في عام 2003.

ونظراً لاستفحال هذه الظاهرة في الاقتصاد الليبي بما تتطوي عليه من آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية، يأتي في مقدمتها تزايد معدلات الفقر وتضخم القطاع غير الرسمي والمزيد من الهشاشة الحكومية، فقد أصبح من الضرورة بمكان فهم وبيان الصورة الحقيقية لواقع ظاهرة الفساد في ليبيا من حيث طبيعتها وأسبابها فضلاً عن تقصي الآثار المترتبة عليها، بهدف إعادة رسم السياسات في الاقتصاد الليبي وإدارة البرامج المناسبة لمكافحة الفساد، بما يضمن نجاح أية جهود تبذل في سبيل تحقيق التنمية مستقبلاً.

وفي هذا السياق سيتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لدراسة أسباب الفساد في ليبيا والآثار الناجمة عنه خلال الفترة (2003 - 2018)، وهو الأسلوب الذي يتسق وطبيعة موضوع الدراسة والفترة الزمنية التي تغطيها، وذلك بالاعتماد على الإحصاءات المحلية والدولية الصادرة عن المؤسسات الرسمية، الوطنية والدولية، مثل نشرات وتقارير مصرف ليبيا المركزي، وإحصاءات الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق وبيانات البنك الدولي ومنظمة الشفافية العالمية.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى عدة أقسام، أولها مقدمة، وثانيها استطلاع الأدبيات حول ظاهرة الفساد من حيث تعريفاته وأسبابه، وثالثها الآثار والتبعات الناجمة عن الفساد على مختلف المؤشرات الاقتصادية والمتغيرات

الرئيسية، ورابعها مبحث خاص حول العلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي والنمو الاقتصادي وأوضاع الفقر في ليبيا، وأخيرا الدلالات والمضامين التي خرجت بها الدراسة.

ولتحقيق ذلك، فقد بنت الدراسة فرضيتها على وجود علاقة تكاملية بين الفساد وبين نشأة ونمو الاقتصاد غير الرسمي، حيث يسهم كل منهما في دعم الآخر وتطوره، وهو ما ستحاول إثباته، ما يعد عائقاً أمام النمو الاقتصادي وتنويع هيكل الإنتاج والدخل والصادرات والإيرادات في اقتصاد ريعي أحادي الجانب، إضافة إلى كونه عائقاً جدياً أمام تحقيق درجة أعلى من العدالة في توزيع الدخل والثروة وفي تخفيض معدلات الفقر. الفساد، آفة العصر وكل عصر، تعريفه وأسبابه:

تسعى مختلف الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين مستويات شعوبها، إلا أن تحقيق هذا الهدف تعيقه مجموعة من المعوقات يأتي في مقدمتها الفساد، الذي يعتبر ظاهرة سرطانية ترتب آثاراً سلبية على اقتصادات تلك الدول لا تتوقف عند المدى القصير فقط بل تمتد بعيداً في المدى الطويل، ما دفع ولا يزال الكثير من الاقتصاديين إلى تفسير جزء كبير من فشل خطط التنمية الاقتصادية في الكثير من الدول النامية بالنظر إلى تعشي واستشرأ ظاهرة الفساد في تلك الدول.

فالفساد يعتبر أحد أهم التحديات التي تواجه الدول النامية، والتحديات المختلفة حول تكاليف الفساد تتأرجح حول تريليون دولار سنوياً حسب مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، مثلما أن حصة القطاع الخاص بمفرده من تكاليف الفساد تقدر بنحو 500 مليار دولار، أي أكثر بثلاثة أضعاف كل المعونات الخارجية في عام 2012 (see: Hameed and Magpile, 2014).

وعلى الرغم من الاعتراف والاتفاق على أن الفساد مرض خطير لا يمكن التعايش معه، أو قبوله، إلا أن مساحة الاختلاف بين المفكرين الاقتصاديين على تبني مفهوم موحد للفساد لا تزال واسعة، حيث لا يوجد تعريف محدد متفق عليه يمكن تبنيه والركون إليه بسبب الطبيعة المعقدة والمركبة لظاهرة الفساد أولاً، وبسبب المضمون الأيديولوجي الذي لا تخلو منه أي من هذه التعريفات أو التفسيرات ثانياً.

من زاوية أخرى، تتعدد وتختلف مفاهيم الفساد وتعريفاته باختلاف الفعل أو السلوك الذي يعتبره الاقتصاديون فساداً من عدمه، كما أن الفروقات الثقافية والاختلاف في العادات والتقاليد والقوانين السائدة، تجعل من بعض الأفعال والسلوكيات في دولة ما فساداً، بينما تعتبر سلوكاً عادياً لا شائبة عليه، ولا علاقة له بالفساد في دولة أخرى.

فوفقاً لتعريف الأمم المتحدة يعرف الفساد على أنه سوء استعمال السلطة العامة لتحقيق مكسب خاص، حيث يتضمن كلاً من ممارسات الرشوة، وعمليات غسل الأموال، وأنشطة الجريمة المنظمة، وأنشطة المافيا (Hlatshwayo, Sandile, et al, 2018: p.4).

ولا تختلف التعريفات الأخرى من حيث المدلول، إذ أنها ترى أن الفساد هو إساءة استخدام الأدوار والوظائف العامة، وذلك بغرض تحقيق المنفعة الخاصة (يوسف، حسن، 2014: ص 7)، إذ يعرف البنك الدولي الفساد على أنه استخدام الوظيفة العامة لتحقيق منافع خاصة أو باعتباره الاستغلال السيئ للوظيفة العامة والرسمية من أجل تحقيق مصلحة خاصة (Thach, Naguyen Ngok, et al, 2017: p.791)، فيما يعرفه (جونستون، مايكل 2000)، مثلاً مستخدماً نفس المفاهيم على أنه سوء استخدام أطراف أو أفراد عموميين للأدوار والموارد العمومية أو استخدامهم لأشكال غير شرعية من النفوذ السياسي، في حين يعرفه (ماورو، باولو، 2000) من منظور أنه سوء استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة.

من خلال هذه التعريفات يتضح وكأن الفساد يقتصر على سلوك العاملين في القطاع الحكومي دون غيرهم، حيث تتجاهل هذه التعريفات فكرة أن الفساد كسلوك اجتماعي أو كظاهرة اجتماعية رهن بمشاركة عديد الأطراف، وأنه سبب ونتيجة في آن واحد لجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، بل وحتى الثقافية أيضاً، ما يجعل وضع تعريف محدد وصارم له أمراً في غاية الصعوبة، نظراً لتداخل الأطراف

المشاركة فيه من ناحية، ولتفاعل العوامل المؤثرة والمفضية إلى نشأته وتفاقمه من ناحية أخرى، ناهيك عن الآثار الآتية والمستقبلية له على الفكر والسلوك ومنظومة القيم والأخلاق، حتى أن البعض ومن زاوية اجتماعية أخلاقية يعتبر "أن صحة المجتمع الأخلاقية هي القضية الأساسية فيما يتعلق بتفسير الفساد" (جونستون مايكل، 200: ص ص 91-120)، مثلما أن البعض الآخر وفي اتجاه مغاير يمدجون الفساد كمؤسسة قائمة في حد ذاتها، وليس كصيغة معينة من السلوك غير القانوني (Teorell, Jan, 2007).

ومع ذلك يتسم الفساد بجملة من الخصائص والسمات، أهمها السرية، فيما تتعدد الأطراف المشاركة فيه وتزداد معدلاته عموماً وتتفاقم في ظروف الكوارث والأزمات، سواء منها، الطبيعية أو الاجتماعية أو السياسية، مثلما تتعدد أنواعه التي تطل كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والمالية والتجارية والاجتماعية والإدارية (مسعود، راضية، 2018: ص 85) ما يضفي على الفساد صفة الشمولية التي تعني في هذا الصدد انتشار آثاره على كافة الصعد والمستويات، بل وتفاعلها سويًا، حيث يغذي كل منها الآخر، ويسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تفاقمه وازدياد معدلاته، بل وتنوع أساليبه وأدواته.

وتؤكد الأدبيات على تعدد واختلاف أسباب ظهور الفساد وانتشاره في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، بما فيها الدول العربية، منها أسباب داخلية ترجع للدول النامية نفسها، وهي تنقسم إلى أسباب سياسية، وأسباب اقتصادية، وأسباب تشريعية وقانونية، بالإضافة لأسباب تتعلق بمستوى كفاءة الجهاز الإداري لتلك الدول، ومنها أسباب خارجية تقع بعيداً عن سيطرة الدول النامية وتعود للدول المتقدمة نفسها، حيث يدفع التنافس على صفقات الأعمال الدولية بين الشركات متعددة الجنسيات إلى دفع رشاً وضخمة للمسؤولين الحكوميين في الدول النامية للفوز بهذه الصفقات.

وفيما يظهر الفساد من وجهة نظر الاقتصاديين نتيجة التماس الربح (Rent Seeking)، وهو الرأي الذي يتبناه أتباع نظرية الاختيار العام، الذين يؤكدون على أن سبب الفساد هو التفاعل بين فرد أو مجموعة من العملاء (الزبائن) وبين فرد أو مجموعة من الأفراد الذين يتصفون بالفساد، فإن وجهة نظر السياسيين مختلفة تماماً، حيث يعتقد بعضهم أن الفساد نتيجة طبيعية لتخلف وضع مؤسسات المجتمع المدني، فيما يرى آخرون أن الفساد يمثل وسيلة للمحافظة على هياكل القوى الفاسدة القائمة وعلى نظم السيطرة السياسية (الجابري، عبدالله، 2003: ص 11).

ونظراً لتداخل العوامل الدولية مع العوامل المحلية، وتعاظم تأثيراتها، لاسيما في الدول الريفية والدول المتقلية للإعانات والقروض، فإنها تُعدّ من أهم أسباب ظهور الفساد الاقتصادي، فالمساعدات الأجنبية والاستثمارات الخارجية والتجارة الدولية تمثل وسائل يستغلها الموظفون الفاسدون كقنوات للاستحواذ على الربح، حيث يرجع خان (Khan) في تحليله أسباب ظهور الفساد في آسيا إلى تراكم رؤوس الأموال وتطور حقوق الملكية عبر الزمن، ويعتبر أن العلاقات بين الرأسماليين والسياسيين والبيروقراط تمثل المحدد الرئيسي للفساد وما ينطوي عليه من تأثير على النمو الاقتصادي (الجابري، عبدالله، 2003: ص 12).

لقد تناولت الكثير من الدراسات ظاهرة الفساد وأوضحت أن هناك الكثير من الأسباب الكامنة وراء نشأة وانتشار ظاهرة الفساد في الكثير من الدول وإن كانت درجة أهمية هذه الأسباب تختلف من دولة إلى أخرى، إذ تنقسم هذه الأسباب في العموم كما ذكر آنفاً إلى أسباب اقتصادية وأسباب سياسية وأخرى قانونية.

يُدرج ضمن الأسباب الاقتصادية للفساد انخفاض مستويات الأجور لدى موظفي الدولة والقطاع العام، قياساً إلى مستوى الأجور لدى القطاع الخاص، وعدم كفايتها لإشباع الاحتياجات الأساسية للموظف وأسرته، الأمر الذي يدفعه إلى البحث عن مصادر أخرى إضافية للدخل يأتي من ضمنها طلب وتلقي الرشوى، ما دفع صندوق النقد الدولي إلى التوصية بضرورة الاهتمام بتوفير معدلات أعلى من الأجور تكون كافية لتفادي تفاقم ظاهرة الفساد (ماورو، باولو، 2000: ص 124).

وليس بعيدا عن انخفاض الأجور، يؤدي التفاوت في مستويات الدخل والتباين الفادح في توزيع الدخل والثروة وارتفاع معدلات الفقر إلى توليد الشعور بالغبين والقهر والظلم، ما يوفر الدافع أمام الكثيرين لاسيما من موظفي الدولة والقطاع العام إلى اللجوء لطرق غير مشروعة من أجل الحصول على ما يعتبرونه حقهم المسلوب، الأمر الذي يؤدي في المطاف الأخير إلى الإسهام في تفاقم ظاهرة الفساد وتشيها (عبدالعظيم، حمدي، 2011: ص 56-58).

ومن جانبها وفي سياق مواز لعبت الخصخصة في الدول المنقلة إلى اقتصاد السوق دورا كبيرا في تقشي وانتشار الفساد في هذه الدول، ما جعلها من أبرز العوامل المسببة له والمساهمة في تفاقمه، فالتحولات الهيكلية التي تجريها الدول النامية بالانتقال من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق، رغبة من الحكومات في تقليل القيود والرقابة لتحفيز المستثمرين، ينجم عنها بيع أصول القطاع العام (الشركات والمصانع التي يمتلكها ويديرها القطاع العام) للقطاع الخاص من خلال تقييمها بأسعار أقل بكثير من أسعارها الحقيقية، وهو ما حدث في أوروبا الشرقية وروسيا والدول النامية، حيث ظهر الفساد بشكل ملحوظ من خلال الرشاوى التي تقدم للقائمين على بيع أصول القطاع العام. خاصة وأنهم يتمتعون بصلاحيات واسعة تمكنهم من بخس أثمانها (المهاني، محمد، 2008: ص ص 21-23).

وفي الواقع أصبحت عمليات الخصخصة الكبيرة التي نفذت وما تزال من قبل الكثير من الدول في العالم بيئة مواتية لتوفير فرص إضافية لموظفي الدولة الساعين للإثراء غير المشروع من خلال طلب الرشاوى والعمولات، حيث قدرت قيمة الرشاوى التي يدفعها رؤساء الشركات الخاصة لشراء أصول القطاع العام بما قيمته تفوق 80 بليون دولار سنوياً على المستوى العالمي، وهو المبلغ الذي يعادل ما تخصصه الأمم المتحدة سنوياً لمكافحة الفقر (فتح الله، محمد، 2016: ص 87).

وقد استنتجت دراسة (Wallace & Latcheva, 2006) في هذا الإطار أن الظروف التي اكتتفت عملية التحول باتجاه اقتصاد السوق في دول وسط وشرق أوروبا والمتمثلة في انخراط العديد من منتسبي القطاع العائلي بشكل جزئي أو كلي في العمل خارج المؤسسات الرسمية، أدى إلى تخفيض قوة السلطة العامة وانخفاض رقابتها وسيطرتها على الأنشطة الاقتصادية وعم قدرتها على إعادة ترتيبها وتنظيمها، ما أنتج قواعد تبادل وإنتاج غير رسمية أمكنها ببسر وسهولة النفاذ إلى المؤسسات العامة واختراقها مؤدية إلى مزيد من الفساد، لاسيما مع ازدياد وتيرة دفع الإتاوات، وتأخر الحصول على الأجور والمرتبات، والافتقار إلى وجود شبكة أمان اجتماعية ملائمة لمواجهة مخاطر الحياة التي تسبب بها التحول إلى اقتصاد السوق.

وكمثال على أهمية الخصخصة في تفسير نمو الفساد، فقد حاولت دراسة (Alex, 2017) البحث في أسباب انتشار الفساد في رومانيا كواحدة من دول أوروبا الشرقية التي تحولت باتجاه اقتصاد السوق، واستنتجت أن جملة من العوامل تتمثل في ضعف الرقابة، وضعف مؤسسات الدولة، والتراخي في تنفيذ القوانين، ومشاركة المسؤولين الحكوميين لرجال الأعمال الفاسدين، إضافة إلى الخصخصة، تعد من أبرز أسباب انتشار وتفاقم الفساد في رومانيا، وقد أوضحت الدراسة أنه تم خصخصة عدد (7726) شركة في رومانيا، وأن حوالي 25% فقط من هذه الشركات لا زالت موجودة، وأن الخصخصة غير الناجحة أدت إلى تأثير سلبي على الاقتصاد الروماني وخسارة ما يقرب من مليوني وظيفة (Aienovan, Alexandra – Ana, 2017).

وفي مقاربة لا تخلو من تأثيرات نظرية الاختيار العام وآرائها حول الدور السلبي للحكومة في النشاط الاقتصادي، جادل بعض الاقتصاديين في أن ارتفاع نسبة أو مساهمة الحكومة في النشاط الاقتصادي يقترن بمعدلات أعلى من الفساد، وذلك من منظور أن درجة أعلى من احتكار الدولة لتوزيع الكثير من السلع والخدمات والإشراف عليها في مجالات الخدمات العامة والكهرباء والتجارة الخارجية وإصدار التراخيص، فضلا عن متغيرات مثل التعريفات الجمركية أو أجور موظفي الحكومة والتي تتحدد عن طريق السياسة الحكومية، من شأنها

جميعاً أن توفر مصادر ريعية للكسب تدفع باتجاه تقديم الرشاوى لنيل هذه السلع والخدمات، ومن ثم ارتفاع معدلات الفساد (Mauro, Paolo 1996: p. 3).

والمفارقة اللافتة للنظر هنا ما جادل بيه غاري بيكر الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد حول أن إلغاء الفساد وفقاً لهذه المقاربة يتطلب إلغاء الدولة، بينما تتسم بعض الدول حقيقة بمستويات منخفضة جداً من الفساد، مثل كندا، فنلندا، هولندا، والسويد، وهي في نفس الوقت تمتلك قطاعات عامة كبيرة وتدخل واسعاً للدولة، إذا ما تم قياس ذلك بنسبة الإيرادات العامة أو الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ما لا يمكن معه القول أن حل مشكلة الفساد يكمن ببساطة فقط في تخفيض حجم الحكومة، بل بالأحرى في تقويم أسلوب عملها وطريقة تنفيذ وظائفها، وهو الأمر الذي يعد الأكثر أهمية في هذا المجال (Tanzi, Vito, 1998).

انسجاماً مع ذلك، يمكن تفسير جزء غير يسير من تضخم الإنفاق العام وانخفاض إنتاجيته في العديد من الدول النامية بسبب زيادة معدلات الفساد والهدر التي ترفع من تكلفة إنتاج وتقديم الخدمات العامة، وتسهم في عدم الاستفادة من مزايا التقدم التكنولوجي في تخفيض تكلفتها وزيادة كفاءتها وتيسير وصولها لمستحقيها كما هو الأمر في الدول المذكورة آنفاً، ما استنتجه (Tanzi, 1997)، في سياق متوافق مع (زكي، 2000: ص 90) الذي اعتبر كلا من تقشي الفساد، وسوء الإدارة، ونهب المال العام، فضلاً عن التفاوت الصارخ في توزيع الدخل والثروة وتراكم الثروات غير المشروعة بمثابة نتائج لما سماه تناقضات نماذج التنمية التي تبنتها الدول النامية في الثمانينيات والتسعينيات، وهو ما تزامن مع تضخم نفقاتها العامة واتجاه العجز في موازنتها إلى التناقص.

وليس بعيداً عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بل في صلب هذا التدخل، يأتي قيام الدول النامية باتباع سياسات حمائية في مجال التجارة الخارجية كأحد العوامل المشجعة على الفساد من زاوية القيود التي تفرض على التجارة الخارجية وتقتضي الحصول على تراخيص الاستيراد وفتح الاعتمادات بالعملة الصعبة ما يجعل من الاستثمار في هذا المجال على درجة عالية من الربحية تدفع المستوردين نحو الحصول على هذه التراخيص والاعتمادات مقابل دفع الرشاوى (حجازي، المرسي، 2001: 19)، وهو ما برهنت عليه ووضحت آلياته وقنوات تسرب منافعه العديد من الدراسات ((e.g. (Mohtadi, Hamid and Stepher Polasky, 2015).

وعلى جانب آخر، تشير أدبيات الاقتصاد إلى ارتباط طردي بين معدلات البطالة من جهة ومعدلات الفساد من جهة ثانية، إذ فيما يعد الفساد أحد أبرز الآثار الناجمة عن تقشي البطالة إلى جانب آثار اجتماعية أخرى (Mocan, 2018: p.55) and (Farah Salah Abdirahman, and Hussei Abdi Ali, 2018: p.55) (See: (Naci H, 2008: pp. 495-503)، فإن التضخم سبب أساسي من أسباب الفساد ويرتبط بعلاقة وثيقة طردية معه من خلال آثاره التوزيعية السلبية، وتبعاته الضارة على مستويات الدخل الحقيقية (المهاني، محمد، 2008: ص 22) لأغلبية المواطنين، وهو ما برهنت عليه نتائج دراسة (Ozsahin and Ucler, 2017) على سبيل المثال لا الحصر.

بصفة عامة، فإن عوامل اقتصادية واجتماعية عديدة تسهم في تقشي ظاهرة الفساد لا يتسع هذا المجال المحدود لذكرها رغم أهميتها، منها انخفاض مستوى التنمية البشرية ودرجة الحرية الاقتصادية حسبما تشير إليه الدراسات النظرية والعملية (Yahtane, Mourad, 2017: p.63)، ومنها ارتفاع درجة الاحتكار في هيكل الأسواق، حين يسعى المسؤولون الرسميون عادة في الاقتصادات التي تتخفف فيها درجة المنافسة ويسودها مناخ احتكاري إلى تعظيم منافعهم ومنافع شركائهم من رجال الأعمال باستخدام نفوذهم وقدرتهم على الوصول إلى المعلومات، وهو الأمر الذي أكدت وبرهنت عليه نتائج عدد من الدراسات العملية أيضاً، مثل دراسة Warner (2010) ((See: (Troesken, Werner, 2012)).

ولأن الاقتصاد غير بعيد أو منفصل عن السياسة، ولا عن الفساد، فإن ضعف الإرادة السياسية وعدم تطبيق نظام فعال للمساءلة والمحاسبة وما ينطوي عليه من تحيزات واستثناءات، فضلاً عن عدم تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص

والعدالة في توزيع الدخل والثروة والحصول على فرص العمل وضعف دور وأداء مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات مكافحة الفساد (محمد، بو شريط، 2015: ص ص 34-35) بكل ارتداداتها السلبية على درجة الاستقرار السياسي، تُؤفّر المناخ الملائم لازدهار الفساد بكل أنواعه وأشكاله، وهو ما برهنت عليه الكثير من الدراسات العملية والنظرية ((Makhariz, Mohd, (2014) and Muluget, Arega (2019) (e.g. حيث توصلت في استنتاجاتها إلى أن تحقيق التنمية واستحقاقاتها في الدول التي تعاني معدلات مرتفعة من الفساد رهن بتحقيق درجة أعلى من الاستقرار السياسي (Shumetie Arega, and Mulugeta Dami Watabaji, (See: (2019) and Abdkarim Abu Mohd Nurdeen, Mukhariz Izraf Azman Aziz , 2014)).

وأخيرا في هذا السياق، فإن عدم وضوح القوانين وعدم الدقة في صياغتها، إضافة إلى وجود استثناءات في تطبيق القواعد القانونية، وغياب أو تعطيل القوانين لمكافحة الفساد، وسيطرة البيروقراطية، وتعقيد الإجراءات الإدارية، وضعف استقلالية الأجهزة الرقابية داخل الدولة، كلها عوامل تسهم في زيادة معدلات الفساد. وإذا ما اعتبرنا الفساد جريمة، وهو كذلك حقا، فقد حاول الاقتصاديون التوصل إلى ما يمكن أن يردع المجرمين، وهم الفاسدون في هذه الحالة، حيث استنتجوا أن احتمال الاعتقال أولا وشدة العقاب ثانيا هي العوامل المؤثرة في ذلك، وفي حين يختلف أثر هذين الرادعين من جريمة لأخرى، فقد لا يردع المجرم في بعض الجرائم احتمال الاعتقال وكشف جريمته فحسب، وإنما وهو الأهم شدة العقاب (باكولز، تود. جي، 2013: ص 245)، ما يجعل وجود نسق رقابي وقانوني وقضائي نافذ ونزيه وفعال من الأهمية بمكان لردع الجرائم المحرصة على الفساد، بل وردع الفساد في حد ذاته.

التبعات الاقتصادية للفساد، تفاعل وتكامل:

للفساد آثار اقتصادية سلبية، وغاية في الخطورة، تمتد عبر مديات زمنية طويلة، وتطال كافة القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية رغم ما يجادل فيه البعض من وجود آثار إيجابية محتملة للفساد¹ حظي بانتقادات واسعة حتى باستخدام المنظور الاقتصادي البحث، إذ تكفي مقارنة بسيطة بين منافع الفساد ومضاره لبيان أن أضراره تفوق وبكثير المنافع التي يمكن أن تتولد عنه.

وكما بينت دراسة J. Hunday (2015) فإن الفساد يؤثر سلبا على حصيلة الإيرادات الضريبية مما يقلص من قدرة الدولة على الإنفاق على السلع والخدمات العامة التي تقدمها ويستفيد منها محدودو الدخل من الفقراء في المقام الأول، لاسيما ما يتعلق منها بالإعانات والدعم العيني والنقدي، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد معدلات الفقر وتوسع فجوات الدخل والثروة فيما بين طبقات المجتمع (عبدالعظيم، حمدي، 2011: ص ص 80-81) وهو ما أكدت واتفقت عليه نتائج العديد من الدراسات العملية في مناطق مختلفة من العالم (Andres et al, 2008) and (Gupta et al, 1998), (e.g. (Chtynd et al, 2003).

وعلى الرغم من الدعاوى القائلة بوجود أثر إيجابي للفساد على النمو الاقتصادي ما دفع الكثير من الحكومات إلى تبني برامج تهدف إلى مصالحة الفساد، الأمر الذي تضمنته العديد من الدراسات العملية، مثل دراسة (أشرف، محمد، 2017) ودراسة (Hecklman and Powell, 2010)، فإن الفساد في الأغلب الأعم، بل في الواقع يرتبط بعلاقة عكسية مع النمو الاقتصادي بسبب ما يترتب عنه من سوء في تخصيص الموارد، وعدم القدرة على الاستفادة المثلى من رأس المال البشري، وتراجع حجم الاستثمار المحلي والأجنبي، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، ما برهنت عليه نتائج دراسات عملية غير يسيرة، مثل دراسة (Grundler, K, (2019) ودراسة (Ertimi et al (2016) فيما حددت إحدى الدراسات (Jala and Machrafi (2016) قنوات التأثير

¹ يجادل بعض الاقتصاديين في أن حصول موظفي الدولة والقطاع العام على تدفقات نقدية في صورة رشاوى يسهم في تحسين أوضاعهم المالية وتسهيل المعاملات والإجراءات المتعلقة بالأعمال ويزيل جزئيا العوائق أمام حرية التجارة الدولية، ما يجعل الفساد مصدرا للكفاءة وإزالة التشوهات الناجمة عن قصور المؤسسات وعن وجود القيود التنظيمية والعوائق القانونية وغيرها، ويجعله من ثم حافزا على مزيد من الاستثمار وعنصر داعم للنمو الاقتصادي! أنظر بالخصوص: (فتح الله، محمد، مصدر سبق ذكره: ص ص 99-100).

السلبى للفساد على معدلات النمو الاقتصادي من واقع العوائق التي يضعها أمام الاستثمار الخاص، من منظور أن الفساد يتخذ شكل ضرائب غير مقننة تعوق الاستثمار وتحد من ثم من النمو الاقتصادي (Jala, Ktil and Machrafi Mustapha, 2016).

وعلى جانب آخر، تؤكد أدبيات الاقتصاد على وجود علاقة ما بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي، وهي علاقة غامضة، إذ يمكن أن يكونا من الناحية النظرية إما بدائل أو مكملان لبعضهما البعض، ما قد يعكس علاقة عكسية أو طردية بينهما، فيما تدلل النتائج العملية لإحدى أهم الدراسات الرائدة في هذا السياق (Buehn and Schneider, 2009) على وجود رابط قوي بين نمو وتضخم الاقتصاد غير الرسمي وبين المستويات الأعلى من الفساد، ما فسّره الدراسة من واقع أن انخفاض الإيرادات الضريبية بسبب الفساد يؤدي إلى انخفاض جودة الخدمات العامة من جهة، وانخفاض جودة البنية التحتية من جهة أخرى، ما يخفض بدوره الحافز على البقاء في الاقتصاد الرسمي، فيما يقوم الفساد من ناحيته باعتباره ضريبة إضافية دون تقنين بدفع الأفراد نحو الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي.

ومن الناحية النظرية، وانسجاماً مع هدف دراستنا الحالية، وطالما أن العلاقة بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي غير واضحة، فإن الدراسات العملية يمكن أن تحقق إسهاماً مهماً في أدبيات هذا الموضوع، إذ فيما اتفقت نتائج دراسة Buehn and Schneider المذكورة سالفاً مع دراسات أخرى، مثل دراسة (Johnson et al, 1997) ودراسة (Hindriks and keen, 1999) حول وجود علاقة طردية (تكاملية) بين الاقتصاد غير الرسمي والفساد، فإنها اختلفت مع دراسات أخرى لا تقل أهمية مثل دراسة (Choi and Thum, 2005) ودراسة (Dreher and Kostogianis, 2005) والتي برهنت من خلال نتائجها العملية على وجود علاقة عكسية (تبادلية) بين المتغيرين المذكورين.

عليه، ورغم الغموض في طبيعة هذه العلاقة وفي اتجاهها، والذي لم تحسمه الأدبيات بعد، ألا أن دليل وجودها متوفر نظرياً وعملياً وإن تعددت قنوات التأثير، بيد أن ما تود الورقة الحالية أن تضيفه في هذا السياق أن الفساد في حد ذاته وبغض النظر عن الآثار المحتملة له سلبي أو إيجاباً حسب الجدول القائم حتى الآن، يعدّ شكلاً من أشكال الاقتصاد غير الرسمي، بالنظر إلى خصائصه إذا ما أخذنا في الاعتبار التعريفات المتعددة للاقتصاد غير الرسمي والتي تنص في المجلد على أنه "الاقتصاد الذي ينشأ ويتواجد خارج القانون، وخارج الترتيبات الرسمية التي تضعها الدولة، وينتظم بدلاً من ذلك داخل القواعد غير الرسمية للتبادل والعلاقات الاجتماعية، التي يمكن أن تكون قاسية وعنيفة، مثلما يكون الحال عندما تسيطر مصالح المافيا" (Wallace, Claire & Rossalina Latchera, 2006)، إلى جانب ما تتطوي عليه تعريفات أخرى من نفس المضمون من أنه "النشاط الاقتصادي الذي لا يخضع للضرائب ولا يراقب من قبل الحكومة" (Mishra, Ajit and Ranjan Ray, 2011) ويتعمد التخفي عن السلطات العامة في سبيل تجنب المدفوعات الضريبية على الدخل وعلى القيمة المضافة، وتجنب مدفوعات الضمان الاجتماعي وتقاضي معايير سوق العمل والتهرب من تلبية الإجراءات الإدارية (Buehn and Schneider, 2009).

يتضح مما تقدم أن الفساد ظاهرة مركبة، متعددة الأبعاد، ومعقدة في آن معاً، حيث لا يمكن الفصل الصارم بين أسبابه وآثاره، إذ أن الفساد يؤثر في أسباب قيامه وانتشاره وفي العوامل المساعدة عليه مثلما يتأثر بها، في حين تتطلب معالجته استراتيجية شاملة طويلة المدى تعالج كل أوجه النقص والقصور في الأداء السياسي والاقتصادي وفي الجوانب المؤسسية والإدارية، إلى جانب تنمية الوعي المجتمعي بأخطاره وتبعاته، فضلاً عن تعاون دولي وشفافية في القضاء على محفزات الفساد العابر للحدود.

الفساد في ليبيا، ينمو ولا يتراجع:

لم يعد الفساد في ليبيا ظاهرة يمكن إغفالها أو غض النظر عنها، لاسيما بعد أن أخذت معدلاته في الزيادة التدريجية منذ الصدمة النفطية في مطلع العشرية الأولى من هذا القرن، بفعل ما وفّرت من فوائض مالية

هائلة، وما تم تخصيصه للإنفاق على برامج التنمية والتطوير، إلا أن هذه الظاهرة زادت من حيث الحدة والضخامة إثر التغيرات السياسية التي حدثت منذ عام 2011 وما شهدته البلاد من حروب وصراعات وانقسام سياسي ومؤسسي وهشاشة حكومية وانعدام في الاستقرار السياسي، وهي ظروف ومعطيات ما زالت قائمة حتى الآن.

فالاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية كالإقتصاد الليبي، تزداد فيها احتمالية سيادة سلوك متطرف يعتمد على التماس الربح حسب (Sachs and Warner (1995، وذلك بشكل أكبر بكثير من الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية، حيث استنتجاً رابطاً بين نسبة الصادرات الأولية في هيكل الصادرات وبين مؤشرات الكفاءة الإدارية (Tanzi, 1997). ولعل ما يدل على مدى مصداقية هذه المقاربة والنتائج التي تمخضت عنها وإلى حد كبير التعرف على مستوى الفساد في ليبيا، من خلال تحليل بعض مؤشرات الفساد التي تصدرها المؤسسات الدولية، والتي من أهمها مؤشر مدركات الفساد¹ Corruption Perception Index الذي يصدر عن منظمة الشفافية الدولية، والذي يقيّم الدول ويرتبها وفقاً لدرجة ومستوى الفساد، وفيما كانت قيمة هذا المؤشر تنحصر بين (0-10) قبل عام 2012، فقد أصبحت فيما بين (0-100) بعد هذا العام.

وكما ارتفعت قيمة المؤشر دل ذلك على انخفاض مستوى الفساد في الدولة، حيث يمكن التعرف إلى وضع الفساد في ليبيا عن طريق قيم هذا المؤشر من خلال الاطلاع على البيانات الواردة في الجدول رقم (1)، والتي اتخذت اتجاهها تنازلياً على مدى فترة الدراسة، بشكل يدل على ارتفاع معدلات الفساد بشكل مضطرد، ويستوجب بالضرورة تبني موقف حازم منبثق عن رؤية جادة، للوقوف على الأسباب التي أدت إلى ذلك، والآثار التي تمخضت عنها، لا من قبل الحكومات فقط، ولكن وهو الأهم من قبل المجتمع أيضاً.

جدول (1) تطور مؤشر مدركات الفساد في ليبيا خلال الفترة (2003-2018)

حسب منظمة الشفافية الدولية

العام	قيمة مؤشر مدركات الفساد	الترتيب العالمي
2003	2.1	118
2004	2.5	108
2005	2.5	117
2006	2.7	105
2007	2.5	131
2008	2.6	126
2009	2.5	130
2010	2.2	146
2011	2	168
*2012	21	160
*2013	15	172
*2014	18	166
*2015	16	161
*2016	14	170
*2017	17	171
*2018	17	170

Source: Transparency International Organization, "Corruption Perceptions Index", different Years, published at: http://www.transparency.org/research/cpi/cpi_early/

* تنويه: من عام 2012 وصاعداً أصبحت قيمة المؤشر تتراوح بين 0 و 100 وليس كما كان في السابق بين 0 و 10.

¹ يصدر مؤشر مدركات الفساد عن منظمة الشفافية الدولية، ويقيس المدركات المتعلقة بحجم وامتداد الفساد كما تراه المجموعات المختلفة من رجال الأعمال وحللي المخاطر والأفراد عموماً، ويقيم بعملية التقييم خبراء وقادة غير مقيمين إلى جانب قادة أعمال مقيمين، وقد صدرت النسخة الأولى من مؤشر مدركات الفساد في عام 1995 لعدد 41 دولة، فيما ارتفع عدد الدول إلى 159 بحلول عام 2005. أنظر: (Virta, Heli, 2007).

ولمزيد من التأكيد، فقد تم استخدام مؤشر آخر، هو مؤشر الفساد كمؤشر فرعي لمؤشرات الحوكمة العالمية World Governance Indicators التي يصدرها البنك الدولي، والذي يقيس مدى قيام السلطة العامة بالانخراط في أي شكل من أشكال الفساد لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، والاستحواذ على مقدرات الدولة من قبل النخب والمصالح الخاصة، حيث تنحصر قيمة هذا المؤشر ما بين 0 و 100، وكلما ارتفعت قيمته دلّ ذلك على انخفاض مستوى الفساد. وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (2) يتبين بما لا يدع مجالاً للشك ارتفاع مستوى الفساد في ليبيا إلى مستويات قياسية خلال فترة الدراسة، لاسيما في السنوات الأخيرة التالية لعام 2012، حيث سجل أعلى مستوى له بالنظر إلى قيمة المؤشر المتدنية، وذلك في عام 2013 الذي شهد تحقق أعلى موازنة عامة في تاريخ ليبيا، ما سيتم التطرق إليه لاحقاً.

جدول (2) مؤشر الفساد في ليبيا خلال الفترة (2003-2018)

حسب مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي

المؤشر الفساد	العام
19.19	2003
18.54	2004
17.56	2005
14.15	2006
14.56	2007
17.96	2008
7.66	2009
5.24	2010
5.69	2011
3.32	2012
0.95	2013
1.44	2014
0.96	2015
1.92	2016
1.92	2017
2.88	2018

Source: World Bank, "Worldwide Governance Indicator", 2020.

لقد احتلت ليبيا الترتيب 170 عالمياً من ضمن 175 دولة في عام 2018، وهو ما يعني أنها من الدول ذات مستويات الفساد الأعلى على المستوى العالمي، ما يعدّ أمراً غير مطمئن على الإطلاق، ويستوجب اهتماماً بأسباب الفساد وتبعاته على كافة المستويات.

جدول (3) تطور مؤشر الفساد في ليبيا خلال الفترة (2003-2018)

حسب الدليل القطري للمخاطر الدولية

قيمة المؤشر	العام
2	2003
2	2004
1.50	2005
1.50	2006
1.50	2007

2008	1.50
2009	1.50
2010	1.50
2011	1.58
2012	1.33
2013	1
2014	1
2015	1
2016	1
2017	1

Source: PRS Group, International Country Risk Guide, 2019.

زد على ذلك، يعتبر مؤشر الفساد الذي يصدر عن الدليل القطري للمخاطر الدولية International Country Risk Guide أيضاً من المؤشرات التي تقيس مستوى الفساد في الدول، حيث يقيس هذا المؤشر درجة الفساد الإداري في أوساط صناع القرار، كما يشمل الرشاوى والعمولات التي تدفع لصانع القرار للقيام بواجباته الرسمية، وتندرج قيمته من الصفر إلى الرقم (6). وفيما يعكس الصفر حالة التقشي الواسع للفساد، فإن الرقم 6 يعبر عن الوضع الذي ينعدم فيه الفساد تماماً، ويمكن التعرف إلى وضع الفساد وتطوره في ليبيا باستخدام هذا المؤشر من خلال الجدول رقم (3)، حيث يلاحظ ارتفاع مستوى الفساد في ليبيا خاصة في السنوات الأخيرة أيضاً.

مما سبق، يتضح بما لا يدع مجالاً للشك، أن المؤشرات الدولية التي تقيس الفساد على المستوى العالمي، تصنف ليبيا كدولة ذات مستويات مرتفعة للغاية من الفساد، وهو ما له العديد من الآثار السلبية على العديد من المتغيرات الاقتصادية، وهو ما سيتم عرضه فيما يلي بشيء من التفصيل.

وعلى الرغم من حدوث بعض التقلبات في مختلف هذه المؤشرات، إلا أنها تتوافق مع بعضها البعض في أن معدلات الفساد تأخذ مساراً تصاعدياً في ليبيا، إذ يفيد الجدول رقم (1) بتأخر ترتيب ليبيا تدريجياً في مؤشر مدركات الفساد خلال فترة الدراسة، حيث تأخر ترتيب ليبيا من 118 على المستوى العالمي عام 2003 إلى 170 عام 2018 ما يؤشر على أن دولاً أخرى قد تقدمت على ليبيا بامتلاك قدرة أكبر على مكافحة الفساد والتقليل من حجمه وآثاره في حين تزداد معدلاته وتتفاقم في المجتمع الليبي.

ولعل انخفاض قيمة مؤشر مدركات الفساد في الجدول المذكور سائلاً كدليل على زيادة مستويات الفساد في ليبيا ما بين عامي 2006 و 2010 من 2.7 إلى 2.2 مرتبطاً وإلى حد كبير بالزيادات الكبيرة في أسعار النفط والفوائض الهائلة التي تحققت إثر ذلك¹، فضلاً عن الزيادات الكبيرة في الإنفاق على التنمية والتي احتلت ما يزيد عن نسبة 55.0% من إجمالي الإنفاق العام كمتوسط للفترة 2006 - 2010 مقارنة بمستويات متدنية للإنفاق على هذا البند الحيوي، سواء في الفترة السابقة لذلك أو اللاحقة على وجه التحديد (أنظر الجدول رقم (5)).

وحول هذه النقطة بالذات، وإذا ما ربطنا بين ارتفاع معدلات الفساد وبين زيادة الإنفاق على التنمية في ليبيا في الفترة المذكورة، فإنه من الممكن الركون كثيراً إلى ما جادل به (Tanzi, Vito, 1997) من أن زيادة

¹ ارتفعت أسعار النفط من 28.10 دولار للبرميل إلى 94.45 دولار للبرميل فيما بين عامي 2003 و 2008 حسب (OPEC Annual Statistical Bulletin, 2010/2011 edition) وقد ازدادت احتياطات ليبيا الخارجية من الذهب والعملات الصعبة من نحو 25.3 مليار دينار إلى 128.4 مليار دينار ليبي ما بين عامي 2003 و 2010.

الاستثمار العام قد لا تكون دائماً - كما يعتقد الاقتصاديون - القاعدة الذهبية للنمو، إذ يمكن إضافة عنصر آخر إلى الدوافع السياسية التي تحرك السياسيين من شأنه أن يدفع باتجاه زيادة حجم ميزانية الاستثمار، ألا وهو الفساد، الذي يمكن أن يخفض النمو، لا من خلال إحداث زيادات مفرطة في الاستثمار العام فحسب، وإنما من خلال المساهمة في تخفيض إنتاجيته أيضاً.

ومما يشجع على تبني هذا الربط أن الاقتصاد الليبي لم يحقق أي تقدم يذكر في مجال تنويع هيكل الناتج أو هيكل الصادرات، وهو الهدف الجوهري لأي عملية تنمية، حيث يلاحظ من الجدول رقم (4) أن نسب مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في هيكل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد أخذت في الانخفاض التدريجي تباعاً، فيما ازدادت حصة قطاع الخدمات، وهو ما يمكن تفسيره بالنظر إلى مضمون فرضية المرض الهولندي الشائع استخدامها فيما يتعلق بتحليل الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات الريعية، والنفطية منها على وجه الخصوص، في حين ارتبطت نسبة مساهمة قطاع النفط في هيكل الناتج المحلي الإجمالي بالتطورات التي تحدث في أسعار النفط والكميات المنتجة والمصدرة إلى الخارج، والتي تعد رهناً بالظروف الاقتصادية العالمية وبظروف الاستقرار السياسي والأمني المحلي، ما يدل في المجمل على عدم حدوث تنمية حقيقية، بحيث يمكن القول من خلال مقارنة البيانات أن السياسات وسوء الإدارة وما يشوبهما من ممارسات الفساد هي العناصر الرئيسية المسؤولة عن ذلك.

أما الفترة التالية لعام 2011 فمن الممكن تفسير الزيادة المفرطة في معدلات الفساد كنتيجة لدخول عنصر إضافي، يتمثل في هشاشة الحكومة وضعف المؤسسات الرقابية والقضائية، وعدم فاعليتها، خاصة مع ما شهدته ليبيا من انقسام سياسي ومؤسسي وصراع عسكري¹، ومحاولات الحكومات المتعاقبة تهدئة الأجواء السياسية من خلال تضخيم الموازنات العامة في شقها التسييري على وجه التحديد، مما أدى إلى تضخم عجز الموازنة العامة، لاسيما في الفترة (2013 - 2018) (أنظر الجدول رقم (5)).

لقد أفسح ذلك المجال واسعاً أمام تغول الفساد واستشرائه خلال هذه الفترة، ما تدلل عليه قيم مختلف المؤشرات الواردة في الجداول (1) و (2) و (3) والتطورات التي حدثت فيها، مثلماً تدلل عليه تقارير ديوان المحاسبة والرقابة الإدارية².

وفي هذا السياق، وبالنظر إلى بيانات الجدول رقم (5)، يلاحظ أن موازنة عام 2013 كانت الأكبر في التاريخ الليبي وانصبت في معظمها على الجوانب الاستهلاكية (نحو 79.7%) دون إيلاء اهتمام ينكر بالجوانب التنموية³، وهو الأمر الذي دأبت عليه أوضاع الموازنة العامة منذ ذلك التاريخ وحتى الآن، وأدى في ظل هشاشة حكومية إلى عدم القدرة على الرفع من كفاءة الإنفاق العام، وزيادة جودته وإنتاجيته، فيما أدى في المحصلة الأخيرة إلى تآكل الاحتياطات الخارجية وانخفاضها بشكل حاد من 124647.5 مليون دينار في عام 2012 إلى

¹ استنتجت دراسة (يوسف، ساسي، 2016)، التي هدفت لقياس أثر مؤشر مدركات الفساد وعدم الاستقرار السياسي والانفلات الأمني على معدل نمو الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1996 - 2016) وجود تأثير سلبي لكل من عدم الاستقرار السياسي والفساد على النمو الاقتصادي في ليبيا.

² يؤثر الجدول هنا حول أن التنفيذ السيئ للموازنة العامة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وإنفاقها سوف يكون له ارتدادات ومضاعفات أثناء تنفيذ هذه العملية، من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة أمام تغول الفساد، أنظر بالخصوص: (Isaksen, Jan, 2005).
³ استنتج (Mauro, Paolo, 1996) في دراسته القيمة عن آثار الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي، أن الفساد يخفض الاستثمار والنمو الاقتصادي، ويؤدي إلى تغيير تركيبة الإنفاق الحكومي، وبشكل أخص إلى تخفيض حصة الإنفاق على التعليم، ما يتسق مع دراسة (Tanzi, Vito, 1997) من أن الفساد المرتفع مرتبط إلى حد كبير بارتفاع نسبة الأجور والمرتبات ضمن هيكل الإنفاق العام، وهو الأمر الذي اتصفت به أوضاع الموازنة العامة في ليبيا في الفترة التالية لعام 2011.

84663.6 مليون دينار في عام 2019 حسب بيانات البنك الدولي (World bank database)، ومن 148.3 بليون دينار إلى 113.0 بليون دينار لنفس العامين المذكورين بالنظر إلى الانخفاض الذي حصل في صافي الأصول الأجنبية لدى مصرف ليبيا المركزي (أنظر: النشرة الاقتصادية، المجلد 61، الربع الأول، 2021). يتضح مما سبق عدم القدرة على استحداث مصادر بديلة أو إضافية للدخل أو النقد الأجنبي، أو إحداث تغيرات نوعية في هيكل الصادرات، التي لا تزال الصادرات النفطية تشكل عمودها الفقري، فيما لا تزال مساهمة الأنشطة غير النفطية محدودة أو ضئيلة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (أنظر الجدولين رقم (4) ورقم (6)).

جدول رقم (4) هيكل الناتج المحلي الإجمالي 2003 - 2018 (%)

السنة	الناتج النفطي	الناتج غير النفطي	هيكل الناتج المحلي غير النفطي		
			الزراعة	الصناعة	الخدمات
2003	57.59	42.41	8.42	12.57	79.01
2004	53.80	46.2	7.61	12.02	80.37
2005	52.96	47.04	7.24	11.34	81.41
2006	52.07	47.93	7.39	11.05	81.57
2007	50.05	49.95	7.03	10.94	82.03
2008	48.50	51.5	6.79	10.25	82.96
2009	45.11	54.89	6.58	10.06	83.35
2010	44.95	55.05	6.24	9.76	84.00
2011	32.49	67.51	4.07	4.70	91.23
2012	66.10	33.89	3.70	4.00	92.30
2013	47.90	52.10	4.40	4.00	91.60
2014	64.30	35.70	3.40	4.00	92.60
2015	67.40	32.60	3.30	4.00	92.70
2016	34.50	65.50	3.60	4.24	92.16
2017	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م
2018	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م	غ.م

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

(غ.م) = غير متوفر

من تحليل البيانات والمقارنة بين ما ورد منها في الجداول المذكورة، يستدل على أن الفساد الناجم عن سوء السياسات وعن ضعف المؤسسات لعب دوراً لا يستهان به في إعاقة التنمية الاقتصادية في ليبيا، مثلما لعب أدواراً مهمة في نشأة وتوسع السوق الموازية للعملة الأجنبية¹، وارتفاع المصروفات من النقد الأجنبي بشكل مفرط، إلى نحو الضعف تقريباً فيما بين عامي 2016 و 2019 (من 12.55 بليون دولار إلى 24.60 دولار)!

¹ نتيجة لعدم قدرة النظام المصرفي على تلبية الطلب على الدولار والعملة الصعبة بسبب القيود التي فرضها المصرف المركزي منذ أواخر عام 2014 أصبح هنالك سعرين للصرف، أحدهما رسمي والآخر غير رسمي، فيما ازدادت الفجوة بينهما وأدت إلى شكل من أشكال "دولة" الاقتصاد، حيث أصبح العمل في السوق الموازية للعملة مربحاً، إذ يمكن الاستفادة من فوارق سعر الصرف بين السوقين في تحقيق أرباح كبيرة، وهو الأمر الذي عمقته إجراءات ما عرف بعلاوة العائلة، وشح السيولة النقدية، وأثمر في المحصلة الأخيرة نشأة "منظومة مصرفية موازية" تعمل خارج الإطار الرسمي.

(مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد 61، الربع الأول 2012)، في حين بدأ الاقتصاد غير الرسمي في النمو تبعاً¹ بعد أن شهد انخفاضاً محدوداً في الفترة السابقة لعام 2011 عن مستواه في عام 2003، فيما ازداد في الفترة اللاحقة لها بشكل لافت من مستوى 27.05% في عام 2010 إلى مستوى 39.1% و 37.0% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2016 و 2017 على التوالي. ورغم الانخفاض الضئيل في حجمه في عام 2017 إلا أنه لا يزال أعلى من المتوسط العالمي للفترة 1991 - 2015 والذي بلغ 31.9% (أنظر الجدول رقم (7)).

ولاشك أن هاتين الفترتين متميزتين جوهرياً، لاسيما من حيث درجة الاستقرار السياسي والأمني، مثلما أن مثل هذه المظاهر الاقتصادية التي تنطوي عليها كل منهما تتغذى على الفساد وتغذيه في نفس الوقت، حيث يشكل كل منها عنصراً داعماً للآخر، ما ينعكس في المحصلة الأخيرة في انخفاض إن لم يكن غياب معدلات التنمية والنمو وكل ما يقترن بذلك من سوء توزيع الدخل والثروة وانخفاض مستويات المعيشة بالنسبة لأغلب المواطنين، حيث تقصص المسح الاجتماعي في هذا الصدد والتي أجريت في السنوات الأخيرة 2016 - 2017 عن ارتفاع معدلات الفقر والحرمان لدى نسبة معتبرة من الأسر الليبية.

جدول رقم (5) هيكل الإنفاق العام وهيكل الإيرادات العامة وفائض أو عجز الموازنة العامة 2003 - 2018

السنة	هيكل الإنفاق العام %		هيكل الإيرادات العامة %		فائض أو عجز الموازنة العامة (مليون دينار)
	الإنفاق الجاري **	الإنفاق الاستثماري	الإيرادات النفطية	الإيرادات غير النفطية	
2003	63.2	36.8	48.0	52.0 *	1174.0
2004	61.0	39.0	86.4	13.6	5857.0
2005	51.9	48.1	92.6	7.4	15763.0
2006	48.4	51.6	92.5	7.5	25710.0
2007	38.5	61.5	91.1	8.9	22483.3
2008	34.5	65.5	88.6	11.4	28625.7
2009	56.8	53.2	84.6	15.4	6107.8
2010	56.5	43.5	90.6	9.4	7004.0
2011	100.0	00	94.2	5.8	(6553.2)
2012	89.8	10.2	95.4	4.6	19189.8
2013	79.7	20.3	94.5	5.5	(10519.9)
2014	89.8	10.2	92.7	6.3	(22270.9)
2015	89.8	10.2	62.9	37.1	(26335.5)
2016	95.1	4.9	77.5	22.5	(20326.1)

¹ لا يعتبر الاقتصاد غير الرسمي ظاهرة حديثة في الاقتصاد الليبي، فقد قُدرت دراسة (Schneider et al, 2010) حجمه في ليبيا بما يعادل 33.7% من حجم الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة 1999 - 2007، فيما قدرت دراسات أخرى أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يتراوح بين نسبة 30.9% ونسبة 73.9% من ناتج القطاع الخاص في ليبيا في عام 2010 حسب دراسة أجراها مركز بحوث العلوم الاقتصادية بينغازي صدرت في عام 2013، ولا شك أن حجمه قد ازداد مع تراخي قبضة الدولة وهشاشتها منذ عام 2011 وحتى الآن، وهو ما تدلل عليه كافة المشاهدات والمظاهر العشوائية للنشاط الاقتصادي الخاص، مثلما تدلل عليه الإحصاءات الدولية الواردة في الجدول رقم (7).

2017	94.2	5.8	86.0	14.0	(10354.4)
2018	91.4	8.6	68.1	*30.9	(9857.2)

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

الأرقام بين الأقواس بالسالب (عجز).

* تنويه: يدخل ضمن الإيرادات غير النفطية في عام 2003 وفي عام 2018 إيرادات الرسوم على بيع النقد الأجنبي، ما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في نسبة الإيرادات غير النفطية في هاتين السنتين.

** تنويه: يدخل ضمن الإنفاق الجاري بنود الأجور والمرتبات والمصروفات التسييرية إضافة إلى مصروفات الدعم وموازنة الأسعار وميزانية الطوارئ وما كان يعرف بالميزانية الإضافية.

على سبيل المثال، ترتفع معدلات الفقر النسبي، حيث يعيش نحو ثلث الليبيين تحت خط الفقر الوطني (الأمم المتحدة، الإسكوا، رؤية ليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات، 2021: ص 7)، فيما يبين المسح الأسري متعدد القطاعات لتقييم الاحتياجات الأسرية أن المعدل العام لنسبة الأسر المحتاجة إلى المساعدات المالية يصل إلى مستوى 63.7% من إجمالي الأسر التي شملها المسح، فيما يصل معدل الأسر التي تعاني من سوء التغذية إلى (6.0%)، ونسبة الأسر المحرومة من الحصول على المواد الغذائية المدعومة (76.2%)، فيما يصل معدل عمالة الأطفال إلى مستوى 16.8% من إجمالي الأسر المشمولة في المسح (المسح الأسري متعدد القطاعات لتقييم الحاجيات الأسرية، تقرير حول أهم المؤشرات، 2016 - 2017).

وينسجم هذا الاستنتاج مع ما ورد في دراسة (Mishra and Ray, 2011) والتي اختبرت مظهرين من مظاهر الاقتصاد غير الرسمي، لم تحظ كما أشارت الدراسة باهتمام كثير في الأدبيات.

تتمثل هذه المظاهر في التفاعل بين الاقتصاد غير الرسمي والفساد، وفي الدور الذي تلعبه اللامساواة في الدخل في دعم وتضخيم الاقتصاد غير الرسمي، حيث أكدت الدراسة على أن الفساد يستتبع بالضرورة تكاليف اقتصادية واجتماعية عند القيام بعملية التنمية شبيهة بتلك التكاليف الناجمة عن وجود وتضخم الاقتصاد غير الرسمي، حيث يصبح من المعتقد أن حجم الفساد قابل للمقارنة مع حجم الاقتصاد غير الرسمي (Mishra and Ray, 2011).

وقد توصلت الدراسة من منطلق البحث أو التفكير في السياسات التي يمكنها الحد من الفساد والاقتصاد غير الرسمي إلى أن التفاعل بينهما متبادل وإيجابي وذو دلالة، حيث يغذي كل منهما الآخر، ما يعني أن استراتيجية متكاملة في التعامل معهما سوية من المحتمل أن تكون أكثر كفاءة وفاعلية.

جدول رقم (6) هيكل الصادرات والاحتياطات الخارجية (2003 - 2018)

السنة	الصادرات النفطية %	الصادرات غير النفطية %	الاحتياطات الخارجية (بليون دينار)
2003	96.2	3.8	25.4
2004	95.0	5.0	31.8
2005	96.8	3.2	53.5
2006	97.3	2.7	75.1
2007	97.6	2.4	94.8
2008	97.7	2.3	115.3
2009	96.3	3.7	122.5
2010	97.0	3.0	128.4

2011	98.0	2.0	133.1
2012	98.0	2.0	148.3
2013	96.5	3.5	141.0
2014	93.6	6.4	115.0
2015	92.3	7.7	99.1
2016	92.2	7.8	98.9
2017	95.0	5.0	104.4
2018	97.0	3.0	114.9

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

تنويه: نظرا لعدم توفر بيانات عن الاحتياطات الخارجية من عام 2016 وحتى عام 2018 في النشرات الاقتصادية التي تصدر عن مصرف ليبيا المركزي، فقد تم احتساب صافي الأصول الأجنبية لدى المصرف المركزي كمؤشر تقريبي أو كبديل عن الاحتياطات الخارجية.

وفيما أشارت الدراسة إلى أن الافتقار في الوصول إلى الائتمان الرسمي يشجع المنشآت على الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، فقد أضافت متغيراً آخر إلى هذا التفسير حول الآليات التي تدفع باتجاه الانضمام إلى هذا الاقتصاد قد تنطبق على الحالة الليبية إلى حد كبير، وهو أن مزيداً من عدم المساواة داخل المجتمع تجعل من الصعب على الأفراد والمنشآت في أدنى سلم الدخل الاجتماعي الحصول على الائتمان الرسمي والتكنولوجيا الحديثة، فيما يرتب العمل في الاقتصاد الرسمي تكاليف ثابتة محددة، مثل تكاليف الحصول على التراخيص ومدفوعات الضرائب وغيرها من المتطلبات اللازمة للوفاء بالمعايير والإجراءات الرسمية، حيث يمكن عن طريق الانضمام إلى الاقتصاد غير الرسمي تقادي مثل هذه التكاليف مادامت تحتمل المخاطر المتعلقة بالاعتقال والخوف والعقوبات، وهي التكاليف التي تتحدر إلى مستويات منخفضة في حالة هشاشة الدولة وضعف الحكومة.

باختصار، فإن مثل هذه المقاربات تنطوي على أن العائد على الاستثمار في الاقتصاد غير الرسمي يمكن أن يكون مرتفعاً في حال كان الاقتصاد الرسمي المنافس غير كفء إلى حد بعيد، وهو الأمر الذي يحدث في حالات وهن الحكومة ورخاوة الدولة وتشردم مؤسساتها، ما من شأنه أن يخلق بيئة مناسبة لنمو الفساد واستشرائه، ومن ثم تعطيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو الوضع، أو بالأحرى المآزق الذي تعاني منه ليبيا في الوقت الحالي - للأسف - بل ويتم التعايش معه¹، ولا يبدو أن الفكك منه قريب، حيث يأتي اختيار العمل في "الجانب المظلم من الاقتصاد" كمرادف للفساد، ما يجعل الاقتصاد غير الرسمي مكملًا لما يسميه (katsias, 2000) "بدولة الفساد"، فيما تذهب مقاربات أخرى أبعد من ذلك، حين تعتبر الجريمة المنظمة، كمظهر من مظاهر اقتصادات الظل، أحد المحركات الرئيسية للفساد، بحيث يصبح انتشار الاقتصاد غير الرسمي عائقاً كبيراً أمام أية جهود فعالة لمحاربة الفساد (Quantin, and Alessandro, 2011).

¹ تحتل ليبيا موقعا متقدما ضمن ترتيب الدول الهشة، وقد احتلت الموقع 17 في عام 2021 بعد أن كانت في الموقع 41 في عام 2014، حيث ازداد الوضع تأزما بالانتقال من وضع التحذير عالي الارتفاع very high warning (سجلت 87.7 نقطة من 120 نقطة) إلى وضع الخطورة alert حيث سجلت 97.0 نقطة من ضمن 120 نقطة، ويقيس مؤشر ترتيب الدول الهشة الترتيب السنوي لـ 178 دولة مبني على مستويات الاستقرار والضعف التي تواجهها. يمكن الاطلاع على: (Fragile States Index, annual report 2014 and annual report 2021)

جدول رقم (7) حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (2003 - 2018) %

السنة	حجم الاقتصاد غير الرسمي	السنة	حجم الاقتصاد غير الرسمي
2003	31.83	2011	38.76
2004	31.29	2012	32.79
2005	29.51	2013	34.75
2006	28.30	2014	37.91
2007	27.02	2015	38.27
2008	25.86	2016	39.10
2009	27.88	2017	37.00
2010	27.05	2018	--

Source:

- Medina, Leonardo and Friedrich Schneider (2018), "Shadow Economies Around the World: What did we Learn Over Last 20 Years", IMF Working Paper, WP/18/17, January, p 65 and p 73.
- Medina, Leonardo and Friedrich Schneider (2019), "Shedding Light on the Shadow Economy: A Global Database and the Interaction with the Official One", CESIFO working papers, 7981, December.

لقد أكدت على ذلك العديد من الدراسات ما يمكن إسقاطه على الحالة الليبية (e.g. wallace and (schneider, 2006) and (Dutta et al, 2011), (latcheve, 2006)، حيث يرتبط ازدياد الانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، وبشكل وثيق، بكل من فقدان الثقة في المؤسسات العامة والإدراك المتزايد للفساد، فيما يصبح اختيار المستويات المنخفضة من الحوكمة بالشكل الذي يسمح للفساد بالتعاظم داخل النظام أداة مفيدة بالنسبة للحكومات لتهدئة الانتفاض الاجتماعي في مختلف الاقتصادات، التي تتسم بارتفاع معدلات اللامساواة والفقر، التي يعتبر الاقتصاد الليبي مثالا نموذجياً عليها.

الدلالات والمضامين:

يتضح من مطالعة الأدب الاقتصادي وتحليل ومقارنة البيانات والمعلومات المتاحة أن الفساد وانخفاض معدلات النمو وازدياد معدلات الفقر واللامساواة تسير جنباً إلى جنب في الاقتصاد والمجتمع الليبي، وأن كلا منها يغذي الآخر ويعتاش عليه، ويمثل سببا ونتيجة في آن معا. فالفساد يحبط التنمية ويزيد الفقر ويتكامل مع الاقتصاد غير الرسمي، الأمر الذي اتفقت عليه نتائج معظم الدراسات العملية والنظرية.

وانسجاماً مع ذلك، استنتجت هذه الدراسة أن استمرارية الاعتماد على المورد الواحد المتأتي من ريع الموارد الطبيعية في ليبيا، سواء في تكوين الناتج أو توليد الدخل أو التأثير على كافة عناصر الإنفاق، وما يكتنفه من أسر مالي من شأنه أن يولد بيئة مواتية لتضخم الفساد واستشرائه بكل مضامينه السلبية اقتصادياً واجتماعياً وقيماً، لاسيما في سياق من الهشاشة الحكومية والمؤسسية التي لا تؤكد المؤشرات الدولية فحسب، بل المشاهدات اليومية أيضاً.

إن ضعف المساءلة وتحولها إلى مسالة روتينية وشكلية فقط، وضعف أجهزة الرقابة بل وغيابها عن الفعل، حتى لا نقول أكثر، فضلا عن وهن القدرة على إنفاذ القانون في اقتصاد ريعي، كالاقتصاد الليبي تعتبر في مجملها عناصر مؤسسية، تسهم في تخفيض احتمالات الانكشاف والاعتقال أو إنزال العقاب، ما يشجع على المزيد من الفساد دون خوف يذكر.

إن الربيع يقوي سلطة النافذين في الحكومة ويضعف المجتمع في نفس الوقت، ويعرقل التنمية ويعوق الديمقراطية، مثلما أن التعقيدات التي تكتنف الإجراءات الحكومية في ممارسة الأعمال، أو الحصول على التراخيص وأذن الاستيراد، أو محدودية القدرة في الوصول إلى الائتمان في ليبيا، إضافة إلى نمو الشعور العام بالامتناع عن دفع الضرائب والرسوم واستحقاقات الخدمات العامة بسبب توفر بدائل ميسرة للإيرادات تتمثل في الربيع النفط، تدفع في مجملها الأفراد إلى اللجوء إلى الاقتصاد غير الرسمي، حيث تصبح تكلفة الانخراط في هذا الاقتصاد أقل من تكلفة البقاء في الاقتصاد الرسمي، ما يفسر وجود علاقة تكاملية (طردية) بين الفساد والاقتصاد غير الرسمي في ليبيا.

ولاشك أن تراجع وتدني مستويات الدخل الحقيقية لأغلب المواطنين وازدياد معدلات الفقر والعوز تبعاً لذلك، لاسيما في السنوات السبع الأخيرة، والتي اقترنت بنشأة وتغول السوق الموازية للصرف الأجنبي وتعدد أسعار الصرف وتقلبها، فضلاً عن انخفاض سعر الصرف الرسمي، وما رتبته كل ذلك من ضغوطات تضخمية مثل عنصر دافعا للأفراد للبحث عن مصادر إضافية للدخل لتلبية احتياجاتهم الأساسية عبر قنوات غير رسمية في الغالب، إما بالانخراط في الاقتصاد غير الرسمي، أو بممارسة الفساد، مع التفاوت في مستوياته، ما يعدّ عنصراً إضافياً (رئيسياً) يسهم في نموها معاً.

ولا غرو أن تجاوز ذلك، يتطلب أن تباشر الحكومة في مثل هذه الظروف إجراءات وتدابير سياسية ذات نزعة تحفيزية وعلى درجة عالية من الكفاءة، بحيث تجعل العمل في الاقتصاد غير الرسمي أقل كفاءة وفاعلية، ومن ثم جعل العمل في الاقتصاد الرسمي أكثر جاذبية وإغراءً.

وعلى الرغم من كل الاستدلالات التي سبقت للدلالة على انتشار ظاهرة الفساد وارتباطها بجملة من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، التي يأتي في مقدمتها ربيعة الاقتصاد الليبي، فإن الوفرة المالية بكل ما تتضمنه من يسر وسهولة في الحصول على الإيرادات ليست عبئاً في حد ذاتها ولا منتجا للفساد أو مسببا له، إذا ما استخدمت واستثمرت بطريقة منتجة وعادلة، لكنها تتحول إلى عائق حقيقي أمام التنمية إذا استحوذ عليها الفساد وتملكها. كما أن المشكلة ليست في هيكل الإيرادات العامة فحسب، بقدر ما هي في هيكل الإنفاق وفي كفاءته وإنتاجيته، وإذا كان هيكل الإيرادات العامة انعكاساً لوضع اقتصادي لا يمكن تجاوزه في المدى القصير، بل يجب الانتباه إلى العناصر السلبية التي ينطوي عليها، فإن هيكل الإنفاق العام خياراً يقع ضمن نطاق الممكن والمتاح، ويعبر عن مدى نضج السياسات ونزاهتها، إذ يمكن فيما لو توفرت إرادة سياسية صادقة وإدارة اقتصادية رشيدة أن يتم إحداث تحسينات في هيكل الإيرادات العامة تبعاً لما يمكن - بل يجب - أن يحدثه ذلك من تحولات هيكلية عميقة في بنية الاقتصاد وفي صلب المجتمع الليبي، تنخفض بمعدلات الفساد إلى حدود غاية في التدني.

المراجع:

المراجع العربية:

- أشرف، محمد السيد، محمد محمود فتح الله (2017)، "أثر الفساد على النمو الاقتصادي في مصر"، **مجلة البحوث التجارية**، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر.
- الجابري، عبدالله بن حاسن (2003)، الفساد الاقتصادي (أنواعه-أسبابه-آثاره وعلاجه)، **من بحوث المؤتمر الثالث للاقتصاد الإسلامي**، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة السابعة، العدد 21.
- المهيايني، محمد خالد (2008)، "الفساد الإداري والمالي، مظاهره، وأسبابه ومدخل الرقابة الحكومية لمكافحته"، **بحوث ومناقشات، مجلة رماح للبحوث والدراسات**. العدد (4). 2008. الأردن.
- باكولز، تود جي (2013)، "أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين"، ترجمة: كوثر محمود محمد و حسين التلاوي، الطبعة الأولى، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، ص 245.

- بوشريط، محمد (2015)، "الفساد الإداري وأثره علي التنمية في الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة طاهر مولاي، الجزائر.
- جونستون، مايكل (2000)، "المسؤولون العموميون والمصالح الخاصة والديمقراطية المستدامة: عندما تجتمع الأمور السياسية والفساد"، ورقة بحثية منشورة ضمن كتاب **الفساد والاقتصاد العالمي**، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- حجازي، المرسي السيد (2001)، **التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي**، السنة 12، العدد 266، القاهرة.
- زكي، رمزي (2000)، "انفجار العجز: علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى والمنهج التنموي"، الطبعة الأولى، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق.
- عبدالعظيم، حمدي (2000)، **عولمة الفساد وفساد العولمة**. الدار الجامعية. الإسكندرية، الطبعة الثانية، فتح الله، محمد (2016)، "دراسة تحليلية للعلاقة بين الفساد والتنمية الاقتصادية بالتطبيق على الاقتصاد المصري"، رسالة ماجستير غير منشورة في الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة الزقازيق.
- ماورو، باولو (2000)، "تأثير الفساد على النمو والاستثمار والإنفاق الحكومي، تحليل مقارن فيما بين الدول"، بحث منشور ضمن كتاب **الفساد والاقتصاد العالمي**، تحرير: كيمبرلي آن إليوت، ترجمة: محمد جمال إمام، الطبعة الأولى، مركز الأهرام للترجمة والنشر.
- مسعود، راضية (2018)، "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد المالي في الجزائر واستراتيجيات مكافحته"، **مجلة الأبحاث القانونية المعقدة**، عدد 29، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر.
- مسعود، يوسف بخلف، سامي عمر ساسي (2016)، "أثر الفساد وعدم الاستقرار على نمو الاقتصاد الليبي، دراسة تطبيقية للفترة (1996 - 2016)، **مجلة شؤون ليبية**، العدد الثالث، المركز المغربي للأبحاث حول ليبيا.
- يوسف، حسن يوسف (2014)، "الفساد الإداري والاقتصادي والكسب غير المشروع وطرق مكافحته"، دار التعلم الجامعي، ط 1، الإسكندرية، مصر.

المراجع الأجنبية:

- Abdkarim Nurdeen Abu Moh and Mukhriz Izraf Aziz (2014), " corruption , political instability and economic development in the economic community of west African states (ECOWAS) :Is there causal relationship?", **contemporary economics**, Vol. 9 Issue. 1, Poland.
- Akca,H, a.y,Ata and C. karaca (2012), "Inflation and corruption relationship: Evidence from panel data in developed and developing countries", **International Journal of Economic and Financial Issues**, vol. 2, p.281.
- Aienovan, Alexander-Ana (2017), "Study on corruption and its impact on privatization ", **The Journal contemporary economy** , vol.2, Romania.
- Andres, Antonio Rodriguez, and Carlyn Ramlogan- Dobson (2008), "Corruption, privatization and the distribution of income in Latin America", **Discussion papers in economics** , Nottingham Trent university, No. 2008/11, ISSN 1478-9396.
- Belasen, A and K. Peyton (2011), "Measuring the impact of development on corruption perception: A comparative study of developed and developing countries ", **University of Missouri saint Louis**, United states.
- Buehn, Andreas and Friedrich Schneider (2009), "Corruption and the Shadow Economy: a Structural Equation Model Approach", **IZA**, Discussion Paper No.4182.May
- Chetwynd, Eric, Frances Chetwynd and Bertram Spector, (2003), "Corruption and Poverty: A review of recent literature", **Final Report, management systems international**, 600 Water Street, SW Washington, DC 20024 USA.
- Choi and Thum (2005), "corruption and the shadow economy", **International Economic Review**, 46, pp 817 – 836.

- Dreher, Axel, Christos Kotsogiannis and Steve McCorriston (2005), "How do institutions affect corruption and the shadow economy?", **University of Exter discussion paper**.
- Dutta, Nabamita, Saibal Kar and Sanjukta Roy (2011), "Informal sector and corruption: An empirical investigation in India" **IZA DP**, No.5579.
- Ertimi, B.E, A. Dowa, E.M.Albisht and B.A.Okah (2016), "The impact of corruption on Economic growth in OECD countries", **International Journal of Economics and Finance**, Vol.8, No.9.
- Farah, Salah Abdirahman and Hussein Abdi Ali (2018) , " A study on the causes of unemployment among university Graduates in Kenya: A case of Garissa country , Kenya ", **Journal of economics and commerce** , vol.1.
- Gupta, Sanjeev, Hameed Davoodi and Rosa Alonso-Terme (1998), "Does corruption affect income inequality and poverty?", **IMF working paper**.WP/98/76, May.
- Hameed, Sadika and Jeremiah Magpile (2014), "**The costs of Corruption**", A Report of the CSIS Project on Prosperity and Development, Center of Strategic & International Studies.
- Heckelman, J and B.Powell (2010), "Corruption and the institutional environment for growth", **Comparative Economic Studies**, vol. 52, issue 3, 378 pages.
- Hindriks, J., A. Muthoo, and M. Keen (1999), "Corruption, extortion and evasion", **Journal of Public Economics**, 74, pp 395 – 430.
- Hlatshwayo, Sandile, Anne Oeking, Manuk Ghazanchyan, and others (2018), "The measurement and macro-relevance of corruption : A BIS data approach", **IMF working paper**, 18/195.
- Isaksen, Jan (2005), "The Budget Process and Corruption", Anti-corruption Resource center, Michelson Institute, u4 Issues.
[www.u4.no,CMI,CHR,Michelson](http://www.u4.no/CMI/CHR/Michelson)
- Jala Ktil and Machrafi Mustapha (2016) " corruption impacts on growth and development of the Moroccan society", **Journal of economics and finance** ,vol.7, Issue 1.
- Johnson, Simon, Daniel Kaufman and Andrei Shleifer (1997), "The Unofficial Economy in Transition", **Brooking paper on economic activity**, 2, pp 159-221.
- Katsias, Stavras (2006), "The shadow economy and corruption in Greece", **South – Eastern European Journal of Economics**, No.1, pp, 61 – 80.
- Mauro, Paolo (1996), "The effects of Corruption on Growth, Investment and Government Expenditure", **IMF working paper**, WP/96/98.
- Medina, Leonardo and Friedrich Schneider (2018), "Shadow Economies Around the World: What did we Learn Over Last 20 Years", IMF Working Paper, WP/18/17, January.
- Medina, Leonardo and Friedrich Schneider (2019), "Shedding Light on the Shadow Economy: A Global Database and the Interaction with the Official One", CESIFO working papers, 7981, December.
- Mishra, Ajit and Ranjan Ray (2011), "Informality, Corruption and Inequality". Available at:
www.brimingham.ac.uk/./informality-corruption-inquality.pdf

- Mocan, Naci H (2008) , “ What determines corruption ? International evidence from micro data “, **Economic Inquiry** , Vol.46, No.4, pp 495-503.
- Mohtadi, Hamid and Stephen, Polasky (2015) , “ Corruption , taxerasion and trade protection “, **Annual NBER summer Institute conference** , March.
- Ozsahin, Serif and Gulbahar Ucler (2017), “The consequences of corruption on inflation in developing countries: Evidence from panel co-integration and causality tests”, **Journal of Economies**, Economies **2017**, 5, 49; doi.
- Quantin, Reed and Fontana Alessandro (2011), “Corruption and elicit financial flows: The limits and possibilities of current opportunities”, Available at: <http://www.u4.no/assets/publicatios/3935-corruption-illicit-financial-flows.pdf>.
- Robert, I. Rotberg (2009),”**Corruption, global security and world order**”, Brooking Institution Press, Cambridge.
- Schneider, Friedrich (2006),”Shadow economies and corruption all over the world”, **IZA DP**, No.2315.
- Schneider, Friedrich, Andreas Buehn and Claudio E. Montenegro (2010),” Shadow Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007”, **Policy Research Working Paper**, No. 5356, World Bank.
- Shumetie, Arega and Mulugeta Damie Watabaji (2019), “ Effect of corruption and political instability on enterprises innovativeness in Ethiopia: pooled data based “, **Journal of innovation and entrepreneurship**, Ethiopi,.
- Tahtane, Mourad (2017) ,” The causality between corruption and human development in MENA countries : A panel data analysis “, **Journal of economics and business** , No.2.
- Tanzi, Vito (1997), Corruption, Public Investment and Growth”, **IMF working paper**. Available at: <http://www.researchgate.net/publication/5126484>
- Tanzi, Vito (1998), “Corruption around the world: Causes, Consequences, Scope and Cures”, **IMF Working Paper**, WP/98/63.
- Teorell, Jan (2007),”Corruption as an institution”, **The QoG, Institute working paper series**, 2007:5, November, Issn 1653-8919.
- Thach Nguyen Ngoc, Mai Binh Duong and Tran Thi Kim Oanh (2017) ,”Effects of corruption on economic growth – empirical study of Asia countries“, **Imperial Journal of interdisciplinary research** , Vol.3, Issue.7, Vietnam.
- Troesken, Werner (2007), “Competition and corruption: Lessons from 150 years of industrial governance“, **Working paper** , **Mercatus center**, George Mason University, august, Available at: <http://www.mercatus.org>
- Virta, Heli (2007),”corruption Shadow Economy: Differences in the relationship between countries”, **Helsinki center of Economic research**, Discussion Paper no.171,Issn 1795-0562 .
- Wallace,Claire & Rossalina Latcheve (2006), “Economic Transformation outside the Law: Corruption, Trust in Public Institutions and the Informal Economy in the Transition Countries of Central Eastern Europe”, **Europe – Asia Studies**. Vol.58, No.1.

المنشورات العربية:

- الاقتصاد غير الرسمي (القياس والخصائص)، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، دراسة أعدت بناء على تكليف من مصلحة الإحصاء والتعداد، مارس 2013.
- الأمم المتحدة، الإسكوا، رؤية ليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات، 2021.
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
- وزارة المالية والتخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، المسح الأسري متعدد القطاعات لتقييم الحاجيات الأسرية، تقرير حول أهم المؤشرات 2016 - 2017، ليبيا.

المنشورات الأجنبية:

- Fragile States Index, annual report 2014 and annual report 2021, **The Fund for Peace (FFP)**, Washington. D.C. Available at: www.Fragilestateindex.org
- **OPEC Annual Statistical Bulletin**, 2010/2011 edition.
- **PRS Group**, International Country Risk Guide, 2019
- **Transparency International Organization**, "Corruption Perceptions Index", different Years, published at: http://www.transparency.org/research/cpi/cpi_early/
- **world bank** database.
- **World Bank**, "Worldwide Governance Indicator", 2020.

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر
عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي (دراسة ميدانية على طلبة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي)

أ.رحاب مسعود عبدالحفيظ البديري³

د.هدى مسعود عبدالحفيظ البديري²

أ.عبد السلام محمد عمر البريكي¹

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف عن دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم ببعديها (الصعوبات النمائية، والصعوبات الأكاديمية)، كما استهدفت الدراسة التعرف على مدى انتشار هذه الصعوبات بين طلبة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وتم استخدام قائمة الاستبانة لجمع البيانات، وبينت النتائج ارتفاع مستوى صعوبات التعلم ببعديها لدى عينة الدراسة، وأتضح من النتائج أيضاً ارتفاع دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم بشقيها، كما دلت الاختبارات الاحصائية عن عدم وجود فروقات ذات دلالة في متوسط اجابات العينة حول دور التعليم الإلكتروني تعزى لمتغير النوع الاجتماعي ومتغير نوع التعليم الثانوي، في حين تبين وجود فروقات ذات دلالة احصائية تعزى لمتغير المعدل العام، وتم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها: توعية الطلاب ذوي صعوبات التعلم بالصعوبات النمائية والأكاديمية لتعزيز استجابتهم لها وتفادي تسربهم خارج الجامعات، واستخدام التعليم الإلكتروني كأداة تعليمية مساعدة للتعليم التقليدي لتحسين مهارات ذوي صعوبات التعلم ومستوى تحصيلهم الأكاديمي، بالإضافة إلى اقتراح مجموعة دراسات مستقبلية.

الكلمات المفتاحية: صعوبات التعلم - التعليم المحاسبي - التعليم الإلكتروني.

اقتبس هذه المقالة:

عبد السلام البريكي، هدى البديري، رحاب البديري (2021)، دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 11، الإصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 181-204.

The Role of e-learning in Overcoming Accounting Learning Disabilities

Abdelsalam Elbariky¹

Hudi Abdulhafith²

Rehab Mohamed²

Abstract:

The aim of this study is to assess the level of learning disabilities among accounting students also to measure the role of E-Learning in overcoming both developmental and intellectual disabilities. Moreover, it discerned differences in the role of E-Learning across gender, high school type, and GPA. The study adopted the descriptive approach, and the research instrument was a questionnaire developed from a review of Literature. The findings revealed that high level of learning disabilities were among accounting students, as well as E-learning helped in overcoming both developmental and intellectual disabilities. In addition, the results observed no significant differences based on gender and high school type. However, they observed significant differences based on GPA. The paper summarizes some suggestions for raising students' awareness about learning disabilities to enhance their response to them and avoid dropping out of universities, and it proposed directions for further research.

Key words: Learning Disabilities, Accounting Education, E-Learning.

1 محاضر - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: abdelsalam.elbariky@uob.edu.ly

2 أستاذ مشارك - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: HHudi.abdulhafith@uob.edu.ly

3 محاضر مساعد - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: Rehab_masoud@gmail.com

1 .. الإطار العام للدراسة:

1-1 .. المقدمة:

أصبحت عملية تطوير النظام التعليمي قضية هامة في الوقت الراهن وأصبح من الضروري التكيف مع المتطلبات الحديثة لضمان سير العملية التعليمية بسهولة ويسر، ويتم ذلك من خلال صياغة المناهج التعليمية من حيث الأهداف والمحتوى واستخدام الوسائل التعليمية الإلكترونية لعرضها، فقيادة المجتمع تتم من خلال العلم والمعرفة التي تقدمها المؤسسات التعليمية المختلفة، والتي يلقي على عاتقها إنتاج كفاءات ذات جودة عالية الأمر الذي يتطلب المزيد من جهد الكوادر التعليمية لضمان نجاح وجود مخرجات التعليم، فتطوير العملية التعليمية أصبح ضرورة ليس لمواكبة التطورات التي يشهدها العالم، بل للتغلب على الصعوبات التي يعاني منها الطلاب (الجبالي، 2016)؛ فصعوبات الانتباه والادراك والقراءة وإجراء العمليات الحسابية، لا تشكل عاقبة ظاهرة ولكنها تتطلب من المتعلمين بذل مجهود إضافي لضمان تقدمهم في التعليم، فوسائل التعليم الإلكتروني وأساليبه لها دور فعال في خدمة الطلاب و زيادة معلوماتهم ومعارفهم ورفع مستوى قدراتهم ومهاراتهم وحتى تسهيل عملية تعلمهم، فالتعليم الإلكتروني يوفر بيئة تعلم متنوعة تمكن من توظيفها تلبي احتياجات المتعلمين وتوفر عليهم الوقت والجهد، وتراعي الفروق الفردية بين المتعلمين وتساعد على الوصول إلى نفس المستوى من الإتقان والقدرة على التفكير والتذكر واسترجاع المعلومات (عامر، 2015)، وهنا يبرز موضوع الدراسة فالغاية الأهم تكمن في بيان دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي.

1-2 .. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الطلاب ذوي صعوبات التعلم لا يعانون من إعاقة ظاهرة وواضحة كالإعاقة السمعية أو البصرية أو الجسدية أو التخلف العقلي الذي يحد القدرة على القيام بالمهام، كما أن القدرات العقلية لذوي صعوبات التعلم تبدو سليمة ويكون معدل ذكائهم متوسط أو أعلى من المتوسط، علاوة على أنهم ليسوا على دراية أن لديهم صعوبات في التعلم وما يحدث لهم سببه خلل في التركيب البنائي والوظيفي للمخ (أبو أسعد، 2015)؛ إلا أنهم يعانون من صعوبات مختلفة منها النمائية والتي تكون آثارها قصور في الانتباه والإدراك والتفكير والذاكرة، ومنها الأكاديمية التي تكون مظاهرها صعوبات في القراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابية والنطق، الأمر الذي يتسبب في تدني تحصيلهم العلمي، ويجعل سلوكياتهم عدوانية، ويسبب لهم الإحباط والتوتر والانطواء، ومخالطة رفاق السوء، ويشكل تحدياً كبيراً في مسيرتهم (طاهر، 2016)؛ هذا فضلاً عن أن أعضاء هيئة التدريس ليس لديهم دراية عن حجم انتشار هذه الظاهرة بين المتعلمين لتقديم يد العون لهم من خلال مجموعة من الأساليب المساعدة التي تمكنهم من استيعاب المواد الدراسية واتقانها بشكل يدعمهم ويحسن من مستوى تحصيلهم العلمي، فكثيراً ما تتعالى نبرات الخوف من دخول الأجزاء النظرية في الامتحان، ويشاع استخدام مصطلح "استكيناً" بين الطلاب في الامتحانات، بل أن البعض منهم يسأل عن ما هو المطلوب منه في السؤال على الرغم من أن الأسئلة أو التمارين تكون مكتوبة بخط واضح وخالي من الأخطاء، وعند قيام عضو هيئة التدريس بقراءة المطلوب يقدم الطالب الإجابة بكل سهولة، والبعض الآخر يقوم بإجراء العديد من العمليات الحسابية المعقدة بشكل صحيح إلا أنهم يقومون بعكس الفيد المحاسبي المدين في الدائن والعكس، ومجموعة أخرى تستنفذ وقت الامتحان بالكامل ولم تكمل الإجابة على جميع الأسئلة، كما أن معظم هؤلاء الطالب لديهم حضور ومشاركة عالية في داخل القاعات الدراسية ومستوى استيعابهم ممتاز، إلا أن لديهم حاجات إضافية يمكن عند تلبيتها تحسين مستوى أداءهم وتحصيلهم العلمي، ومن هنا تبرز معضلة الدراسة على المستوى النظري فالطلاب ذوي صعوبات التعلم لديهم مستوى ذكاء متوسط أو عالي ولكن في نفس الوقت يعانون من بعض الاضطرابات النمائية أو الأكاديمية أو كلاهما وهذا يعني أنهم بحاجة لأساليب تعلم إضافية تلبي ما يناسبهم ويحقق هدفهم التعليمي، فصعوبات التعلم لا يوجد لها علاج محدد فالأدوية الطبية لديها آثار جانبية والخيار الأفضل يتمثل في التدريب والتطوير للمهارات الفردية (Siegel، 2020)، أما على صعيد المشكلة الميدانية فالدراسة تُسلط الضوء على دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي وأبعاده. فتتضح مشكلة الدراسة بصورة أساسية من خلال التساؤلات التالية:

- **التساؤل الأول:** ما هو مستوى صعوبات التعلم لدى طلاب قسم المحاسبة؟ ويشترك منه التساؤلين التاليين:
 1. ما هو مستوى الصعوبات النمائية لدى طلاب قسم المحاسبة؟
 2. ما هو مستوى الصعوبات الأكاديمية لدى طلاب قسم المحاسبة؟
 - **التساؤل الثاني:** ما هو دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي؟ ويشترك منه التساؤلين التاليين:
 1. ما هو دور التعليم الإلكتروني في التغلب على الصعوبات النمائية؟
 2. ما هو دور التعليم الإلكتروني في التغلب على الصعوبات الأكاديمية؟
 - **التساؤل الثالث:** هل توجد فروق ذات دلالة احصائية في متوسط اجابات عينة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي تعزى لبعض الخصائص الشخصية والأكاديمية (النوع الاجتماعي، جهة الحصول على الثانوية العامة، المعدل العام)؟
- 1-3.. الدراسات السابقة:**
- فيما يلي مجموعة من الدراسات ذات الصلة بالموضوع وهي:
- دراسة (Bosu, 2016) بعنوان: "صعوبات التعلم لطلبة المحاسبة والتدخل المرتبط بها من وجهة نظر معلمي المحاسبة" (Accounting student learning difficulties and associated intervention: the view of accounting teachers)، وهدفت الدراسة إلى التحري عن صعوبات التعلم المحاسبي الرئيسية لطلبة المحاسبة والتدخلات التي يمارسها معلمي المحاسبة، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى قائمة الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، وبلغت عينة الدراسة 72 معلماً، وبينت النتائج أن الأخطاء البسيطة وأخطاء الإهمال يشكلان الصعوبة الرئيسية لطلبة المحاسبة، في حين أن صعوبات الانتباه جاءت في المرتبة الأخيرة، وأوصت الدراسة المعلمين أن يقوموا بتقسيم الدروس إلى أجزاء صغيرة وأن يراقبوا الطلاب خلال ممارستهم للمهام في الفصل وبذلك يكون التدخل قد تم في وقته.
 - دراسة (REYNEKE & SHUTTLEWORTH, 2018) بعنوان: "التعليم المحاسبي عن بعد في البيئة المفتوحة: دراسة حالات لتحسين المهارات" (Accounting Education in an Open Distance Learning Environment: Case Studies for Pervasive Skills Enhancement)، وهدفت الدراسة إلى التحري عن استخدام التعليم عن بعد لتعليم المهارات الناعمة أو المهارات الشخصية التي يحتاجها طلاب المحاسبة ليصبحوا جاهزين لسوق العمل من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى المقابلة الشخصية لجمع بيانات الدراسة، وأوصت الدراسة استخدام نظام الدراسة عن بعد لتدريب وتكييف متعلمي المحاسبة وتطوير المهارات العامة التي يحتاجونها وفقاً لمنهج دراسة الحالة.
 - دراسة (Alcaide et al., 2019) بعنوان: "رضا طلاب المحاسبة المالية في بيئة التعليم الافتراضي: قياس تجربة طلبة الدراسات العليا" (Feelings of satisfaction in mature students of financial accounting in a virtual learning environment: an experience of measurement in higher education)، وهدفت الدراسة إلى قياس مدى رضا طلاب المحاسبة المالية عن التعليم الإلكتروني المدمج مقارنة بتواجدهم داخل الفصول التقليدية، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى قائمة الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، وبلغت عينة الدراسة 134 طالباً، وبينت النتائج أن مستوى رضا الطلاب عن التجربة كان مرتفع، كما أن مستوى الرضا مرتبط بالمهارات التي يملكونها في البيئة المدمجة، حيث تضمنت أداة القياس ثلاثة متغيرات وهي: الشعور بالرضا، قبول بيئة التعليم الافتراضية، وتصورهم عن مهاراتهم الذاتية.
 - دراسة (Grabinski et al., 2020) بعنوان: "تضمين التعليم الإلكتروني في المناهج المحاسبية: وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس" (Embedding E-Learning in Accounting Modules: The Educators' Perspective)، وهدفت الدراسة إلى التحقق من فوائد وعيوب تضمين التعليم المحاسبي

بالتعليم الإلكتروني، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى قائمة الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، وبلغت عينة الدراسة 79 محاضراً في المحاسبة، وبينت النتائج أن أهم فوائد التعليم الإلكتروني تتمثل في تعزيز الكفاءة والمرونة في العملية التعليمية، أما أهم العيوب يتمثل في الجهد الكبير لتصميم وتحديث المواد التعليمية وكذلك حل المشاكل التقنية المصاحبة للتعليم الإلكتروني، وأضافت الدراسة أن كفاءة التعليم الإلكتروني في المحاسبة تتحدد بناءً على سهولة تقديم التعليم الإلكتروني، زيادة انتظام العملية التعليمية، وزيادة تنمية المهارات الاجتماعية للطلاب.

■ دراسة (Alshurafat et al., 2021) بعنوان: "العوامل المؤثرة في التعليم المحاسبي الإلكتروني خلال جائحة كورونا: منظور مدمج لنظرية رأس المال الاجتماعي ونظرية الفعل المنطقي وفقاً لنموذج التقنية المقبول" (Factors affecting online accounting education during the COVID-19 pandemic: an integrated perspective of social capital theory, the theory of reasoned action and the technology acceptance model)، وهدفت الدراسة إلى التحري عن العوامل التي تؤثر على استخدام التعليم المحاسبي عن بعد، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وعلى قائمة الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، وبلغت عينة الدراسة 274 طالباً، وبينت النتائج أن الثقة الاجتماعية تؤثر على الفائدة المتوقعة من التعلم عن بعد وعلى سهولة استخدام التعلم عن بعد، أي أن الفائدة المتوقعة تعتمد على سهولة استخدام التعلم عن بعد كأداة للتعلم، وقدمت الدراسة ثلاثة مؤشرات تؤثر على سلوكيات قرار استخدام الدراسة عن بعد للطلاب والمعلمين والجامعات وهي: السلوك الذاتي للمتعلم، سهولة الاستخدام المتوقعة، والفائدة المتوقعة.

1-4.. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يلاحظ من استعراض الدراسات السابقة أهمية توظيف التعليم الإلكتروني في المناهج المحاسبية، والاستجابة للتطورات التقنية التي يشهدها العالم لتحسين جودة مخرجات المؤسسات التعليمية وتقادي الصعوبات التي تواجه المتعلمين في التعليم التقليدي، حيث تناولت بعض الدراسات السابقة صعوبات التعلم المحاسبي والتدخلات التي يمارسها أعضاء هيئة التدريس لتذليل هذه الصعوبات، في حين تناولت بعض الدراسات الأخرى دراسة مستوى رضا الطلاب عن التعليم الإلكتروني، وتناول البعض الأخرى دراسة فوائد وعيوب التعليم الإلكتروني والعوامل المؤثرة فيه وكيفية تسخيره لتعلم المهارات الشخصية.

وما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة هو أنها استهدفت دراسة مدى انتشار مظاهر صعوبات التعلم لدى عينة الدراسة، ودراسة دور التعليم المحاسبي الإلكتروني في التغلب على هذه الصعوبات بأبعادها كمحاولة لتقديم يد العون للطلاب الذين يعانون من صعوبات في التعلم وتمكينهم من تحسين مستوى تحصيلهم العلمي وبلوغ هدفهم المتمثل في النجاح، علاوة عن محاولة تسليط الضوء على الدروس المحاسبية الإلكترونية كحل للحد من انتشار مشكلة صعوبات التعلم على مستوى متعلمي المحاسبة، فتضمن بعد الصعوبات النمائية دراسة دور الدروس المحاسبية الإلكترونية في التغلب على صعوبات الانتباه، الإدراك، التفكير، والذاكرة، وأيضاً تقييم فوائد الدروس المحاسبية الإلكترونية في التغلب على الصعوبات الأكاديمية والمتمثلة في صعوبات القراءة، الكتابة، إجراء العمليات الحسابية، وصعوبات التواصل والتعبير.

1-5.. أهمية الدراسة:

1.. الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية من أهمية ما نص عليه معيار التعليم المحاسبي (IES 1.09 A) رقم 1 والمتمثل في توافر مستوى جيد من مهارات الكتابة والقراءة والحساب كأحد متطلبات القبول في برامج التعليم المحاسبي، وما نصت عليه الفقرة رقم 2 (IES 1.02 A) في أن الجامعات تتمتع بمستوى متفاوت من السيطرة على ملتحي البرامج التعليمية، حيث أن شروط القبول في كلية الاقتصاد تحددتها وزارة التعليم بناءً على تقدير الثانوية العامة، وبالتالي يصعب التعرف على من يمتلك المستوى الجيد من الطلبة المقبولين بكلية الاقتصاد، علاوة عن محاولة إيجاد حل للحد من انتشار مشكلة صعوبات التعلم من خلال تزويد أعضاء هيئة التدريس بمظاهر صعوبات التعلم لمساعدتهم على اكتشاف هذه الفئة وتقديم النصح لهم.

- 2.. **الأهمية الاجتماعية:** وتتمثل في (1) تحديد فئة الطلاب التي تعاني من صعوبات في التعلم المحاسبي، فهم ليسوا على دراية أن لديهم صعوبات وقد يكون هذا السبب الرئيسي إما في رسوبهم أو في تدني تحصيلهم العلمي، (2) محاولة لإيجاد الرعاية المناسبة لذوي صعوبات التعلم وتمكينهم من بلوغ هدفهم والتمثل في النجاح والحصول على الشهادة الجامعية والحيلولة دون تسربهم من الجامعة وذلك من خلال التعرف على نواحي القصور لديهم للتغلب عليها، (3) تسليط الضوء على التعليم الإلكتروني وأهميته والمزايا التي يتمتع بها وأدواته، وبيان منافعه في التغلب على صعوبات التعلم، (4) ومحاولة إثراء العملية التعليمية وتحسين جودة مخرجات التعليم المحاسبي.
- 3.. **الأهمية البحثية:** تتمثل في محاولة فتح آفاق جديدة امام الباحثين لإجراء المزيد من الابحاث في مجال صعوبات التعلم المحاسبي، والتعليم الإلكتروني.

1-6.. أهداف الدراسة:

- تسعى الدراسة الي تحقيق جملة من الأهداف والتي منها:
1. التعرف على مستوى صعوبات التعلم التي يعاني منها طلاب قسم المحاسبة.
 2. التعرف على دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي.
 3. التعرف على الفروق الإحصائية في إجابات عينة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي.

1-7.. فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** يتراوح مستوى صعوبات التعلم لدى طلاب قسم المحاسبة بين المنخفض والمتوسط، ويشق منها الفرضيات الفرعية التالية:
 1. يتراوح مستوى الصعوبات النمائية بين المنخفض والمتوسط.
 2. يتراوح مستوى الصعوبات الأكاديمية بين المنخفض والمتوسط.
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** تتراوح مساهمة التعليم الإلكتروني في التغلب على صعوبات التعلم المحاسبي بين المنخفض والمتوسط، ويشق منها الفرضيات الفرعية التالية:
 1. تتراوح مساهمة التعليم الإلكتروني في التغلب على الصعوبات النمائية بين المنخفض والمتوسط.
 2. تتراوح مساهمة التعليم الإلكتروني في التغلب على الصعوبات الأكاديمية بين المنخفض والمتوسط.
- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط إجابات عينة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي تعزى لبعض الخصائص الشخصية والأكاديمية (النوع الاجتماعي، جهة الحصول على الثانوية العامة، المعدل العام).

1-8.. حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في ما يلي:

- **الحدود البشرية:** وتشمل طلبة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد المتاح لهم دروس إلكترونية في المواد المحاسبة المالية المتقدمة ومحاسبة التكاليف.
- **الحدود المكانية:** تم اختيار طلبة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد جامعة بنغازي.
- **الحدود الزمانية:** تجسد الوقت المستغرق في إعداد الدراسة 5 أشهر، من شهر 3/2021 الي شهر 7/2021.
- **الحدود الموضوعية:** تركزت الدراسة على دور التعليم الإلكتروني وصعوبات التعلم بأبعاده (النمائية، والأكاديمية).

2.. الإطار النظري:

2-1-1.. مفهوم التعليم الإلكتروني:

تتعدد وجهات النظر بين المؤلفين حول التعليم الإلكتروني حسب تخصص كل منهم، فالفنيون يُبرزون المزايا الفنية للبرامج والأجهزة، والتربويون يركزون على عملية التعليم بحد ذاتها، في حين علماء النفس يركزون على عملية تأثيره على المتعلم، فقد عرفه عامر (2018) على أنه عملية تفاعل بين الطلاب والأساتذ غير مقيدة بزمان ومكان محددين تعتمد على توظيف المهارات الذاتية في التعامل مع شبكة المعلومات الدولية واستخدام التقنية الحديثة والأجهزة لغرض التعليم والتعلم، وبينه الأتربي (2019) على أنه عملية توفير المعرفة للجمهور خارج القاعات الدراسية من خلال الوسائل التي تعتمد على الوسائط الإلكترونية، كما عرفه خليفة (2020) على أنه اكتساب المهارات والمعارف عن بعد من خلال التفاعل مع المواد التعليمية المتاحة فهو نوع من التعليم يعتمد على الوسائط الإلكترونية في الاتصال بين المعلمين والمتعلمين والمؤسسات التعليمية، وبينه جمال (2021) على أنه وسيلة تعليمية حولت التعليم من طور التلقين إلى الإبداع والتفاعل وتنمية المهارات معتمدة على أحدث الطرق التقنية لنشر التعليم والترفيه من خلال الحواسيب ووسائطها التخزينية وشبكاتها، وعرفه عبدالفتاح (2018) على أنه منظومة تعليمية مخطط لها مسبقاً تستهدف تقديم محتوى تعليمي أو تدريبي للمستفيدين في أي زمان ومكان وتعتمد على تقنيات الاتصال وتعدد المصادر لتوفير بيئة تعلم وتعليم قد تكون متزامنة أو غير متزامنة تشجع المتعلمين على التعلم الذاتي.

2-1-2.. فوائد التعليم الإلكتروني:

يقدم التعليم الإلكتروني العديد من الفوائد التي تميزه وتجعله مرغوباً لدى العديد من الطلاب، فقد بين منشي (2019) مزاياه ومنها: التخلص من قيود الزمان والمكان وتعليم أكبر عدد ممكن، تنوع طرق التدريس حسب الوسائل التقنية المتاحة، اختصار الوقت اللازم للتواجد في أماكن التعليم التقليدي وتقايد تكاليف المواصلات، حرية الحوار وتنمية مهارات التعبير وتبادل الأفكار وزيادة مهارات التفكير والتحليل، تشجيع التعلم الذاتي وفقاً للحاجة الفردية باستقلالية ومراعاة الفروق الفردية لكل متعلم، تشجيع التفاعل والتواصل بين الطلاب، التحديث المستمر والسريع للمحتوى التعليمي ومواكبة كل جديد، تحسين مهارات استخدام التقنية الحديثة للطلاب وتحسين مهارات البحث والاطلاع، وأضاف يحيوي (2019) مجموعة أخرى من المزايا وهي: توافر المواد التعليمية على مدار الساعة وسهولة الوصول إليها حسب الرغبة، التفاعل الإلكتروني والمشاركة بين المتعلمين وتجاوز قيود الخجل والإحراج التي يشعر بها الطلاب داخل القاعات التقليدية، مرونة التقدم في المادة الدراسية أو إبطائها حسب القدرات الفردية للمتعلم، فاعلية التواصل المستمر مع المعلم وطرح الأسئلة والاستفسارات في أي وقت عن طريق البريد الإلكتروني، التناسب السمعي والبصري لمحبي الطرق السمعية والمقروءة، فرصة لتكرار الدروس خصوصاً للذين يعانون من صعوبات في التعلم وتنظيم المهام فالدروس الإلكترونية مرتبة ومنسقة ومحددة المحتوى.

2-1-3.. أهمية التعليم الإلكتروني:

تتزايد أهمية التعليم الإلكتروني لمجموعة من الأسباب بينها شلبي (2018) وهي: انخفاض جودة مخرجات المؤسسات التعليمية لعدم مواكبتها للتطورات التقنية، تطوير مهارات التفكير والإبداع من خلال التعلم الذاتي، فرصة مواصلة التعليم للأشخاص الذين لم يتمكنوا من مواصلة دراستهم، تحقيق التوازن في التعليم الجغرافي للمؤسسات التعليمية، تقليل تكاليف التعليم على الدولة في ظل الانفجار السكاني، زيادة خبرة المعلمين في إعداد الدروس الإلكترونية، تعدد مصادر المعلومات ووسائل الشرح من صور ورسوم وبحوث لتوصيل المعلومات بشكل أفضل، التغلب على مشكلة النقص في الكوادر التعليمية المميزة والتغلب على احتكارهم وجعل أكبر عدد من الطلاب يستفيد من خبراتهم من خلال الفصول الافتراضية، وتوفير معلومات صوتية مصورة تسهل عملية الفهم وتعزز احتفاظ الطلاب بالمعلومات لمدة زمنية طويلة، وأضاف (2011) Lazarinis أن التعليم الإلكتروني

يلعب دوراً مهماً في خلق بيئة تعليمية جماعية مبنية على التعددية وتعمل على تثقيف جميع فئات المجتمع فهو الحل لجميع المشاكل الاجتماعية ويمكن من خلالها توعية المواطنين وتحقيق الشفافية الاجتماعية، بالإضافة إلى خلق توازن بين النمو المتزايد لقطاع تقنية المعلومات وبين توظيفها لخلق فرص عمل جديدة أو الاستفادة منها في التعليم الجماعي وخلق مجتمع متحضر ومتلاحم ومحو الأمية التقنية ونشر المعرفة الرقمية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. وبين (Vincenti et al. (2014 أنه أصبح ضرورة في تحقيق الأهداف المعرفية والسلوكية والتعلم وفق القدرات والاحتياجات والتغلب على صعوبة التعلم في التعليم التقليدي وتقليل فروق الاستيعاب وانخفاض الكفاءة في العملية التعليمية وندرة الموارد التعليمية، وتطوير نوعية التعليم ورسالته وتعزيز التعليم في الزمان والمكان المناسبين وتصحيح مسار التعليم والتعرف على الأخطاء.

2-1-4.. أنواع وأدوات التعليم الإلكتروني:

وضح (Alshurideh et al. (2021 أنه نتيجة لاختلاف ممارسات التعليم الإلكتروني والدور الذي يلعبه تعددت أنواعه إلى ثلاثة أنواع وهي: التعليم الإلكتروني المتزامن والذي يعتمد على ضرورة تواجد المعلم والمتعلم في الوقت ذاته لحصول العملية التعليمية ولكن في مكان منفصل، ويتم الاتصال وتبادل المعلومات سواء كانت دروس تعليمية أو حلقات نقاش من خلال الفصول الافتراضية وكذلك الحصول على التغذية العكسية، فهو يعتمد على الأجهزة الحديثة وشبكات الاتصال الجيدة. أما النوع الثاني فهو التعليم الغير متزامن وفيه لا يشترط تواجد المعلم والمتعلم في الوقت والمكان ذاته، ويقوم المتعلم بدراسة المادة التعليمية حسب الحاجة ووفقاً لملائمتها لظروفه، وتتم عملية الاتصال بين المعلم والمتعلمين عن طريق التواصل بالبريد الإلكتروني في حالة وجود أي تساؤلات وتتم عملية الرد على هذه التساؤلات لاحقاً. أما النوع الأخير فهو التعليم المدمج وفيه يتم تعزيز التعليم التقليدي بالتعليم الإلكتروني والتواصل عبر الإنترنت لدراسة مادة معينة ولرفع الكفاءة التعليمية فهو يجمع بين التعليم التقليدي والإلكتروني والتعلم الذاتي حيث يشجع المتعلمين على الاعتماد على النفس. وأتفق الأتري (2018) على هذه الأنواع وقدم أمثلة لأدوات التعليم الإلكتروني المباشر وهي: اللوح الأبيض، الفصول الافتراضية، المؤتمرات عبر الفيديو، وغرف الحوار. أما أدوات التعليم الغير مباشر فهي: البريد الإلكتروني، الشبكة النسيجية، القوائم البريدية، مجموعة النقاش، نقل الملفات، الفيديو التفاعلي، والأقراص المدمجة. وبالنظر إلى أنواع التعليم الإلكتروني وأدواته نجد أنها توفر فرص تعليمية جيدة وبجودة عالية وتلائم مختلف الفئات وتتغلب على مشكلة المسافات وتتميز بمرونة الاتصال.

2-1-5.. الفرق بين التعليم والتعلم:

كثيراً ما يحدث خلط بين مفهوم التعليم والتعلم على الرغم اختلاف مفهوم كل منهما فالتعلم هو الهدف الذي نسعى لتحقيقه من وراء اكتساب الخبرات والمعارف وبالتالي فهو استجابة متغيرة نتيجةً لمرونا بخبرات وتجارب، أما التعليم فهو يتمثل في الإجراءات والعمليات والأنشطة الهادفة لتقديم المعرفة والفهم والتي تستخدم لحدوث عملية التعلم أي أن عملية التعلم هي ناتج لعمليات التعليم كما وصح قرعان والصبحه (2020)، وأضاف علي (2018) أن التعلم هو الجهد الذي يقوم به الفرد للتزود بالمعلومات والمعارف والخبرات لغرض إشباع حاجاته وتحقيق أهدافه، فهو عملية عقلية داخلية ناتجة من استثارة تعمل على تغيير السلوك استجابةً لمنبهات متنوعة أو مشيرات متنوعة، أما التعليم فهو عملية منظمة ونشاط وتفاعل يقوم المعلم بممارستها لتقديم مهارات ومعارف يمارسها المتعلم من خلال عمليات التكرار والتدريب.

2-1-2.. مفهوم صعوبات التعلم : Learning Disabilities

تم صياغة العديد من التعاريف التي تعبر عن اضطراب يحد من قدرة الفرد على معالجة وتفسير ما يسمعه أو يراه أو ربط وتفسير المعلومات التي تلقاها، فقد عرفه نيهان (2020) بأنه خلل في القدرة على الاستماع، التفكير، التحدث، القراءة، التهجئة، أو إجراء العمليات الحسابية فهو اضطراب في العمليات النفسية متمثل في قصور الإدراك الحسي وإصابة الدماغ وخلل بسيط في وظائف الدماغ وانعدام القدرة على تطوير مهارات التعبير

والكلام، وبينه الياسجين (2018) على أنه إصابة بسيطة في الوظائف الدماغية فهي ليست إعاقة عقلية أو سمعية أو بصرية وإنما اضطراب في العمليات النفسية الأساسية المتعلقة باستخدام وفهم اللغة المكتوبة أو المنطوقة تظهر في صورة اضطرابات في السمع والتفكير والقراءة والتهجئة والحساب، وأشار إليه بشمولية أكثر الحاج (2019) وعرفه على أنه قصور دماغي طفيف ناتج من ضرر في الجهاز العصبي المركزي يؤثر على المهارات العقلية المتعلقة بالاستيعاب والتحليل والإدراك والتركيب والتمييز، فهو يتجسد في شكل صعوبات في اكتساب وتوظيف قدرات الإصغاء أو الكلام أو القراءة أو التفكير أو الرياضيات، ويمثل هذا القصور إعاقة مستقلة تقع فوق التخلف العقلي وتمتد ما بين الذكاء المتوسط والمرتفع، فهي خلل في العملية الإدراكية تتجلى في شكل اضطراب في المخرجات اللغوية والفكرية.

2-2-2.. أسباب صعوبات التعلم:

بذلت العديد من الجهود لمحاولة معرفة أسباب صعوبات التعلم إلا أنه لا يوجد سبب وحيد لهذه المشكلة، أي أنه لا يوجد خلل في منطقة واحدة في الدماغ وإنما خلل في التركيب البنائي والوظيفي للمخ، ويرجع هذا الخلل لمجموعة من العوامل بينها الحاج (2019) واقترب منه محمد وعبدالرؤوف (2019) وهي: العوامل العضوية والبيولوجية وتتمثل في تلف الدماغ المكتسب والذي يحدث بسبب سوء تغذية الأم وتعرضها لصعوبات أثناء الحمل، وعيوب في الجينات الوراثية، كما قد يحدث تلف الدماغ من التسمم بالرصاص أو الإصابات التي تؤثر على الدماغ، أما النوع الثاني من العوامل يكون في صورة خلل في الوظائف النفسية المعرفية الأساسية مثل خلل في الإدراك الحسي فتكون الاستجابة باللامبالاة أو الحساسية الشديدة للمثيرات المختلفة، وبطء الفهم والذي يتجلى في عدم القدرة على متابعة المعلومات الواردة، وقصور في الذاكرة وضعفها وعدم المقدرة على تذكر ما تم تلقيه وكذلك صعوبة في تنظيم الأفكار، كما تشمل الوظائف النفسية على الوظائف العقلية والتي يكون الخلل فيها في صورة تشتت وعدم القدرة على التكيف والإلاحاق وعدم القدرة على الإنجاز وحدة الطبع والانفعال، أما النوع الثالث من العوامل يتعلق بالأمور التربوية والتمثلية في صعوبة المادة الدراسية وعدم جذبها لانتباه الطالب، توقعات الأهل المرتفعة، وانخفاض كفاءة المعلم وسوء معاملة للطلاب، والنوع الآخر يتعلق بعوامل البيئة المحيطة مثل التعنيف الأسري أو الإهمال والمقارنة بالغير، الوضع الاقتصادي والمعيشي لعائلة الطالب، سوء العلاقات الاجتماعية وعدم الرغبة في العمل الجماعي وتكوين الصداقات والتحاور مع الغير.

2-2-3.. مظاهر صعوبات التعلم:

بينت جمعية صعوبات التعلم الكندية (LDAC 2015) أن صعوبات التعلم تأخذ مظاهر عديدة منها: كثرة الأخطاء الإملائية في الكتابة وسوء الخط، التهرب من القراءة والكتابة أثناء المحاضرات، صعوبة كتابة الأفكار على الورق، صعوبة تلخيص المواد الدراسية، صعوبة الإجابة على أسئلة الامتحان التي تتطلب التكلم بأسلوب علمي، ضعف في تذكر المواد الدراسية، صعوبة التكيف مع المعطيات الجديدة، بطء في الكتابة والكلام وتنفيذ المهام، صعوبة استيعاب المفاهيم، عدم الاهتمام بالتفاصيل أو التركيز عليها أكثر من اللازم، سوء فهم المعلومات والافتقاد للمنطق وضعف مهارات الاستدلال، عرضة لمواقف السخرية من قبل الاقران وغالباً ما يكون كبش الفداء، صعوبة التركيز وتنظيم الواجبات، صعوبة ربط المعلومات والأحداث بالتفاصيل، محبي للأنشطة التي لا تتطلب القراءة والكتابة مثل التحدث، ضعف المهارات الاجتماعية وقلة الصداقات، يتعلم بسهولة ولكن يصعب عليه تتبع التعليمات اللفظية أو المكتوبة، الشعور المستمر بالخوف والتوتر والقلق والاكتئاب وتحقير الذات، وأضاف (Bhaumik & Alexander 2020) مجموعة أخرى من مظاهر صعوبات التعلم وهي: صعوبة تذكر المواعيد وسوء الهدام والاهتمام بالمظهر وانعدام القدرة على تنظيم الأنشطة والمهام، الفقر الاجتماعي وقلة التواصل والحديث، الشعور الدائم بالانزعاج، قلة النشاط والخمول، الإلاحاق في التأكد من أن إجاباتهم صحيحة أم لا في كل فقرة من الامتحان، البكاء من أبسط الأسباب، صعوبات في التركيز وكثرة المقاطعة والتردد، فرط الحركة، اضطراب الشهية بين قلة الأكل وتغير الوزن بشكل كبير، قلة النوم.

2-2-4.. أبعاد (أنواع) صعوبات التعلم:

تنقسم صعوبات التعلم إلى نوعين هما:

2-2-4-1.. الصعوبات النمائية **Developmental Disabilities**:

تشير الصعوبات النمائية كما بين الحاج (2019) إلى خلل في المهارات الأساسية التي يحتاجها الفرد من أجل التحصيل الأكاديمي، فهي تشير إلى خلل في مهارات الانتباه والإدراك والتمييز البصري والسمعي والتناسق الحركي والتسلسل والذاكرة، وتنقسم الصعوبات النمائية إلى أربعة أنواع وهي: العجز الانتباهي وهو خلل في استيعاب المثيرات الخارجية وتنظيمها وتصنيفها إلى مناسبة أو غير مناسبة وعدم القدرة على التخلص من المشتتات المحيطة، والنوع الثاني يتعلق بضعف الإدراك وهو يشير إلى انعدام القدرة على تنظيم وتفسير المعلومات الحسية عن طريق الحواس، وهذا يسبب خلل في معالجة وتفسير المثيرات البصرية الحركية واللمسية وخلل في التمييز البصري، وكذلك اضطرابات في معالجة وتفسير وتمييز المثيرات السمعية وعدم القدرة على فهم العلاقات المكانية والزمانية، والنوع الثالث يمثل اضطرابات عملية التفكير وتتعلق هذه الاضطرابات بخلل في العمليات العقلية وتتمثل في تدهور المقدرة على المقارنة والحكم على الأشياء والتحقق والاستدلال وحل المشاكل وعدم القدرة على اتخاذ القرارات، أما النوع الرابع يمثل صعوبات الذاكرة وتظهر في صورة فشل في استرجاع المعلومات سواء التي تم مشاهدتها أو سماعها أو التدرب عليها عند الحاجة لها، وقصور في الذاكرة السمعية والبصرية والذي يتسبب في صعوبات النطق والتعبير عن الذات وطرح الأسئلة والقراءة والكتابة.

2-2-4-2.. الصعوبات الأكاديمية **Intellectual Disabilities**:

ليتمكن الفرد من النجاح في التعلم فهو يحتاج لتنمية مهارات الكتابة والقراءة والحساب وهذه مرتبطة بالعمليات النفسية الأساسية المتمثلة في الانتباه والإدراك والتفكير والذاكرة، وبالتالي تعتبر الصعوبات الأكاديمية وليد الصعوبات النمائية وهي تشير إلى عسر في القراءة والكتابة والنطق والعمليات الحسابية، وتكون نتيجة هذا العسر تنذب في التحصيل الأكاديمي للطالب بين المرتفع والمنخفض، وتأخذ الصعوبات الأكاديمية عدة صورة وضحا (2019) Denham & Watts ومنها: صعوبات القراءة وتشكل خلل في قدرة الفرد على التعرف على الكلمات والحروف فتبدو الكلمات والحروف متشابهة ويصعب التمييز بينها، كما أن صعوبات القراءة تتضمن على تدهور الفهم القرائي لعدم القدرة على الربط بين الحروف والكلمات والمعاني، أما الصورة الثانية تمثل صعوبات الكتابة وهي تشير إلى خلل في اكتساب والتحكم في قواعد الكتابة وبناء وتركيب الجمل نتيجة صعوبة التحكم في العضلات أو صعوبة في تحويل المدخلات البصرية إلى مخرجات حركية، وتتجلى في عدم انتظام رسم الحروف وتمثيلها على السطر وسوء الخط وكثرة الأخطاء الإملائية، والصورة التالية تتعلق بالصعوبات الحسابية وهي انعدام القدرة على التعامل مع الأرقام وفهم الدلالات الحسابية والقيم العديدة، وفهم الحقائق الرياضية وإجراءات العمليات الحسابية وحل المسائل الرياضية، وتكون مظاهرها تجاهل بعض خطوات الحل وعكس الأرقام، صعوبة التعامل مع التسلسل العددي، وصعوبة قراءة وفهم المسائل المكتوبة، والصورة الأخيرة تتمثل في صعوبات النطق أو الحبسة الكلامية ويشير إلى خلل في تنظيم الكلمات في الدماغ واستدعاء المناسب منها للتعبير عن النفس أو شرح المعاني والتواصل مع الغير، كما أنها تعرف بأنها خلل في المخ ينتج عنه فقدان القدرة على الكلام في الوقت المناسب بالرغم من معرفة الفرد لما يريد قوله.

2-2-5.. علاج صعوبات التعلم:

وضح Siegel (2020) أنه لا يوجد علاج محدد لصعوبات التعلم فالعلاج الطبي يتمثل في مجموعة من الأدوية و المتوفرة منها مجرد محفزات للتركيز وتقوية الذاكرة ولكنها لا تحقق النتيجة المرجوة في جميع الحالات العلاجية، فضلاً عن أن لديها مضاعفات جانبية، فالخيار الأفضل يتمثل في عمليات التدريب والتطوير المستمرة من خلال التعرف على نقاط الضعف ونقاط القوة وبناء خطة هادفة للتركيز على نقاط القوة وعلاج نقاط الضعف وتقويتها، فنتيجةً للوعي بمشكلة صعوبات التعلم أصبحت هناك مراكز متخصصة في تنمية مهارات الفهم القرائي

والبصري والكتابي وانتشار واسع للوسائل التعليمية التقنية التي تساعد ذوي الاحتياجات الخاصة على تكرار المادة التعليمية وتقوية مهاراتهم، كما أن الأفراد الذين يعانون من صعوبات التعلم قد يحتاجون لبعض العلاج النفسي لتعزيز ثقتهم بأنفسهم والتغلب على مخاوفهم ومشاكل القلق التي يعانون منها. والتعليم الإلكتروني يعزز التعلم عن طريق جميع الحواس في وقت واحد ويعالج القصور في استخدام حاسة دون الأخرى، ويركز أيضاً على التنظيم والتصنيف والترتيب من خلال ربط الرموز البصرية المكتوبة مع أشكالها وطريقة نطقها، فضلاً عن أن تكرار المادة التعليمية يجعلها مألوفة ويعمل على تقوية المهارات التعبيرية كما بين (محمد وعبدالرؤوف، 2019).

2-3.. العمليات المعرفية العقلية في التعليم المحاسبي وفي معيار التعليم المحاسبي الدولي (IES 3):

2-3-1.. العمليات المعرفية العقلية:

تعد العمليات المعرفية العقلية نشاط عقلي وهي الأساس في الحصول على الحقائق والمعارف وتسمى بالوظائف النفسية المعرفية، وتعرف بأنها عمليات عقلية داخلية تفسر نشاطات التفاعل الإنساني مع المحيط وتساعد في القيام بالمهام المعرفية والحركية، وهي تشمل الانتباه، الإدراك، التذكر، التفكير كما وضحاها كماش (2018)، وتنقسم العمليات المعرفية إلى ثلاثة أقسام كما أشار حميد ومحمد (2019) وهي: العمليات المعرفية الأساسية وتشمل الملاحظة، المقارنة، الاستنتاج، التعميم، فرض الفروض، الاستقراء، والاستدلال، أما القسم الثاني يعرف بالعمليات المعرفية العليا وهي تتمثل في حل المشاكل، اتخاذ القرارات، إصدار الأحكام، والتفكير الابتكاري والناقد والابداعي المعتمد على استدعاء المعلومات من الذاكرة ومعالجتها، والنوع الثالث يعرف بالعمليات فوق المعرفية وتشتمل على مهارات التعلم من الآخرين، التخطيط، الرقابة، التقييم، وتنظيم العمليات المعرفية الأساسية، وضع الاستراتيجيات، والتي توصف أيضاً بمهارات التحكم التنفيذي كما أشار (رزوقي وآخرون، 2018).

2-3-2.. العمليات المعرفية في التعليم المحاسبي:

بين (Lento & Ryan 2019) أنه وفقاً لتصنيف بلوم (Bloom's Taxonomy) توجد ستة مستويات للعمليات المعرفية في التعليم المحاسبي وهي: المعرفة وتتعلق بالعمليات المعرفية الخاصة بالذاكرة ومن أمثلتها معرفة المبادي والطرق المحاسبية الأساسية مثل الأصول تزداد عندما تصبح مدينة والالتزامات عندما تصبح دائنة، والمستوى الثاني الاستيعاب أو الفهم ويقصد به القدرة على فهم وتفسير الحقائق والقوانين والمصطلحات مثل حل التمارين المتعلقة بالدروس المحاسبية، والمستوى الثالث تطبيق واستخدام ما تم تعلمه بشكل عملي مثل إجراء القيود المحاسبية وحل التمارين، والمستوى الرابع التحليل ويتمثل في تجزئة العناصر الكلية إلى مكوناتها الفرعية وتحليل العلاقات والتفرقة بينها وشرح معانيها ومن أمثلتها تطبيق المعالجات المحاسبية، أما المستوى الخامس التوليف ويركز على الإبداع والخلق من خلال تشكيل الكل من الأجزاء الفرعية ومن أمثلتها تحديد دخل السهم وإعداد التقديرات المختلفة، والمستوى الأخير التقييم وهو أعلى درجات المعرفة ويتمثل في إصدار الأحكام والمفاضلة بين البدائل وتقديم النصائح لمستخدمي القوائم وما تقتضيه معايير الإفصاح، وأشار (2020) Oleskeviciene & Sliogeriene إلى تصنيف بلوم المعدل مع مجموعة من العبارات الدالة على كل مستوى، حيثُ تغير مسمى المستوى الأول إلى التذكر بدل المعرفة وأحتل التقييم المستوى الخامس، أما المستوى السادس فتغير من التوليف إلى الإبداع وأصبح يمثل أعلى مستويات العمليات المعرفية، والعبارات الدالة على المستوى الأول هي: عرف، عدد، أوصف، حدد، أذكر، أما عبارات المستوى الثاني هي: فسر، لخص، استنتج، أعد صياغة، صنف، قارن، أشرح، أعطي مثالاً، والعبارات الدالة على مستوى التطبيق هي: الإعداد، الممارسة، الاستخدام، التنفيذ، وعبارات التحليل هي: المقارنة، التنظيم، التجزئة، أنسب، أوجز، أوجد ناتج، صور أو شكل، الدمج والتوحيد، وعبارات التقييم هي: التحقق، وضع الفروض، توجيه النقد، التجريب، إبداء الرأي، الاختبار، الفحص والكشف، الدعم والتأثير، المراقبة، وعبارات الإبداع هي: التكيف، التصميم، التخطيط، الأعداد والعرض، الابتكار والتنبؤ، الاستحداث والاستنباط، الصنع.

2-3-3.. العمليات المعرفية في معيار التعليم المحاسبي الدولي (IES 3):

حدد معيار التعليم المحاسبي الدولي (IES 3.07 table A, pp.45-46) رقم 3 أربعة مهارات مهنية يتعين على متعلمي المحاسبة تطويرها والعمل بها وهي: المهارات الفكرية، مهارات التواصل، المهارات الشخصية، والمهارات التنظيمية، والجدول التالي يوضح هذه المهارات والعمليات المعرفية المرتبطة بها وتسلسلها وفق تصنيف بلوم:

المهارات المهنية	عبارات المعيار	مستوى الإتقان	العمليات المعرفية	تصنيف بلوم المعدل
المهارات الفكرية	1 تقييم المعلومات بالبحث والتحليل.	متوسط	فوق المعرفية	تحليل / تقييم
	2 تطبيق الحكم المهني لتحديد وتقييم البدائل واختيار أنسبها.	متوسط	عليا	تقييم
	3 التواصل مع المختصين وقت الحاجة لحل المشاكل.	متوسط	فوق المعرفية	الابداع
	4 حل المشاكل باستخدام الاستدلال والتحليل الانتقادي والتفكير الابتكاري.	متوسط	عليا	الابداع / التقييم
	5 تقديم الحلول للمشاكل المعقدة.	متوسط	عليا	الابداع
مهارات التواصل	1 التعاون والعمل ضمن الفريق لتحقيق أهداف المنظمة.	متوسط	عليا	تقييم
	2 التواصل بوضوح ودقة كتابياً أو شفهاً عند التحوار أو إعداد التقارير.	متوسط	اساسية	تطبيق
	3 الأخذ في الاعتبار الاختلافات اللغوية والثقافية عند التواصل مع الغير.	متوسط	عليا	الابداع
	4 التمتع بمهارات الاستماع الجيد وتقنيات إجراء المقابلات.	متوسط	عليا	تطبيق
	5 التمتع بمهارات التفاوض لحل المشاكل والوصول لتوافق.	متوسط	عليا	تقييم
	6 التشاور وتبادل الآراء لحل النزاعات والمشاكل وتعزيز الفرص.	متوسط	عليا	تقييم
	7 تقديم الافكار ودعم الآخرين والتأثير فيهم.	متوسط	عليا	الابداع / التقييم
المهارات الشخصية	1 الالتزام بالتعلم المستمر.	متوسط	فوق المعرفية	الابداع
	2 ممارسة الشك المهني.	متوسط	عليا	تقييم
	3 ممارسة تطوير الذات والأداء من خلال ردود الغير أو النتائج.	متوسط	فوق المعرفية	الابداع / التقييم
	4 الاستخدام الأمثل للوقت والموارد لتحقيق النجاح المهني.	متوسط	فوق المعرفية	التطبيق / الابداع
	5 الاستعداد للتحديات المهنية ووضع الحلول المبدئية.	متوسط	فوق المعرفية	الابداع / التقييم
	6 الاستعداد لاقتناص الفرص الجديدة.	متوسط	فوق المعرفية	الابداع / التقييم
المهارات التنظيمية	1 تنفيذ المهام في الوقت المحدد.	متوسط	اساسية	تطبيق
	2 مراجعة الاعمال والتأكد من مطابقتها لمعايير جودة المنظمة.	متوسط	فوق المعرفية	الابداع / التقييم
	3 تحفيز وتطوير الآخرين وإدارتهم.	متوسط	فوق المعرفية	تقييم
	4 تفويض المهام للآخرين.	متوسط	فوق المعرفية	الابداع / التقييم
	5 القيادة والتأثير في الآخرين لتحقيق أهداف المنظمة.	متوسط	فوق المعرفية	الابداع / التقييم
	6 توظيف أفضل الأدوات والتقنيات لتحسين عملية صنع القرار.	متوسط	عليا	التطبيق / الابداع

إعداد الباحثين استناداً على المهارات الواردة بالمعيار (IES 3).

يتضح من الجدول أن معظم المهارات تعتمد على العمليات المعرفية العليا وفوق المعرفية إلا أن مستوى إتقان المهارات المهنية المطلوب من متعلمي المحاسبة هو المتوسط، أي أن معيار التعليم المحاسبي رقم 3 يراعي الامكانيات المعرفية لذوي صعوبات التعلم، حيث بين أبو أسعد (2019) أن ذوي صعوبات التعلم يتمتعون بقدرات عادية أو فوق العادية وأن في مقدورهم تعلم مهارات التفكير كغيرهم من الطلبة الذين يتمتعون بقدرات عادية، ويعزى تفسير ذلك إلى أن العمليات الأساسية والعليا مستقلة عن الفرق بينهما يكمن في أن العمليات المعرفية العليا تعتمد على الاستثارة المتولدة ذاتياً وتكتسب من خلال التعلم وهي تعمل على استخدام أدوات العقل وتقوم بتطويرها وتعمل على ارتقائها، وبالتالي يصبح التفكير مختلفاً كمياً وكيفياً وفي تطور مستمر كما وضح (منصور، 2019).

3 .. الجانب الميداني:

3-1 .. منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي لبناء الاطار النظري من خلال المسح المكتبي واستخدام شبكة الانترنت للاطلاع على المراجع المتعلقة بصعوبات التعلم والتعليم الإلكتروني، والمنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على التساؤلات المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات الموضوعية، من خلال جمع البيانات بواسطة استمارة الاستقصاء واستخدام الاساليب الإحصائية الملائمة للتحليل.

3-2 .. أداة الدراسة:

تم الاعتماد على استمارة الاستبانة كأداة لجميع بيانات الدراسة، وهي تتكون من ثلاثة أقسام:

- القسم الاول: يتضمن 3 أسئلة خصصت لجمع البيانات المتعلقة بالعوامل الشخصية والاجتماعية والعلمية (النوع الاجتماعي، الجهة المتحصل منها على الثانوية العامة، والمعدل العام) بواقع سؤالان للعوامل الشخصية وسؤال للعوامل العلمية.
- القسم الثاني: خصص لجمع البيانات المتعلقة بمدى انتشار مظاهر صعوبات التعلم بين أفراد عينة الدراسة والذي صممه الباحثين من خلال المراجعة الأدبية لموضوع صعوبات التعلم، حيث يتكون المقياس من (15) فقرة تمثل مظاهر صعوبات التعلم موزعة بواقع 8 أسئلة حول الصعوبات النمائية، و 7 أسئلة حول الصعوبات الأكاديمية، وذلك للتأكد من أن العينة التي ستكمل الإجابة على أسئلة الاستبانة لديهم صعوبات في التعلم.
- القسم الثالث: خصص لجمع البيانات المتعلقة بقياس دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم والذي صممه الباحثين من خلال المراجعة الأدبية للتعليم الإلكتروني وصعوبات التعلم، حيث يتكون المقياس من (26) فقرة موزعة على ابعاد صعوبات التعلم بواقع 13 سؤال حول الصعوبات النمائية و 13 سؤال حول الصعوبات الأكاديمية، وتم استخدام اختبار (Cronbach-Alpha) لمعرفة مدى صدق أداة جمع البيانات وثباتها.

جدول رقم (1) نتائج اختبار الصدق والثبات

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل الفا للثبات	معامل الصدق
مظاهر الصعوبات النمائية.	8	0.907	0.952
مظاهر الصعوبات الأكاديمية.	7	0.855	0.925
مظاهر صعوبات التعلم.	15	0.941	0.970
دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات النمائية.	13	0.957	0.978
دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات الأكاديمية.	13	0.950	0.975
دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم.	26	0.962	0.981

يتضح من الجدول أن قيمة معامل (Cronbach-Alpha) لمظاهر صعوبات التعلم بلغت 0.941 ومعامل الصدق قد بلغ 0.970، كما أن قيمة معامل (Cronbach-Alpha) لدور التعليم الإلكتروني بلغت 0.962 ومعامل الصدق قد بلغ 0.981، فهي قيم مرتفعة وتتمتع بدرجة عالية من الثبات مقارنة بالمستوى المقبول ($0.6 < a \leq 0.7$) (Streiner, 2003)، وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تطبيق الجانب الميداني ويُعد تعزيز لقيمة النتائج المتحصل عليها من مقاييس الدراسة.

3-3 .. اختبار التوزيع الطبيعي:

يتضح من اختبار (Kolmogorov-Smirnova) المبين بالجدول رقم (2) أن مستوى الدلالة لكل أبعاد مظاهر صعوبات التعلم ودور التعليم الإلكتروني كانت أكبر من (0.05)، وهذا يشير الى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويتوجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول رقم (2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

المتغيرات	قيمة الاختبار z	مستوى الدلالة
مظاهر الصعوبات النمائية.	0.910	0.380
مظاهر الصعوبات الأكاديمية.	0.989	0.282
دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات النمائية.	0.927	0.357
دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات الأكاديمية.	0.967	0.950

3-4.. مقياس التحليل:

اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس مظاهر صعوبات التعلم ودور التعليم الإلكتروني في تذليلها، وتم تحديد بدائل الاجابة لكل فقرة من فقرات المقياس وهي كما يلي:

جدول رقم (3) مقياس الإجابة

الإجابة لمظاهر صعوبات التعلم	تنطبق تمامًا	تنطبق غالبًا	تنطبق أحيانًا	تنطبق نادرًا	لا تنطبق أبدًا
الإجابة لدور التعليم الإلكتروني	موافق تمامًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تمامًا
الدرجة	5	4	3	2	1

لذا تم حساب طول الفئة وفقًا للمعادلة (أعلى قيمة - أقل قيمة ÷ أعلى قيمة) أي $(1 - 5 \div 5 = 0.8)$ ثم يضاف طول الفئة (0.8) إلى أقل قيمة وتصبح فئات تفسير أسئلة الدراسة كما يلي:

جدول رقم (4) المعيار المتبع لتفسير أسئلة الدراسة

المتوسط المرجح	1 - 1.80	1.81 - 2.60	2.61 - 3.40	3.41 - 4.20	4.21 - 5
التقدير	ضعيف جداً	ضعيف	حول الوسط	مرتفع	مرتفع جداً

وبالتالي فإن هناك خمس فئات تنتمي إليها المتوسطات الحسابية، أما المتوسط الحسابي الفرضي فيكون $(15 \div 5 = 3)$ وعليه ستوضح الأوساط الحسابية إلى أي الفئات التي تنتمي إليها من خلال تحليل إجابات أفراد العينة.

3-5.. الاساليب الاحصائية المستخدمة:

تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام برنامج حزمة البرامج الجاهزة للعلوم الاجتماعية SPSS، واساليب الاحصاء الوصفي التحليلي وهي:

- اختبار (Cronbach-Alpha) لمعرفة مدى صدق أداة جمع البيانات وثباتها والاتساق الداخلي لعبارات المقياس.
- اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogorov-Smirnova) لتحديد استخدام الاختبارات المعلمية أو اللامعلمية لاختبار فرضيات الدراسة، وتبين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي عليه تم استخدام الاختبارات المعلمية.
- مقاييس الاحصاء الوصفي والمتمثلة في النسب المئوية لوصف خصائص افراد عينة الدراسة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمعرفة مدى تركيز الاجابات المتعلقة بمظاهر صعوبات التعلم والتعليم الإلكتروني ومدى تشتت هذه الاجابات.
- اختبار (One Sample T Test) لعينة واحدة للتعرف على مستوى صعوبات التعلم ودور التعليم الإلكتروني في تذليلها، وذلك عند مستوى دلالة (0.05) ودرجات حرية (59) وقيمة المتوسط الحسابي الفرضي (3)، ويشير المتوسط الحسابي الي ارتفاع مستوى صعوبات التعلم ودور التعليم الإلكتروني في تذليلها، وكذلك القيمة الاحتمالية (Sig T) اذا كانت اقل من مستوى الدلالة (0.05)، أما اذا كانت (Sig T) أكبر من مستوى الدلالة (0.05) فتشير الي انخفاض صعوبات التعلم ودور التعليم الإلكتروني في تذليلها.
- اختبار (Independent-Sample T Test) لعينتين مستقلتين لقياس فروق إجابات عينة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني لمتغير النوع، ومتغير جهة الحصول على الثانوية العامة عند مستوى دلالة (0.05)، وتشير قيمة (Sig T) إلى عدم وجود فروق إذا كانت أكبر من (0.05).

■ اختبار (One-Way-ANOVA) تحليل التباين الاحادي لقياس فروق إجابات عينة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني لمتغير المعدل العام عند مستوى دلالة (0.05)، وتشير قيمة (Sig) إلى عدم وجود فروق إذا كانت أكبر من (0.05).

3-6.. خصائص مجتمع وعينة الدراسة:

بلغ مجتمع الدراسة 75 طالباً من طلبة قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد المتاح لهم دروس إلكترونية في المواد (المحاسبة المالية المتقدمة ومحاسبة التكاليف) والبالغ عددهم (232) مجموعات 8 و 9 بواقع 36 طالباً، و 333 مجموعة 3 بواقع 39 طالباً) حسب الكشف المعتمد من قبل قسم الدراسة والامتحانات للفصل الدراسي ربيع 2020/2021، وتم اختيار عينة تتكون من 63 طالباً وفقاً لجدول (Krejcie & Morgan) بمستوى دلالة (0.95) ونسبة خطأ (0.05)، حيث تم توزيع 63 استبانة بشكل عشوائي وتم استرجاع 60 استبانة والتي تمثل 95% من إجمالي عدد الاستمارات الموزعة، وخصائص هذه العينة وصفاتها كما يلي:

جدول رقم (5) خصائص وصفات عينة الدراسة

1.. متغير النوع:	العدد	النسبة
ذكر.	20	33%
انثى.	40	67%
المجموع.	60	100%
2.. متغير جهة الحصول على الثانوية العامة:	العدد	النسبة
تعليم عام.	46	77%
تعليم حر.	14	23%
المجموع.	60	100%
4.. متغير المعدل العام:	العدد	النسبة
من 3.5 إلى 4.	29	49%
من 3 إلى 3.4.	14	23%
من 2.5 إلى 2.9.	17	28%
أقل من 2.5.	0	0%
المجموع.	60	100%

يتضح من الجدول أن غالبية العينة من الإناث بنسبة (67%) مقارنة بنسبة الذكور (33%) ويرجع ذلك إلى زيادة عدد الإناث عن الذكور في مجتمع الدراسة، ويتبين من الجدول تجاوز عدد ونسبة المشاركين المتحصلين على شهادة الثانوية العامة من التعليم العام بواقع 46 طالباً ونسبة 77% مقارنة بالمتحصلين على شهادة الثانوية العامة من التعليم الحر بواقع 14 طالباً ونسبة 23%، وهذا يعد مؤشراً جيداً لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق حول دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم تعزى لمتغير جهة الحصول على الثانوية العامة، حيث يعد التعليم الخاص أحد الطرق العلاجية لصعوبات التعلم نظراً للرعاية التي يتلقاها ذوي صعوبات التعلم في التعليم الخاص وتواجد هذه المجموعة هنا يدل على أنهم يتلقون الرعاية المطلوبة في قسم المحاسبة، كما يتضح من الجدول أن نسبة الطلاب ذوي المعدل المرتفع تبلغ 49% أي تقريباً نصف العينة من ذوي الذكاء المرتفع، علاوة على أن ذكاء كل طلاب العينة يتراوح بين المتوسط والمرتفع ولا يوجد طلبة متعثرين دراسياً حيث بلغ عدد الطلبة الذين لديهم معدل دراسي أقل من 2.5 صفر، وهذا يعد مؤشراً جيداً حيث أن معظم ذوي صعوبات التعلم يتمتعون بذكاء يتراوح بين المتوسط والمرتفع.

3-7.. اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج:

3-7-1.. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: يتراوح مستوى صعوبات التعلم لدى طلاب قسم المحاسبة بين المنخفض والمتوسط، والنتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (T) لمظاهر صعوبات التعلم كما يلي:

جدول رقم (6) نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

المتغير	الوسط	الانحراف	قيمة T	Sig T	الوزن	المستوى	الترتيب	نتيجة
---------	-------	----------	--------	-------	-------	---------	---------	-------

الاختبار			النسبي			المعياري	الحسابي	
مظاهر الصعوبات النمائية.	4.002	0.387	20.067	0.000	79%	مرتفع	2	دال إحصائياً
مظاهر الصعوبات الأكاديمية.	4.010	0.385	20.225	0.000	78%	مرتفع	1	دال إحصائياً
مظاهر صعوبات التعلم.	4.004	0.371	20.968	0.000	79%	مرتفع	—	دال إحصائياً

يتضح من الجدول (6) ارتفاع مستوى مظاهر صعوبات التعلم بنوعيتها بين أفراد عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي لمظاهر صعوبات التعلم (4.004) مما يشير إلى ارتفاع مستوى صعوبات التعلم لدى عينة الدراسة، كما يشير الانحراف المعياري الاجمالي (0.371) إلى تجانس عالٍ في اجابات عينة الدراسة، أما ابعاد مظاهر صعوبات التعلم فهي متقاربة جداً فقد تحصل بعد مظاهر الصعوبات الأكاديمية على اعلى متوسط حسابي (4.010) وانحراف معياري (0.385)، يليه بعد الصعوبات النمائية بمتوسط حسابي (4.002) وانحراف معياري (0.387)، كما يشير الجدول (6) إلى الدلالة الاحصائية لاختبار (T) حيث كانت القيمة الاحتمالية (Sig T) اقل من (0.05) مما يدل على أن مستوى صعوبات التعلم لدى عينة الدراسة كان مرتفع بمختلف مظاهره، وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة "يتراوح مستوى صعوبات التعلم لدى طلاب قسم المحاسبة بين المنخفض والمتوسط" وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن "ارتفاع مستوى صعوبات التعلم لدى طلاب قسم المحاسبة".

3-7-2.. تحليل عبارات مظاهر الصعوبات النمائية:

جدول رقم (7) نتيجة اختبار مظاهر الصعوبات النمائية

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	الترتيب	النتيجة
1. افقد تركيزي بعد مدة من بداية المحاضرة.	3.900	0.511	13.645	0.000	8	دال إحصائياً
2. عند حضوري أكثر من محاضرة يصعب علي التركيز في المحاضرة التالية.	3.983	0.596	12.772	0.000	6	دال إحصائياً
3. وقت الامتحان ضيق ولا يكفي للإجابة على جميع الأسئلة.	4.083	0.530	15.828	0.000	2	دال إحصائياً
4. ينتابني شعور أن الأسئلة السهلة فيها أفكار.	4.030	0.596	13.205	0.000	5	دال إحصائياً
5. أجد صعوبة في الإجابة على الأسئلة التي تتطلب التكلم بأسلوب علمي.	4.183	0.567	16.159	0.000	1	دال إحصائياً
6. أشعر أن زملائي أفضل مني.	4.060	0.725	10.867	0.000	3	دال إحصائياً
7. أحب تكرار التأكد من أستاذ ما إذا كانت إجابتي صحيحة.	4.033	0.581	13.771	0.000	4	دال إحصائياً
8. أقوم بكتابة الإجابة الصحيحة واستبدلها بأخرى خاطئة.	3.917	0.561	12.652	0.000	7	دال إحصائياً
مظاهر الصعوبات النمائية.	4.002	0.387	20.067	0.000	—	دال إحصائياً

يتضح من الجدول (7) ارتفاع الصعوبات النمائية لدى عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.002)، أما المتوسطات الحسابية لفقرات هذا البعد فكانت اعلى النتائج للفقرة رقم (5) (أجد صعوبة في الإجابة على الأسئلة التي تتطلب التكلم بأسلوب علمي) إذ بلغت (4.183) وانحراف معياري (0.567)، وهذا يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة لديهم صعوبات في التفكير وضعف في مهارات الاستدلال وصعوبة ربط المعلومات وتدهور القدرة على المقارنة والحكم على الأشياء والتحقق والاستدلال، وأكدت على ذلك الفقرة رقم (3) (وقت الامتحان ضيق ولا يكفي للإجابة على جميع الأسئلة) إذ بلغت (4.083) وانحراف معياري (0.530)، فتشير إلى صعوبات التفكير ومعالجة المعلومات واستدعائها من الذاكرة وبطء في الكتابة وتنفيذ المهام والاهتمام بالتفاصيل والتركيز عليها أكثر من اللازم وقد تم الإشارة الي ذلك في مشكلة الدراسة، والترتيب التالي كان للفقرة رقم (6) (أشعر أن زملائي أفضل مني) إذ بلغت (4.060) وانحراف معياري (0.725)، وهذا يشير إلى الشعور بتحقير الذات والحكم عليها سلباً والاعتقاد أن الفرد غير كافٍ وهو أحد الصفات الأصلية لذوي صعوبات التعلم، ودلت الفقرة رقم (2) على صورة آخر للصعوبات النمائية (عند حضوري أكثر من محاضرة يصعب علي التركيز في المحاضرة التالية) إذ بلغت (3.983) وانحراف معياري (0.596) والمتمثلة في التشتت والعجز الانتباهي واضطراب القدرة على فهم المثيرات الخارجية وتفسيرها وتنظيمها إلى مناسبة وغير مناسبة، أما صعوبات الإدراك فدللت عليها الفقرة رقم (7) (أحب تكرار التأكد من أستاذ ما إذا كانت إجابتي صحيحة) إذ بلغت (4.033)

وبانحراف معياري (0.581) فهي تشير إلى الإلحاح المتكرر وهو بمثابة نداء الاستغاثة لأستاذ المادة والذي يرجع سببه إلى انعدام القدرة على تفسير وتنظيم المعلومات الحسية وخلل في فهم ومعالجة وتفسير المعلومات البصرية.

3-7-3.. تحليل عبارات مظاهر الصعوبات الأكاديمية:

جدول رقم (8) نتيجة اختبار مظاهر الصعوبات الأكاديمية

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	الترتيب	النتيجة
1. اتهرّب من الاجابة على أسئلة المحاضرة خوفاً من سخرية زملاء.	3.800	0.605	10.242	0.000	7	دال إحصائياً
2. عند قيام استاذ المادة بسؤالي اعرف الاجابة ولا يمكنني التعبير عنها.	4.017	0.504	15.627	0.000	4	دال إحصائياً
3. اجد صعوبة في كتابة الملاحظات وتلخيص المواد.	4.067	0.578	14.287	0.000	2	دال إحصائياً
4. أقوم بعكس القيود المدين مكان الدائن والعكس.	4.050	0.594	13.682	0.000	3	دال إحصائياً
5. أدرس بجد ولكن النتيجة دائماً مخيبة.	4.010	0.664	11.668	0.000	5	دال إحصائياً
6. يصبح الامتحان أسهل عندما يقوم أستاذ المادة بقراءته.	4.084	0.651	14.952	0.000	1	دال إحصائياً
7. على الرغم من معرفتي لخطوات الحل يكون الناتج النهائي خطأ.	3.930	0.561	12.654	0.000	6	دال إحصائياً
مظاهر الصعوبات الأكاديمية.	4.010	0.385	20.225	0.000	—	دال إحصائياً

يتضح من الجدول (8) ارتفاع الصعوبات الأكاديمية لدى عينة الدراسة، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.010)، أما المتوسطات الحسابية لفقرات هذا البعد فكانت أعلى النتائج للفقرات رقم (6) (يصبح الامتحان أسهل عندما يقوم أستاذ المادة بقراءته) بمتوسط حسابي (4.084) وانحراف معياري (0.651)، وهذا يشير إلى أحد الصعوبات الأكاديمية والمتمثلة في صعوبات القراءة والاعتماد على الإدراك السمعي في فهم المطالبات والإجابة ومسببات تدهور الفهم القرائي تعزى لعدم القدرة على الربط بين الحروف والكلمات والمعاني، أما الفقرة رقم (3) (اُجد صعوبة في كتابة الملاحظات وتلخيص المواد) إذ بلغت (4.067) وبانحراف معياري (0.578)، فتمثل صعوبات الكاتبة وهي أحد صور الصعوبات الأكاديمية وتشير إلى خلل في اكتساب والتحكم في قواعد الكتابة وبناء وتركيب الجمل نتيجة صعوبة التحكم في العضلات أو صعوبة في تحويل المدخلات البصرية إلى مخرجات حركية، أما الترتيب الثاني كان للفقرة رقم (3) (أقوم بعكس القيود المدين مكان الدائن والعكس) بمتوسط حسابي (4.050) وانحراف معياري (0.594)، وتبين هذه الفقرة الصعوبات الرياضية وعدم القدرة على فهم الدلالات الحسابية، فعكس القيود يوازي عكس الأرقام وسيترتب عليه أن نتيجة الترصيد ستكون خاطئة، وأكدت على الصعوبات الرياضية الفقرة رقم (7) (على الرغم من معرفتي لخطوات الحل يكون الناتج النهائي خطأ) إذ بلغت (3.930) وبانحراف معياري (0.561)، فتشير إلى تجاهل بعض خطوات الحل وصعوبة فهم المسائل المكتوبة، أما صعوبات النطق فدلّت عليها الفقرة رقم (2) (عند قيام استاذ المادة بسؤالي اعرف الاجابة ولا يمكنني التعبير عنها) إذ بلغت (4.017) وبانحراف معياري (0.504)، فهي توضح تدهور القدرة على تنظيم الكلمات في الدماغ واستدعاء المناسب منها للتعبير أو لشرح المعاني.

3-7-4.. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: تتراوح مساهمة التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي بين المنخفض والمتوسط، والنتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (T) كما يلي:

جدول رقم (9) نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	الوزن النسبي	المستوى	الترتيب	نتيجة الاختبار
دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات النمائية.	3.949	0.937	7.841	0.000	79%	مرتفع	1	دال إحصائياً
دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات الأكاديمية.	3.913	0.875	8.083	0.000	78%	مرتفع	2	دال إحصائياً
دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم.	3.931	0.811	8.892	0.000	79%	مرتفع	—	دال إحصائياً

يتضح من الجدول (9) ارتفاع مساهمة التعليم الإلكتروني في التغلب على بعدي صعوبات التعلم، حيث بلغ المتوسط الحسابي لدور التعليم الإلكتروني (3.931) مما يشير إلى ارتفاع مستوى احساس عينة الدراسة بدور التعليم الإلكتروني

واجماهم على الاستفادة من الدروس الإلكترونية في علاج نواحي القصور لديهم، كما يشير الانحراف المعياري الاجمالي (0.811) إلى تجانس عالٍ في اجابات عينة الدراسة، أما ابعاد صعوبات التعلم فقد تحصل بعد الصعوبات النمائية على اعلى متوسط حسابي (3.949) وبانحراف معياري (0.937)، يليه بعد الصعوبات الأكاديمية بمتوسط حسابي (3.913) وبانحراف معياري (0.875).

كما يشير الجدول (9) إلى الدلالة الاحصائية لاختبار (T) حيث كانت القيمة الاحتمالية (Sig T) اقل من (0.05) مما يدل على أن دور التعليم الإلكتروني في التغلب على صعوبات التعلم كان مرتفع ببعديه، وبالتالي تم رفض الفرضية القائلة " تتراوح مساهمة التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي بين المنخفض والمتوسط " وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن "ارتفاع مساهمة التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي".

3-7-5.. تحليل عبارات دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات النمائية:

جدول رقم (10) نتيجة اختبار دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات النمائية

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	الترتيب	النتيجة
1. يمكن تعويض المعلومات المفقودة بسبب شرود الذهن من خلال الدروس الإلكترونية.	4.150	1.055	8.445	0.000	3	دال إحصائياً
2. تساعد الدروس الإلكترونية في التغلب على تشويش الطلاب والهاتف النقال.	3.767	1.198	4.955	0.000	10	دال إحصائياً
3. يمكن التغلب على مشكلة النعاس أثناء المحاضرة من خلال الدروس الإلكترونية.	3.619	1.091	4.380	0.000	11	دال إحصائياً
4. عند سماعي للمحاضرة وعدم فهمها يعتبر التعليم الإلكتروني ذا أهمية في إعادة الفهم.	4.233	1.015	9.416	0.000	1	دال إحصائياً
5. يوفر التعليم الإلكتروني المعلومات التي لم اتمكن من سماعها في المحاضرة.	4.118	1.195	7.241	0.000	4	دال إحصائياً
6. يتيح التعليم الإلكتروني خطوات الحل التي لم اتمكن من مشاهدتها في المحاضرة.	3.967	1.178	6.354	0.000	8	دال إحصائياً
7. يفيد التعليم الإلكتروني في تدوين الملاحظات التي لم اتمكن من كتابتها في المحاضرة.	4.116	1.223	7.075	0.000	5	دال إحصائياً
8. يمكن مقارنة الدروس والحكم على سهولتها وصعوبتها من خلال الدروس الإلكترونية.	3.617	1.166	4.097	0.000	12	دال إحصائياً
9. يتيح التعليم الإلكتروني إمكانية التحقق والتأكد من خطوات الحل.	3.983	1.157	6.583	0.000	7	دال إحصائياً
10. تساعد الدروس الإلكترونية في استكمال المادة أو الانسحاب بسبب عدم الفهم.	3.613	1.277	3.741	0.000	13	دال إحصائياً
11. تقيد الدروس الإلكترونية في تذكر معلومات الدروس التي تم نسيانها.	4.200	1.070	8.684	0.000	2	دال إحصائياً
12. تساعد الدروس الإلكترونية في حفظ تتابع معلومات الدروس.	3.950	1.064	6.913	0.000	9	دال إحصائياً
13. تسهل الدروس الإلكترونية عملية استرجاع معلومات الدروس.	4.100	1.262	6.137	0.000	6	دال إحصائياً
دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات النمائية.	3.949	0.937	7.841	0.000	—	دال إحصائياً

تبين من الجدول رقم (9) أن مساهمة التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات النمائية تحصل على المرتبة الأولى وهو مرتفع بمتوسط حسابي بلغ (3.949) وبانحراف معياري (0.937)، وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (10) والذي يوضح ارتفاع دور التعليم الإلكتروني في التغلب على صعوبات الانتباه والإدراك والتفكير والذاكرة، أما فقرات هذا البعد فكانت أعلى النتائج للفقرة رقم (4) (عند سماعي للمحاضرة وعدم فهمها يعتبر التعليم الإلكتروني ذا أهمية في إعادة الفهم) إذ بلغت (4.233) وبانحراف معياري (1.015)، وهذا يشير إلى مساندة الدروس الإلكترونية في التغلب ضعف الإدراك السمعي واضطراب معالجة وتفسير المثيرات السمعية، فهي توفر ميزة التناسب السمعي والبصري المعتمد على الحواس وكذلك توافر المادة التعليمية على مدار الساعة وسهولة الوصول إليها، كما دلت الفقرة رقم (6) (يتيح التعليم الإلكتروني خطوات الحل التي لم اتمكن من مشاهدتها في المحاضرة) إذ بلغت (3.967) وبانحراف معياري (1.178)، وهي تدل على تعزيز التعليم الإلكتروني في تجاوز قصور الإدراك البصري واتاحة الفرصة لإعادة تنظيم وتفسير المعلومات البصرية وتعزيز التمييز البصري وصولاً لفهم الدرس بأكمله، كما أن وسائل الشرح تتضمن صور ورسوم تسهل توصيل المعلومات، أما الترتيب التالي فكان للفقرة رقم (11) (تقيد الدروس الإلكترونية في تذكر معلومات الدروس التي تم نسيانها) بمتوسط حسابي (4.200) وانحراف معياري (1.070)، وهذا يشير إلى منفعة التعليم الإلكتروني في معالجة صعوبات الذاكرة والفشل في استرجاع المعلومات وتدعيم عملية التدرّب عليها واستدعائها وقت الحاجة فالمعلومات الصوتية المصورة تسهل الفهم وتغزز الاحتفاظ بالمعلومات لمدة أطول وهذا أيضاً ما دلت

عنه الفقرة رقم (13) (تسهل الدروس الإلكترونية عملية استرجاع معلومات الدروس) ، كما بينت الفقرة رقم (1) (يمكن تعويض المعلومات المفقودة بسبب شروذ ذهن من خلال الدروس الإلكترونية) بمتوسط حسابي (4.150) وانحراف معياري (1.055) على استقادة عينة الدراسة من الدروس الإلكترونية في تعويض المعلومات التي يتسبب فيها العجز الانتباهي واجتياز اضطرابات استيعاب المثيرات الخارجية وتفسيرها وتصنيفها إلى مفيدة وغير مفيدة، وأشارت الفقرة رقم (8) (يمكن مقارنة الدروس والحكم على سهولتها وصعوبتها من خلال الدروس الإلكترونية) بمتوسط حسابي (3.617) وانحراف معياري (1.166) إلى منافع التعليم الإلكتروني في تخطي اضطرابات عملية التفكير وتعزيز القدرة على المقارنة والحكم على الأشياء والتحقق منها، فمن منافع الدروس الإلكترونية تطوير مهارات التفكير والابداع من خلال التعلم الذاتي، وأكدت على تلك المنفعة الفقرة رقم (10) (تساعد الدروس الإلكترونية في استكمال المادة أو الانسحاب بسبب عدم الفهم) بمتوسط حسابي (3.613) وانحراف معياري (1.277)، فهي تشير إلى مساهمة التعليم الإلكتروني في التغلب على اضطرابات عملية التفكير وتعزيز القدرة على اتخاذ القرار باستكمال المادة الدراسية في حالة فهمها والحصول على معلومات تعويضية أو الانسحاب منها.

3-7-6.. تحليل عبارات دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات الأكاديمية:

جدول رقم (11) نتيجة اختبار دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات الأكاديمية

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	الترتيب	النتيجة
1. تسهل الدروس الإلكترونية فهم الجزء النظري (المقاطع النصية) والمفاهيم المحاسبية.	3.967	1.073	6.978	0.000	5	دال إحصائياً
2. تسهل الدروس الإلكترونية عملية نطق وقرأة المصطلحات الجنية.	3.867	1.096	6.122	0.000	10	دال إحصائياً
3. تسهل الدروس الإلكترونية التفرقة بين الكلمات والمعاني المتشابهة.	3.800	0.971	6.383	0.000	11	دال إحصائياً
4. تمكن الدروس الإلكترونية من التعبير عن الدرس في جمل بسيطة.	4.027	1.033	7.622	0.000	3	دال إحصائياً
5. تساعد الدروس الإلكترونية في تنسيق وتنظيم الدرس وكتابته بشكل مختصر.	4.150	1.071	8.319	0.000	2	دال إحصائياً
6. تقيد الدروس الإلكترونية في تقليل أخطاء الكتابة.	3.900	1.100	6.337	0.000	9	دال إحصائياً
7. تساعد الدروس الإلكترونية في فهم المسائل الرياضية متعددة الخطوات.	4.090	1.235	6.272	0.000	4	دال إحصائياً
8. تقيد الدروس الإلكترونية في تقليل الأخطاء الحسابية.	3.617	1.195	3.999	0.000	12	دال إحصائياً
9. تسهل الدروس الإلكترونية عملية قراءة الأرقام الكبيرة.	3.933	1.056	6.849	0.000	7	دال إحصائياً
10. تسهل الدروس الإلكترونية العمليات الحسابية وفهم القوانين والعلاقات الرياضية.	3.567	1.267	3.464	0.000	13	دال إحصائياً
11. تتيح الدروس الإلكترونية فرصة شرح الدرس للغير.	4.183	0.930	9.860	0.000	1	دال إحصائياً
12. تساعد الدروس الإلكترونية في التعبير عن الدرس في صورة مبسطة.	3.917	1.062	6.684	0.000	8	دال إحصائياً
13. توفر الدروس الإلكترونية فرصة الحوار عن الدرس مع الغير.	3.950	1.254	5.866	0.000	6	دال إحصائياً
دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات الأكاديمية.	3.913	0.875	8.083	0.000	—	دال إحصائياً

تبين من الجدول رقم (11) ارتفاع مساندة التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات الأكاديمية بمتوسط حسابي بلغ (3.913) وبانحراف معياري (0.875)، وهذا يشير إلى دور الدروس الإلكترونية في تحسن مهارات الكتابة والقراءة والتعبير وإجراء العمليات الحسابية، فقد أظهرت الفقرة رقم (11) (تتيح الدروس الإلكترونية فرصة شرح الدرس للغير) أعلى متوسط حسابي (4.183) وبانحراف معياري (0.930) وهذا يدل على تخفيض خلل تنظيم الكلمات في الدماغ واستدعاء المناسب منها للشرح والتواصل مع الغير، فمن فوائد التعليم الإلكتروني حرية الحوار وتنمية مهارات التعبير وتشجيع التفاعل مع الغير، وأكدت على ذلك الفقرة رقم (4) (تمكن الدروس الإلكترونية من التعبير عن الدرس في جمل بسيطة) إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.027) وبانحراف معياري (1.033)، فهي تشير إلى اجتياز حاجز فقدان القدرة على الكلام بالرغم من معرفة الفرد لما يريد قوله وبالتالي زيادة مهارات التواصل والتفاعل، وجاءت الفقرة رقم (5) في المرتبة التالية (تساعد الدروس الإلكترونية في تنسيق وتنظيم الدرس وكتابته بشكل مختصر) إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.150) وبانحراف معياري (1.071)، وهذا يعكس منفعة الدروس الإلكترونية في التغلب على صعوبات الكتابة وتنمية مهارات بناء وتركيب الجمل وتحسين التحكم

في العضلات وتحويل المدخلات البصرية إلى مخرجات حركية، فالتعليم الإلكتروني يشجع على التعليم الذاتي وفقاً للحاجة ويوفر التناسب السمعي والبصري المعتمد على الحواس في التعلم وهو من طرق علاج صعوبات التعلم، كما تبين من الفقرة رقم (7) (تساعد الدروس الإلكترونية في فهم المسائل الرياضية متعددة الخطوات) إذ بلغ متوسطها الحسابي (4.090) وبانحراف معياري (1.235)، منفعة التعليم الإلكتروني في التغلب على صعوبة إجراء العمليات الحسابية فتكرار المادة التعليمية وتنوع وسائل الشرح من صور ورسوم يتيح توصيل المعلومة بشكل أفضل ويتخطى الفرد معها تجاهل خطوات الحل المتعددة، بالإضافة إلى تخطي صعوبة قراءة وفهم المسائل المكتوبة، وعززت كل من الفقرتان (1) و(2) على دور التعليم الإلكتروني في تخطي صعوبات القراءة (تسهل الدروس الإلكترونية فهم الجزء النظري (المقاطع النصية) والمفاهيم المحاسبية) (تسهل الدروس الإلكترونية عملية نطق وقراءة المصطلحات الجديدة) بمتوسطات حسابية (3.967) و(3.867) على التوالي، فهما تشيران إلى تنمية قدرات التمييز بين الكلمات وتحسين مهارات الفهم القرائي والقدرة على الربط بين الحروف والكلمات ومعانيها من خلال الطرق السمعية المقروءة التي تسهل عملية الفهم وقراءة المصطلحات وتعزز احتفاظ الطلاب بالمعلومات لمدة زمنية طويلة.

3-7-7.. اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اجابات عينة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي تعزى لبعض الخصائص الشخصية والأكاديمية، ويشق منها الفرضيات التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اجابات عينة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم تعزى لمتغير النوع الاجتماعي.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اجابات عينة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم تعزى لمتغير نوع التعليم الثانوي.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اجابات عينة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم تعزى لمتغير المعدل العام.

3-7-7-1.. اختبار فروق النوع الاجتماعي ونوع التعليم المتحصل منه على الثانوية العامة: تم استخدام اختبار (T) لعينتين مستقلتين لقياس اختلاف اجابات عينة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي ومتغير نوع التعليم المتحصل منه على الثانوية العامة عند مستوى دلالة (0.05)، وتشير قيمة (Sig T) إلى عدم وجود اختلافات إذا كانت أكبر من (0.05).

جدول رقم (12) نتائج اختبار (T) للنوع الاجتماعي

المتغيرات	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	نتيجة الاختبار
دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات النمائية.	ذكور	20	3.485	1.333	2.874	0.060	غير دال إحصائياً
	إناث	40	4.181	0.546			
دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات الأكاديمية.	ذكور	20	3.596	1.230	2.530	0.064	غير دال إحصائياً
	إناث	40	4.071	0.586			
دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم.	ذكور	20	3.540	0.493	2.748	0.070	غير دال إحصائياً
	إناث	40	4.126	1.141			

جدول رقم (13) نتائج اختبار (T) نوع الثانوية العامة

المتغيرات	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	Sig T	نتيجة الاختبار
دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات النمائية.	عام	46	3.886	1.009	0.934	0.354	غير دال إحصائياً
	حر	14	4.154	0.636			

دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات الأكاديمية.	عام	46	3.860	0.926	0.853	0.397	غير دال إحصائياً
	حر	14	4.088	0.677			
دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم.	عام	46	3.873	0.857	1.002	0.321	غير دال إحصائياً
	حر	14	4.121	0.626			

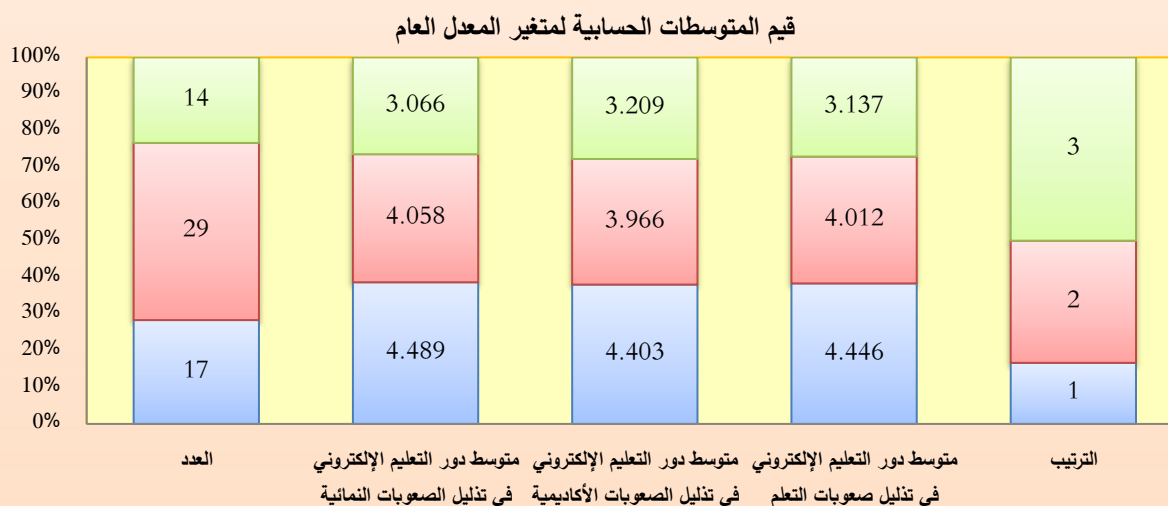
توضح الجداول (12) و (13) أن القيمة الاحتمالية (Sig T) لدور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم كانت أكبر من (0.05)، مما يدل على عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى للنوع الاجتماعي ونوع التعليم المتحصل منه على الثانوية العامة، عليه تم قبول الفرضيتين الصفريتين اللتان تتصان على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط إجابات عينة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي تعزى لمتغير النوع الاجتماعي ومتغير نوع التعليم الثانوي.

3-7-2. اختبار فروق المعدل العام: تم استخدام اختبار (One-Way-ANOVA) تحليل التباين الاحادي لقياس اختلاف إجابات عينة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي لمتغير المعدل الدراسي عند مستوى دلالة (0.05)، وتشير قيمة (Sig) إلى عدم وجود اختلافات إذا كانت أكبر من (0.05).

جدول رقم (14) نتائج اختبار تحليل التباين الاحادي للمعدل العام

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	Sig	نتيجة الاختبار
دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات النمائية.	بين المجموعات	16.216	2	8.108	12.976	0.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	35.615	57	0.625			
	الاجمالي	51.830	59	—			
دور التعليم الإلكتروني في تذليل الصعوبات الأكاديمية.	بين المجموعات	11.100	2	5.550	9.293	0.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	34.042	57	0.597			
	الاجمالي	45.142	59	—			
دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم.	بين المجموعات	13.512	2	6.756	15.236	0.000	دال إحصائياً
	داخل المجموعات	25.275	57	0.443			
	الاجمالي	38.786	59	—			

يتبين من الجدول (14) أن القيمة الاحتمالية (Sig) لدور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم كانت أقل من (0.05)، مما يدل على وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى للمعدل الدراسي، أي أن درجة الإحساس بدور التعليم الإلكتروني تختلف بين فئات المعدل الدراسي، عليه تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط إجابات عينة الدراسة حول دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم المحاسبي تعزى لمتغير المعدل العام. ويوضع الرسم البياني المتوسطات الحسابية لمتغير المعدل العام حسب درجة الإحساس بدور التعليم الإلكتروني من 1 إلى 3 وهي كما يلي:



يتبين من الرسم البياني أن المتوسط الحسابي للطلاب الذين يتراوح معدلهم الدراسي من 2.5 إلى 2.9 كان مرتفع جداً حيث بلغ (4.446) أي أنهم الأكثر انتفاعاً بخدمات الدروس الإلكترونية في التغلب على الصعوبات الدراسية، حيث أن فئة المعدل الدراسي لهؤلاء الطلاب تعكس مستوى نكاه متوسط، كما أن المتوسط الحسابي للطلاب الذين يتراوح معدلهم الدراسي من 3.5 إلى 4 كان مرتفع حيث بلغ (4.012) أي أنهم أيضاً يعتمدون على دور الدروس الإلكترونية في التغلب على الصعوبات الدراسية على الرغم من أن فئة معدلهم الدراسي تعكس مستوى مرتفع من النكاه، وهاتان الفئتان من المشتركين تمثل 77% من إجمالي المشتركين في الدراسة، إلا أن المتوسط الحسابي للطلاب الذين يتراوح معدلهم الدراسي من 3 إلى 3.4 كان حول الوسط حيث بلغ (3.137) أي أن دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم لديهم هو متوسط.

4 .. نتائج الدراسة والاستنتاجات والتوصيات:

4-1 .. نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، واختبار الفرضيات، والمسح المكتبي، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

■ كشفت النتائج ارتفاع مستوى صعوبات التعلم لدى عينة الدراسة، فقد احتلت الصعوبات الأكاديمية الصدارة يليها الصعوبات النمائية ولكن الفرق بينهما كان صغير جداً، وهذا يشير إلى أن صعوبات القراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابية والتواصل هي أيضاً صعوبات تخصصية، فإعداد التقارير المالية ومرفقاتها يتطلب مهارات الكتابة وإجراء العمليات الحسابية والاطلاع على المعايير المحاسبية، وعرضها على متخذي القرارات أيضاً يتطلب مهارات التواصل الفعال، فالتعليم المحاسبي يعتمد على تعليم المهارات الأكاديمية لمواكبة متطلبات سوق العمل.

وبذلك تتوافق النتائج مع دراسة (Bosu, 2016) والتي ينت أن الصعوبات الأكاديمية تشكل الصعوبات الرئيسية لمتعلمي المحاسبة، واختلفت معه في أسلوب التدخل لعلاج هذه الصعوبات والذي يعتمد على مراقبة الطلاب والدراسة الحالية اعتمدت على التعليم الإلكتروني كأسلوب للتدخل والعلاج.

■ وضحت النتائج ارتفاع دور التعليم الإلكتروني في تذليل صعوبات التعلم لدى عينة الدراسة، فتوقعت مساهمة الدروس الإلكترونية في تذليل الصعوبات النمائية على مساهمته في تذليل الصعوبات الأكاديمية بفارق بسيط، وهذا يرجع إلى تنوع طرق التدريس في التعليم الإلكتروني واعتماده على الحواس في التعلم يجعله مرغوباً لدى العديد من الطلاب.

وبذلك تكون نتائج الدراسة متقاربه مع دراسة (Reyneke & Shuttleworth, 2018) والتي بينت ارتفاع دور التعليم الإلكتروني في تعليم المهارات الشخصية، وكذلك دراسة (Grabinski, 2020) والتي بينت أهم فوائد التعليم الإلكتروني والمتمثلة في تعزيز الكفاءة والمرونة عند الطلاب، واختلفت الدراسة مع دراسة (Grabinski, 2020) في أنها لم تتطرق لعيوب التعليم الإلكتروني، وأيضاً اختلفت مع دراسة (Alshurafat, 2021) في أنها لم تتطرق للعوامل المؤثرة في التعليم المحاسبي الإلكتروني.

■ توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في متوسط اجابات عينة الدراسة تعزي لمتغيري النوع الاجتماعي ونوع التعليم المتحصل منه على الثانوية العامة، في حين تبين وجود فروق ذات دلالة

إحصائية تعزى لمتغير المعدل العام، حيثُ تبين أن فئة المعدل من 2.5 إلى 2.9 تولي بدور الدروس الإلكترونية أكثر من غيرها، وقد يعود ذلك لوعيهم بصوبات التعلم لديهم.

وبذلك تكون النتائج مختلفة عن دراسة (Bosu, 2016) والتي لم تتطرق لدراسة الفروق الإحصائية من وجهة نظر الطلاب.

4-2.. الاستنتاجات:

■ تبين من خلال تحليل محتوى معيار التعليم المحاسبي (IES 3) والذي يتضمن على المهارات المطلوب من متعلمي المحاسبة اتقانها، أن المعيار يراعي ذوي صعوبات التعلم حيثُ كان مستوى الاتقان المطلوب لهذه المهارات هو المتوسط، وهو في متناول ذوي صعوبات التعلم لكون مستوى ذكائهم يتراوح بين المتوسط والمرتفع.

■ تبين من تصنيف بلوم للعمليات المعرفية، أن العمليات المعرفية الأساسية والعليا وفوق المعرفية هي من ضروريات التعليم المحاسبي، فمبادئ المحاسبة والمحاسبة المتوسطة تهدف لتزويد الطلاب بالمفاهيم المحاسبية التي يتوجب عليهم فهمها وتذكرها وتطبيقها من خلال المعالجات المحاسبية السليمة، وتحليل القوائم ومحاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية تزود الطلاب بأدوات التحليل المناسبة لتطبيقها وللمقارنة والحكم والاستدلال والمفاضلة بين البدائل، وتصميم النظم المحاسبية ومراجعة الحسابات تزود الطالب بمهارات النقيص والابتكار والابداع من خلال خوض تجربة تصميم النظام المحاسبي ومهارات كتابة تقرير المراجعة وإبداء الرأي الفني حول عدالة القوائم المالية ومدى تمثيلها للواقع من خلال أداء رفيع المستوى يعتمد على التخطيط والتنفيذ والفحص وجمع الأدلة ودراسة كفايتها للوصول لمرحلة اتخاذ القرار.

4-3.. التوصيات:

- توعية الطلاب ذوي صعوبات التعلم بالصعوبات النمائية والأكاديمية لتعزيز استجابتهم لها وتقادي تسريحهم خارج الجامعات.
- استخدام التعليم الإلكتروني كأداة تعليمية مساعدة للتعليم التقليدي لتحسين مهارات ذوي صعوبات التعلم ومستوى تحصيلهم الأكاديمي.
- عقد ورش عمل مع كليات التربية وعلم النفس لزيادة الوعي بصعوبات التعلم ومظاهرها وتبادل الخبرات وزيادة التفاعل والعمل الجماعي وتعلم أفضل التقنيات لتعليم ذوي صعوبات التعلم.
- إنشاء مراكز خاصة بعلاج صعوبات التعلم داخل الجامعة في مختلف الكليات.

5.. الدراسات المستقبلية:

- دراسة دور التعليم الإلكتروني في تحسين جودة التعليم المحاسبي.
- دراسة صعوبات التعلم المتعلقة بالبحث العلمي المحاسبي.
- دراسة أثر الصعوبات النمائية والأكاديمية على جودة المعلومات المحاسبية.
- دراسة أثر الصعوبات النمائية والأكاديمية على مخاطر عملية المراجعة.
- دراسة إمكانية تصميم وتطوير مقياس خاص بصعوبات التعلم المحاسبي يتضمن الصعوبات النمائية والأكاديمية والأخطاء المحاسبية.

المراجع:

1. أبو أسعد، أحمد عبد اللطيف (2015)، حقبة البرامج العلاجية في صعوبات التعلم، الجزء الأول: صعوبات التعلم القرائية، (عمان، المملكة الأردنية الهاشمية: مركز ديونو لتعليم التفكير).

2. أبو أسعد، أحمد عبد اللطيف (2019)، حقبة البرامج العلاجية في صعوبات التعلم. الجزء الثالث: صعوبات التعلم النمائية وعلاج المشكلات السلوكية، ط 3، (عمان، الأردن: مركز ديونو لتعليم التفكير).
3. الأترابي، شريف (2019)، التعليم بالتخيل: استراتيجية التعليم الإلكتروني وأدوات التعلم، (قصر العيني، مصر: العربي للنشر والتوزيع).
4. الجبالي، حمزة (2016)، التعليم الإلكتروني مدخل الى حوسبة التعليم، (عمان، الأردن: دار الأسرة ميديا ودار عالم الثقافة للنشر والتوزيع).
5. الحاج، محمود احمد (2019)، الصعوبات التعليمية (الاعاقة الخفية: المفهوم، التشخيص، العلاج)، (عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع).
6. الياصجين، فرحان محمد (2018)، موضوعات في علم الخواص، (عمان، الأردن: دار المعتر للنشر والتوزيع).
7. جمال، محمد (2021)، آفاق الدراسات المستقبلية في التعليم: ملامح مدرسة المستقبل، (الجيزة، مصر: وكالة الصحافة العربية).
8. حميد، سلمى مجيد؛ محمد، محمد عدنان (2019)، مهارات التفكير بين النظرية والتطبيق، (عمان، الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع).
9. خليفة، محمد أحمد كاسب (2020)، التعليم الإلكتروني في إطار مجتمع المعلومات والمعرفة، (الأسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي).
10. رزوقي، رعد؛ محمد، نبيل، داود، ضمياء (2018)، سلسلة التفكير وانماطه، (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية).
11. سيد علي، أسامة محمد (2018)، إعداد المدرب المبدع، (كفر الشيخ دسوق، مصر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع).
12. شلبي، ممدوح جابر (2018)، تقنيات التعليم وتطبيقاتها في المناهج، (كفر الشيخ دسوق، مصر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع).
13. طاهر، إيمان (2016)، صعوبات التعلم: الأسس النظرية : التشخيص و العلاج، (الجيزة، مصر: وكالة الصحافة العربية).
14. عامر، طارق عبد الرؤوف (2015)، التعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي: اتجاهات عالمية معاصرة، (القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر).
15. عبد الرؤف، طارق؛ عامر، محمد (2018)، التعليم والتعليم الإلكتروني، (عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع).
16. عبدالفتاح، حسين (2018)، مقدمة في تكنولوجيا التعليم، (مصر: الناشر أمازون).
17. قرعان، محمد عيد ؛ الصبحة، غادة عبد الفتاح (2020)، التدريس ولغة الجسد، (عمان، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع).
18. كماش، يوسف لازم (2018)، استراتيجيات التعلم والتعليم: نظريات، مبادئ، مفاهيم، (عمان، الأردن: دار دجلة للنشر والتوزيع).
19. محمد، ربيع؛ عبد الرؤوف، طارق (2019)، الإدراك البصري وصعوبات التعلم، (عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع).
20. منشي، فاتن عبد الأول (2019)، الاقتصاد المعرفي: رؤية للاستدامة بالوطن العربي، (الجيزة، مصر: مركز الخبرات المهنية للإدارة).

21. منصور، طلعت (2019)، تنمية لغة العقل استراتيجيات تنمية التفكير ما وراء المعرفي، (القاهرة، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية).
22. نبهان، يحي محمد (2020)، الفروق الفردية وصعوبات التعلم، (عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع).
23. يحيوي، ابراهيم عمر (2019)، تأثير تكنولوجيا الاعلام والاتصال على العملية التعليمية في الجزائر، (عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع).
24. Alcaide, T.C.H., Solís, M.H. & Galván, R.S., (2019). Feelings of satisfaction in mature students of financial accounting in a virtual learning environment: an experience of measurement in higher education. *International Journal of Educational Technology in Higher*, 16(20), pp.1-19.
25. Alshurafat, H. et al., (2021). Factors affecting online accounting education during the COVID-19 pandemic: an integrated perspective of social capital theory, the theory of reasoned action and the technology acceptance model. *Education and Information Technologies, Springer Science+Business Media, LLC*, 26(6), pp.6995-7013.
26. Alshurideh, M.T., Hassanien, A.E. & Masa'deh, R., (2021). *The Effect of Coronavirus Disease (COVID-19) on Business Intelligence*. Switzerland AG: Springer, Cham.
27. Bhaumik, S. & Alexander, R., (2020). *Oxford Textbook of the Psychiatry of Intellectual Disability, Oxford Textbooks in Psychiatry Series*. Kettering, UK: Oxford University Press.
28. Bosu, L., (2016). Accounting Students Learning Difficulties and Associated Interventions: The views of Accounting Teachers. *Journal of Educational Management*, 7(1), pp.45-65.
29. Denham, S.M. & Watts, S., (2019). *The SENCO Handbook: Leading Provision and Practice*. Thousand Oaks, California, USA: SAGE Publications, Corwin Ltd.
30. Grabinski, K., Kedzior, M., Krasodomska, J. & Herdan, A., (2020). Embedding E-Learning in Accounting Modules: The Educators' Perspective. *Education Sciences, MDPI*, 10(4), pp.1-19.
31. Lazarinis, F., Green, S. & Pearson, E., (2011). *Developing and Utilizing E-learning Applications*. Hershey, Pennsylvania, USA: Information Science Reference.
32. Lento, C. & Ryan, J.-A., (2019). *Financial Accounting Cases*. 3rd ed. Toronto, ON, Canada: John Wiley & Sons Canada Ltd.
33. Oleskeviciene, G.V. & Sliogeriene, J., (2020). *Social Media Use in University Studies*. Switzerland AG: Springer Nature.
34. REYNEKE, Y. & SHUTTLEWORTH, C.C., (2018). Accounting Education in an Open Distance Learning Environment: Case Studies for Pervasive Skills Enhancement. *Turkish Online Journal of Distance Education-TOJDE*, 19(3 Article 10), pp.140-55.
35. Saskatchewan Rivers Public School Division, (2015). *Learning Disabilities Handbook for Parents and Teachers*. Saskatoon, Saskatchewan, Canada: Learning Disabilities Association of Canada, LDAC.
36. Siegel, L.M., (2020). *Nolo's IEP Guide: Learning Disabilities*. Eighth edition ed. Berkeley, California, USA.: Nolo.
37. Streiner, L., (2003). Starting at the Beginning: An Introduction to Coefficient Alpha and Internal Consistency. *Journal of Personality Assessment*, 80(1), pp.99-103.

38. The International Federation of Accountants, (2017). *HANDBOOK OF INTERNATIONAL EDUCATION PRONOUNCEMENTS*. 2017th ed. New York, New York, USA: International Federation of Accountants, IFAC®.
39. Vincenti, G., Bucciero, A. & Carvalho, C.V.d., (2014). E-Learning, E-Education, and Online Training. In *First International Conference, eLEOT 2014, Bethesda, MD, USA, September 18-20*. Bethesda, MD, USA, 2014. Springer, Cham.

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر
عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

قياس مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد، باستخدام نموذج تقبل التكنولوجيا (TAM)

د. طارق عبدالحفيظ الشريف¹ أ. عبدالحفيظ عبد السلام الفايد² أ. فيصل محمود المغربي²

المخلص:

من أهم معايير نجاح استخدام تقنيات التدريس عن بُعد هو رضى مستخدميها وتقبلهم لها؛ وعليه فقياس معدلات الرضى هو ليس لمجرد التعرف على التفاعل الحاصل بين التقنيات المقدمة ومستخدميها، بل للنظر بعمق الى بعض العوامل السلوكية التي تؤثر على مدى تقبل هؤلاء المستخدمين لهذه التقنيات، ووفقاً لمدى تأثير هذه العوامل تحدد المؤسسات المزودة والداعمة لهذه التقنيات مقدار ومعدلات استخدامها وحجم الإنفاق عليها، وهدف هذا البحث الى قياس مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على مجموعة من العوامل السلوكية كسهولة الاستخدام المدركة وفائدة الاستخدام المدركة. هذه العوامل وغيرها، قد ترتبط أيضاً بعوامل أخرى خارجية كالعدم الفني والفروقات الفردية بين المستخدمين، ويتكون مجتمع البحث من أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الليبية. وتم اختيار 330 استبانة من أصل 385 كعينة ممثلة لمجتمع البحث، واشتملت الاستبانة الموزعة على عوامل مختلفة لقياس مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس لتقنيات التدريس عن بُعد. واختبار الفرضيات الخاصة بالبحث استخدم برنامج (Smart PLS-SEM). وأكدت نتائج البحث أن الدعم الفني له تأثير مباشر فقط على سهولة الاستخدام المدركة، وليس له أي تأثير على الفائدة المدركة ولا على المواقف تجاه التقنية، وأهم ما توصل إليه البحث كنتيجة رئيسية هو أن أعضاء هيئة التدريس المشاركين في الدراسة رغم إدراكهم لسهولة وفائدة استخدام تقنيات التدريس عن بُعد، إلا أنهم قد يصبحون مترددين في استخدام تلك التقنيات بسبب مجموعة من المعوقات التي تشكل حاجزاً بينهم وبين استخدام تقنيات التدريس عن بُعد.

الكلمات المفتاحية: التدريس عن بُعد؛ نموذج تقبل التكنولوجيا؛ تقنيات التدريس عن بُعد.

اقتبس هذه المقالة:

طارق الشريف، عبدالحفيظ الفايد، فيصل المغربي (2021)، قياس مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد، باستخدام نموذج تقبل التكنولوجيا (TAM)، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 12، الإصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 205-226.

Measuring the extent to which faculty members in Libyan universities accept the use of distance teaching techniques, using the Technology Acceptance Model (TAM)

Tarek Abdelhafid Elsharif¹ Abdulhafith Abdulsalam Abdulhadi² Faisal Mahmud Almagrpy²

Abstract:

One of the most important criteria for the success of using distance teaching techniques is the satisfaction and acceptance of its users to it. Accordingly, measuring satisfaction rates is not just to identify the interaction between the provided technologies and their users, but to look in-depth at some of the behavioral factors that affect the extent to which these users accept these technologies. According to the impact of these factors, the organizations that provide and support these technologies determine the amount and rates of their use and the amount of spending on them. The aim of this research is to measure the extent to which faculty members in Libyan universities accept the use of distance teaching techniques. To achieve this, a set of behavioral factors such as perceived ease of use and perceived usefulness of use were relied on. These and other factors may also be linked to other external factors such as technical support and individual differences between the beneficiaries. The research population consists of faculty members working in Libyan universities. 330 questionnaire sheets were selected out of 385 as a representative sample, and the distributed questionnaire included various factors to measure the extent to which faculty members accept distance teaching techniques. And to test the hypotheses of the research, the program (Smart PLS-SEM) was used. The results of the research confirmed that technical support has a direct effect only on perceived ease of use and has no effect on perceived usefulness nor on attitudes towards technology. The most important finding of the research as the main result is that the faculty members participating in the study, despite their awareness of the ease and usefulness of using distance teaching techniques, may become reluctant to use these techniques because of a set of obstacles that constitute a barrier between them and the use of distance teaching techniques.

Key words: Distance Teaching; Technology acceptability model; Distance teaching techniques.

1 أستاذ مساعد - قسم المحاسبة - الأكاديمية الليبية - فرع بنغازي. Email: dr.tarek.elsharif@lab.edu.ly

2 محاضر مساعد - قسم المحاسبة - المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية - فرع بنغازي. Email: Adelhafid.zayed@yahoo.com

3 محاضر مساعد - قسم المحاسبة - المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية - فرع بنغازي. Email: faisalalmagrpy@gmail.com

1. المقدمة:

ليس هناك شك في أن تفشي فيروس كورونا الجديد (SARS-CoV-2) المسبب للمرض المعروف باسم COVID-19 والذي نشأ في الصين، قد غير حياة الناس في جميع أنحاء العالم بشكل كبير، وتم الإبلاغ عن أول حالة إصابة بالالتهاب الرئوي في 8 ديسمبر 2019 (منظمة الصحة العالمية، 2020) وتم تحديدها في 7 يناير 2020، ومنذ ذلك الحين انتشر في جميع أنحاء العالم. استلزم هذا الوباء العالمي تحولاً جذرياً في التعايش من حيث كيفية تفاعلنا مع بعضنا البعض. قامت العديد من المؤسسات التعليمية إما بالانتقال إلى التعليم عن بُعد أو خفضت عدد الطلاب في قاعات الدراسة بشكل كبير؛ لاستيعاب توصية "التباعد الاجتماعي" المقبولة على نطاق واسع من قبل منظمة الصحة العالمية والمراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها (UNCTAD, 2020).

2. مشكلة البحث:

لأقلى استخدام تقنيات التدريس عن بُعد رواجاً كبيراً في أوساط المجتمع نتيجة لتأثير عدة عوامل منها انتشار الإنترنت، وتطور نظم وتقنيات المعلومات الإلكترونية، وظهور جيل نشأ وتعايش مع تقنيات المعلومات المختلفة. كذلك ظهور تقنيات هجينة والتي تجمع بين استخدام التقنيات التقليدية وتقنيات التدريس عن بُعد في آن واحد. بالإضافة إلى ظهور وتفشي فايروس كورونا المستجد Covid 19 الذي شكل نقطة مهمة أثرت بشكل كبير بالتحول من تقنيات التدريس التقليدية إلى تقنيات التدريس عن بُعد (الأمم المتحدة، 2020).

يقدم نموذج تقبل التكنولوجيا (Technology Acceptance Model (TAM عوامل خارجية وسلوكية تساعد في قياس مدى تقبل التكنولوجيا. كما أنه يتميز بالمرونة التي تمكن من تطوير عوامل خارجية تتوافق مع مجتمع البحث ويتوقع أن يكون لها تأثير في مدى تقبلهم للتكنولوجيا (العلوي، الصقري، و الحراسي، 2014). لذا، فسيتم تطبيق هذا النموذج لهذا البحث للخروج برؤية متكاملة حول مدى تأثير بعض العوامل الداخلية والخارجية على تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد، وعليه فإن مشكلة الدراسة يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد؟

وللإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية للدراسة:

- ما مدى تأثير الدعم الفني على الفائدة المُدرَكة من استخدام تقنيات التدريس عن بُعد؟
- ما مدى تأثير الدعم الفني على السهولة المُدرَكة لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد؟
- ما مدى تأثير الدعم الفني على المواقف تجاه استخدام تقنيات التدريس عن بُعد؟
- ما مدى تأثير سهولة الاستخدام المُدرَكة على المواقف تجاه استخدام تقنيات التدريس عن بُعد؟
- ما مدى تأثير سهولة الاستخدام المُدرَكة على الفائدة المُدرَكة لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد؟
- ما مدى تأثير سهولة الاستخدام المُدرَكة على استخدام تقنيات التدريس عن بُعد؟
- ما مدى تأثير الفائدة المُدرَكة على المواقف تجاه استخدام تقنيات التدريس عن بُعد؟
- ما مدى تأثير الفائدة المُدرَكة على نية استخدام تقنيات التدريس عن بُعد؟
- ما مدى تأثير الفائدة المُدرَكة على استخدام تقنيات التدريس عن بُعد؟
- ما مدى تأثير المواقف تجاه استخدام تقنيات التدريس عن بُعد على نية استخدام هذه التقنيات؟
- ما مدى تأثير المواقف تجاه استخدام تقنيات التدريس عن بُعد على استخدام هذه التقنيات؟
- ما مدى تأثير نية استخدام تقنيات التدريس عن بُعد على استخدام هذه التقنيات؟

3. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث لقياس مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد . كما يهدف الى التعرف على مدى تأثير بعض العناصر كالفائدة المُدرَكة من استخدام هذه التقنيات وسهولة الاستخدام المُدرَكة من قبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية .حيث أن قياس تقبل تقنيات التدريس عن بُعد يعطي مؤشرات على مدى نجاحها، وعلى مدى فاعليتها لإحلالها محل تقنيات التدريس التقليدية والاعتماد عليها في العملية التعليمية والتدريسية في ظل الظروف الراهنة، وعليه يمكن القول أن هذا البحث يهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق النقاط الثلاث التالية:

- تطوير نموذج تقبل تقنيات التدريس عن بُعد في الجامعات الليبية على أساس TAM.
- تحديد مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد.
- تحديد العوامل التي تؤثر على تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد.

ولتحقيق هذه الأهداف سيتم تنظيم هذا البحث على النحو التالي:

أولاً، نقدم مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة حول أنظمة التعليم والتدريس عن بُعد ونموذج تقبل التكنولوجيا (TAM). ثم بعد ذلك، اقترح نموذج البحث وفرضياته. بعد ذلك، وصف طريقة البحث ومنهجيته. ثم الإبلاغ عن نتائج البيانات المجمعة والنموذج المقترح، والتي تم تحليلها باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية للمربعات الصغرى الجزئية، وذلك باستخدام برنامج، Smart Partial Least Squares Structural Equation Modeling (Smart PLS-SEM) (Ringle et al., 2015). ثم يناقش القسم الأخير نتائج البحث وتوصياته.

4. أهمية البحث:

تكمُن أهمية هذا البحث بأنها أول دراسة من نوعها - حسب علم الباحثين - في الجامعات الليبية التي تقيس مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس فيها لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد، وتدرس في نفس الوقت معوقات استخدام هذه التقنيات، وتقدم المقترحات التي يمكن أن تساعد على تطوير الأساليب والطرق التدريسية في ظل الاستخدام المتسارع لتقنيات التدريس عن بُعد ومواكبة عصر التكنولوجيا.

5. الدراسات السابقة:

دراسة (Venkatesh, 2000): هدفت هذه الدراسة إلى كشف محددات سهولة الاستخدام المتصورة في نموذج قبول التكنولوجيا، وذلك بعد دمج التحكم والتحفيز الذاتي والعاطفة لهذا النموذج. حيث اختبرت هذه الدراسة نموذجًا نظريًا يعتمد على التثبيت والتعديل لمحددات سهولة الاستخدام المُدرَكة الخاصة بالنظام. وبناء عليه اقترح النموذج التحكم داخليًا على أن يتم تصوره على أنه الكفاءة الذاتية للكمبيوتر، والتحكم خارجيًا تم تصوره على أنه ظروف التشغيل، والدافع الداخلي تم تصوره على أنه متعة استخدام الكمبيوتر، والعاطفة تم تصورها على أنها القلق من استخدام الكمبيوتر، استعملت هذه العناصر كمثباتات تحدد التصورات المبكرة حول سهولة الاستخدام من نظام جديد. تم اختبار النموذج المقترح في ثلاث مؤسسات مختلفة من بين 246 موظفًا باستخدام ثلاث قياسات تم إجراؤها على مدار ثلاثة أشهر. تم دعم النموذج المقترح بقوة في جميع نقاط القياس، وشرح ما يصل إلى 60% من التباين في سهولة الاستخدام المُدرَكة للنظام.

دراسة (Al-Gahtani, 2003): قامت هذه الدراسة بالتقصي عن كيفية تأثير السمات المُدرَكة لتكنولوجيا الكمبيوتر على معدل اعتمادها في مكان العمل. من أجل تحقيق ذلك، تم استخدام نموذج قبول التكنولوجيا TAM، حيث شارك في هذه الدراسة حوالي 1,200 عامل في 56 مؤسسة عامة وخاصة متوسطة وكبيرة في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية، وبمستويات إدارية مختلفة تغطي مجموعة واسعة من الصناعات

والخدمات. وسلطت النتائج الضوء على دور واتجاه هذه العوامل نحو تبني تكنولوجيا الكمبيوتر في البلدان النامية. والذي من شأنه أن يساعد صانعي القرار في هذا الجزء من العالم على تنمية العوامل المترابطة بشكل إيجابي لتعزيز اعتماد تكنولوجيا الكمبيوتر مع محاولة تقليل آثار العوامل السلبية. كما أكدت نتائج هذه الدراسة أنها ذات قيمة أيضًا للممارسين من الثقافات الغربية في تطبيق حلول أنظمة المعلومات القائمة على الكمبيوتر في البلدان النامية.

دراسة (Ngai et al., 2007): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الاستخدام الحالي لتدريس وتعلم تقنيات التعليم عن بُعد في مؤسسات التعليم العالي في هونغ كونغ، ولتحديد العوامل التي تؤثر على قبول تعليم وتعلم تقنيات التعليم عن بُعد في مؤسسات التعليم العالي فيها، ولتطوير نموذج لقبول تقنيات التعليم عن بُعد في هونغ كونغ للتعليم العالي على أساس TAM، حيث تم توسيع نموذج قبول التكنولوجيا ليشمل الدعم الفني كمقدمة، ثم بحث في دور النموذج الموسع لقبول المستخدم لتقنيات التعليم عن بُعد. حيث تم استخدام إجابات 836 طالبًا جامعيًا لاختبار النموذج الهيكلي المقترح. وأظهرت النتائج أن الدعم الفني له تأثير مباشر كبير على سهولة الاستخدام والفائدة المُدركة، في حين أن سهولة الاستخدام والفائدة المُدركة هي العوامل المهيمنة التي تؤثر على موقف الطلاب الذين يستخدمون تقنيات التعليم عن بُعد. كما أشارت النتائج إلى أهمية سهولة الاستخدام المُدركة والفائدة المُدركة للتوسط في علاقة الدعم الفني بالموقف السلوكي تجاه استخدام تقنيات التعليم عن بُعد.

دراسة (Balog & Pribeanu, 2010): هذه الدراسة هي واحدة من المحاولات القليلة للتحقيق في مدى قبول الطلاب لمنصة تعليم الواقع المعزز (Augmented reality teaching platform)، حيث تعمل تقنيات الواقع المعزز (Augmented reality) على إنشاء نوع جديد من تجربة المستخدم (User experience) القادرة على زيادة اهتمام الطلاب ومشاركتهم في عملية التعلم. وبناء عليه صمم نموذج (TAM) ليدمج كلاً من الدوافع الخارجية (الفائدة المُدركة وسهولة الاستخدام المُدركة) والدوافع الجوهرية (متعة الاستخدام المُدركة) بحيث يمكن شرح نية الطلاب في استخدام بيئة تعليمية جديدة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار النموذج باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية، وأظهرت النتائج أن الفائدة المُدركة وسهولة الاستخدام المُدركة لها تأثير كبير على النية السلوكية لاستخدام منصة تعليم الواقع المعزز، في حين أن سهولة الاستخدام المُدركة ليس لديها أي تأثير مهم مباشر على استخدام هذه التقنية، وبالتالي أثبتت هذه الدراسة أن سهولة الاستخدام المُدركة هي العامل المؤثر الرئيسي في نية استخدام منصة تعليم الواقع المعزز.

دراسة (العلوي، الصقري، و الحراصي، 2014): هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بولايات العلوم التطبيقية بسلطنة عمان لمصادر المعلومات الإلكترونية. ولتحقيق ذلك، تم الاعتماد على مجموعة من العوامل السلوكية كالنية السلوكية للاستخدام والفائدة المُدركة. هذه العوامل وغيرها قد ترتبط أيضاً بعوامل أخرى خارجية كجودة النظام وجودة المعلومات والفروقات الفردية بين المستفيدين، وبناء على ذلك استخدمت الدراسة نموذج تقبل التكنولوجيا TAM في التعرف على العوامل السلوكية والعوامل الخارجية، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس العاملين في ست كليات متخصصة في العلوم التطبيقية بسلطنة عمان، تم اختيار 120 فرداً منهم كعينة مُثلية، وزعت عليهم استبانة اشتملت على عوامل مختلفة لقياس مدى تقبلهم لمصادر المعلومات الرقمية المتاحة على النظام الإلكتروني. أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة دالة إحصائياً عند مستوى $0.05 \leq \alpha$ في تأثير العوامل السلوكية كسهولة الاستخدام المُدركة والفائدة المُدركة في استخدام مصادر المعلومات الإلكترونية. كما أشارت إلى وجود علاقة طردية تربط بين المتغيرات الخارجية (جودة المعلومات) والمتغيرات السلوكية (سهولة الاستخدام المُدركة، والفائدة المُدركة) والتي بدورها تؤثر على النية السلوكية للاستخدام.

دراسة (Al-Azawei & Lundqvist, 2015): هدفت هذه الدراسة إلى تعديل وتوسيع عوامل نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) لفحص الرضا الملحوظ لعينة من المتعلمين العرب في التعلم عبر الإنترنت. حيث تشمل

العوامل المتكاملة في النموذج المعدل عوامل المستوى العميق (أنماط التعلم) ومستوى النوع (الجنس) والعوامل المعرفية (الكفاءة الذاتية عبر الإنترنت). تم اختيار أساليب التعلم كعامل مركزي. ومن ثم، فقد تم تطوير الدورة التدريبية عبر الإنترنت بشكل هادف لدعم قطب واحد في كل بُعد من أبعاد نموذج Felder and Silverman لأنماط التعلم (FSLSM) من أجل الكشف عن الآثار التربوية لأنماط التعلم على رضا المتعلم. وعليه شارك 70 متعلماً بشكل تطوعي في البحث، تم إجراء نمذجة المعادلات الهيكلية الجزئية للمربعات الصغرى (PLS-SEM) لفحص الفرضيات المقترحة. وتوصلت الدراسة إلى أن الفائدة المدركة لها تأثير مباشر على الرضا المتوقع، بينما فشلت الفعالية الذاتية عبر الإنترنت وسهولة الاستخدام المدركة في إظهار تأثير مباشر على الرضا المتوقع. علاوة على ذلك، لم يكن لأساليب التعلم ولا التنوع بين الجنسين تأثير مباشر على العوامل التابعة. وفقاً لذلك، اقترح البحث أنه قد يتعين دمج متغيرات أخرى لتعزيز قوة النموذج.

دراسة (Abdullah & Ward, 2016): قامت هذه الدراسة بتحديد العوامل الخارجية الأكثر استخداماً لنموذج قبول التكنولوجيا (TAM) في سياق اعتماد التعلم الإلكتروني، حيث تم إجراء تحليل كمي لـ 107 ورقة تغطي السنوات العشر الماضية. أظهرت النتائج أن الكفاءة الذاتية، والمعايير الذاتية، والاستمتاع باستخدام التقنية، والقلق أو الخوف من الاستخدام الحالي أو المستقبلي لأجهزة الكمبيوتر بشكل عام (قلق الكمبيوتر)، والخبرة هي العوامل الخارجية الأكثر استخداماً في (TAM). تمت دراسة تأثيرات هذه العوامل الخارجية شائعة الاستخدام على البنائين الرئيسيين لـ TAM، وهما سهولة الاستخدام المدركة (PEOU) والفائدة المدركة (PU)، عبر مجموعة من أنواع تقنيات التعلم الإلكتروني وأنواع مستخدمي التعلم الإلكتروني. أظهرت النتائج أن أفضل مؤشر على سهولة استخدام الطالب لأنظمة التعلم الإلكتروني هو الكفاءة الذاتية، يليها الاستمتاع، والخبرة، وقلق الكمبيوتر، والمعيار الذاتي. أفضل مؤشر على الفائدة المدركة للطلاب لأنظمة التعلم الإلكتروني هو التمتع، يليه معيار شخصي، والكفاءة الذاتية، والخبرة. باستخدام هذه العوامل الخارجية وأحجام تأثيرها على سهولة الاستخدام المدركة والفائدة المدركة، وفي النتائج اقترحت هذه الدراسة نموذجاً عاماً موسعاً لقبول التكنولوجيا للتعلم الإلكتروني.

دراسة (Elsharif, 2017): هدفت هذه الدراسة لقياس مدى استخدام برنامج Microsoft Excel من قبل المحاسبين الليبيين باستخدام نموذج قبول التكنولوجيا (TAM). كما افترضت هذه الدراسة أنه كلما زاد إدراك المحاسبين أن برنامج Microsoft Excel مفيد للعمل، زاد استخدامه من قبل المحاسبين الليبيين (فرضية الفائدة المدركة)، وكلما كان يُنظر إلى برنامج Microsoft Excel على أنه سهل الاستخدام، زاد استخدامه من قبل المحاسبين الليبيين (فرضية سهولة الاستخدام المدركة). وتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين الليبيين، تم اختيار 424 فرداً من مستخدمي البرنامج كعينة ممثلة، كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أن زيادة الاقتناع بفائدة الاستخدام وزيادة الاقتناع بسهولة استخدام برامج Microsoft Excel كلاهما يؤدي إلى زيادة استخدام هذه البرامج من قبل المحاسبين، ولكن بدرجات متفاوتة.

دراسة (تحاميد، 2018): هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مفهوم نظام قبول التكنولوجيا ومدى تطبيقه في قياس جودة أداء المكتبات العربية والعالمية من خلال مجموعة من النماذج والتجارب واتجاهات المكتبات الالكترونية بالسودان نحو استخدامه كوسيلة أساسية في عملية قياس جودة أداء المكتبات الالكترونية وتلبيتها لاحتياجات المستفيدين وفق نموذج قبول التكنولوجيا، مع اقتراح نموذج مطور لنموذج قبول التكنولوجيا، كما تهدف إلى قياس جودة خدمات المكتبات الالكترونية في السودان واختبار مدى فاعلية نموذج قبول التكنولوجيا كأساس نظري لتطبيق الجودة في تقديم خدماتها للمستفيدين. حيث اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على آراء (25) عضو هيئة تدريس و(50) من الطلاب والطالبات بجامعة السودان المفتوحة في جودة خدمات المكتبات الالكترونية، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن جودة خدمات المكتبات الالكترونية تبنى على السلوك والمعايير الفنية وسهولة استخدام نظم المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات،

خدمات المكتبات الالكترونية ذات فاعلية في تحسين وتجويد العملية التعليمية ، وفي ضوء تلك النتائج أوصى البحث بضرورة الاهتمام بتجويد وتطوير خدمات المكتبات الالكترونية في السودان ، والعمل على تطبيق نموذج قبول التكنولوجيا في تقصي فاعلية تطبيق التكنولوجيا في المكتبات ومراكز المعلومات لتقديم خدمات تتميز بالحدثة وتواكب العصر الرقمي.

دراسة (Aburagaga et al., 2020): في هذه الدراسة، تم بحث مدى إمكانية استخدام الشبكات الاجتماعية كأحد منصات توصيل التعليم عبر الإنترنت، نظرًا لسهولة الوصول إليها وشعبيتها بين الأجيال الشابة. حيث قامت هذه الدراسة بقياس وتحليل قبول أعضاء هيئة التدريس والتربويين أصحاب المصلحة لاعتماد الشبكات الاجتماعية كمنصة توصيل تعليمية. وذلك عن طريق تكييف نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) لتحديد وتحليل العوامل والمتغيرات التي تؤثر على قبول أعضاء هيئة التدريس. استخدم الباحثون TAM كمتغير داخلي، واستخدموا الخصوصية والبنية التحتية والدعم المؤسسي وأجهزة الوصول كمتغيرات خارجية لتقييم احتياجات أعضاء هيئة التدريس لتبني الشبكات الاجتماعية في البيئات التعليمية. اختبرت الدراسة 14 فرضية تقابل هذه العوامل باستخدام البيانات التي تم جمعها من 382 مبحوثاً في ست جامعات مختلفة داخل ليبيا، ونفذوا نمذجة المعادلة الهيكلية، والتحليل الوصفي، وتحليل العوامل المؤكدة. وتوصلت الدراسة إلى أن الخصوصية والدعم المؤسسي والفائدة المتصورة وسهولة الاستخدام المتصورة كان لها تأثير كبير على النية السلوكية. بالإضافة إلى ذلك، ساهمت سهولة الاستخدام المتصورة والنية السلوكية بشكل كبير في الاستخدام الفعلي للشبكات الاجتماعية. كما أظهرت النتائج أيضاً أن أعضاء هيئة التدريس وأصحاب المصلحة التربويين لم يقدموا ما يكفي للمؤسسات أو يشجعوها على استخدام الشبكات الاجتماعية في سياق المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء ليبيا.

من خلال مناقشة وتحليل الدراسات السابقة تبين أن ما يميز هذا البحث هو أن موضوعه لم ينل حظه من الدراسة المعمقة من طرف الباحثين، سوى بعض الجهود القليلة، مما شجع على البحث فيه؛ عسى أن يسهم ولو بالقليل في إثراء أدبيات الدراسة ويحاول الإجابة عن الإشكاليات التي يطرحها هذا الموضوع. ويمتاز البحث الحالي عن البحوث أو الدراسات السابقة بالآتي:

- تحديد مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد، حيث لم تحدد أي من الدراسات السابقة ذلك.
- تطوير نموذج تقبل تقنيات التدريس عن بُعد في الجامعات الليبية على أساس TAM يحتوي على الدعم الفني كمتغير خارجي.
- التطرق إلى معوقات استخدام تقنيات التدريس عن بُعد، ومحاولة بيان أثرها على استخدام هذه التقنيات.

6. حدود البحث :

تتناول هذه الدراسة مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد ضمن الحدود التالية:

- الحدود الزمانية: تمثل المدة الزمنية المحصورة بين 2021/03/15 وحتى 2021/08/31 الحد الزمني للبحث.
- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في كليات الآداب، الاقتصاد، الطب، العلوم، القانون، والهندسة التابعة لجامعة بنغازي.

بالتالي على الرغم من أن نتائج البحث تشير إلى العديد من العوامل المهمة التي تؤثر على قبول التكنولوجيا، إلا أن هذه النتائج والآثار تستند إلى دراسة واحدة تضمنت مجموعة محددة من المستخدمين في منطقة جغرافية معينة وفترة زمنية محددة. لذلك يجب توخي الحذر عند تعميم نتائج هذا البحث على مجموعات أخرى من المستخدمين في بيئات جغرافية أخرى أو في أنشطة مختلفة عن التعليم العالي.

7. الجانب النظري للبحث:

1.7. أنظمة وتقنيات التدريس عن بُعد:

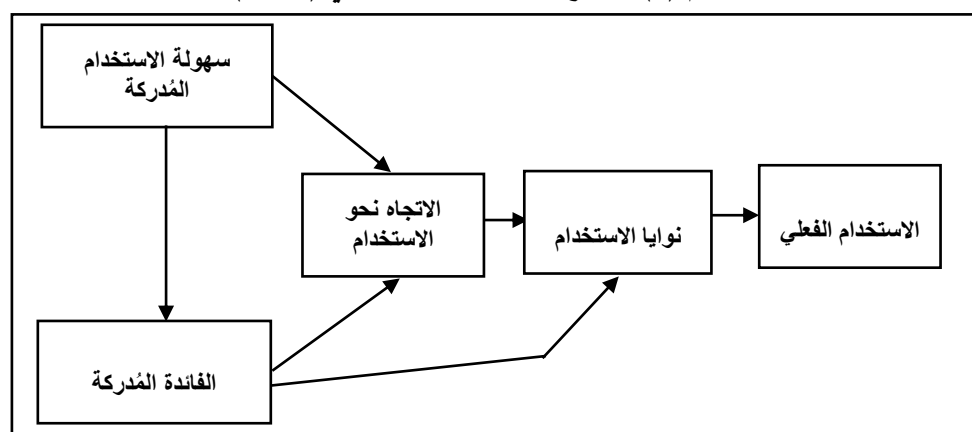
مع انتشار استخدام شبكة الويب العالمية، حددت العديد من مؤسسات التعليم العالي فرصًا لتطوير دورات للتعليم المستند إلى الويب (التعليم عن بُعد). على عكس التعلم التقليدي القائم على الفصول الدراسية (التعليم البيداغوجي)، يقدم التعليم عن بُعد مزايا متنوعة قارنت بعض الدراسات نتائج التعلم للدورات الدراسية عبر الإنترنت والفصول الدراسية التقليدية، ووجدت أن الطلاب الذين يأخذون الدورات التدريبية عبر الإنترنت تفوقوا في الأداء على أولئك الذين يأخذون الدورات التدريبية التقليدية القائمة على الحضور في الفصل الدراسي، حيث أظهرت دراستهم أن التعليم عن بُعد مناسب للتدريس والتعلم (Ngai et al., 2007).

قامت العديد من مؤسسات التعليم العالي بالفعل بالانتقال إلى التدريس عبر الإنترنت من خلال التعاقد مع موفري التكنولوجيا والبرامج التعليمية لتصميم البنية التحتية اللازمة لتخصيص برامجهم الخاصة عبر الإنترنت. حيث بدأ التحسين الحقيقي في الظهور في التسعينيات، عندما تم تقديم العديد من أنظمة التعلم المعتمدة على الويب المصممة خصيصًا مثل تقنيات التعليم عن بُعد. وفقًا لتعريف لجنة معايير تكنولوجيا التعلم (IEEE)، فإن نظام التعلم المستند إلى الويب هو: "نظام تكنولوجيا التعلم الذي يستخدم متصفحات الويب كوسيلة أساسية للتفاعل مع المتعلمين، والإنترنت أو الإنترنت كوسيلة أساسية للتواصل بين أنظمتها الفرعية ومع الأنظمة الأخرى" (Ngai et al., 2007). تعمل هذه الأنظمة كمنصة لتسهيل التدريس والتعلم. حيث تساعد في إدارة المهام العادية بالإضافة إلى تحفيز رؤية جديدة في إجراء الفصول الدراسية وتقديم محتوى الدورات. كما يمكن أيضًا استخدامها لنشر دورة تدريبية كاملة عبر الإنترنت أو لمجرد إتاحة مواد تكميلية عبر الإنترنت. تستخدم جميع الجامعات المتقدمة تقريبًا تقنيات التعليم عن بُعد لدعم التدريس والتعلم المستند إلى الويب.

2.7. نموذج قبول التكنولوجيا (TAM):

نموذج قبول التكنولوجيا (TAM)، قدمه (Davis et al., 1989)، على أساس نظرية الفعل المنطقي أو الفعل المبرر (Theory of Reasoned Action (TRA)، وهي واحدة من نماذج الإقناع السيكلوجي، وتستخدم أيضًا في التواصل الخطابي كنظرية لفهم رسائل الإقناع، واستمدت النظرية من عدة بحوث بدأت كنظرية حول اتجاه التصرف. وهي تهدف إلى شرح العلاقة بين الاتجاه وسلوك الفرد ضمن فعله، وتستخدم لتوقع تصرف الفرد بناءً على اتجاهه ومقصده من سلوك مسبق. ويعتمد قرار الشخص بالخضوع في سلوك معين على توقعه من النتائج المصاحبة لهذا السلوك (Fishbein & Ajzen, 1975) وتم تصميمه خصيصًا لشرح وللتنبؤ بقبول المستخدم لأنواع معينة من التكنولوجيا. تم بناء TAM على نتائج جماعية تشير إلى أن التكنولوجيا المطلوبة كانت تعتمد بشكل كبير على قبول المستخدم لهذه التكنولوجيا. ويتميز نموذج قبول التكنولوجيا بأنه يراعي توجهات المستفيدين، كما يتميز بالمرونة ليلتزم أوضاع المؤسسات التعليمية الأكاديمية وتقديم الوصف الكامل لأبعاد تقبل النظم التكنولوجية، وقد أظهرت العديد من الدراسات أن نموذج قبول التكنولوجيا يعتبر مؤشراً قوياً وناجحاً يمكن من خلاله التنبؤ عن رغبة الشخص في استخدام التكنولوجيا في المواقف الحياتية المختلفة (الصعيد، 2015)، وأشار إلى أن هناك عاملين رئيسيين: المنفعة المدركة، وسهولة الاستخدام المدركة يكونان هذا النموذج ويحددان مدى قبول استخدام التقنية محل البحث (علي، 2017)، والشكل التالي يوضح مكونات النموذج:

الشكل رقم (1). نموذج قبول التكنولوجيا الأصلي (TAM).



المصدر: (Zaied, 2012)

1.2.7. سهولة الاستخدام المُدرّكة أو المتوقعة (Perceived Ease Of Use):

يعرف (Davis, 1989, p. 320) سهولة الاستخدام المتوقعة بأنها "الدرجة التي يعتقد فيها الشخص بأن استخدامه لنظام معين سيكون بأقل جهد ممكن". كما تم تعريفها بأنها الدرجة التي يعتقد فيها الفرد أن استخدام التكنولوجيا سهلاً ولا يتطلب أي جهد أو معاناة (تحاميد، 2018). ويشير Davis إلى وجود تأثير مباشر وغير مباشر ذي درجة عالية من الأهمية لسهولة الاستخدام المتوقعة على النية السلوكية لمستخدم النظام المحتمل.

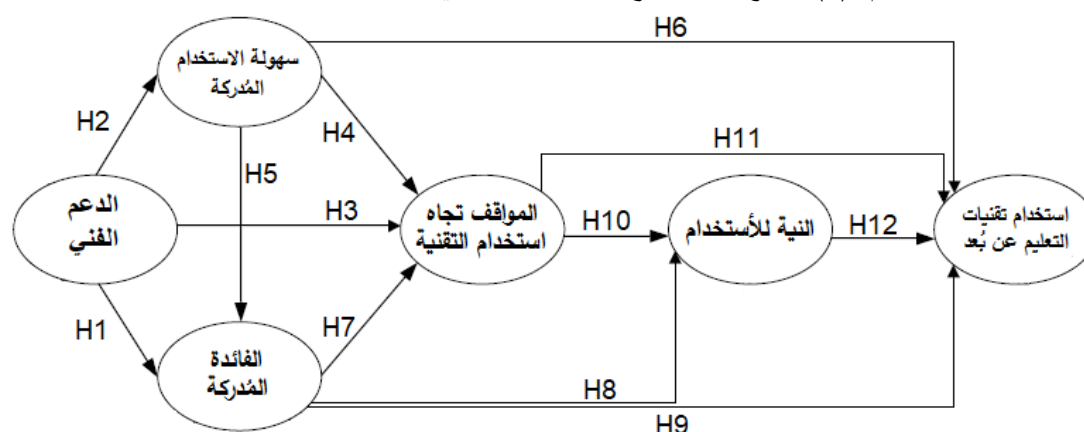
2.2.7. الفائدة المُدرّكة أو المتوقعة (Perceived Usefulness):

عرفها (Davis, 1989, p. 320) الفائدة المُدرّكة بأنها "درجة اعتقاد الشخص بأن استخدام نظام معين سيحسن من أدائه الوظيفي"، أو هي "توقعات الشخص بأن استخدامه للحاسوب سيفيد بتحسين أداء مهامه"، حيث يؤكد Davis بأن الناس يميلون إلى استخدام نظام معين حينما يعتقدون بأن هذا النظام سيمكنهم من أداء وظائفهم بصورة أحسن (Davis et al., 1989). كما عرفت (تحاميد، 2018) بأنها الدرجة التي يعتقد فيها الفرد أن استخدام التكنولوجيا يمكن أن يعزز ويحسن من أدائه في العمل.

8. نموذج البحث وفرضياته:

تم استخدام نموذج تقبل التكنولوجيا TAM على نطاق واسع للتنبؤ بقبول التقنيات الجديدة. في هذا البحث، يعتمد نموذج البحث على TAM لدراسة مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد، وتم دمج مكون "الدعم الفني" في نموذج TAM، ويعمل كامتداد لـ TAM لقياس قبول استخدام تقنيات التدريس عن بُعد. حيث يشرح نموذج البحث عن مدى استخدام تقنيات التدريس عن بُعد بالجامعات الليبية. وهو يتألف من الدعم الفني والفائدة المُدرّكة وسهولة الاستخدام المُدرّكة والموقف ونية الاستخدام (انظر الشكل رقم 2).

الشكل رقم (2). نموذج هيكل مقترح لقبول تقنيات التدريس عن بُعد بالجامعات الليبية.



المصدر: من إعداد الباحثين

أظهرت العديد من الدراسات السابقة أن هناك العديد من العوامل الخارجية التي تؤثر بشكل غير مباشر على قبول التكنولوجيا من خلال الفائدة المُدركة وسهولة الاستخدام المُدركة، مثل المتغيرات الديموغرافية، ومتغير الجودة، وغيرها (Adams et al., 1992; Fishbein & Ajzen, 1975). في هذا البحث، يتوقع الباحثون أن يكون الدعم الفني أحد هذه العوامل الخارجية التي تؤثر على قبول تقنيات التدريس عن بُعد بالجامعات اللببية. تم تعريف الدعم الفني على أنه "الخدمة التي يتم توفيرها لعملاء المنتجات التقنية والفنية لمساعدتهم على دمج منتج تقني معين في بيئة عملهم" (Das, 2003)، والتي يمكن أن تشمل مكاتب المساعدة والخطوط الساخنة وخدمات الدعم عبر الإنترنت وقواعد المعرفة الداعمة القابلة للقراءة آلياً وأنظمة الاستجابة الصوتية الهاتفية الآلية، ويشمل كذلك برامج التدريب المسبق على استخدام التقنيات (Alshammari et al., 2016). ويعد الدعم الفني أحد العوامل المهمة في قبول تقنيات التدريس عن بُعد (Ngai et al., 2007; Sumner & Hostetler, 1999; Williams, 2007). نتيجة لذلك، تم اقتراح الفرضيات الثلاثة التالية:

H1: هناك تأثير إيجابي للدعم الفني على الفائدة المُدركة من استخدام تقنيات التدريس عن بُعد.

H2: هناك تأثير إيجابي للدعم الفني على السهولة المُدركة لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد.

H3: هناك تأثير إيجابي للدعم الفني على المواقف تجاه استخدام تقنيات التدريس عن بُعد.

في النموذج العام لتقبل التكنولوجيا TAM، تم إثبات علاقة الإيمان-الموقف-النية-السلوك في دراسات مختلفة. ومع ذلك، لم يتم التحقق من الفرضيات المتعلقة بـ TAM في سياق استخدام تقنيات التدريس عن بُعد. وفي هذا البحث، تم تعريف سهولة استخدام تقنيات التدريس عن بُعد على أنها الدرجة التي يعتقد المستخدم أن استخدام تقنيات التدريس عن بُعد سيكون خالياً من الجهد (Adams et al., 1992). أظهر (Davis, 1989) أن سهولة الاستخدام لها تأثير مباشر على الفائدة المُدركة. كما أظهرت دراسات أخرى حول نموذج TAM أيضاً دعماً تجريبياً قوياً لعلاقة إيجابية بين سهولة الاستخدام المُدركة والفائدة المُدركة (Adams et al., 1992; Szajna, 1996). حيث تُعرّف الفائدة المُدركة لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد على أنها الدرجة التي يعتقد المستخدم أن استخدام هذه التقنيات من شأنه أن يعزز أدائه التدريسي (Davis, 1989). كما يفترض نموذج TAM أن الفائدة المُدركة وسهولة الاستخدام المُدركة لها تأثير مباشر على المواقف تجاه استخدام أي تقنية جديدة. أما بالنسبة للموقف فهو الدرجة التي يهتم بها المستخدم بأنظمة أو تقنيات معينة، والتي لها تأثير مباشر على نية استخدام تلك التقنيات المحددة في المستقبل (Davis, 1989) والاستخدام الفعلي لها (Bajaj & Nidumolu, 1998). كما أن مدى استخدام التقنيات على مدى وحدة زمنية ثابتة يتأثر بنية الاستخدام (Davis et al., 1989). بالإضافة إلى ذلك، يتأثر استخدامها أيضاً بسهولة الاستخدام المُدركة والفائدة المُدركة (Davis et al., 1989; Igarria, 1990; Selim, 2003). نتيجة لذلك، تم اقتراح الفرضيات التالية بناءً على علاقات نموذج TAM:

H4: هناك تأثير إيجابي لسهولة الاستخدام المُدركة على المواقف تجاه استخدام تقنيات التدريس عن بُعد.

H5: هناك تأثير إيجابي لسهولة الاستخدام المُدركة على الفائدة المُدركة لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد.

H6: هناك تأثير إيجابي لسهولة الاستخدام المُدركة على استخدام تقنيات التدريس عن بُعد.

H7: هناك تأثير إيجابي للفائدة المُدركة على المواقف تجاه استخدام تقنيات التدريس عن بُعد.

H8: هناك تأثير إيجابي للفائدة المُدركة على نية استخدام تقنيات التدريس عن بُعد.

H9: هناك تأثير إيجابي للفائدة المُدركة على استخدام تقنيات التدريس عن بُعد.

H10: هناك تأثير إيجابي للمواقف تجاه استخدام تقنيات التدريس عن بُعد على نية استخدام هذه التقنيات.

H11: هناك تأثير إيجابي للمواقف تجاه استخدام تقنيات التدريس عن بُعد على استخدام هذه التقنيات.

H12: هناك تأثير إيجابي لنية استخدام تقنيات التدريس عن بُعد على استخدام هذه التقنيات.

9. منهجية البحث:

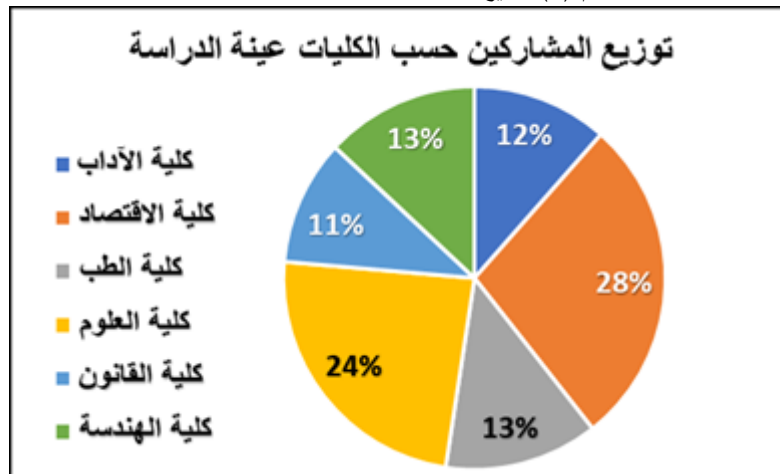
1.9. تطوير أداة البحث:

تتكون الاستبانة من 25 عنصرًا لتقييم ستة تراكيب للنموذج المقترح. حيث تم تكيف هذه العناصر من الدراسات السابقة وتم تنقيحها لجعلها ذات صلة خاصة بالبحث الحالي. وتم إضافة عنصر الدعم الفني باستخدام مقياس مقتبس من (Igbaria, 1990; Ngai et al., 2007) ويتألف من ستة عناصر تقيس مدى توفر المساعدة الفنية والتعليمات المتخصصة والتدريب وغيرها في دعم استخدام تقنيات التدريس عن بُعد. العناصر المستخدمة لبناء الفائدة المدركة وسهولة الاستخدام المدركة تستند إلى المقياس من (Adams et al., 1992) مع بعض التعديلات. تم قياس الموقف والنية للاستخدام باستخدام المقياس الموصى به من قبل (Fishbein & Ajzen, 1975). تم قياس هذه التركيبات الخمسة على مقياس ليكرت من خمس نقاط يتراوح من (1) "لا أوافق بشدة" إلى (5) "أوافق بشدة". وللتحقيق في قبول تقنيات التدريس عن بُعد، طُلب من المستجيبين تقييم معدل تكرار استخدامهم لتقنيات التدريس عن بُعد خلال الثلاثين يوماً الأخيرة، وخلال اليوم الواحد على مقياس مكون من سبع نقاط.

2.9 جمع البيانات:

اعتمدت منهجية البحث على بيانات كمية تم جمعها من خلال استبانة وزعت على عينة عشوائية من أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الليبية. حيث أجري البحث على مرحلتين: دراسة استطلاعية واستبانة. حيث تم اختبار الاستبانة بشكل استطلاعي على 30 عضو هيئة تدريس تم اختيارهم عشوائيًا من جامعة بنغازي، وبناءً على التغذية الراجعة من الاختبار الاستطلاعي، تم تنقيح الاستبانة وتطويرها بشكل نهائي. وحيث أن حجم المجتمع المتمثل في أعضاء هيئة التدريس كان غير معلوم بالنسبة للباحثين، تم تحديد حجم العينة ليكون 384 عينة وفقاً لـ (Krejcie & Morgan, 1970).

الشكل رقم (3) توزيع المشاركين حسب الكليات عينة الدراسة.



وبما أن مجتمع الدراسة تمثل في أعضاء هيئة التدريس العاملين بالجامعات الليبية، تم أخذ عينة عشوائية بسيطة منهم تمثلت في أعضاء هيئة التدريس العاملين في بعض كليات جامعة بنغازي، حسب الموضح في الشكل رقم (3) أعلاه، وتم توزيع 385 استبانة على هذه العينة، جمع منها 353 صحيفة، وبعد الفحص تبين أن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل كان 330 استبانة.

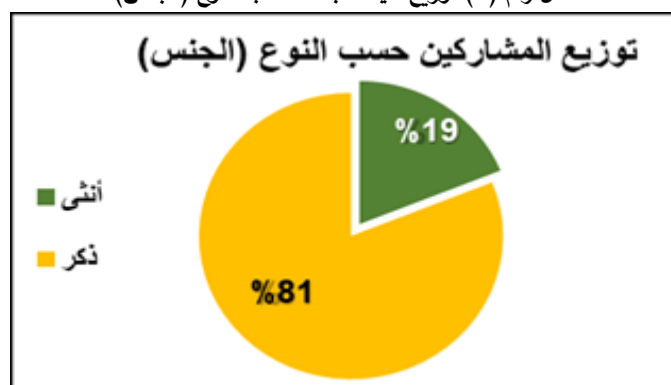
يتضح من الشكل رقم (3) أن نسب المشاركين في البحث حسب الكليات كانت متقاربة، (11%، 12%، 13%، 13%، 24%، 28% على التوالي)، وهذا يعني أن حصة المشاركة في العينة كانت متناسبة لكل الكليات محل الدراسة، مما يزيد من الثقة والاعتمادية على النتائج التي سيتوصل لها هذا البحث.

10. الجانب العملي للبحث:

1.10. المتغيرات الديموغرافية والإحصاء الوصفي:

1.1.10. توزيع عينة البحث حسب النوع (الجنس):

في هذا الجانب تم إحصاء عدد المشاركين في البحث وتوزيعهم حسب جنسهم، وهذا ما يظهره الشكل التالي: الشكل رقم (4) توزيع عينة البحث حسب النوع (الجنس).

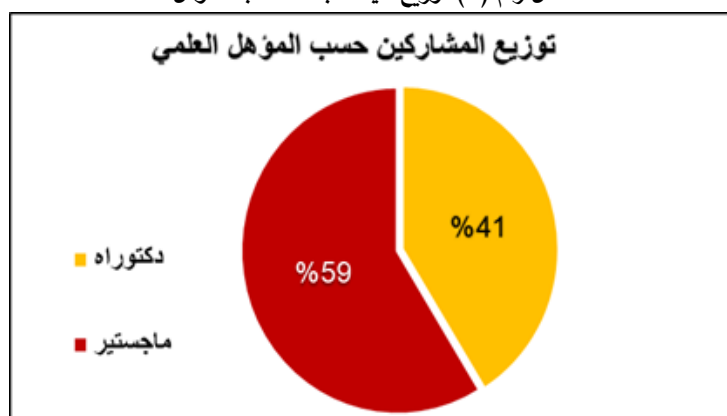


يتضح من الشكل رقم (4) أن 19% من أفراد العينة كانوا من الإناث، و81% من أفراد العينة كانوا من الذكور، وهذا يوضح أن أعضاء هيئة التدريس في الجامعة أغلبهم من الذكور.

2.1.10. توزيع عينة البحث حسب المؤهل العلمي:

في هذا الجزء تم إحصاء عدد المشاركين في البحث وتوزيعهم حسب مؤهلاتهم العلمية، وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (5) توزيع عينة البحث حسب المؤهل

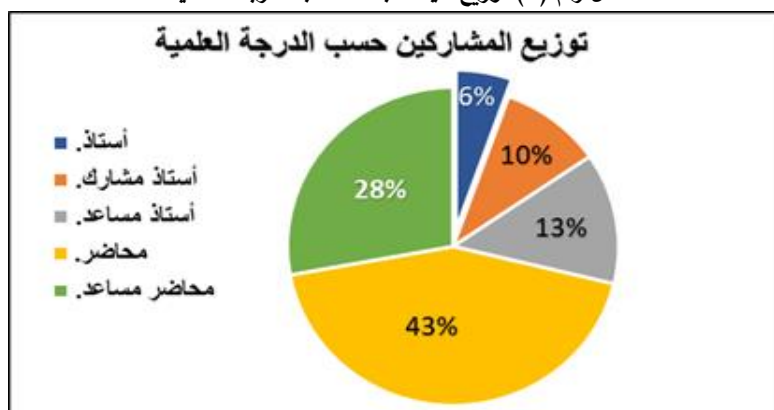


يتضح من الشكل رقم (5) أن 59% من أفراد العينة حاصلون على درجة الماجستير، و41% من أفراد العينة يحملون درجة الدكتوراه، وهذا يعني أن هناك تناسب في المؤهل العلمي للمشاركين في البحث.

3.1.10. توزيع عينة البحث حسب الدرجة العلمية:

في هذا الجزء تم إحصاء عدد المشاركين في البحث وتوزيعهم حسب درجاتهم العلمية، وهذا ما يظهره في الشكل التالي:

الشكل رقم (6) توزيع عينة البحث حسب الدرجة العلمية.

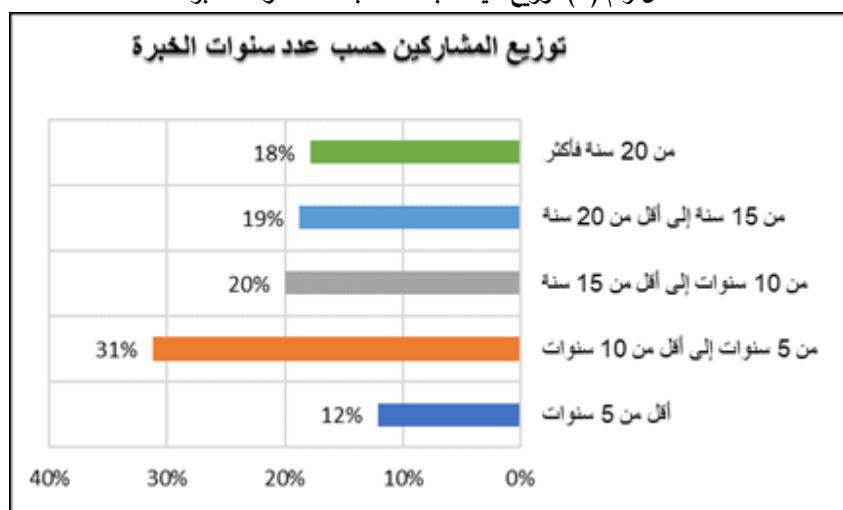


كما يتضح من الشكل رقم (6) أن المشاركين في البحث توزعوا حسب درجاتهم العلمية بنسب متفاوتة، حيث كانت أعلى نسبة 43% تخص درجة المحاضر، تليها نسبة 28% لدرجة المحاضر المساعد، ثم حلت بعدها 13% لدرجة الأستاذ المساعد، وجاءت درجتى الأستاذ المشارك، والأستاذ أخيراً بنسبة 10%، و6% على التوالي مما يشير إلى أن الكليات محل الدراسة تعاني من نقص واضح في الدرجات العلمية العالية.

4.1.10. توزيع عينة البحث حسب عدد سنوات الخبرة:

تم في هذا الجزء إحصاء عدد المشاركين في البحث وتوزيعهم حسب عدد سنوات خبرتهم في مجال عملهم، وهذا ما يظهره الشكل التالي:

الشكل رقم (7) توزيع عينة البحث حسب عدد سنوات الخبرة.



بالنسبة لسنوات الخبرة، فإن الشكل رقم (7) يوضح أن 12% فقط من المشاركين في البحث خبرتهم أقل من 5 سنوات، وفي المقابل معظم أفراد العينة 88% منهم، لديهم خبرة تمتد من 5 سنوات فأكثر في مجال عملهم، مما يزيد من مصداقية استجاباتهم لأسئلة البحث.

5.1.10. معوقات استخدام تقنيات التدريس عن بُعد من وجهة نظر المشاركين في البحث:

تم في هذا الجزء إحصاء آراء المشاركين في البحث لغرض حصر معوقات استخدام تقنيات التدريس عن بُعد، وذلك باستخدام اختبار ت للعينات الواحدة One-Sample T Test، وهذا ما يظهره الجدول رقم (1)، حيث كانت نتيجة هذا الحصر تشير إلى أن أكبر معوق لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد وذلك بنسبة (92%) هو ضعف البنية التحتية لشبكة الانترنت، جاء بعد ذلك عدم توافر الدعم الفني بنسبة (91%)، ثم عدم توافر الإمكانيات المادية للربط بالشبكة الإلكترونية (الإنترنت)، ونقص تجهيزات المختبرات بالأدوات والأجهزة الحديثة بنسبة (89% لكليهما)، ثم تركزت (87%) من آراء المشاركين حول قلة الوعي بأهمية التدريس عن بُعد في المجتمع، وبنفس النسبة لعدم وجود معايير ثابتة للتدريس عن بُعد. ومن ثم اختار (85%) من المشاركين عدم توافر التدريب المناسب على التدريس عن بُعد، وعدم توافر أجهزة الحاسوب الكافية بنفس النسبة على التوالي، ثم جاء تالياً كلاً من عدم مناسبة بنية المختبرات ومكوناتها عند إدخال أية وسيلة تكنولوجية حديثة، وافتقار التدريس عن بُعد لأسلوب التفاعل والاتصال المباشر بين عضو هيئة التدريس والطالب بنسبة (84% لكليهما). بعد ذلك حلت صعوبة تطبيق التدريس عن بُعد في بعض المواد التي تحتاج إلى المهارات العملية بنسبة مئوية بلغت (83%)،

الجدول رقم (1) معوقات التدريس عن بُعد من وجهة نظر المشاركين في البحث.

ت	المعوقات	N	Mean	S.D.	T-Value	Sig.	%
1	ضعف البنية التحتية لشبكة الانترنت.	330	4.6	0.491	59.24	0	92%
2	عدم توافر الدعم الفني اللازم لبرامج وتقنيات التدريس عن بُعد.	330	4.533	0.500	55.748	0	91%
3	عدم توافر الإمكانيات المادية للربط بالشبكة الإلكترونية (الإنترنت).	330	4.467	0.807	33.025	0	89%
4	نقص تجهيزات المختبرات بالأدوات والأجهزة الحديثة اللازمة للتدريس عن بُعد.	330	4.467	0.807	33.025	0	89%

5	قلة الوعي بأهمية التدريس عن بُعد في المجتمع.	330	4.333	0.790	30.659	0	87%
6	عدم وجود معايير ثابتة للتدريس عن بُعد.	330	4.333	0.700	34.588	0	87%
7	عدم توافر التدريب المناسب على التدريس عن بُعد.	330	4.267	0.855	26.911	0	85%
8	عدم توافر أجهزة الحاسوب الكافية.	330	4.267	0.930	24.743	0	85%
9	عدم مناسبة بنية المختبرات ومكوناتها عند إدخال أية وسيلة تكنولوجية حديثة.	330	4.200	0.834	26.140	0	84%
10	افتقاره لأسلوب التفاعل والاتصال المباشر بين عضو هيئة التدريس والطالب.	330	4.200	0.834	26.140	0	84%
11	صعوبة تطبيق التدريس عن بُعد في بعض المواد التي تحتاج إلى مهارات العملية.	330	4.133	0.807	25.519	0	83%
12	عدم استجابة الطلبة لنمط التدريس عن بُعد.	330	3.933	1.125	15.068	0	79%
13	نقص القدرة والكفاءة على استخدام اللغة الإنجليزية.	330	3.867	0.958	16.429	0	77%
14	عدم التعاون بين الجامعات والمعاهد العليا في تناول الخبرات في مجال التدريس عن بُعد.	330	3.733	0.999	13.331	0	75%
15	عدم توافر الخصوصية والسرية في حفظ البيانات والمعلومات.	330	3.667	1.077	11.249	0	73%
16	غموض فلسفة وأهداف التدريس عن بُعد.	330	3.667	1.013	11.96	0	73%
17	عدم توافر عضو هيئة التدريس الذي يجيد تصميم أو تعميم برامج وتقنيات التدريس عن بُعد.	330	3.467	1.026	8.265	0	69%
18	نقص القدرة والكفاءة على استخدام التدريس عن بُعد.	330	3.467	1.026	8.265	0	69%
19	أعداد الطلبة الكبير لا يسمح باستخدام برامج وتقنيات التدريس عن بُعد.	330	2.733	1.342	3.610	0	55%

جاء بعد ذلك عدم استجابة الطلبة لنمط التدريس عن بُعد بنسبة (79%)، تليه جاء نقص القدرة والكفاءة على استخدام اللغة الإنجليزية بنسبة (77%). حل بعد ذلك عدم التعاون بين الجامعات والمعاهد العليا في تناول الخبرات في مجال التدريس عن بُعد بنسبة (75%)، وكان تركيز المشاركين فوق المتوسط بالنسبة لعدم توافر الخصوصية والسرية في حفظ البيانات والمعلومات، وغموض فلسفة وأهداف التدريس عن بُعد، حيث بلغت نسبة كل منهما (73%). وبعد ذلك حل عدم توافر عضو هيئة التدريس الذي يجيد تصميم أو تعميم برامج وتقنيات التدريس عن بُعد، ونقص القدرة والكفاءة على استخدام التدريس عن بُعد، حيث بلغت نسبة كل منهما (69%). وفي آخر المعوقات حل خيار أعداد الطلبة الكبير بنسبة (55%).

2.10. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

في هذه الفقرة سنبدأ بتطبيق الأدوات الإحصائية لتحليل الاستبانة واستخلاص النتائج من خلال ما يلي:

1.2.10. الدراسة الاستكشافية والتوكيدية (PLS):

1.1.2.10. تقييم نموذج القياس:

أ. الصدق التقاربي (Convergent Validity):

يقيس الصدق التقاربي مدى تقارب وتوافق الأسئلة من بعضها البعض، بواسطة عدة معايير، واستنادا إلى (Hair et al., 2017) فمعايير تقييم الصدق التقاربي هي:

- معاملات Rho.
- معامل ألفا كرونباخ (α) Cronbach's alpha.
- الموثوقية المركبة (CR) (Composite Reliability).
- متوسط التباين المستخرج (AVE) ((Average Variance Extracted)).
- معامل التحميل (Loading Factor).

والجدول رقم (2) يبين نتائج قياس معايير الصدق التقاربي للنموذج المستخدم في هذا البحث.

الجدول (2) نتائج قياس معايير الصدق التقاربي للنموذج

المتغيرات الكامنة	بند السؤال Item	تحميل العامل Factor Loading	متوسط التباين المستخرج AVE	الموثوقية المركبة CR	ألفا كرونباخ	Rho
الدعم الفني	Technical support 1	0.841	0.667	0.923	0.904	0.957
	Technical support 2	0.819				
	Technical support 3	0.805				
	Technical support 4	0.793				
	Technical support 5	0.799				
	Technical support 6	0.841				
سهولة الاستخدام المدركة	Perceived ease of use 1	0.778	0.662	0.907	0.872	0.877
	Perceived ease of use 2	0.800				
	Perceived ease of use 3	0.823				
	Perceived ease of use 4	0.832				
	Perceived ease of use 5	0.833				
الفائدة المدركة	perceived usefulness 1	0.865	0.728	0.941	0.925	0.927
	perceived usefulness 2	0.876				
	perceived usefulness 3	0.888				
	perceived usefulness 4	0.815				
	perceived usefulness 5	0.888				
	perceived usefulness 6	0.779				
السلوك تجاه تقنيات التعليم عن بُعد	Attitudes towards technology 1	0.881	0.764	0.928	0.897	0.898
	Attitudes towards technology 2	0.879				
	Attitudes towards technology 3	0.866				
	Attitudes towards technology 4	0.871				
نية الاستخدام	Intent to use 1	0.944	0.903	0.949	0.893	0.901
	Intent to use 2	0.957				
الاستخدام الفعلي	System usage 1	0.915	0.783	0.878	0.728	0.760
	System usage 2	0.854				

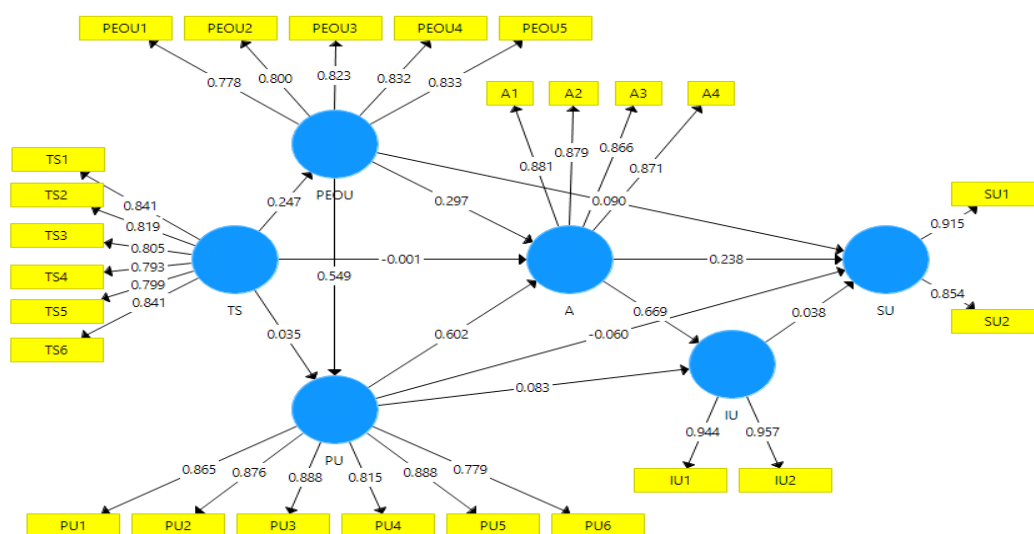
المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS

يتبين من النتائج، تحقق صحة التقارب في نموذج القياس، وأن كل مؤشر قياس يوزع تباين أكثر للمتغير الكامن، أي أعلى من توزيعه على خطأ القياس، وأن هناك تقارب وتوافق في الأسئلة مع بعضها البعض. وهذا يتضح من خلال نتائج المؤشرات في الجدول رقم (2) والشكل رقم (8)، والتي تبين أن:

- جميع معاملات Rho معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأنها أكبر من 0.70 حسب (Fornell & Larcker, 1981)، وحسب (Dragan & Topolsek, 2014) فإن هذا المعامل أكثر دقة من معامل ألفا كرونباخ لأنه يدمج الأخطاء في عملية حسابه (Hair et al., 2017).
- جميع معاملات ألفا كرونباخ معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأن قيمها أكبر من 0.70 وهذا ما يتطابق مع مؤشر الموثوقية المركبة حسب (Henseler et al., 2009; Hulland, 1999).
- جميع معاملات CR معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأنها أكبر من 0.70 حسب (Afthanorhan, 2014; Hulland, 1999) وهذا ما يدل على وجود ترابط بين فقرات البحث في قياس المتغيرات الكامنة وبالتالي وجود موثوقية لنموذج القياس المستعمل.
- جميع معاملات AVE معنوية ومقبولة من الناحية الإحصائية لأن قيمها أكبر من 0.50 حسب (Fornell & Larcker, 1981) مما يدل على أن كل متغير كامن يشرح أكثر من النصف لتباينات مؤشرات، وبالتالي فصحة التقارب قد تحققت في هذا النموذج.

- جميع الأسئلة معامل تحميلها (Factor Loading ≤ 0.7) أي أنها صالحة لتمثيل المتغير الكامن.

الشكل رقم (8) نموذج ومقاييس البحث.



المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS

ب. الصدق التمييزي (Discriminant validity):

هناك معيارين لتقييم الصدق التمييزي حسب (Hair et al., 2010, 2017) وهي كما يلي:

1- التباين بين الأسئلة (Cross loading):

نتحقق بأن الأسئلة التي تقيس متغير كامن ما لا تقيس متغير كامن آخر، وذلك بأن تكون قيمة العلاقة بين السؤال ومتغيره الكامن أكبر من قيمة علاقته مع متغير كامن آخر، لكي نقول إن الأسئلة مستقلة. وهذا ما يتفق مع نموذج دراستنا والجدول (3) يبين ذلك.

الجدول (3) التباين بين الأسئلة.

المتغيرات الكامنة	بند السؤال Item	الدعم الفني	سهولة الاستخدام المدركة	الفائدة المدركة	المواقف تجاه التقنية	نية الاستخدام	الاستخدام الفعلي
الدعم الفني	Technical support 1	0.841	0.233	0.069	0.148	-0.039	0.246
	Technical support 2	0.819	0.162	0.115	0.097	-0.132	0.187
	Technical support 3	0.805	0.186	0.034	0.098	0.018	0.181
	Technical support 4	0.793	0.051	0.076	0.016	-0.078	0.096
	Technical support 5	0.799	0.163	0.222	0.106	0.016	0.070
	Technical support 6	0.842	0.265	0.211	0.241	0.012	0.187
سهولة الاستخدام المدركة	Perceived ease of use 1	0.063	0.781	0.354	0.430	0.375	0.208
	Perceived ease of use 2	0.241	0.796	0.463	0.530	0.412	0.196
	Perceived ease of use 3	0.302	0.821	0.472	0.534	0.465	0.215
	Perceived ease of use 4	0.219	0.832	0.472	0.518	0.443	0.116
	Perceived ease of use 5	0.144	0.837	0.490	0.547	0.513	0.194
الفائدة المدركة	perceived usefulness 1	0.206	0.540	0.865	0.657	0.517	0.141
	perceived usefulness 2	0.146	0.418	0.876	0.600	0.483	0.171
	perceived usefulness 3	0.076	0.392	0.888	0.656	0.566	0.100
	perceived usefulness 4	0.123	0.451	0.815	0.693	0.424	0.201
	perceived usefulness 5	0.226	0.549	0.888	0.726	0.559	0.197
	perceived usefulness 6	0.080	0.488	0.779	0.581	0.497	0.186
المواقف تجاه استخدام التقنية	Attitudes towards technology 1	0.243	0.609	0.680	0.881	0.572	0.248
	Attitudes towards technology 2	0.124	0.637	0.648	0.879	0.718	0.160
	Attitudes towards technology 3	0.078	0.447	0.703	0.866	0.651	0.295
	Attitudes towards technology 4	0.174	0.517	0.654	0.871	0.616	0.267

0.222	0.945	0.641	0.565	0.522	-0.032	Intent to use 1	نية الاستخدام
0.208	0.956	0.747	0.570	0.518	-0.021	Intent to use 2	
0.915	0.189	0.28	0.173	0.205	0.202	System usage 1	الاستخدام الفعلي
0.854	0.216	0.201	0.173	0.198	0.16	System usage 2	

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS

2- تداخل الأبعاد مع بعضها البعض (Variable Correlation-R² of AVE):

نقيس اختلاف الأبعاد، ويجب أن تكون قيمة العلاقة بين البعد ونفسه أكبر من قيمة العلاقة مع بعد آخر، لكي نقول إن الأبعاد مستقلة حسب معايير Fornell-Larcker والجدول رقم (4) يقيس ذلك، حيث نجد أن المتغيرات الكامنة لها قيمة العلاقة مع نفسها أكبر من قيمة العلاقة مع متغير كامن آخر، وعليه نقول إن هذه المتغيرات الكامنة مستقلة. وعليه نعتمد نموذج البحث.

الجدول (4) تداخل الأبعاد مع بعضها البعض باستخدام مقياس Fornell-Larcker.

الأبعاد	الاستخدام الفعلي	الدعم الفني	الفائدة المُدركة	المواقف تجاه التقنية	سهولة الاستخدام المُدركة	نية الاستخدام
الاستخدام الفعلي	0.885					
الدعم الفني	0.207	0.817				
الفائدة المُدركة	0.195	0.171	0.853			
المواقف تجاه التقنية	0.276	0.176	0.678	0.874		
سهولة الاستخدام المُدركة	0.227	0.245	0.558	0.633	0.814	
نية الاستخدام	0.226	-0.028	0.597	0.733	0.546	0.950

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS

2.1.2.10. اختبار النموذج الهيكلي:

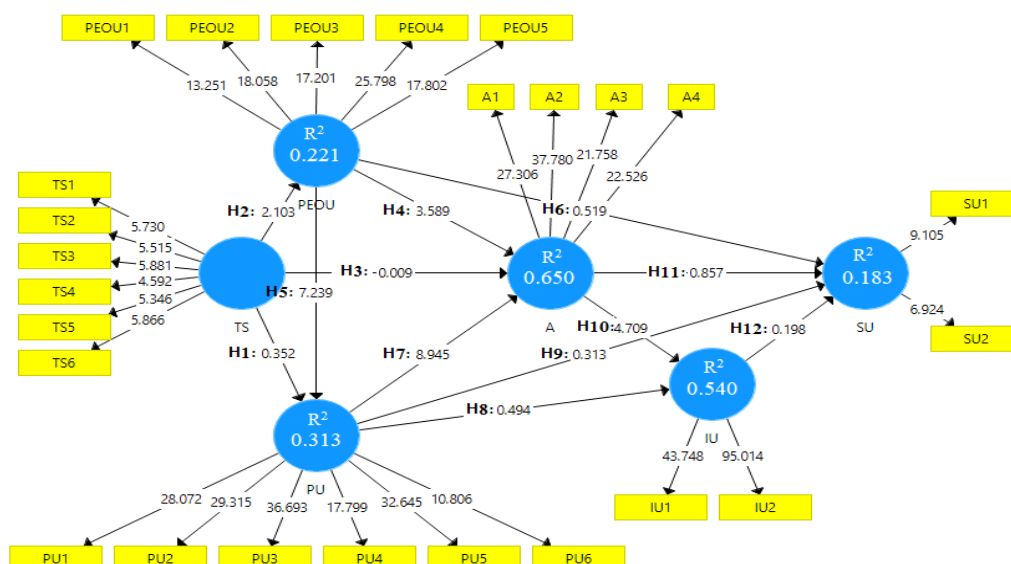
في الواقع، تم استخدام مقياسين لتحديد اختبار النموذج الهيكلي للبحث، الأول استخدم الأهمية الإحصائية لاختبارات (ت) T-test لمعاملات المسارات المقدرة (β) لغرض اختبار الفرضيات، والثاني لغرض قياس قدرة النموذج على حساب وتوضيح التباين الكلي في المتغيرات التابعة (R^2). وهذا ما يتضح في الفقرتين التاليتين:

أ. المسارات واختبار الفرضيات:

من أجل فحص أهمية وتحقيق فروض البحث، تم إتباع الأساس الذي اقترحه (Martínez & Aluja, 2015) بحيث تكون قيمة T-value < 1.69 حتى تكون معنوية عند مستوى 0.050 ، وبالتالي، فإن الأهمية الإحصائية لكل مسار مقدرة باستخدام طريقة تقنية Bootstrapping PLS-SEM بإعادة معاينة للعينة 5000 مرة للحصول على قيمة (ت) t-values (Chin, 1998)، الشكل (9) والجدول (5) يوضحان ذلك كما يوضحان العلاقات الهيكلية المهمة بين متغيرات الدراسة.

تفترض الفرضيات 1 و 2 و 3 أن للدعم الفني تأثير إيجابي على الفائدة المُدركة (H_1) وسهولة الاستخدام المُدركة (H_2) والمواقف تجاه التقنية (H_3). حيث تُظهر النتائج أن الدعم الفني له تأثير مباشر قوي فقط على سهولة الاستخدام المُدركة ($\beta = 0.247$ ؛ $p > 0.05$). على الرغم من أن التأثير المباشر للدعم الفني على الفائدة المُدركة وعلى والمواقف تجاه التقنية هو غير مهم ($\beta = 0.035$ و -0.001 على التوالي؛ $p < 0.05$) ، تجدر الإشارة إلى أن التأثير غير المباشر على المواقف تجاه التقنية من خلال الفائدة المُدركة وسهولة الاستخدام المُدركة قوي جدًا ($\beta = 0.279$ و 0.602 على التوالي؛ $p > 0.05$). نتيجة لذلك، يتم قبول H_2 بينما يتم رفض (H_1) و (H_3).

الشكل رقم (9) معاملات المسار لفرضيات البحث.



المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS

بعد ذلك تبحت الفرضيات 4 و 5 و 6 في العلاقة بين سهولة الاستخدام المدركة والمواقف تجاه التقنية (4H) والفائدة المدركة (5H) والاستخدام الفعلي (6H). سهولة الاستخدام المدركة لها تأثير مباشر إيجابي على المواقف تجاه التقنية ($\beta = 0.297$, $p > 0.05$)، وكذلك الفائدة المدركة ($\beta = 0.549$, $p > 0.05$)، على الرغم من ذلك كانت العلاقة بين سهولة الاستخدام المدركة والاستخدام الفعلي غير مهمة حيث كانت ($\beta = 0.090$, $p < 0.05$). لذلك يتم قبول (4H) و (5H) ويتم رفض (6H).

الجدول (5) معاملات المسار لفرضيات البحث (STDEV, T-Values, P-Values) Path Coefficients

الفرضية	العلاقة	Std-â	Mean	Std. Error	T-value	P-Value	F²	القرار
1H	الدعم الفني الفائدة المدركة	0.035	0.048	0.100	0.352	0.725	0.002	رفض
2H	الدعم الفني سهولة الاستخدام المدركة	0.247	0.267	0.117	2.103	0.005	0.650	قبول
3H	الدعم الفني المواقف تجاه التقنية	-0.001	0.006	0.060	0.009	0.993	0.000	رفض
4H	سهولة الاستخدام المدركة المواقف تجاه التقنية	0.297	0.291	0.083	3.589	0.000	0.168	قبول
5H	سهولة الاستخدام المدركة الفائدة المدركة	0.549	0.548	0.076	7.239	0.000	0.412	قبول
6H	سهولة الاستخدام المدركة الاستخدام الفعلي	0.090	0.101	0.172	0.519	0.603	0.005	رفض
7H	الفائدة المدركة المواقف تجاه التقنية	0.602	0.605	0.067	8.945	0.000	0.711	قبول
8H	الفائدة المدركة نية الاستخدام	0.083	0.087	0.169	0.494	0.622	0.006	رفض
9H	الفائدة المدركة الاستخدام الفعلي	-0.060	-0.056	0.193	0.313	0.755	0.002	رفض
10H	المواقف تجاه التقنية نية الاستخدام	0.669	0.665	0.142	4.709	0.000	0.400	قبول
11H	المواقف تجاه التقنية الاستخدام الفعلي	0.238	0.211	0.278	0.857	0.392	0.017	رفض
12H	نية الاستخدام الاستخدام الفعلي	0.038	0.053	0.193	0.198	0.843	0.001	رفض

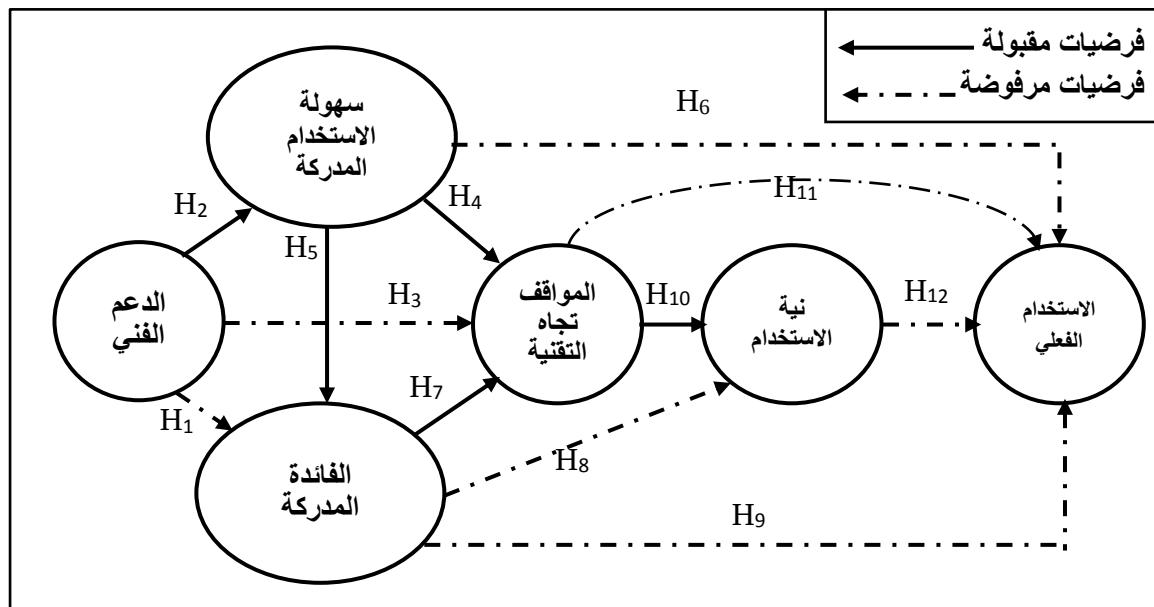
المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS

تركز الفرضيات 7 و 8 و 9 على تأثير الفائدة المدركة على المواقف تجاه التقنية (7H) وتأثيرها على نية الاستخدام (8H) وتأثيرها على الاستخدام الفعلي (9H). على غرار الدراسات الأخرى التي أجريت على TAM (Davis, 1989; Davis et al., 1989)، فإن الفائدة المدركة لها تأثير إيجابي مباشر على المواقف تجاه التقنية ($\beta = 0.602$, $p > 0.05$)، ولكن من ناحية أخرى نجد أن العلاقة بين الفائدة المدركة ونية الاستخدام، والاستخدام الفعلي، غير مهمة حيث كانت ($\beta = 0.083$ و -0.060 على التوالي؛ $p < 0.05$). لذلك يتم قبول (7H) ويتم رفض (8H) و (9H).

افترضت الفرضيتان 10 و 11 وجود علاقة بين المواقف تجاه التقنية ونية الاستخدام (H_{10}) وعلاقة بين المواقف تجاه التقنية والاستخدام الفعلي (H_{11}). توصل البحث إلى أن العلاقة بين المواقف تجاه التقنية ونية الاستخدام كانت قوية ($\beta = 0.669$ ، $p > 0.05$)، ولكن كانت العلاقة بين المواقف تجاه التقنية والاستخدام الفعلي غير مهمة ($\beta = 0.238$ ، $p < 0.05$). لذلك يتم قبول (H_{10}) ويتم رفض (H_{11}).

ركزت الفرضية 12 الأخيرة على تأثير نية الاستخدام على الاستخدام الفعلي (H_{12}). حيث تُظهر النتائج أنه لا توجد علاقة مباشرة قوية بينهما ($\beta = 0.038$ ، $p < 0.05$). لذلك يتم رفض هذه الفرضية، والشكل رقم (10) يبين نموذج البحث بعد الوصول للنتائج السابقة:

الشكل رقم (10) نموذج البحث المعدل.



المصدر: من إعداد الباحثين

ب. حجم التأثير (F^2): Effect Size

بالإضافة إلى حساب قيمة R^2 - التي حسبت في الفقرة (ج) لاحقاً - فإنه يتوجب أن يتعرف الباحثون إلى مساهمة كل متغير في تكوين هذه القيمة، وهذا ما يسمى بقيمة حجم التأثير والذي يتم احتسابه من خلال تقدير انموذج المسار مرتين وحساب الفرق في قيمة R^2 بعد حذف إحدى المتغيرات، ولتقييم النتائج فإن (Hair et al., 2017) أشار إلى أن القيم (0.02، 0.15، 0.35) تشير إلى تأثير صغير، متوسط، وكبير على التوالي. يكشف الجدول (5) عن قيم f^2 والتي ظهرت مواكبة للنتائج التي تم الوصول إليها باستخدام P-Value، حيث كانت قيم f^2 منخفضة في الفرضيات التي تم رفضها، ومتوسطة أو كبيرة في الفرضيات التي تم قبولها حسب الواضح في الجدول.

ج. معامل التحديد R^2 :

المؤشر R^2 يعكس حجم تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع، أي بمعنى أن هذا المؤشر يقيس قدرة المتغيرات المستقلة على شرح المتغير التابع حيث تشير الدراسات إلى أن قيمة R^2 تعتبر مقبولة عندما تتجاوز 25% (Hair et al., 2017)، بناءً على ذلك تعتبر R^2 مقبولة بالنسبة لمعظم متغيرات الدراسة، على الرغم من حجمها المنخفض في إثنين منهما.

يتضح من الجدول رقم (6) أن المتغيرات الكامنة في هذا البحث لها قدرة ما بين المنخفضة والمتوسطة لشرح هذه المتغيرات حيث كانت النسبة تتراوح بين (18.3% - 65.0%)، وهي نسبة من منخفضة إلى متوسطة حسب معيار (Falk & Miller, 1992).

الجدول (6) معامل التحديد ² R

المتغيرات الكامنة	R Square	حجم الأثر
الاستخدام الفعلي SU	18.3 %	منخفض
سهولة الاستخدام المُدرّكة PEOU	22.1 %	منخفض
الفائدة المُدرّكة PU	31.3 %	منخفض
المواقف تجاه التقنية AT	65.0 %	متوسط
نية الاستخدام IU	54.0 %	متوسط

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Smart PLS

هذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر على مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد. وبالتالي يجب أن تستكشف البحوث المستقبلية المتغيرات الأخرى التي قد يكون لها تأثير على تقبل أعضاء هيئة التدريس لتلك التقنيات واستخدامها، مثل دعم الزملاء، وضغط الزملاء، وثقافة التدريس عن بُعد في مؤسسات التعليم العالي، وغيرها من المتغيرات.

كما يوضح تحليل النموذج الهيكلي أن سهولة الاستخدام هي العامل المهيمن الذي يؤثر على مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد، يأتي بعده مباشرة الفائدة المُدرّكة. وهذا ما تؤكد أيضاً النتائج المتعلقة بالدعم الفني، حيث نجد أن له تأثير كبير فقط على السهولة المُدرّكة للاستخدام، ولا يؤثر في الفائدة المُدرّكة ولا في المواقف تجاه التقنية. توضح النتائج أهمية سهولة الاستخدام المُدرّكة والفائدة المُدرّكة في التوسط في العلاقات بين الدعم الفني والمواقف تجاه التقنيات والاستخدام الفعلي لهذه التقنيات.

1.1 نتائج البحث وتوصياته:

سيتم في هذا الجانب عرض ومناقشة نتائج البحث وتوصياته.

1.1.1 نتائج البحث:

درس هذا البحث العلاقة الأساسية بين الدعم الفني، والفائدة المُدرّكة، وسهولة الاستخدام المُدرّكة، والمواقف تجاه التقنيات، والاستخدام الفعلي لهذه التقنيات. حيث تم اختبار الفحص التجريبي لقياس مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الليبية لاستخدام تقنيات التدريس عن بُعد، باستخدام نموذج تقبل التكنولوجيا (TAM) والتحقق من صحته. ومن المعروف أن معظم العلاقات السببية بين التركيبيات التي يفترضها النموذج الهيكلي مدعومة جيداً. وعليه وفر هذا البحث مزيداً من الأدلة على مدى ملاءمة تطبيق TAM لقياس مدى تقبل استخدام تقنيات التدريس عن بُعد في مؤسسات التعليم العالي.

من النتائج، وجد أن الدعم الفني له تأثير مباشر فقط على سهولة الاستخدام المُدرّكة. وليس له أي تأثير على الفائدة المُدرّكة ولا على المواقف تجاه التقنية، وهذه النتيجة توافقت جزئياً مع دراسة (Ngai et al., 2007) ودراسة (Aburagaga et al., 2020) حيث توصلت هاتين الدراستين إلى نتيجة مفادها أن الدعم الفني له تأثير مباشر على كلا من سهولة الاستخدام المُدرّكة، والفائدة المُدرّكة، وليس على سهولة الاستخدام المُدرّكة فقط.

إحدى الملاحظات المثيرة للاهتمام أيضاً أنه في اختبار النموذج الهيكلي، أظهر عنصر المواقف تجاه التقنيات تأثيراً مباشراً وقوياً على نية الاستخدام، ولكنه لم يظهر أي تأثير على استخدام تقنيات التدريس عن بُعد، وهذه نفس النتيجة التي توصلت لها دراسة (Al-Azawei & Lundqvist, 2015) وعكس ما توصلت له دراسة (Ngai et al., 2007) ودراسة (Balog & Pribeanu, 2010) ودراسة (العلوي، الصقري، و الحراسي، 2014).

ولكن من ناحية أخرى، أظهرت سهولة الاستخدام المُدرّكة والفائدة المُدرّكة عدم وجود أي تأثير مباشر على استخدام تقنيات التدريس عن بُعد، وذلك على الرغم من التأثير المباشر للأولى على المواقف تجاه التقنية والفائدة المُدرّكة. وتأثير الثانية القوي والمباشر على المواقف تجاه التقنية. وهذا يختلف عما توصلت إليه معظم الدراسات السابقة التي تظهر أن المواقف تجاه التقنية يتوسط تأثير سهولة الاستخدام المُدرّكة والفائدة المُدرّكة على استخدام تقنيات التدريس عن بُعد. أحد التفسيرات المحتملة للتأثير الضعيف لجميع المتغيرات الكامنة في البحث على

استخدام تقنيات التدريس عن بُعد، هو أن المشاركين في الدراسة من أعضاء هيئة التدريس لديهم القناعة التامة بسهولة وفائدة الاستخدام، ولكن يعتقدون في الواقع أن استخدام تلك التقنيات صعب للغاية وأن فوائد استخدامها من حيث الأداء تفوق جهود استخدامها، وظهر ذلك جلياً عند إجابة المشاركين عن السؤال المدرج في نهاية الاستبانة والذي تطرق إلى حصر آراءهم حول معوقات التدريس عن بُعد. وبالتالي تجدهم في نهاية المطاف، قد يصبحون مترددين في استخدام تقنيات التدريس عن بُعد، بسبب تلك المعوقات التي تشكل حاجزاً بينهم وبين استخدام تقنيات التدريس عن بُعد، رغم إدراكهم لسهولة وفائدة استخدام هذه التقنيات، وهذا ما توصل إليه البحث كنتيجة رئيسية.

2.11. توصيات البحث:

بعد استعراض نتائج البحث تم الخروج بمجموعة من التوصيات وهي:

1. كلما زاد الاهتمام بالدعم الفني لمستخدمي تقنيات وبرامج التدريس عن بُعد، زاد ذلك من التأثير على تصورات المستخدمين، وفي النهاية، على استخدامهم لتلك التقنيات. نتيجة لذلك، من الضروري للجامعات توفير دعم فني فعال للمستخدم (عضو هيئة التدريس) وللبرامج (تقنيات التدريس عن بُعد).
2. أهمية استمرار مؤسسات التعليم العالي في عقد الدورات التدريبية ذات العلاقة ببرامج وتقنيات التدريس عن بُعد لأعضاء هيئة التدريس والمعيدين بها، لضمان توافر أعضاء هيئة تدريس قادرين على رفد الطلبة بالمعرفة والمهارة اللازمة لاستخدام تلك البرامج بما يحقق التلاؤم ومتطلبات سوق العمل الليبي.
3. ضرورة أخذ ما يلي نظر الاعتبار عند تصميم الدورات التدريبية المتعلقة باستخدام تقنيات التدريس عن بُعد، لزيادة تقبل المشاركين من أعضاء هيئة التدريس لهذه التقنيات والبرامج:
 - أ. التركيز على الفوائد والمزايا التي تقدمها برامج وتقنيات التدريس عن بُعد لخدمة عضو هيئة التدريس والارتقاء بمستواه.
 - ب. إبراز سهولة ويسر استخدام برامج التدريس عن بُعد لتنفيذ المهام ذات العلاقة بالعمل الأكاديمي.
4. السعي لامتلاك أعضاء هيئة التدريس في المعاهد العليا والجامعات الليبية للمهارات ذات العلاقة باستخدام برامج وتقنيات التدريس عن بُعد، تلبية لمتطلبات المعاهد العليا والجامعات الليبية واحتياجاتها، والمضي في تشجيعهم على استخدام هذه التقنيات وخاصة في ظل جائحة كورونا.
5. الدعوة لتكرار مثل هذه الدراسة لاختبار متغيرات أخرى كمتغيرات البيئة الخارجية مثل المتغيرات الديموغرافية، ودعم الزملاء، وضغط الزملاء، وثقافة التدريس عن بُعد، وغيرها من المتغيرات.
6. كما يوصي الباحثون بإجراء دراسات مستقبلية حول مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس في ليبيا لأساليب وتقنيات أخرى من تكنولوجيا المعلومات.

المراجع العربية:

علي، أكرم فتحي مصطفى. (2017). استخدام نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) لنقصي فعالية التكنولوجيا المساندة القائمة على تطبيقات التعليم التكيفية النقالة لتمكين ذوي الإعاقة البصرية من التعلم. مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، صفحة 62.

الأمم المتحدة. (8، 2020). موجز سياساتي: التعليم أثناء جائحة كوفيد - 19 وما بعدها. تم الاسترداد من

<https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/distance-learning-versus-covid19/>

تحاميد، رحمة حمدي بشرى. (8، 2018). استخدام نظام قبول التكنولوجيا لقياس جودة خدمات المكتبات الإلكترونية في السودان : جامعة السودان المفتوحة أمودجاً. مجلة اريد الدولية لقياسات المعلومات، الصفحات 129-159.

الصعدي، عمر بن سالم محمد. (7، 2015). تقييم العوامل المؤثرة على استخدام نظام ديزاينروليرن في ضوء نموذج قبول التكنولوجيا (TAM) - دراسة تحليلية. *المجلة العربية للدراسات التربوية والاجتماعية*، الصفحات 5 - 43.

منظمة الصحة العالمية. (2020). *مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): سؤال وجواب*.
العلوي، ياسر بن حمود، الصقري، محمد بن ناصر، و الحراصي، نبهان بن حارث. (2014). قياس مدى تقبل أعضاء هيئة التدريس بكلّيات العلوم التطبيقية لمصادر المعلومات الإلكترونية. *The SLA-AGC 20th Annual Conference 2014*، (الصفحات 1-13). الدوحة - قطر.

المراجع الأجنبية:

- Abdullah, F., & Ward, R. (2016). Developing a General Extended Technology Acceptance Model for E-Learning (GETAMEL) by analysing commonly used external factors. *Computers in Human Behavior*, 56, 238-256. <https://doi.org/10.1016/j.chb.2015.11.036>
- Aburagaga, I., Agoyi, M., & Elgedawy, I. (2020). Assessing Faculty's Use of Social Network Tools in Libyan Higher Education via a Technology Acceptance Model. *IEEE Access*, 8, 116415-116430. <https://doi.org/10.1109/ACCESS.2020.3004200>
- Adams, D. A., Nelson, R., Todd, P. A., & Nelson, R. R. (1992). Perceived Usefulness, Ease of Use, and Usage of Information Technology: A Replication Increasing Systems Usage Perceived Usefulness, Ease of Use, and Usage of Information Technology: A Replication. *Source: MIS Quarterly*, 16(2), 227-247. <https://doi.org/10.2307/249577>
- Afthanorhan, W. mohamad. (2014). Hierarchical component using reflective-formative measurement model in Partial Least Square Structural Equation Modeling (PLS-SEM). *International Journal of Mathematics and Statistics Invention (IJMSI)*, 2(2), 55-71. <https://www.ijmsi.org/Papers/Volume.2.Issue.2/Version-1/H0221055071.pdf>
- Al-Azawei, A., & Lundqvist, K. (2015). Learner differences in perceived satisfaction of an online learning: An extension to the technology acceptance model in an arabic sample. *Electronic Journal of E-Learning*, 13(5), 408-426. <https://eric.ed.gov/?id=EJ1084245>
- Al-Gahtani, S. S. (2003). Computer technology adoption in Saudi Arabia: Correlates of perceived innovation attributes. *Information Technology for Development*, 10(1), 57-69. <https://doi.org/10.1002/itdj.1590100106>
- Alshammari, S. H., Ali, M. B., & Rosli, M. S. (2016). The influences of technical support, self-efficacy and instructional design on the usage and acceptance of LMS: A comprehensive review. *Turkish Online Journal of Educational Technology*, 15(2), 116-125. <https://eric.ed.gov/?id=EJ1096463>
- Bajaj, A., & Nidumolu, S. R. (1998). A feedback model to understand information system usage. *Information and Management*, 33(4), 213-224. [https://doi.org/10.1016/S0378-7206\(98\)00026-3](https://doi.org/10.1016/S0378-7206(98)00026-3)
- Balog, A., & Pribeanu, C. (2010). The role of perceived enjoyment in the students' acceptance of an augmented reality teaching platform: A structural equation modelling approach. *Studies in Informatics and Control*, 19(3), 319-330. <https://doi.org/10.24846/v19i3y201011>
- Chin, W. W. (1998). The Partial Least Squares Approach to Structural Equation Modeling. In G. A. Marcoulides (ed.), *Modern Methods for Business Research* (pp. 294-336). Lawrence Erlbaum Associates.
- Das, A. (2003). *Knowledge and Productivity in Technical Support Work*.
- Davis, F. D. (1989). Perceived usefulness, perceived ease of use, and user acceptance of information technology. *MIS Quarterly*, 13(3), 319-340.
- Davis, F. D., Bagozzi, R. P., & Warshaw, P. R. (1989). User Acceptance of Computer Technology: A Comparison of Two Theoretical Models. *Management Science*, 35(8), 982-1003. <https://doi.org/10.1287/mnsc.35.8.982>

- Dragan, D., & Topolsek, D. (2014). *Introduction to Structural Equation Modeling : Review , Methodology and Practical Applications Introduction to Structural Equation Modeling : Review , Methodology and Practical Applications*. JUNE 2014, 19–21.
- Elsharif, T. A. A. (2017). Using Technology Acceptance Model [TAM] to Measure the Extent of Using Microsoft Excel Program by Libyan Accountants: An Empirical Study. *Imperial Journal of Interdisciplinary Research*, 3(12), 166–178.
- Falk, R. F., & Miller, N. B. (1992). A Primer for Soft Modeling. *The University of Akron Press, April*, 80.
- Fishbein, M., & Ajzen, I. (1975). *Belief, attitude, intention and behavior: An introduction to theory and research*. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Fornell, C., & Larcker, D. F. (1981). SEM with Unobservable Variables and Measurement Error: Algebra and Statistics. In *Journal of Marketing Research* (Vol. 18, Issue 3, pp. 1–16).
- Hair, J. F., Black, W. C., Babin, B. J., & Anderson, R. E. (2010). *Multivariate data analysis : A global perspective* (4th ed.). New Jersey: Pearson Education Limited.
- Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C. M., & Sarstedt, M. (2017). A Primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM). *Long Range Planning*, 46(1–2), 184–185. <https://doi.org/10.1016/j.lrp.2013.01.002>
- Henseler, J., Ringle, C. M., & Sinkovics, R. R. (2009). The use of partial least squares path modeling in international marketing. *Advances in International Marketing*, 20(2009), 277–319. [https://doi.org/10.1108/S1474-7979\(2009\)0000020014](https://doi.org/10.1108/S1474-7979(2009)0000020014)
- Hulland, J. (1999). Use of partial least squares (PLS) in strategic management research: a review of four recent studies. *Strategic Management Journal*, 20(2), 195–204.
- Igbaria, M. (1990). End-user computing effectiveness: A structural equation model. *Omega*, 18(6), 637–652. [https://doi.org/10.1016/0305-0483\(90\)90055-E](https://doi.org/10.1016/0305-0483(90)90055-E)
- Krejcie, R. V., & Morgan, Daryle. (1970). Determining sample size for research activities. *The NEA Research Bulletin*, 30(3), 607–610.
- Martínez, A., & Aluja, T. (2015). Toward the definition of a structural equation model of patent value: PLS path modelling with formative constructs. *REVSTAT-Statistical Journal*, 7(3), 265–290.
- Ngai, E., Poon, J., & Chan, Y. (2007). Empirical examination of the adoption of WebCT using TAM. *Computers & Education*, 48(2), 250–267. <https://doi.org/10.1016/j.compedu.2004.11.007>
- Ringle, C. M., Wende, Sven., & Becker, J.-Michael. (2015). *SmartPLS 3*. Boenningstedt: SmartPLS.
- Selim, H. M. (2003). An empirical investigation of student acceptance of course websites. *Computers and Education*, 40(4), 343–360. [https://doi.org/10.1016/S0360-1315\(02\)00142-2](https://doi.org/10.1016/S0360-1315(02)00142-2)
- Sumner, M., & Hostetler, D. (1999). Factors influencing the adoption of technology in teaching. *Journal of Computer Information Systems*, 40(1), 81–87. <https://doi.org/10.1080/08874417.1999.11647428>
- Szajna, B. (1996). Evaluation of the Revised Acceptance. *Institute for Operations Research and the Management Sciences*, 42(1), 85–92.
- UNCTAD. (2020). Impact of the COVID-19 pandemic on trade and development. In *United Nations*.
- Venkatesh, V. (2000). Determinants of Perceived Ease of Use: Integrating Control, Intrinsic Motivation, and Emotion into the Technology Acceptance Model. *Information Systems Research*, 11(4), 342–365. <https://doi.org/10.1287/isre.11.4.342.11872>
- Williams, C. (2007). Research Methods. *Journal of Business & Economic Research*. *Journal of Business & Economic Research*, 5(3), 65–72. <https://doi.org/10.1108/01140580410818478>
- Zaied, A. N. H. (2012). An Integrated Success Model for Evaluating Information System in Public Sectors. In ... of *Emerging Trends in Computing and Information* (Vol. 3, Issue 6, pp. 814–825). <http://www.doaj.org/doaj?func=fulltext&aId=1093381>

مجلة البحوث المالية والاقتصادية

مجلة علمية إلكترونية محكمة متخصصة في المجالات المحاسبية والمالية والإدارية والاقتصادية تصدر
عن قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي

أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية تحليلية

أ. افطيم سالم الجهاني²د. عائشة سالم الشكري¹

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر متغيرات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، والفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي، وعدد اجتماعات المجلس، وعدد اللجان المنبثقة عن المجلس، وعدد أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس، واستقلالية أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف، ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف) على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقاساً بالعائد على الأصول والعائد على السهم، كما هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الحوكمة في المصارف التجارية الليبية. وتضمنت عينة الدراسة أربعة مصارف تجارية خلال السنوات (2011-2017)، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي، واستخدام مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي من أهمها اختبار التباين الأحادي واختبار الانحدار الخطي المتعدد. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرين المستقلين حجم مجلس الإدارة ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف على العائد على الأصول، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير أعضاء مجلس الإدارة في المصرف ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف على السهم، كما توصلت الدراسة إلى أن أغلب المصارف وبشكل ظاهر تتبع جملة من القواعد والمعايير والبنود التي جاءت في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركز لسنة 2010 من حيث الاستقلالية وتكوين اللجان وعدد الاجتماعات حتى وأن لم تكن بشكل مثالي ولكن بنسبة لا بأس بها. واستخلصت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها إلزام المصارف التجارية بإتباع دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وإيجاد نموذج موحد لقياس مستوى الالتزام بالحوكمة على صعيد القطاع المصرفي، وضرورة أن تعطى الآليات التي لها تأثير مباشر على الأداء المالي الاهتمام الكافي والأولوية من قبل الجهات المختصة.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الأداء المالي، المصارف التجارية.

اقتبس هذه المقالة:

عائشة الشكري، افطيم الجهاني (2021)، أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية (دراسة تطبيقية تحليلية)، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، مقالة رقم 13، الإصدار السادس، جامعة بنغازي، قسم المحاسبة، ص 227-248.

The Impact of Corporate Governance Variables on the Financial Performance of Libyan Commercial Banks Analytical application study

Aisha Elshukri¹Aftitim Eljhani²

Abstract:

This study aimed to investigate the impact of the variables of the Corporate Governance (the size of the board of directors, the independence of the board of directors [the composition of the board of directors], the separation between the position of the chairman of the board of directors and the job of the executive director, the number of meetings of the board, the number of committees emanating from the board of directors, the number of members of the committees emanating from the board, the independence of the members of the committees emanating from the board, and the percentage of ownership members of the board of directors in the bank, and the percentage of ownership of the executive management in the bank) on the financial performance of the commercial banks measured by the return on assets and the earnings per share ratio. The study also aimed to identify the reality of Corporate Governance in Libyan commercial banks. The sample of study represented four commercial banks in the period from (2011 to 2017), the study adopted the analytical descriptive inductive approach and used a set of statistical tests as one-way ANOVA and multiple liner regression. The study found a set of results, including the presence of a statistically significant effect of the independent variables, the size of the board of directors and the percentage of ownership of the members of the board of directors in the bank on the return on assets, and the presence of a statistically significant effect of the percentage of ownership of the members of the board of directors in the bank and the percentage of ownership of the executive management in the bank on the return on assets. The study also found that most banks apparently follow a set of rules, standards and clauses that came in the Corporate Governance Guide issued by the Central Bank of Libya for the year 2010 in terms of independence, the formation of committees and the number of meetings, even if they were not ideal, but in a good proportion. The study recommended the banks to follow the Corporate Governance Guide issued by the Libyan Central Bank, creating united model for measuring the level of bank's obligation to implement the Corporate Governance, and the need to give the mechanisms that have a direct impact on the financial performance adequate attention and priority by the competent authorities.

Key words: Corporate Governance, Financial Performance, Commercial Banks.

1 محاضر - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: aishaelshukri@yahoo.com

2 محاضر - قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي. Email: aftitim.eljhani@uob.edu.ly

مقدمة:

حاز مفهوم حوكمة الشركات على الكثير من الاهتمام العالمي، خلال العقود القليلة الماضية، بعد حدوث عدد من الأزمات والانهيارات، وفقدان ثقة المستثمرين، مما أبرز الحاجة لإصلاح حوكمة الشركات على المستوى الدولي، ولهذا جاءت الدعوة العالمية، لتطوير هذا المفهوم من المؤسسات والمنظمات الدولية، وهيئات أسواق المال، وعلى رأس هذه المنظمات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) التي أصدرت مبادئها، لتشكل الخطوط العريضة لجميع الأوضاع والظروف، كما تبنت لجنة بازل للخدمات المصرفية (Basle Committee on Banking Supervision) هذا المفهوم، وأصدرت مبادئها التي تهتم وتنحصر في المجال المصرفي، بالإضافة إلى ما يسعى له البنك الدولي (World Bank (WB) من تشجيع الدول بتبني أفضل الممارسات الدولية، وتقييمها من خلال مجموعة من القواعد والمعايير، التي منها تقييم ممارسات حوكمة الشركات، بالإضافة إلى هذا مساهمات صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund (IMF) تجاه هذا المفهوم والمبادرات التي يسعى إليها مع البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما سعت معظم الدول في جميع أنحاء العالم إلى تبني مفهوم حوكمة الشركات، وذلك للوصول إلى أفضل الممارسات والإصلاحات وتحسين الأداء على مستوى المؤسسات ومستوى الاقتصاد ككل.

تتمثل الحوكمة في القواعد والآليات الموضوعة لإدارة المؤسسة من خلال مجلس الإدارة من أجل حماية مصالح كل الأطراف المهتمة بالتعامل مع المؤسسة، وتنظيم العلاقات القائمة بين إدارة المؤسسة التنفيذية ومجلس إدارتها ولجنة المراجعة فيها، وبين مساهميتها ومراجع حساباتها، وأصحاب المصالح الآخرين. فالحوكمة هي مجموعة العلاقات التي تجمع بين الإدارة التنفيذية للمؤسسة ومجلس إدارتها من جهة ومساهميها Stockholders وأصحاب المصالح Stakeholders من جهة أخرى، إذ تعد الآلية التي يتم من خلالها تحديد استراتيجية المؤسسة وأهدافها ومن ثم الوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف (مطر، نور، 2007).

تعتبر المصارف عصب الحياة الاقتصادية في أي دولة، وأن سلامتها تنعكس على سلامة اقتصاد الدولة باعتبارها المسؤول الأول عن تمويل الأنشطة الاقتصادية وجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية. وقد أدى التطور والتقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، واستخدام أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض إلى تعقد العمليات المالية، فأصبح لزاماً على المصارف تطوير طرق وأساليب إدارتها، وذلك بوضع آليات تضمن لها تحقيق أهدافها وضمان استمراريتها. ولقد برزت حوكمة الشركات كأحد الأساليب الجديدة التي تعمل على حماية المؤسسة، من التعثر المالي، والمحافظة على أملاك المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال، ومنع المؤسسة من الوقوع في الأزمات المالية، بالإضافة إلى تعزيز ودعم الشفافية في عمليات المؤسسة، وزيادة وتعزيز الثقة في مصداقية البيانات المالية الصادرة عنها. فالحوكمة في المصارف تعتبر ركيزة الأداء المتميز وجودة القطاع المصرفي، وذلك من خلال ما تدعو إليه من تطوير الهياكل الداخلية للمصارف ودعم الشفافية والإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية والمصرفية.

وتعتبر دولة ليبيا من الدول النامية التي تتأثر بالتغيرات سواء كانت إقليمية أو دولية، وباعتبار أن حوكمة الشركات تمثل مؤشراً على تطور ونمو ونجاح المؤسسة ومن ثم نجاح اقتصاد الدولة إجمالاً، وبالتالي فإن تطبيق حوكمة الشركات في المصارف سيزيد من قابليتها للتطور والنمو أسوة بالمصارف التي تعمل في البيئة الدولية. ومن هنا برزت أهمية دراسة أثر الحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

مشكلة الدراسة:

يتفق الكثير من الباحثين والمهتمين على أهمية حوكمة الشركات نظراً لما لها من تأثير إيجابي على أداء المؤسسات، وتخفيض المخاطر التي تواجهها، وتحقيق عائد مجزٍ على استثماراتها مما ينعكس ضمناً على العائد على السهم وقيمتها السوقية، وكما تمكن الحوكمة هذه المؤسسات من الاستمرارية والمنافسة. وتوصلت العديد من الدراسات

في البيئة الدولية إلى أن هناك تأثيراً واضحاً لمتغيرات الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسات بوجه عام (ومن هذه الدراسات Orazalin et al., 2016؛ Shungu et al., 2014؛ Zhang and Yang, 2011؛ Ariff and Hoque, 2007؛ al., 2016؛ بورقة وغربي، 2015؛ السرطاوي، 2015؛ الألمعي، 2018).

والجدير بالذكر أن تطبيقات الحوكمة تعتبر أكثر أهمية في القطاع المصرفي من القطاعات الأخرى، حيث تشمل المصارف على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة التي لاتوجد في القطاعات الأخرى وتؤثر بشكل كبير في طبيعة نظام الحوكمة. ومن خلال مراجعة الباحثين للأدبيات السابقة لاحظنا عدم وجود دراسات تتعلق بموضوع أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي في المصارف التجارية الليبية، ولكن هناك دراسة واحدة تطرقت إلى أثر مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية (محمد ومصباح، 2017). ولهذا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أثر متغيرات الحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية في البيئة الليبية وسد القصور الذي يعتري هذه الدراسات.

تتلخص مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

"ما أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية؟"

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف على مفهوم حوكمة الشركات، والحوكمة في القطاع المصرفي.
2. التعرف على التشريعات الليبية المساندة والمتعلقة بمفهوم حوكمة الشركات، وتطور هذا المفهوم في البيئة الليبية عامة والقطاع المصرفي خاصة.
3. التعرف على واقع حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية.
4. التعرف على أثر متغيرات حوكمة الشركات على العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية.
5. التعرف على أثر متغيرات حوكمة الشركات على العائد على السهم للمصارف التجارية الليبية.

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها تم صياغة الفرضية الرئيسة للدراسة على النحو الآتي:
"عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية".
وينبثق عن الفرضية الرئيسة، الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى:

"عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات حوكمة الشركات على العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية".
الفرضية الفرعية الثانية:

"عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات حوكمة الشركات على العائد على السهم للمصارف التجارية الليبية".

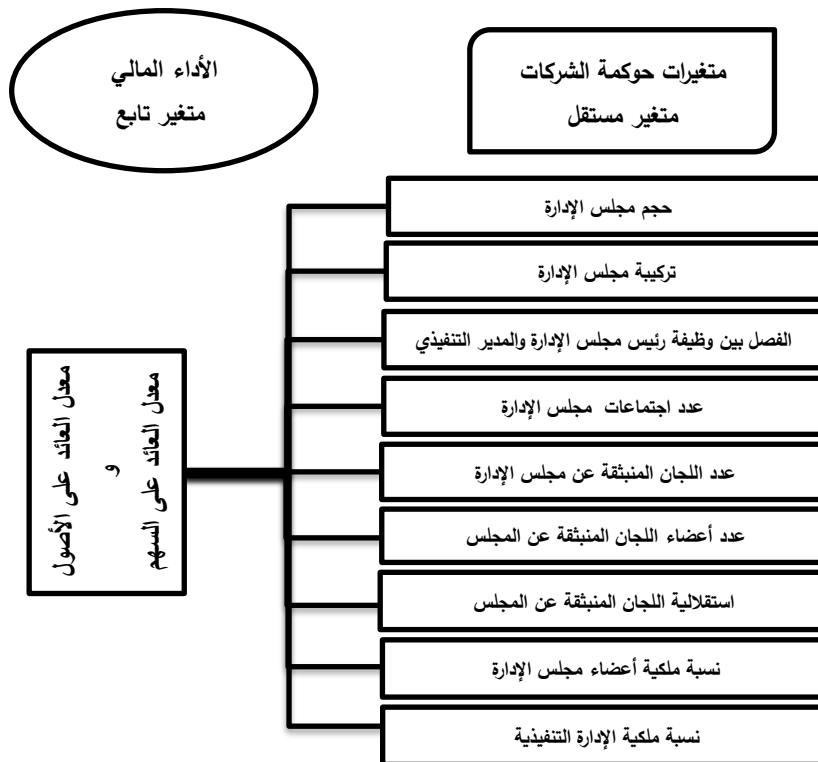
أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في أن القطاع المصرفي الليبي بحاجة ماسة لضرورة وضع إطار للعمل وتحديد المسؤوليات وتفعيل الرقابة وإرساء الشفافية، في حين أن حوكمة الشركات وجدت لتضمن تسيير العملية المصرفية والرقابية وتحسين الأداء المالي والإداري والتشغيلي، وقد ثبت تأثيرها نظرياً، وهو من المواضيع الحديثة المعاصرة قيد الدراسة من الباحثين والخبراء، وتزداد أهميته في المنافع المحققة والتي يتوقع أن تساعد المصارف التجارية في جميع أوضاعها، وبالتالي تتبع أهمية هذه الدراسة كمساهمة فعالة في الوقوف على بعض الجوانب المهمة والخاصة بتطبيق حوكمة الشركات وأثرها الإيجابي على الأداء.

نموذج الدراسة:

اعتماداً على بعض ما ورد في الدراسات السابقة وانسجماً مع أهداف هذه الدراسة، فإن نموذج الدراسة يشتمل على متغير مستقل ومتغير تابع، وتمثل المتغير المستقل في متغيرات حوكمة الشركات من خلال الآليات الآتية (حجم مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، عدد أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، استقلالية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف، ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف)، أما المتغير التابع فتمثل في الأداء المالي معبراً عنه (معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على السهم)، والشكل رقم (1) يوضح نموذج الدراسة.

الشكل رقم (1): نموذج الدراسة



حدود ونطاق الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على معرفة أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع المصارف التجارية الليبية، وتم اختيار تسعة متغيرات للحوكمة [كما هي موضحة بالشكل رقم (1)] من ضمن قواعد وآليات حوكمة الشركات التي تضمنها دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وتم اختيارها لأنها تمثل الآليات البارزة للحوكمة، كما تم اختيار معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على السهم للتعبير عن الأداء المالي.
2. الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على إدارات المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية كعينة للدراسة.
3. الحدود الزمنية: اقتصرت هذه الدراسة على بيانات متغيرات الحوكمة والتقارير والقوائم المالية للمصارف التجارية الليبية عينة الدراسة عن السنوات 2011-2017.
4. الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على مدراء مجالس إدارات المصارف أو من ينوب عنهم في مصارف عينة الدراسة لغرض الحصول على بيانات متغيرات الحوكمة.

الدراسات السابقة:

❖ دراسة (Ariff and Hoque, 2007):

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف الأسترالية. ولتحقيق هدف الدراسة جمعت بيانات عن الفترة (1999-2005) لأحد عشر مصرفاً عاماً مدرجة في سوق الأوراق المالية الأسترالي، وتم اختبار كيف ان متغيرات حوكمة الشركات (حجم إجمالي الأصول، والأصول المحفوفة بالمخاطر، وحجم المجلس، وعدد المدراء المستقلين، وعدد اجتماعات المجلس، وعدد اجتماعات اللجنة) تؤثر على الأداء المالي للمصارف الأسترالية الذي يمثله العائد على حقوق المساهمين. وبينت النتائج أن النظام المصرفي أصبح أكثر تركيزاً على الأداء الجيد، وظهر أن الإصلاحات التي تمت في القطاع والاهتمام بقضايا الحوكمة أدت إلى أداء مالي جيد من قبل المصارف الأسترالية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الحوكمة المختارة والأداء المالي للمصارف الأسترالية.

❖ دراسة (Zhang and Yang, 2011):

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر حوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية الصينية خلال الأزمات المالية، وتم تجميع البيانات على عينة من المصارف التجارية خلال الفترة (2007-2009)، واستخدم أسلوب الانحدار في تحليل البيانات. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن هناك ارتباط عكسي بين حجم مجلس الإدارة ونسبة المدراء المستقلين والأداء، وأن المصارف المسيطرة على حملة الأسهم حققت أداء أفضل من المصارف الأخرى، كما توصلت إلى أن المساهم الذي لديه حصة كبيرة نسبياً في الأسهم له تأثير على أداء المصرف غير أن هذا الأثر غير خطي، بينما المساهم الآخر والذي لديه حصة كبيرة فقط يؤثر عكسي على أداء المصرف، كما بينت الدراسة أن لحوافز المدراء التنفيذيين أثر إيجابي ذي دلالة على أداء المصرف.

❖ دراسة (حمدان وآخرين، 2013):

تضمنت هذه الدراسة جزئيين: الجزء الأول الدراسة الوصفية والتي هدفت إلى استطلاع مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الشركات الكويتية، ومن ثم دراسة التمايز بينها من حيث مستوى التطبيق؛ والجزء الثاني الدراسة التطبيقية والتي هدفت إلى دراسة أثر حوكمة الشركات في تحسين الأداء (المالي، والتشغيلي، وأداء الأسهم) للشركات الكويتية في ظل اختلاف حجم الشركة، ودرجة مديونتها، ونوع نشاطها. تضمنت العينة (222) شركة موزعة على تسعة قطاعات اقتصادية من الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي. وأشارت نتائج الدراسة الوصفية إلى وجود تطبيق متوسط وذي دلالة إحصائية لشروط حوكمة الشركات للشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي، مع عدم وجود تمايز بين الشركات الكويتية في تطبيق حوكمة الشركات. أما نتائج الدراسة التطبيقية فقد بينت أن حوكمة الشركات تساهم في تحسين القيمة السوقية المضافة كمؤشر على الأداء المالي، أما بخصوص تأثير الحوكمة على معدل العائد على الاستثمار فلم تجد الدراسة ما يثبت وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينهما، أما فيما يخص أثر الحوكمة على الأداء التشغيلي فقد وجد أن لإجراءات حوكمة الشركات الخاصة بالفصل بين السلطات وتحديد الصلاحيات أثراً في تحسين الأداء التشغيلي للشركات من خلال تحسين هامش صافي الربح، ومعدل العائد على الاستثمار. وأخيراً فقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لحوكمة الشركات على القيمة السوقية المضافة في ظل اختلاف حجم الشركة فقط، بينما لم يكن هناك أثر في ظل المتغيرات الضابطة (حجم الشركة ومديونتها ونوع النشاط) على باقي مؤشرات الأداء. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير دليل ومؤشر للحوكمة في سوق الكويت المالي، والرقابة على تطبيق مبادئها من جانب الجهات المنظمة والمشفرة على عمل السوق.

❖ دراسة (أبو عواد والكبيجي، 2014):

اشتملت الدراسة على قسمين: الأول هدف إلى استطلاع مدى تطبيق حوكمة الشركات في المصارف التجارية الفلسطينية المحلية من خلال تكييف نموذج "ليونيس الآسيوي للأوراق الائتمانية" لتصنيف المصارف لثلاثة

مستويات للحوكمة (منخفضة ومتوسطة ومرتفعة)؛ والقسم الثاني هدف إلى دراسة أثر حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للمصارف التجارية، وتضمنت عينة الدراسة على (7) مصارف توافرت لها البيانات اللازمة للدراسة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى إمكانية تكييف نموذج "ليونيس الآسيوي للأوراق الائتمانية" لتصنيف المصارف وفقاً لثلاثة مستويات للحوكمة، حيث لوحظ وجود تباين في تطبيق مصارف عينة الدراسة لحوكمة الشركات، كما أشارت النتائج إلى وجود أثر للحوكمة في ثلاثة مؤشرات للأداء وهي نسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة الربح لكل سهم عادي، بينما لم يكن لها دور في نسبة السعر إلى ربح السهم.

❖ دراسة (Shungu et al., 2014):

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء المصارف التجارية في زمبابوي، وتم تجميع بيانات الدراسة عن الفترة (2009-2012) لعينة مكونة من (5) مصارف تجارية، كما تم تطبيق أسلوب الانحدار المتعدد لإيجاد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، وتركيبية مجلس الإدارة، واللجان الداخلية للمجلس، ونوعية مجلس الإدارة) وأداء المصارف. وأظهرت النتائج وجود علاقة سببية غير مباشرة بين حوكمة الشركات وأداء المصارف، وأن هناك علاقة موجبة بين كل من تركيبية المجلس ونوعية المجلس وأداء المصرف وعلاقة طردية بين حجم مجلس الإدارة ولجان المجلس وأداء المصرف. وأوصت الدراسة بضرورة تحسين أداء المصارف التجارية بتطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة التي منها تحسين هيكل مجلس الإدارة، الإفصاح، والمهام الائتمانية للمدراء التنفيذيين.

❖ دراسة (بورقبة وغربي، 2015):

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات والأداء المالي للمصارف الإسلامية وذلك على عينة مكونة من (12) مصرفاً من المصارف الإسلامية في منطقة الخليج العربية خلال الفترة (2005-2012)، وتم الاعتماد على توفر البيانات المالية من التقارير السنوية المنشورة. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة قوية جداً بين متغيرات الحوكمة والأداء المالي للمصارف الإسلامية محل الدراسة، حيث أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة بين العائد على الأصول وكل من حجم المجلس وتركيبية المجلس وعدد لجان المجلس وعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، بينما اتضح أن متغير تركيز الملكية علاقته سالبة مع العائد على الأصول.

❖ دراسة (السرطاوي، 2015):

هدفت الدراسة إلى بيان أثر حوكمة الشركات على أداء الشركات المدرجة بالأسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي، وتحديد مستوى ومدى تفاوت هذه الشركات في تطبيق الحوكمة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل البيانات المالية المنشورة لعدد (240) شركة من شركات القطاع المالي (المصارف، والاستثمار، والتأمين) المدرجة في الأسواق المالية حتى نهاية (2013). وأظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى كافٍ من التزام الشركات الخليجية بمبادئ الحوكمة على الرغم من وجود تباين غير دال إحصائياً عند مستوى تطبيق بعض المبادئ، وكذلك أظهرت وجود أثر للالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة (حجم مجلس الإدارة، نسبة ملكية أكبر مساهم، استقلالية مجلس الإدارة، نسبة ملكية أكبر ثلاث مساهمين، فصل مناصبي مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ملكية المدراء التنفيذيين) على بعض مؤشرات الأداء (الأداء المالي مقاساً بالقيمة السوقية للشركة والأداء التشغيلي مقاساً بهامش صافي الربح، ومعدل العائد على الأصول)، بينما أظهرت عدم وجود أثر للالتزام بمبادئ الحوكمة على أداء الأسهم مقاساً بمعدل العائد على السهم العادي. ولقد أوصت الدراسة بضرورة توحيد الجهود لإيجاد دليل ومقياس موحد للحوكمة صالح للتطبيق في دول مجلس التعاون الخليجي.

❖ دراسة (النجار وعقل، 2016):

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مقاساً بالعائد على الأصول، ومعدل نمو المبيعات، والقيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركة، ومعرفة أيهم أكثر تأثراً بقواعد حوكمة الشركات. وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (36)

شركة بعد تحققها لشروط معينة خلال فترة الدراسة (2009-2014)، وتم استخدام نماذج الانحدارات (الانحدار الخطي البسيط والمتعدد) ونموذج تحليل التباين الأحادي. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة الشركات على العائد على الأصول، والقيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، ولا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات. وأوصت الدراسة بأن تقوم إدارات الشركات المساهمة العامة بزيادة الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات بهدف الوصول إلى أفضل نسبة مثلى لتطبيق قواعد حوكمة الشركات وذلك لضمان التأثير الإيجابي لقواعد الحوكمة على الأداء المالي.

❖ دراسة (Orazalin et al., 2016):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الأبعاد المختلفة لممارسات حوكمة الشركات (صفات مجلس الإدارة، وهيكل الملكية، والإفصاح، ومستوى التعليم للمدير التنفيذي) على الأداء التشغيلي في المصارف الروسية قبل وخلال وبعد الأزمات المالية، وتم تجميع بيانات الأداء التشغيلي من القوائم المالية، أما آليات حوكمة الشركات فقد تم الحصول عليها من التقارير السنوية المتاحة على الموقع الإلكتروني لكل مصرف عن الفترة (2012-2004)، وتم استخدام أسلوب الانحدار في تحليل البيانات المجمعة. وظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لحوكمة الشركات على أداء المصارف قبل وبعد الأزمات المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن الأزمات المالية فرضت على المصارف الروسية تحسين ممارسات الحوكمة مما أدى إلى أداء تشغيلي أفضل بعد الأزمات، وبينت النتائج خلال فترة الأزمات أن أفضل تطبيق للحوكمة لم ينتج عنه أداء تشغيلي عالي في المصارف الروسية.

❖ دراسة (محمد ومصباح، 2017):

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، وتكون مجتمع الدراسة من الإدارة العليا بشقيها: مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمصارف الواقعة شرق ليبيا، وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد في تحليل البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن مبادئ الحوكمة كان لها أثراً إيجابياً على أداء المصارف في ظل الأزمة التي يمر بها القطاع المصرفي، وأن المبادئ المسؤولة عن هذا الأثر هي تبني المصارف للمعايير الأخلاقية العليا، ووجود إجراءات لحماية حقوق المساهمين، أما المبادئ الأخرى بينت النتائج عدم تأثيرها. وأوصت الدراسة بضرورة وجود خطوات فعالة لضمان الالتزام بمبادئ الحوكمة في المصارف، وضرورة تفعيل دور سوق الأوراق المالية، وضرورة وجود برامج تعليمية لزيادة الوعي بأهمية الحوكمة كأداة فاعلة لتجنب التعثرات المالية.

❖ دراسة (الألمعي، 2018):

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، وتركيبه مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، وعدد أعضاء لجنة المراجعة) على الأداء المالي مقاساً بالعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية. ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الاستدلالي، وأسلوب الحصر الشامل لشركات التأمين المساهمة العاملة في المملكة العربية السعودية، وتم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة من خلال التقارير المالية المنشورة للعام المالي (2016) وذلك لعدد (33) شركة مساهمة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لجميع متغيرات حوكمة الشركات سائلة الذكر على الأداء المالي. أما أبرز التوصيات فقد تمثلت في ضرورة الالتزام بمتطلبات حوكمة الشركات من قبل شركات التأمين وذلك لضمان التأثير الإيجابي لقواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي.

❖ دراسة (أحلام وعياش، 2018):

هدفت الدراسة إلى معرفة الدور المهم لمبادئ حوكمة الشركات وآلياتها في تقييم الأداء المالي للمصارف بالتطبيق على مصرف البركة الجزائري خلال الفترة (2015-2010). وافترضت الدراسة وجود علاقة بين إرساء مبادئ الحوكمة وآلياتها في تحسين الأداء المالي للمصارف. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. وتوصلت الدراسة إلى وجود اهتمام من طرف

مصرف البركة بمجلس الإدارة من خلال تفعيل دوره عبر تحديد المهام والمسؤوليات وضمان استقلاليته، ويسعى المصرف إلى إصدار التقارير السنوية مع ضمان جودة معلوماتها، ولدى المصرف آليات وأسس لضمان فعالية المراجعة وتسهيل عملية المراجعة، إضافة لذلك تم إصدار قواعد الحوكمة خاصة بالمصرف. وأوصت الدراسة بإرساء مبادئ الحوكمة لما لها من تأثير على المصرف واستراتيجياته واستمراريته.

❖ دراسة (زغبة وعريوة، 2021):

هدفت الدراسة إلى التعرف على ما إذا كانت المصارف التجارية الجزائرية تطبق مبادئ الحوكمة المصرفية، وهدفت أيضاً إلى تحديد علاقة الحوكمة المصرفية بالأداء في المصارف التجارية الجزائرية. وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية تطبق مبادئ الحوكمة المصرفية، وأن هناك ارتباط قوي بين تبني تطبيق مبادئ الحوكمة المصرفية والأداء بشكل عام، حيث تساهم مبادئ الحوكمة المصرفية في تحسين أداء المصارف التجارية. وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها على المصرف المركزي أن يشجع المصارف التجارية على التطبيق الأمثل والفعال لمبادئ الحوكمة المصرفية وبما يتلاءم مع البيئة الاقتصادية والتشريعية للبلاد.

من استعراض الدراسات السابقة نستخلص أن بعضها تناول أثر حوكمة الشركات كمتغيرات على الأداء المالي (Orazalin؛ Shungu et al., 2014؛ Zhang and Yang, 2011؛ Ariff and Hoque, 2007؛ et al., 2016؛ بورقية وغري، 2015؛ السرطاوي، 2015؛ الألمعي، 2018)، بينما دراسات أخرى تناولت أثر حوكمة الشركات كمبادئ وآليات وقواعد على الأداء المالي (أحلام وعياش، 2018؛ محمد ومصباح، 2017؛ النجار وعقل، 2016؛ أبوعواد والكبيجي، 2014؛ زغبة وعريوة، 2021). وفي ذات الوقت تنوعت أدوات قياس الأداء، منها من اعتمد العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على السهم، ومعدل نمو المبيعات، والقيمة الدفترية للسهم والقيمة السوقية للشركة، وبعضها اعتمدت على الأداء المالي والتشغيلي، وأخرى استخدمت مقاييس أخرى مثل معدل العائد على الاستثمار، والقيمة السوقية المضافة والرافعة المالية.

كما أن بعض الدراسات السابقة استهدفت القطاع المصرفي كمجتمع للدراسة، وبعضها الآخر استهدف شركات التأمين كمجتمع للدراسة، في حين دراسات أخرى استهدفت مجموعة من القطاعات أو الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالي، إضافة إلى ذلك هناك مجموعة من الدراسات قامت بتجميع بياناتها بواسطة قائمة الاستبيان لتحقيق هدف الدراسة، بينما هناك دراسات أخرى جمعت بياناتها من خلال تحليل التقارير والقوائم المالية للسنوات الخاصة بالدراسة والتي تم الحصول عليها من الشركات أو من الشبكة العنكبوتية.

ما يميز هذه الدراسة عن غيرها هو أنها تعرفت على أثر حوكمة الشركات من خلال تسعة متغيرات مستقلة للحوكمة على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية الذي تم قياسه بمعدل العائد على الأصول ومعدل العائد على السهم، وكذلك تعرفت على واقع الحوكمة في المصارف التجارية الليبية، واستهدفت الدراسة القطاع المصرفي (المصارف التجارية) لطبيعته المحفوفة بالمخاطر ولوجود دليل الحوكمة الخاص به.

الدراسة النظرية:

أولاً: مفهوم حوكمة الشركات:

تعددت مفاهيم حوكمة الشركات بين كافة الاقتصاديين والقانونيين والمحللين ويرجع ذلك لتداخله في العديد من الأمور التنظيمية والاقتصادية والاجتماعية، فعرفت لجنة (Cadbury 1992, p. 4) بأنها "النظام الذي به يتم التوجيه والتحكم بالشركات"، ويرى Cadbury أن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الحوكمة في الشركة، وأن دور المساهمين في الحوكمة هو تعيين أعضاء المجلس ومراجعي الحسابات، ووضع هيكل الحوكمة الملائم في الشركة بمكانه الصحيح، وأن مسؤولية المجلس تتضمن وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة، توفير القيادات التي تحقق هذه الأهداف، مراقبة إدارة العمل، رفع التقارير للمساهمين أثناء فترة توليهم، والتأكد من أن مجلس الإدارة يلتزم بالقوانين واللوائح ويعمل لمصلحة المساهمين (Cadbury, 1992, p. 14). أما Rezaee (p. 289, 2005) فقد عرف الحوكمة بأنها "تحدد الطريقة التي تدار بها الشركة من خلال المساءلة المناسبة عن

الأداء الإداري والمالي"، في حين أشارا أبو عواد والكبيجي (2014، ص. 522) إلى أنها "تمثل القواعد الموضوعية لإدارة المؤسسات من خلال مجلس الإدارة من أجل حماية مصالح كل الأطراف المهمة بالتعامل مع المؤسسة وتنظيم العلاقات القائمة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعين والمساهمين وأصحاب المصالح"، بينما الجهاني وصفته بأنها "مجموعة من القوانين والآليات والإجراءات والهياكل والحوافز والعلاقات التعاقدية، التي تربط بين مجموعة من الأطراف الداخلية والخارجية من خلال نظام يعمل على الرقابة وتوضيح السلطات والمسؤوليات والحقوق والواجبات، وتأكيد التفاعل بين الأنظمة الداخلية والخارجية وذلك لتعزيز الأداء والإفصاح والشفافية والمساءلة من أجل تحقيق الأهداف" (2012، ص. 24).

وتمثل الحوكمة القواعد الموضوعية لإدارة المؤسسة من خلال مجلس الإدارة من أجل حماية مصالح كل الأطراف المهمة بالتعامل مع المؤسسة، وتنظيم العلاقات القائمة بين إدارة المؤسسة التنفيذية، ومجلس إدارتها واللجان المنبثقة عنه، ومساهميها، والمراجع الداخلي بها، وأصحاب المصالح الآخرين. وتعني الحوكمة وضع أنظمة ذاتية لإدارة المؤسسة وتوجيهها ومراقبتها في إطار أخلاقي ينبع ذاتياً من المؤسسة (خوري، 2003، ص. 2). فالحوكمة السليمة تساعد على خفض المخاطر في المؤسسة، وعلى تداول أسهمها في الأسواق المالية، ورفع قيمة هذه الأسهم (Brown and Caylor, 2006)، فهي قيمة ضمنية تنعكس فعلياً على سعر السهم، كما تحسن من نوعية القيادة وكفاءتها، ومن جودة إنتاج المؤسسة، وتسهم في دعم الشفافية في عمليات المؤسسة، وتعزز من ثقة المجتمع في مصداقية البيانات المالية الصادرة (أبو عواد والكبيجي، 2014)، فالحوكمة تعتبر مؤشراً على نجاح المؤسسة ومن ثم على نجاح الاقتصاد إجمالاً.

ومما سبق يُمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها نظام يحتوي على مجموعة من القواعد والإجراءات والضوابط القانونية والإدارية والمحاسبية، يمكن من خلاله توجيه المسؤوليات والحقوق لمجلس الإدارة، التنفيذية، المساهمين، وأصحاب المصالح في المنظمة والرقابة عليها، وذلك من أجل تعزيز أداء المنظمة، وتعظيم ربحيتها، وضمان استمراريتها، ونزهة السلوكيات، والحد من الممارسات الخاطئة، فضلاً عن الاستغلال الأمثل لموارد المنظمة، من أجل تحقيق أهدافها بفاعلية وكفاءة ضمن متطلبات الشفافية والإفصاح.

ثانياً: الحوكمة من المنظور المصرفي:

تعتبر الحوكمة في القطاع المصرفي أكثر تعقيداً منها في القطاعات الأخرى باعتبار القطاع المصرفي لديه طبيعته الخاصة وتوجد به بعض العناصر لا توجد بالقطاعات الأخرى مثل التأمين على الودائع، وإدارة المخاطر النظامية، وتقدير رأس المال المخصص للمقرضين، ونظام الرقابة الداخلية، كما أن أغلب مصادر الأموال في المصارف تكون في شكل ودائع، يتوجب أن تكون متوفرة عند الطلب من قبل المودعين (بورقة وغربي، 2015، ص. 136).

فالحوكمة من المنظور المصرفي ووفقاً لمقررات لجنة بازل تتضمن الطريقة التي تدار بها المؤسسة المصرفية بواسطة مجلس إدارتها والإدارة العليا، والتي من شأنها أن تؤثر في كيفية قيام المؤسسة بوضع أهدافها وإدارة العمليات اليومية، ومراعاة مصالح ذوى الشأن المتعاملين مع المؤسسة بما فيهم الموظفين والعلماء والمساهمين، وإدارة أنشطة المؤسسة وفقاً للقوانين السارية بما يحمي مصالح المودعين (الغنيمي، 2005).

ووضعت لجنة بازل الخطوط العريضة لأفضل الممارسات الدولية للمؤسسات المصرفية من خلال إصدارها لورقة بعنوان "تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية" عام 1999 في شكل سبع ممارسات أو تطبيقات سليمة (Basel, 1999, pp. 5-9)، وبعدها أصدرت سلسلة من التحديثات لهذه المبادئ الخاصة بالحوكمة في القطاع المصرفي خلال العامين 2005 و2006، وأخرها إصدار نسخة منقحة في عام 2015 لتصل إلى ثلاثة عشر مبدأ هي (Basel, 2015):

1. مسؤوليات مجلس الإدارة: يتحمل المجلس المسؤولية الكاملة عن المصرف، بما في ذلك الإعداد والتطبيق والإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمصرف، وإطار الحوكمة، والثقافة والقيم المؤسسية. كما

ينبغي أن يقوم المجلس بالإشراف على الإدارة العليا ومراقبة الإجراءات التي تقوم بها للتأكد من أنها تتفق مع الأهداف الاستراتيجية.

2. مؤهلات أعضاء مجلس الإدارة وتكوينهم: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين لشغل وظائفهم بشكل فردي أو جماعي، وأن يكون قادرين على تفهم دورهم الرقابي، والحوكمة، وممارسة مهامهم، وعلى الحكم بموضوعية في شؤون المصرف.
3. هيكل وممارسات مجلس الإدارة: يجب أن يحدد المجلس هياكل وممارسات الحوكمة المناسبة لعمله، وأن يضع الوسائل اللازمة لمثل هذه الممارسات التي يتعين اتباعها ومراجعتها دورياً من أجل استمرار فعاليتها.
4. الإدارة العليا: يتعين على الإدارة التنفيذية العليا وتحت إشراف مجلس الإدارة تنفيذ وإدارة أنشطة المصرف بطريقة التي تتفق مع استراتيجية العمل والمخاطرة المقبولة والمكافآت والسياسات الأخرى المعتمدة من مجلس الإدارة.
5. حوكمة هياكل المجموعة: يتحمل مجلس إدارة المصرف الأم المسؤولية الكاملة عن المجموعة، وضمان إنشاء وتطبيق إطار عمل واضح للحوكمة يتناسب مع هيكل وأعمال ومخاطر المجموعة وكياناتها. كما يجب على المجلس والإدارة العليا معرفة وفهم الهيكل التنظيمي للمجموعة المصرفية والمخاطر التي تشكلها.
6. دور إدارة المخاطر: يجب أن يكون لدى المصارف إدارة مخاطر مستقلة وفعالة تحت إشراف مسؤول تنفيذي يشار له برئيس المخاطر، يتمتع بمكانة كافية، واستقلالية وموارد وإمكانية التواصل مع المجلس.
7. تحديد ورصد المخاطر والسيطرة عليها: ينبغي تحديد المخاطر ومراقبتها والتحكم فيها بشكل مستمر على مستوى المجموعة وعلى فرادى المصرف.
8. الإبلاغ عن المخاطر: يتطلب وجود إطار فعال لحوكمة المخاطر اتصالاً قوياً داخل المصرف حول المخاطر، عبر المؤسسة، ومن خلال تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا.
9. الامتثال: يعتبر مجلس إدارة المصرف مسؤولاً عن إنشاء وظيفة الامتثال والإشراف عليها. وتقوم هذه الوظيفة بالمراقبة على مدى الالتزام بقوانين وقواعد الحوكمة، والسياسات والإجراءات التي يخضع لها المصرف، والتي يشكل عدم الالتزام بها مخاطر، كما تقوم بإبلاغ مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بكل التطورات.
10. المراجعة الداخلية: يجب أن تعمل وظيفة المراجعة الداخلية على دعم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في تعزيز إطار حوكمة فعال يضمن سلامة المصرف على المدى الطويل. فمن مسؤوليتها القيام بالمراجعة المستقلة والتأكد من نوعية وفاعلية إطار حوكمة المخاطر في المصرف بما فيها فاعلية وظيفتي إدارة المخاطر والامتثال وفاعلية نظام الرقابة الداخلية.
11. التعويضات: يجب أن يدعم هيكل مكافآت المصرف الحوكمة السليمة، ويعمل على تعزيز فاعلية إدارة المخاطر.
12. الإفصاح والشفافية: يجب أن تكون حوكمة المصرف شفافة بشكل كافٍ لمساهميها، ومودعيها، وأصحاب المصلحة الآخرين، والمشاركين في السوق.
13. دور المشرفين: يجب على المشرفين الإشراف وتقديم التوجيهات الخاصة بحوكمة المصارف، من خلال عمليات التقييم والتفاعل مع المجالس والإدارات التنفيذية العليا، كما يجب الطلب من المصارف التحسين واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الضرورة، ويجب مشاركة المعلومات المتعلقة بالحوكمة مع المشرفين الآخرين.

ثالثاً: الحوكمة في القطاع المصرف الليبي:

ظهر مفهوم حوكمة الشركات في القطاع المصرفي الليبي مع صدور قرار رقم (20) لسنة (2010)، باعتماد دليل الحوكمة الخاص بالقطاع المصرفي الليبي وإلزام كافة المصارف بإتباعه، ونجد أن هذا الدليل إلى جانب كونه مكمل فهو يعمل جنباً إلى جنب مع البيئة القانونية والتشريعية والرقابية التي يصدرها مصرف ليبيا المركزي ويستند على المبادئ التي أصدرتها لجنة بازل للخدمات المصرفية والتي اعتبرت مبادئ عامة وتعديلها بما يتماشى مع البيئة الليبية. كما يحتوى قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 في بعض مواد على تبني وترسيخ أفضل الممارسات والتي تلخص

في مجملها تطبيق مفهوم حوكمة الشركات، وهذا ما توصلت إليه إحدى الدراسات (ناجي، 2007) بأنه تتوفر بعض ما جاءت به مبادئ الحوكمة الدولية في بنود بعض القوانين والتشريعات الليبية وعلى رأسها قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005. كما ألزم سوق الأوراق المالية الليبي الشركات المدرجة ومنها المصارف بتطبيق وإتباع مفهوم حوكمة الشركات وأصدر إرشاد بذلك (سوق الأوراق المالية، 2007).

ويرى العيش (2016) بأن قواعد الإدارة الرشيدة للشركات في ليبيا تجد جذوراً لها في قانون النشاط التجاري رقم (23) لسنة 2010 وفي القانون رقم (11) لسنة 2010 بشأن سوق المال، ودعا إلى إعادة النظر في التنظيم التشريعي لحوكمة الشركات بأحد الأمرين: أما بتطوير التشريعات والقوانين المنظمة للمعاملات التجارية وخصوصاً قوانين الشركات والقوانين المنظمة لأسواق المال بما يلائم القواعد المنظمة لحوكمة الشركات، الأمر الذي ينفي وجود قانون مستقل لتنظيم القواعد الخاصة بحوكمة الشركات، أو بإصدار قانون مستقل لحوكمة الشركات بما يتماشى مع التشريعات الموجودة وبما يواكب التوجه الدولي.

رابعاً: الأداء ومؤشرات قياسه بالمصارف:

إن مفهوم الأداء مفهوم واسع وشامل وهام لأي مؤسسة، ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار والبقاء من خلال تحقيق التوازن بين رضا المساهمين والعاملين. وبصفة عامة فالأداء هو درجة النجاح التي يحققها الفرد أو الفريق أو المؤسسة في إنجاز الأهداف المحددة مسبقاً بكفاءة وفاعلية.

وتعد مقاييس ومؤشرات الأداء إحدى تقنيات قياس نجاح أداء المؤسسات فمن خلالها يتم التعرف على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المحددة، وبفضل المعلومات التي توفرها هذه المقاييس يمكن معرفة الاستراتيجية التي تطبقها المؤسسة، والقرارات التي يتم اتخاذها، والأفعال التي يجب القيام بها لتنفيذ هذه الاستراتيجية، والنتائج التي يمكن التوصل إليها وتقييمها واستخدام المعلومات من التقييم في تحسين الاستراتيجية. إن تفوق المؤسسة على غيرها من المؤسسات في ميدان الأداء يضمن لها مركزاً تنافسياً متنوعاً، ويفتح الآفاق أمامها للانطلاق نحو تعزيز ذلك المركز وتطويره إذ أن تحقيق الأداء المتميز والمركز المتميز يعدان وجهان لعملة واحدة (Hunt and Morgan, 1995, P. 6).

وتعد النسب المالية من أهم المقاييس والمؤشرات التي تقوم عليها عملية قياس وتقييم الأداء في المصارف، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة وملاءمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم، وهناك عدد من النسب المالية التي تستخدم في تقييم أداء والمتمثلة في نسب الربحية، ونسب السيولة، ونسب التوظيف، ونسب كفاية رأس المال ونسب هيكل التمويل والرافعة المالية، ونسب النشاط (الشمارع وعبدالله، 1990)، وبذلك تتعدد الخيارات في اختيار النسب المالية وذلك تبعاً لطبيعة التقييم وظروفه والأهداف المراد الوصول إليها (الموسوي ومحمد، 2012)، إذ يركز المودعون على مؤشرات السيولة ومدى ضمان استرجاع ودائعهم في المستقبل، في حين يهتم المساهمون بمؤشرات الربحية، بينما إدارة المصرف تهتم بقدرة المصرف على توفير الخدمات للمتعاملين دون تعرض أموال المودعين للأخطار. ولكن بغض النظر عن الأهداف الخاصة للمستفيدين، هناك هدف عام لعملية تقييم الأداء، وهو التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقاً للخطط الموضوعة أي مطابقة أهداف المصرف المتحققة مع الأهداف المرسومة (Mone and London, 2010, P. 82). وفيما يلي أهم النسب المالية التي تستخدم في دراسة ومتابعة أداء المصارف:

1. نسب الربحية: يعد الربح الهدف الرئيسي للمصرف، والذي يسعى لتحقيقه دائماً، وهو الفائض من الأموال المتحققة نتيجة استغلال الأموال المتاحة للمصرف في عمليات مصرفية كالائتمان والاستثمارات وإدارة محفظة الأوراق المالية، وكلما زادت ربحية المصرف كلما كان ذلك يمثل مؤشراً لاستخدام موارد المصرف بكفاءة وفاعلية من قبل إدارة المصرف (Sehrish, et al., 2012, P. 189). وتعكس نسب الربحية المحصلة النهائية لأداء المصرف ككل، الأمر الذي يجعلها من أهم مؤشرات الحكم على الأداء الكلي

- للمصرف من وجهة نظر الأطراف الداخلية والخارجية. ومن أهم نسب تقييم الربحية المصرفية العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الربح (أسعد، 2015).
2. نسب السيولة: يقصد بالسيولة المصرفية هو الاحتفاظ بأصول نقدية سائلة إضافة إلى أصول مالية تغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة (الغالي والاعرجي، 2016، ص. 102). ويتم قياسها عن طريق مجموعة النسب المخصصة لقياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل ومنها نسبة الرصيد النقدي المتبقي، ونسبة التداول.
3. نسب كفاية رأس المال: هي النسبة التي تهدف إلى وضع الحدود في العلاقات بين الأصول ورأس المال المملوك في نهاية الفترة المالية، وطبقاً لمعايير لجنة بازل فإن حدود نسبة كفاية (ملاءة) رأس المال 12%.
- ومن هذه النسب نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الاستثمارات، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع.
4. نسب التوظيف: تسعى المصارف إلى توظيف أموالها في مجالات تحقيق إيرادات مناسبة، وأن ارتفاع نسبة التوظيف في المصارف تُظهر قدرة وكفاءة المصرف على توظيف ما توفر لديه من موارد مالية في مجالات تحقيق الإيرادات (النعمي، 2005، ص. 24). وتقاس بعدة نسب هي نسبة الاستثمارات إلى الودائع، ونسبة الاستثمارات إلى إجمالي الأصول، ونسبة الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع.
5. نسب هيكل التمويل والرافعة المالية: تقيس هذه النسب مزيج الودائع، وأجلها، والعلاقة بين الأموال المملوكة وكل من الودائع والأموال المقترضة.
6. نسب النشاط: وهي توضح مدى النشاط النسبي للعاملين لكامل أوقاتهم في المصرف، وبالتالي فهي تدل على إنتاجيتهم النسبية.
- ونظراً لأن نسب الربحية تعتبر من أهم مؤشرات الحكم على الأداء الكلي للمصرف فإن هذه الدراسة تقتصر على معرفة أثر متغيرات الحوكمة على الأداء المالي مقاساً بنسب الربحية التالية:
- أ- معدل العائد على الأصول (ROA) Return On Asset Ratio
- تُعبّر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على استخدام أصولها في توليد الربح، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على قدرة وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها، وتقاس على الوجه الآتي:

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب و الفوائد}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

ب- معدل العائد (الربح) لكل سهم عادي (EPS) Earnings Per Share Ratio

تقيس هذه النسبة حصة كل سهم من الأرباح، وهذه النسبة يتم مراقبتها من المستثمرين لأنها تعطي مؤشراً على نجاح المؤسسة وتقاس على الوجه الآتي:

$$\text{معدل العائد (الربح) لكل سهم عادي} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضرائب و الفوائد}}{\text{عدد الأسهم العادية}}$$

خامساً: حوكمة الشركات في تحسين الأداء:

تمحورت العديد من الدراسات الأكاديمية (الألمعي، 2018؛ أحلام وعياش، 2018؛ النجار وعقل، 2016؛ السرتاوي، 2015؛ Orazalin et al., 2016؛ Shungu et al., 2014؛ Zhang and Yang, 2011) حول موضوع العلاقة بين الحوكمة وأداء المؤسسات، وكان السؤال الأساسي المطروح في الدراسات هو: هل تدفع الحوكمة باتجاه تحسين الأداء المالي من خلال آليات الحوكمة؟

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن التطبيق الجيد للحوكمة له تأثير إيجابي على أداء المالي للمؤسسات، ولا زالت الدراسات جارية والنتائج حول ذلك متباينة، حيث وجدت بعض الدراسات تأثيراً لبعض آليات الحوكمة على الأداء المالي دون أخرى، ولكن بالمجمل تتفق غالبية تلك الدراسات على أن للحوكمة علاقة قوية ومباشرة

على الأداء المالي، وتختلف تلك العلاقة من قطاع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى حسب صلاحيات الأنظمة والقوانين المتبعة في المؤسسات، وحسب تأثير الأطر التنظيمية والقانونية التي تفرضها الدول على النظام الاقتصادي بشكل عام.

وبينت تلك الدراسات أيضاً بأن حوكمة الشركات الجيدة تؤدي إلى تعظيم قيمة المساهمين قانونياً من الناحية الأخلاقية، وعلى أسس مستدامة مع ضمان الإنصاف والشفافية لكل أصحاب المصالح، العملاء والموظفين، وتنضيف الحوكمة الجيدة قيمة إلى مختلف مجموعات أصحاب المصالح في الشركة، كما أنها تعزز أداء المؤسسات من خلال خلق بيئة التحفيز للمديرين، لتعظيم العائد على الاستثمار، وتعمل أيضاً على تحسين الكفاءة التشغيلية، وضمان نمو الإنتاجية في المدى الطويل، ونتيجة لذلك فإنها تضمن لهذه المؤسسات تحقيق التوافق بين مصالح المستثمرين، والمجتمع من خلال خلق الشفافية، والنزاهة والمساءلة في إدارة أنشطة المؤسسات، وبين الموظفين، والإدارة، ومجلس الإدارة على وجه التحديد.

ومن المؤكد أن كل المؤسسات تسعى دائماً إلى تحسين أدائها وتعظيم ربحيتها، كما أن الحكومات أيضاً تعمل على تحسين أداء تلك المؤسسات حفاظاً على استقرارها الاقتصادي والمالي، ولذا جاءت الحوكمة لتحقيق الإصلاح المالي والإداري في كل المؤسسات لتعزيز أدائها وتعظيم ربحيتها والحفاظ على ممتلكاتها، وضمان استمرارها.

الدراسة التطبيقية التحليلية:

لتحقيق أهداف الدراسة وسيعاً لاختبار فرضياتها، اشتمل هذا الجزء بشيء من التفصيل على منهج الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، مصادر جمع البيانات، ومتغيرات الدراسة وأساليب قياسها، وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل البيانات.

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الاستنتاجي فهو الأقرب لطبيعة الدراسة، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع لغرض فهمها أو تطويرها، فيهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها كميّاً بوصفها وتوضيح خصائصها، وكمياً بإعطائها وصفاً رقمياً من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى (عبيدات وآخرون، 1998).

مجتمع وعينة الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على دراسة أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. وتكون مجتمع الدراسة من الإدارات العامة للمصارف التجارية وعددها (21) مصرفاً ممثلة بمدرء مجالس إدارتها أو من ينوب عنهم. أما عينة الدراسة فتمثلت في الإدارات العامة للمصارف التجارية بالمنطقة الشرقية وعددها (5) مصارف هي مصرف الوحدة، المصرف التجاري الوطني، مصرف التجارة والتنمية، مصرف المتوسط، ومصرف الإجماع العربي. وتم اختيار الإدارات العامة للمصارف التجارية الواقعة في المنطقة الشرقية كعينة للدراسة للأسباب الآتية:

- الظروف السياسية التي تمر بها الدولة الليبية، التي لم تتمكن الباحثتان بسببها من التواصل مع إدارات المصارف التجارية الواقعة بالمنطقة الغربية، وكذلك لم تكن هناك بيانات ومعلومات متوفرة عنها لدى المصرف المركزي الواقع بالمنطقة الشرقية، ولا على المواقع الإلكترونية الخاصة بها.
- تشابه طبيعة العمل وطبيعة الأنظمة في جميع المصارف التجارية الليبية
- أغلب المصارف التجارية الليبية تتعرض إلى نفس الظروف والعوامل البيئية.

وقد تم استثناء المصرف التجاري الوطني من عينة الدراسة وذلك لعدم توفر البيانات الكافية عنه (حيث أن التقارير والقوائم المالية الخاصة به والمتاحة كانت حتى عام 2014 وامتنع المصرف عن تقديم باقي التقارير والقوائم المالية للسنوات 2015-2017 بحجة أنها غير معتمدة) لتصبح عينة الدراسة (4) مصارف فقط، والبيانات والمعلومات المجمعة عنها للسنوات 2011-2017، وبذلك تصل عدد مشاهدات الدراسة إلى (28) مشاهدة.

مصادر جمع البيانات:

أولاً: البيانات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة: تم الاعتماد على الكتب والمجلات والدوريات والرسائل العلمية والمواقع الإلكترونية التي تناولت أدبيات حوكمة الشركات والأداء المالي.

ثانياً: البيانات المتعلقة بالجانب العملي للدراسة:

أ- البيانات المتعلقة بحوكمة الشركات (المتغيرات المستقلة): قامت الباحثتان بتصميم كشف البحث¹ Schedule والذي يحتوي على مجموعة من الأسئلة المتعلقة ببيانات ومعلومات متغيرات الحوكمة المطلوبة، والتي غير متوفرة في التقارير والقوائم المالية أو على المواقع الإلكترونية لمصارف عينة الدراسة. وتم تسليم كشف البحث إلى مدير/رئيس شؤون مجلس الإدارة (أمين سر المجلس) في كل مصرف من مصارف عينة الدراسة للحصول على هذه البيانات والمعلومات من قبل مدراء مجالس الإدارات أو من ينوب عنهم.

ب- البيانات المتعلقة بالأداء المالي (المتغيرات التابعة): جُمعت هذه البيانات من التقارير والقوائم المالية السنوية للمصارف عينة الدراسة خلال السنوات (2011-2017)²، وقد تم الحصول عليها من خلال الزيارات الميدانية لمصرف ليبيا المركزي بالمنطقة الشرقية ومصارف عينة الدراسة، ومواقعها الإلكترونية عبر الشبكة العنكبوتية، وذلك لاستخلاص واحتساب النسب المئوية المتعلقة بالأداء المالي.

متغيرات الدراسة وأساليب قياسها:

تم اختيار متغيرات الدراسة وقياسها بما يتناسب مع طبيعة الدراسة واستناداً على الدراسات السابقة، كما تم تقسيمها إلى متغيرات مستقلة (حوكمة الشركات)، ومتغيرات تابعة (الأداء المالي)، كما هي موضحة بالجدول رقم (1).

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة وكيفية قياسها

نوع المتغيرات	المتغير	الرمز	كيفية القياس
المتغيرات المستقلة	حجم مجلس الإدارة	X1	عدد أعضاء مجلس الإدارة
	نسبة استقلالية مجلس الإدارة	X2	عدد الأعضاء المستقلين/ إجمالي عدد أعضاء المجلس
	الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي	X3	في حالة (لا) يعطى (0) وفي حالة (نعم) يعطى (1)
	عدد اجتماعات مجلس الإدارة في السنة	X4	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
	عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة	X5	عدد اللجان
	عدد أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس	X6	عدد أعضاء اللجان
	نسبة استقلالية أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس	X7	عدد الأعضاء المستقلين/ إجمالي عدد أعضاء اللجان
	نسبة ملكية مجلس الإدارة في المصرف	X8	في حالة (نعم) يعطى (0) وفي حالة (لا) يعطى (1)
	نسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف	X9	في حالة (نعم) يعطى (0) وفي حالة (لا) يعطى (1)
المتغيرات التابعة	معدل العائد على الأصول	Y1	صافي الدخل بعد الضرائب/ إجمالي الأصول
	معدل العائد على السهم	Y2	صافي الدخل بعد الضرائب/ عدد الأسهم

¹ في حالة رغبة الباحث في جمع معلومات محددة بطريقة سريعة عن موضوع معين ومن مجموعة من المبحوثين وقيامه بنفسه أو معاونيه بتدوين إجابات المبحوثين على الأسئلة المدرجة باستمارة الاستبيان مباشرة بعد سماع الإجابة عليها من المبحوثين، فإن استمارة الاستبيان في هذه الحالة يطلق عليها أسم كشف البحث (أبوراضي، 1998 نقلاً عن الدرويش وآخرون، 2005، ص. 126).

² تم الاعتماد على بيانات القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة خلال السنوات (2011-2017)، ولكن بعضها غير معتمد من المراجعة الخارجية، فأخر سنة تم اعتمادها لبعض مصارف عينة الدراسة هي سنة 2012، في حين إن البعض الآخر من مصارف عينة الدراسة تم اعتماد قوائمها المالية حتى سنة 2017، ولذلك تم الاستناد على بيانات حديثة حتى وأن كانت غير معتمدة بدل من الاستناد على بيانات تاريخية غير ملائمة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

خدمة لأغراض هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي Statistical Package for Social Sciences (SPSS) بعد أن تم تفرغ البيانات، وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

- الإحصاء الوصفي Descriptive Statistics والمتوسطات والانحرافات المعيارية وأقل قيمة وأعلى قيمة للمتغيرات.
- اختبار تحليل التباين الأحادي One-Way ANOVA لأداء المصارف التجارية الليبية.
- تحليل الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression.
- تحليل الازدواجية الخطية Multicollinearity.

تحليل البيانات:

في هذا الجزء من الدراسة تم اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة ولكن قبل اختبارها تم التعرف على واقع الحوكمة في المصارف التجارية الليبية.

الجدول رقم (2): القيم والمؤشرات الوصفية لمتغيرات حوكمة الشركات ومتغيرات الأداء المالي

الانحراف المعياري	الوسط	أعلى قيمة	أقل قيمة	متغيرات الدراسة
1.430	8.25	11	5	حجم مجلس الإدارة
.0617	97%	100%	86%	تركيبة مجلس الإدارة (نسبة استقلالية المجلس)
0.00	100%	100%	100%	الفصل بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي
2.64	7.5	12	6	عدد اجتماعات مجلس الإدارة
.4409	3.75	4	3	عدد اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة
2.741	13.5	16	9	عدد أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس
.0480	96%	100%	89%	تركيبة أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس (نسبة استقلالية اللجان المنبثقة عن المجلس)
.440	25%	1.000	0	نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف
.509	50%	1.000	0	نسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف
.01460	.00717	.07275	-.0088	العائد على الأصول
1.702	1.35	6.42	-1.26	العائد على السهم

تعرض البيانات الواردة بالجدول رقم (2) السابق أقل قيمة وأعلى قيمة والمتوسط الحسابي والانحراف لكل متغير من المتغيرات المستقلة (متغيرات حوكمة الشركات) والمتغيرات التابعة (متغيرات الأداء المالي). وعند استقراء البيانات الواردة بالجدول نلاحظ أن حجم مجلس الإدارة يتراوح بين 5 أعضاء و11 عضواً وبمتوسط حسابي 8 أعضاء تقريباً وهو ما يخالف دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي والذي ينص على أن لا يزيد عدد أعضاء مجلس الإدارة على 7 أعضاء. أما تركيبة مجلس الإدارة يغلب عليها الاستقلالية بمتوسط حسابي 97%، وتأكيداً لذلك فإن نسبة الفصل بين المدير التنفيذي وأعضاء مجلس الإدارة بلغت 100% وهذا يشير إلى أن جميع المصارف لديها فصل بين الوظيفتين. كما أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة كانت بين 6 إلى 12 اجتماع ولكن أغلب مجالس إدارات المصارف تجتمع 6 مرات سنوياً وهذا يتفق مع ما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي والذي ينص على أن يجتمع المجلس مرة كل شهرين. أما فيما يخص اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة فكانت في أغلب المصارف 4 لجان وهذا ما نص عليه دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي (أن تتكون هذه اللجان كحد أدنى من لجنة المراجعة ولجنة إدارة المخاطر ولجنة التعيينات والمكافآت ولجنة الحوكمة، كما يجوز للمجلس تشكيل لجان إضافية أخرى)، كما توضح بيانات الجدول أن أغلب أعضاء هذه اللجان يتمتع بالاستقلالية بمتوسط حسابي 96%، حيث أن أغلبهم من خارج

المصارف. كما تُظهر نتائج التحليل أن ما نسبته 25% من أعضاء مجلس الإدارة لا يملكون نسبة ملكية في المصارف التي يشرفون عليها، في حين أن ما نسبته 50% من الإدارة التنفيذية للمصارف عينة الدراسة ليس لديهم نسبة ملكية داخل المصارف التي يديرونها.

تكشف لنا البيانات الواردة بالجدول رقم (2) السابق بأن أغلب المصارف وبشكل ظاهر تتبع جملة من القواعد والمعايير التي جاءت في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010 من حيث الاستقلالية وتكوين اللجان وعدد الاجتماعات حتى وأن لم تكن بشكل مثالي ولكن بنسبة لا بأس بها، وهذا ما أكدته بعض الدراسات التي جاءت في البيئة نفسها، حيث استنتجت دراسة (جبريل، 2018) أن مستوى تطبيق حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية في مدينة البيضاء كان بدرجة متوسطة حسب آراء عينة الدراسة، وكذلك دراسة (الجازوي والبرعصي، 2018) توصلت إلى وجود التزام بدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010 وبوزن نسبي 78.8%.

اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة:

"عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية".

الفرضية الفرعية الأولى:

"عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات حوكمة الشركات على العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية".

ولاختبار الفرضية تم بناء نموذج الانحدار التالي الذي يوضح العلاقة بين المتغيرات المستقلة (متغيرات حوكمة الشركات) والمتغير التابع (معدل العائد على الأصول):

$$Y1 = \beta_0 + \beta_1.X1 + \beta_2.X2 + \beta_3.X3 + \beta_4.X4 + \beta_5.X5 + \beta_6.X6 + \beta_7.X7 + \beta_8.X8 + \beta_9.X9 + \epsilon$$

$Y1$ = العائد على الأصول β_0 = المعامل الثابت ϵ = الخطأ المعياري

من β_1 إلى β_9 معاملات المتغيرات من $X1$ إلى $X9$ المتغيرات المستقلة [انظر الجدول رقم (1)]

الجدول رقم (3): القوة التفسيرية لنموذج الانحدار بين متغيرات حوكمة الشركات والعائد على الأصول

R	R Square	Adjusted R Square	Sig ANOVA
0.610	0.372	0.263	0.025

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (3) أعلاه معامل الارتباط R أعلى من المتوسط بنسبة 61%، بينما R^2 النسبة التفسيرية للنموذج فقد كانت 37.2% و R^2 المعدلة أظهرت ما نسبته 26.3%، وهذه النسب قد تكون بسيطة إلى حد ما، ولكن تعتبر صالحة لتفسير نموذج الانحدار، وهذا ما أكدته Sig = 0.025 وهي أصغر من 0.05 مما يؤكد وجود دلالة إحصائية للقوة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد.

الجدول رقم (4): الانحدار المتعدد والازدواج الخطي بين متغيرات حوكمة الشركات والعائد على الأصول

النتيجة الازدواج الخطي		مستوى الدلالة	المعاملات المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية	النموذج
VIF	Tolerance	Sig.	Beta	B	
		.187		.127	الثابت
1.535	.652	.006	-.616	-.006	حجم مجلس الإدارة
3.986	.251	.509	-.221	-.067	تركيبة أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس (نسبة استقلالية اللجان)
5.231	.191	.031	-.871	-.029	نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف
2.000	.500	.238	.283	.008	نسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (4) السابق أن معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) يتراوح ما بين 1.5 و 5.3 وهي قيم أقل من 10، بينما قيم التباين المسموح Tolerance تتراوح بين 0.19 و 0.65 وهذا يشير إلى عدم وجود ترابط عالي بين المتغيرات المستقلة، أما مستوى الدلالة Sig عند المعامل الثابت فقد كانت 0.187 وهذا يدعم قبول الفرضية العدمية بأن $\beta_0 = 0$ وهي تقسر النموذج، أما مستوى الدلالة Sig لحجم مجلس الإدارة، ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة فقد كانت 0.006 و 0.03 على التوالي وهذا يكشف عن وجود أثر ذي دلالة إحصائية لهذين المتغيرين على العائد على الأصول، أما تركيبة أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف فيظهر مستوى الدلالة بأكثر من 0.05 مما يعني عدم وجود أثر لهذين المتغيرين على العائد على الأصول.

الفرضية الفرعية الثانية:

"عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرات حوكمة الشركات على العائد على السهم للمصارف التجارية الليبية"

ولاختبار الفرضية تم بناء النموذج الانحدار التالي والذي يبين العلاقة بين المتغيرات المستقلة (متغيرات حوكمة الشركات) والمتغير التابع (العائد على السهم):

$$Y_2 = \beta_0 + \beta_1.X_1 + \beta_2.X_2 + \beta_3.X_3 + \beta_4.X_4 + \beta_5.X_5 + \beta_6.X_6 + \beta_7.X_7 + \beta_8.X_8 + \beta_9.X_9 + \epsilon$$

Y_2 = العائد على السهم β_0 = المعامل الثابت ϵ = الخطأ المعياري

من β_1 إلى β_9 معاملات المتغيرات من X_1 إلى X_9 المتغيرات المستقلة [انظر الجدول رقم (1)]

الجدول رقم (5): القوة التفسيرية لنموذج الانحدار بين متغيرات حوكمة الشركات والعائد على السهم

Sig ANOVA	Adjusted R Square	R Square	R
0.08	.171	0.29	.542

من البيانات الواردة بالجدول رقم (5) أعلاه نلاحظ أن نسبة الارتباط $R = 54\%$ تقريبا بين المتغيرات، كما أن النسبة التفسيرية للنموذج R^2 هي 29%، في حين R^2 المعدلة فقد سجلت 17% وهي تعتبر نسب ضعيفة في تفسير نموذج الانحدار وهذا ما أكدته Sig = 0.08 وهي أكبر من 0.05 وهذا يشير إلى عدم وجود دلالة إحصائية للقوة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد.

الجدول رقم (6): الانحدار المتعدد والازدواج الخطي بين متغيرات حوكمة الشركات والعائد على السهم

النموذج		معاملات الانحدار غير المعيارية	المعاملات المعيارية	مستوى الدلالة	نتيجة الازدواج الخطي	
		B	Beta	Sig.	Tolerance	VIF
الثابت		15.719		.185		
حجم مجلس الإدارة		-.468	-.393	.083	.652	1.53
تركيبة أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس (نسبة استقلالية اللجان)		-10.69	-.302	.397	.251	3.98
نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف		-3.78	-.980	.023	.191	5.23
نسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف		1.318	.394	.125	.500	2.00

نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (6) السابق على الرغم من أن مستوى الدلالة Sig عند المعامل الثابت كانت 0.185، وهذا يشير إلى قبول الفرضية العدمية بأن $\beta_0 = 0$ وعدم وجود تداخل وترابط بين المتغيرات المستقلة، ووجود أثر لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة على العائد على السهم، إلا أنه لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج لإظهار الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وبتطبيق نموذج الانحدار الخطي المتعدد - الخلفي (Backward) لاختبار الأثر بين المتغيرات المستقلة (متغيرات حوكمة الشركات) على العائد على السهم، فقد أظهرت نتائج التحليل بأن أفضل نموذج هو الحالة الثالثة والذي يفسر الأثر بين المتغيرات.

الجدول رقم (7): القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد - الخلفي

بين متغيرات حوكمة الشركات والعائد على السهم

R	R Square	Adjusted R Square	Sig ANOVA
.464	.215	.153	0.048

بالنظر إلى البيانات الواردة بالجدول رقم (7) أعلاه نجد أن الارتباط بين متغيرات الدراسة بنسبة 46%، بينما R^2 النسبة التفسيرية للنموذج 21.5%، في حين R^2 المعدلة ظهرت بنسبة 15.3%، وعلى الرغم من أنها نسب متواضعة، لكن قد تكون مناسبة لتفسير النموذج، وهذا ما أكدته مستوى الدلالة الإحصائية Sig حيث ظهرت أقل من 0.05 وبالتالي يمكن الاعتماد على النموذج لإظهار الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الجدول رقم (8): الانحدار الخطي المتعدد - الخلفي

نتيجة الازدواج الخطي		مستوى الدلالة	المعاملات المعيارية	معاملات الانحدار غير المعيارية	النموذج
VIF	Tolerance	Sig.	Beta	B	
		.013		5.799	الثابت
1.359	.736	.063	-.402	-.478	حجم مجلس الإدارة
1.359	.736	.019	-.517	-1.996	نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف

نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (8) السابق أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل حجم مجلس الإدارة $\text{Sig} = 0.063$ وهي أكبر من 0.05، وبالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على "عدم وجود أثر لحجم مجلس الإدارة على العائد على السهم"، في حين أن مستوى الدلالة للمتغير المستقل نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف $\text{Sig} = 0.019$ وهو أصغر من 0.05، مما يعني أن هناك أثر ذي دلالة إحصائية للمتغير على العائد على السهم.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

أظهرت نتائج تحليل الدراسة التطبيقية ما يلي:

❖ تلتزم المصارف بأغلب ما جاء في بنود دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2010 حسب متغيرات الدراسة مثل الاستقلالية وتكوين اللجان، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجازوي والبرعصي، 2018) والتي تشير إلى وجود التزام بدليل حوكمة المصارف الصادر عن مصرف ليبيا المركزي بنسبة 78.8%، إضافة لذلك توصلت دراسة (جبريل، 2018) إلى أن مستوى تطبيق الحوكمة في المصارف التجارية الليبية بدرجة متوسطة حسب آراء عينة الدراسة. كما اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (حمدان وآخرين، 2013) والتي تشير إلى أن شروط الحوكمة مطبقة في الشركات الكويتية، ودراسة (النجار وعقل، 2016) والتي تؤكد بأن الشركات المساهمة بفلسطين تطبق قواعد الحوكمة.

❖ عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرين من متغيرات حوكمة الشركات والمتمثلة في تركيبة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة (استقلالية اللجان) ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في المصرف على العائد على الأصول، في حين وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغيرين آخرين من متغيرات حوكمة الشركات والمتمثلة في حجم مجلس الإدارة ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف على العائد على الأصول، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الألمعي، 2018) التي تشير إلى وجود أثر لحجم المجلس على العائد على الأصول، ودراسة (بورقية وغربي، 2015) والتي تؤكد على وجود علاقة بين حجم المجلس والعائد على الأصول، كما أشارت دراسة (أبوعواد والكبيجي، 2014) إلى وجود أثر لمستويات تطبيق الحوكمة على العائد على الأصول.

❖ وجود أثر ذي دلالة إحصائية لمتغير نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في المصرف على العائد على السهم، في حين عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لباقي متغيرات الحوكمة على العائد على السهم، وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (السرطاوي، 2015) ودراسة (حمدان وآخرين، 2013) حيث توصلت الأولى لعدم وجود تأثير دال إحصائياً وأن كان إيجابياً لحوكمة الشركات على المعدل العائد على الأسهم، أما الثانية فلم تجد أدلة تدعم العلاقة بين الحوكمة والعائد على السهم، بينما لم تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة (أبوعواد والكبيجي، 2014) والتي توصلت إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية بين مستويات حوكمة الشركات ونسبة العائد على السهم.

ثانياً: التوصيات:

- ❖ بناء على ما أظهرت الدراسة من نتائج تطبيقية، فإننا نوصي بالآتي:
- ❖ حث المصارف التجارية الليبية على الالتزام بما جاء في دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وتطبيق المعايير الدولية في هذا الشأن، وذلك لما لها من أهمية في الوقاية من الأزمات والحد من الفساد والتأثير الإيجابي على الأداء.
- ❖ ضرورة أن تعطى الآليات التي لها تأثير مباشر على الأداء المالي الاهتمام الكافي والأولوية من قبل الجهات المختصة.
- ❖ ضرورة متابعة الجهات الرقابية والإشرافية لقواعد وآليات وإجراءات الحوكمة المعمول بها داخل المصارف التجارية، وذلك لتحقيق النتائج المرجوة.
- ❖ ضرورة عقد دورات تدريبية وورش عمل لتوعية أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والموظفين ولترسيخ مفهوم حوكمة الشركات وأهميته في تحسين الأداء.
- ❖ ضرورة إيجاد نموذج قياس موحد لمستوى الالتزام بحوكمة الشركات على صعيد القطاع المصرفي، وذلك لوجود تباين وصعوبة في قياس الحوكمة داخل البيئة المصرفية الليبية.
- ❖ إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث حول هذا الحقل لتغطية النقص في مفهوم حوكمة الشركات وأثره الإيجابي في حالة التطبيق من عدمه.
- ❖ دعم وتعزيز الجهود المبذولة لتطبيق الحوكمة والإفصاح عن الآليات المطبقة بالتقارير المالية المنشورة والمواقع الإلكترونية.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الكتب:

- ❖ أبوراضي، فتحي عبدالعزيز، (1998)، الطرق الإحصائية في العلوم الاجتماعية، (بيروت: دار النهضة العربية).
- ❖ حسين، أحمد حسين علي، (2013)، المحاسبة الإدارية المتقدمة للفكر الاستراتيجي، الطبعة الأولى، (الإسكندرية: الدار الجامعية).
- ❖ الدرويش، بشير محمد عاشور، غنية، المهدي الطاهر، وشلابي، البهلول عمر، (2005)، البحث العلمي في العلوم الإدارية والمالية: الأسس والمفاهيم والمناهج، الطبعة الأولى، (طرابلس - ليبيا: المكتب الوطني للبحث والتطوير).
- ❖ الشماخ، خليل وعبدالله، خالد أمين، (1990)، التحليل المالي للمصارف، (الأردن: منشورات اتحاد المصارف العربية).
- ❖ عبيدات، ذوقان، عدس، عبدالرحمن وعبدالحق، كايد، (1998)، البحث العلمي مفهومه وأدواته وأساليبه، الطبعة السادسة، (الأردن - عمان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع).

❖ الغالبي، عبدالحسين جليل والاعرجي، كاظم سعد، (2016)، أساسيات النقود والبنوك، الطبعة الأولى، (العراق: مؤسسة النبراس).

المجلات والدوريات:

❖ أبوعواد، بهاء صبيحي والكبيجي، محمدي وائل، (2014)، "أثر الحوكمة المؤسسية في الأداء المالي للبنوك التجارية الفلسطينية- دراسة تطبيقية"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (21)، العدد (3)، ص ص. 556-521.

❖ أحلام، معيزي وعياش زبير، (2018)، "تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة وأثره في تقييم الأداء المالي للمصارف- دراسة حالة بنك البركة الجزائر في الفترة 2010م-2015م"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (19)، العدد (1)، ص ص. 31-20.

❖ الألمعي، علي فايع المزاح، (2018)، "أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية- دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية"، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، المجلد الثاني، العدد الرابع عشر، ص ص. 32-1.

❖ بورقبة، شوقي عاشور وغربي، عبدالحليم عمار، (2015)، "أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية حالة دول منطقة الخليج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد (28)، العدد (3)، ص ص. 158-123.

❖ جبريل، وائل محمد، (2018)، "أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية"، مجلة أفاق اقتصادية، مجلد (4)، العدد (8)، ص ص. 49-1.

❖ حمدان، علام محمد والسرطاوي، عبدالمطلب محمد وجبر، رائد جميل، (2013)، "أثر تطبيق حوكمة الشركات في الأداء المالي والتشغيلي وأداء الأسهم في سوق الكويت"، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (20)، العدد (2)، ص ص. 302-255.

❖ زغبة، طلال وعريوة، محاد، (2021)، "أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد (08)، العدد (01)، ص ص. 383-365.

❖ السرطاوي، عبدالمطلب محمد مصلح، (2015)، "أثر الحوكمة المؤسسية على أداء الشركات المدرجة في الاسواق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد (11)، العدد (3)، ص ص. 725-705.

❖ العيش، الصالحين محمد، (2016)، "حوكمة الشركات بين القانون واللائحة"، المجلة الدولية للقانون، كلية القانون، جامعة قطر، المجلد (2016)، العدد (1)، ص ص. 12-1.

❖ الغنيمي، محمود علي، (2005)، "الحوكمة والجهاز المصرفي"، المؤتمر العلمي الخامس حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 8-10 سبتمبر، ص ص. 393-392.

❖ الموسوي، أحمد حسين، ومحمد، عبد الحسين جاسم، (2012)، "تقييم مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية"، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (8)، العدد (31)، ص ص. 234-212.

❖ النجار، جميل حسن وعقل، علي خليل، (2016)، "قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي- دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"، مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد (4)، العدد (2)، ص ص. 40-15.

مصادر أخرى:

❖ أسعد، محمد العماد سعد، (2015)، "أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي- دراسة نظرية تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة السعودية"، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.

- ❖ الجهاني، افطيم سالم، (2012)، "مدى توافر مبدأ الإفصاح والشفافية وفقاً لحوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، بنغازي، ليبيا، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد.
- ❖ ناجي، حامد ناجي، (2007)، "مدى توفر المتطلبات اللازمة لتحقيق مبادئ حوكمة الشركات وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، رسالة ماجستير غير منشورة، ليبيا، بنغازي، جامعة قاريونس، كلية الاقتصاد.
- ❖ النعمي، زهراء أحمد محمد، (2005)، "تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق للفترة (1999-2001)، رسالة ماجستير، العراق، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد.
- ❖ الجازوي، صالح أبوبكر والبرعصي، عبدالسلام حسين، (2018)، "حوكمة القطاع المصرفي ودورها في مكافحة الفساد المالي: دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية"، مؤتمر الحوكمة في المؤسسات الليبية الواقع والطموح، جامعة عمر المختار، البيضاء، 11-12 نوفمبر.
- ❖ خوري، نعيم سبابا، (2003)، "أين يقف الاردن من التحكم المؤسسي"، المؤتمر العلمي الأول الخامس لجمعية المحاسبين القانونيين الاردنيين، عمان، الاردن.
- ❖ محمد، أحمد ابريك ومصباح، طارق عبدالحميد، (2017)، "أثر تطبيق مبادئ الحوكمة على أداء المصارف التجارية الليبية في ظل الأزمات المالية"، للمؤتمر العلمي الأول: إدارة الأزمات الواقع - المأمول، خلال الفترة 13-14 مايو 2017، جامعة عمر المختار، مدينة البيضاء.
- ❖ سوق الأوراق المالية الليبية، (2007)، قواعد وتشريعات ذات علاقة بسوق الأوراق المالية الليبية.
- ❖ مصرف ليبيا المركزي، (2010)، قرار رقم (20) لسنة 1378 و.ر/2010م باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي.
- ❖ مؤتمر الشعب العام، (2005)، القانون رقم 1 لسنة 1373 و.ر/2005 مسيحي بشأن المصارف.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- ❖ Ariff, M. and Hoque, M. Z., (2007), "Corporate Governance: the Case of Australian Banks", In: Gup, B. E., Corporate Governance in Banking: A Global Perspective, University of Alabama, USA, PP. 210- 233.
- ❖ Mone, E. M., and Manuel, L., (2010), "Employee Engagement through Effective Performance Management: A Practical guide for Managers", Taylor and Francis Group, LLC. Kentucky, USA.
- ❖ Brown, L. D., and Caylor, M. L., (2006), "Corporate Governance and Firm Valuation", Journal of Accounting and Public policy, Vol. (25), No. (4), PP. 409-434.
- ❖ Hunt, S. D. and Morgan, R. M., (1995), "The Comparative Advantage Theory of Competition" Journal of Marketing, Vol. (59), No. (4), PP. 1- 15.
- ❖ Orazalin, N., Mahmood, M., and Lee, K. J., (2016), "Corporate Governance, Financial Crises and Bank Performance: Lessons from top Russian banks", International Journal of Business in Society, Vol. (16), No. (5), pp. 798-814.
- ❖ Rezaee, Z., (2005), "Causes, Consequences, and Deterrence of financial Statement Fraud", Critical Perspectives on Accounting, Vol. (16), pp. 277- 298.
- ❖ Shungu, P., Ngirade, H., and Ndlovu, G., (2014), "Impact of Corporate Governance on the Performance of Commercial Banks in Zimbabwe", Mediterranean Journal of Social Sciences, Vol. (5), No. (15), PP. 93-105.
- ❖ Sehrish, S., Saleem, F., Yasir, M., Shehzad, F., and Ahmed, K., (2012), "Financial Performance Analysis of Islamic Banks and Conventional Banks in Pakistan: A Comparative Study", Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, Vol. (4), No. (5), PP. 186- 224.

- ❖ Zhaug, J. and Yaug, J., (2011), " Corporate Governance and Performance of Listed Commercial Banks during Financial Crises: Evidence from China's Banking Industry", Journal of the Washington Institute of China Studies, Vol. (5), No. (4), PP.1-21.
- ❖ Basel Committee on Banking Supervision, (1999), Enhancing Corporate Governance for Banking Organisations, Bank for International Settlements.
- ❖ Basel Committee on Banking Supervision, (2015), "Guidelines Corporate Governance Principles for Banks", Bank for International Settlements, July 2015, (www.bis.org).
- ❖ _____, (2015), Corporate Governance Principles for Banks, July 2015, [online], Bank for International Settlements.
- ❖ Cadbury, A., (1992), "Report of the Committee on the financial Aspects of Corporate Governance", Gee & CO. Ltd, London Stock Exchange.